

دكتورة

مريم أحمد الداغستاني

أستاذ الفقه المساعد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر



الأثار المترتبة على

الطلاق

تأليف



في الشريعة  
الإسلامية

مع مقارنة خفيفة للشرائع الأخرى







دكتورة

مريم أحمد الداغستاني

أستاذ الفقه للمساعد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

## الأثار المترتبة على

# الطلاق



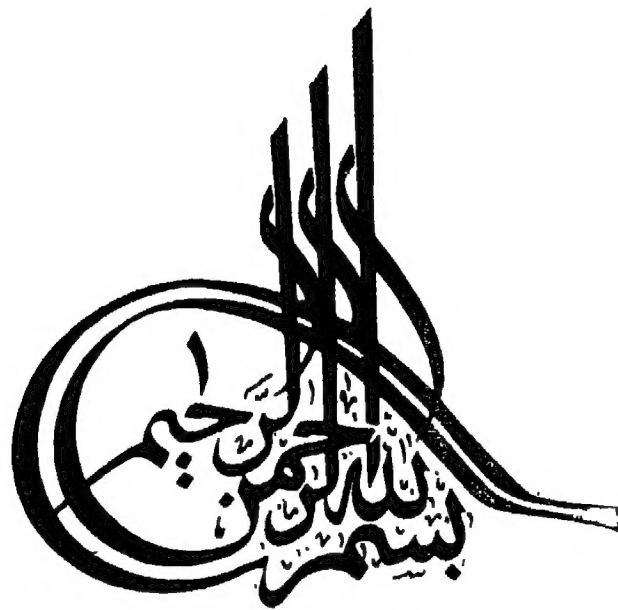
في الشريعة  
الإسلامية

مع مقارنة خفيفة للشرائع الأخرى



حقوق الطبع محفوظة للمؤلفة  
ولا يجوز الطبع الا بتصريح من المؤلفة







# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم خلق الله  
والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين ومن تبعهم باحسان  
الى يوم الدين •

### وبعد

فلقد من الله سبحانه وتعالى على خلقه بنعمة النكاح الذى أساسه  
السكن والمودة والرحمة ، إلا أن الإنسان منا بين لحظة وأخرى قد  
تتغير مشاعره وأحاسيسه وتختلف الظروف والأحوال من بين الى بين  
مما يترتب عليه الجفاء فى بعض الأحيان أو هبط المشاعر والاحاسيس  
من زوج الى زوجة أو زوجة الى زوج ، هنا قسدر المولى  
عز وجل هذه المحنة بين الزوجين وجعل لها المخلص ألا وهو الطلاق •

وهل يترك المولى عز وجل هكذا الأحوال ؟ كلا فإن لكل من  
الزوجين حق على الآخر وأيضا على الابناء ثمرة هذا النكاح ، وهذا هو  
موضوع بحثى وهو « الآثار المترتبة على الطلاق فى الشريعة  
الاسلامية » وقد حاولت جاهدة أن اخرجه بفائدة مرجوة للقارىء  
فأرجو من الخالق سبحانه أن يوفقنى على ذلك •

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د • مريم أحمد الداغستاني



## الباب الأول

### تمهيد :

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف الطلاق ♦
- المبحث الثاني : تاريخ الطلاق ♦
- المبحث الثالث : حكمة مشروعية الطلاق ♦
- المبحث الرابع : أنواع الطلاق ♦

## المبحث الأول

### تعريف الطلاق في اللغة وفي الشرع

#### أولاً : في اللغة :

الطلاق اسم مصدر بمعنى التخليق كالنسلام بمعنى التسليم وقيل إن الطلاق موضوع في الأصل للتخليقة من القيد وباقي المعاني منشعبة منه . فيقال طلق المرأة خلاها عن قيد النكاح ، وأطلق المرأة بمعنى طلقها (١) .

ويقال للإنسان إذا عتق جليق أي بصر حراً ، وناق طلق وطاق لا عقال عليها والجمع أطلاق ، وأطلقت الناقة من العقال فطلقت ، والطلاق من الأبل التي قد طلقت في المرعى (٢) .

#### ثانياً : في الشرع (٣) :

عرفه الأحناف بأنه : رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وهو ما اشتمل على مادة طلق صريحاً كأنت طالق أو كناية كمطلقة بالتخفيف (٤) .

وقيد النكاح رابطة الزوجية ، واللفظ المخصوص هو لفظ الطلاق الصريح والكناية مثل مطلقة وغيرها كقول القاضى فرقت بينهما عند إباء الزوج الاسلام والعنة واللعان وسائر الكنايات المفيدة للرجعة والبيونة ولفظ الخلع .

(١) قاموس محيط المحيط باب الطائر صفحة ١٢٩١ .

(٢) لسان العرب ج ١٢ فصل الطاء حرف القاف .

(٣) من الجدير بالذكر أن اصطلاح ( الطلاق ) في الشريعة المسيحية إنما يستعمل استعمالاً غير دقيق « فالطلاق » ينصرف الى إنهاء الرابطة الزوجية بالإرادة المنفردة . أما التخليق فانه ينصرف الى إنهاؤها عن طريق القضاء ، وهذا هو الوضع في الشريعة المسيحية .  
( انظر هامش أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين لتوفيق فرج صفحة ٨١٣ ، وأحكام الاسرة عند المسيحيين واليهود المصريين لعبد الناصر العطار صفحة ٢٠٥ ) .

(٤) شرح فتح القدير ٢١/٣ .



- وعرفه بعضهم بأنه : رفع قيد النكاح من أهله في محله<sup>(١)</sup> .
- هذا التعريف غير مطرد لصدقه على الفسوخ وبشتمل على ما لا حاجة اليه ، فإن كونه من الأهل في المحل من شرط وجوده لا دخل له في حقيقته والتعريف لجردها .
- من خلال شرح التعريفين نجد أن التعريف الأول أوضح وأشمل لقسمي الطلاق .
- وعرفه الشافعية بأنه : حل قيد النكاح بلفظ مخصوص<sup>(٢)</sup> .
- وعرفه النووي بأنه : تصرف مملوك الزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح .
- في التعريف الأول للشافعية جاء في الروض النضير — لتدخل فيه الفاظ الكنايات وما هو بمعناه من سائر الالفاظ وليخرج بقوله بلفظ مخصوص ارتفاعه بالموت والفسخ والرذة وغير ذلك .
- وعرفه المالكية بأنه : ازالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية<sup>(٣)</sup> .
- وعرفه ابن عرفة من المالكية بأنه : صيغة حكمية ترفع حليلة متعة الزوج بزواجه<sup>(٤)</sup> .
- وعرفه بعضهم أيضا بأنه : حل العصمة المنعقدة بين الزوجين<sup>(٥)</sup> .
- ومن التعريف الأخير قال المالكية : وهذا يلزم باللفظ مع النية في الحكم الظاهر والباطن لأن الطلاق يفتقر الى لفظ ونية . وقد قيل أن الطلاق لا يلزم بالنية حتى يلفظ به وهو ظاهر قول مالك .
- وعرفه الحنابلة بأنه : حل قيد النكاح أو بعضه<sup>(٦)</sup> .
- حل قيد النكاح بالطلاق البائن أو بعضه : بالطلاق الرجعي .

\*\*\*

---

(١) شرح فتح القدير ٢١/٣ .  
 (٢) نهاية المحتاج ٤٢٣/٦ ، الروض النضير ١٠٠/٤ ، حاشية المجلد ٣٢٠/٤ .  
 (٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٤٧/٢ .  
 (٤) حاشية العدوي ٧٢/٢ .  
 (٥) مقدمات ابن رشد ٣٨٢ .  
 (٦) كشف القناع للبهوتي ٢٣٢/٥ .

## المبحث الثانى

### تاريخ الطلاق (\*)

الطلاق لفظ جاهلى ، جاء الشرع بتفسيره<sup>(١)</sup> ، فليس من خصائص هذه الأمة ، ذلك أن الجاهلية كانوا يستعملونه فى حل العصمة ، أى إنهاء عقد الزواج لكن لا يحصرونه فى الثلاث ، فقد كان العرب فى الجاهلية يطلقون من غير حصر ولا عدد وكانت العدة عندهم معلومة مقدرة ، وكان شأن الطلاق فى الجاهلية ثم فى أول الاسلام قبل نزول آية البقرة ما جاء فى السنة أن السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : كان الرجل يطلق امرأته ما شاء من الطلاق ، فاذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء ، فقال رجل لامرأته على عهد النبى ﷺ لا آويك ولا أدعك تحلين ، قالت : وكيف ؟ قال : أطلقك فاذا دنا مضى عندك راجعتك ، فشكت المرأة ذلك الى السيدة عائشة رضى الله عنها فذكرت ذلك للنبى ﷺ ، فأنزل الله تعالى « الطلاق مرتان » قالت السيدة عائشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الإنكاح والطلاق والبيع والشراء وأكثر المعاملات قانون طبيعى للانسان منذ ان عرف العقود وتعامل وبادل ، فالشرائع أبقت الصالح منها ونظمت المعاملات ووضعت لها قيودا وشروطا صالحة لسعادة الناس فى الدنيا والآخرة .

(٢) تفسير القرطبي ١٢٥/٣ .

﴿﴾ بدأت اليهود بما جاء به موسى عليه السلام بالتوراة ، وظلت اليهودية واحدة من حيث المذهب ، حتى القرن الثامن الميلادى حيث انقسموا وظهر مذهب جديد هو مذهب القرائيين الى جانب المذهب الاصلى وهو مذهب الريانيين ومنه غالبية اليهود ، ومنشأ الخلاف بين الطائفتين هو ( التلمود ) وهو احكام زائدة عما فى التوراة . فالريانيون يعتقدون بالتوراة والتلمود ويقولون ان الله عز وجل لم ينزل التوراة على موسى وحدها ، بل انزل احكاما أخرى شفوية وهى عندهم التلمود . أما القراعون فلا يعتقدون الا بالتوراة الاصلية فقط .

فالطلاق لدى الريانيين يجوز بارادة الرجل المنفردة وان كان ذلك مكروها . أما الطلاق عند طائفة القرائيين فيختلف ، فلا يجوز للرجل ان يطلق زوجته بدون عذر شرعى يقدره القاضى - كما يجوز للزوجة ان تطلب الطلاق ايضا كالرجل .

وكانت هذه الآية بياناً لصور الطلاق الذى للمرء فيه أن يرتجع دون تجديد — مهر وولى ونسخ ما كانوا عليه •

يخالف هذا ما جاء « فى بلوغ الأرب فى معرفة أحوال العرب » •  
كان العرب فى الجاهلية يطلقون ثلاثاً على التفرقة ، وأول من سن ذلك لهم اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام ثم فعلت العرب ذلك فكان أحدهم يطلق زوجته واحدة وهو احق الناس بها حتى اذا استوفى الثلاث انقطع السبيل عنها •

وبهذا عرفت العرب نظام الطلاقات الثلاث وان الزوجة كانت تبين بالطلقة الثالثة حيث لا رجعة •

---

= أما المسيحية فبدأت مائة واحدة حين بعث المسيح عليه السلام فى اورشليم ( القدس ) ولما رفع الى السماء تفرق الحواريون من تلاميذه ونمت المسيحية وانتشرت على أشد الاضطهاد اليهودى لها حيث كانت الديانة اليهودية هى الديانة القائمة حين ظهور المسيحية فى ارجاء الامبراطورية الرومانية حتى اعتنق الامبراطور قسطنطين المسيحية واصدر منشور ميلان سنة ٣١٣ م وبمقتضاه اباح حرية العقيدة فانتشرت الكنائس وعلى اثرها انقسمت المذاهب المسيحية الى ثلاثة مذاهب :

١ — الارثوذكس وقد اباحوا لأحد الزوجين ان يطلب التطلق لأمور كثيرة فذكروها فى كتبهم وهم يتبعون انجيل مرقس — ويتبع هذا المذهب المصريون وبعض الأرمن والسريان •

٢ — الكاثوليك : وهم الذين لا يبيحون التطلق لى سبب كان ومركزهم الرئيسى روما ويتبع هذا المذهب بعض الروم والأرمن والسريان وبعض القبط والموازنه والكلدان واللاتيق من أوروبا •

٣ — البروتستانت : ونشأ فى المانيا حيث نادى به « مارتن لوتز » الراهب الألماني وانتشر فى الشرق خلال القرن التاسع عشر ، أما التطلق فيجوز عندهم لسببين فقط — فى حالة الزنا ، وفى حالة تغير الدين •

المراجع : أحكام الأسرة لعبد الناصر العطار صفحة ٨ ، ٩ •  
أحكام الاحوال الشخصية لتوفيق فرج صفحة ١٠٥ — ١٠٢ •

وكان العرب يخالعون نساءهم<sup>(١)</sup> — فقد ذكر أبو بكر بن دريد  
في أماليه أن عامر بن الظرب زوج ابنته من ابن أخيه عامر بن الحارث  
ابن الظرب فلما دخلت عليه نفرت منه فسكا إلى أبيها فقال : لا أجمع  
عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتك منك بما أعطيتها ♦

وقال الامام الشافعي رحمه الله تعالى : سمعت من أرضى من  
أهل العلم بالقرآن يقول : كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث : الظهار  
والايلاء والطلاق ، فأبقر الله تعالى الطلاق طلاقاً وحكم في الايلاء  
والظهار بما بين القرآن ♦

### المبحث الثالث

#### حكمة مشروعية الطلاق

المقصود الأسمى من شرعية النكاح هو الإيلاد لبقاء النوع الانساني وعدم اختلاط الأنساب والمحافظة على الأعراض ودوام العشرة لتكوين الأسرة وتربية الأولاد فيكون الزواج أساساً لحياة استقرار دائم ، يتمكن فيهما الزوجان أن يجعلوا من البيت جنة ، ينعمان في ظلّالها • فيكون كل منهما سكناً لصاحبه ، وراحة لقلبه ، قال عز من قائل « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة »<sup>(١)</sup> وهذه المقاصد لن تحصل بين زوجين ، الا اذا توافقت طباهما وأخلاقهما فيرى كل في صاحبه مثال المودة والرحمة ، فيشعر كل بالميل الى صاحبه وبحاجته الى معونته على تكاليف الحياة • ولا شك أن تلك المعاني السامية تجعل الزواج نعمة كبرى تجب المحافظة عليها بكل الوسائل وتجعل الأصل فيها البقاء والاستمرار •

لكن هذه المقاصد التي شرع من أجلها الزواج قد لا تتحقق فقد تنعكس الأمور بين الزوجين فيظهر بعد المعاشرة بينهما التناحر في الطباع والميول ، مما يجعل الحياة بينهما شراً مستطيراً ، وتبين منهما عدم استطاعة العشرة بينهما ، بأى وجه من الوجوه ، وقد يصاب أحد الزوجين بمرض معد أو خطير لا يرجى شفاؤه ، وقد يفقد مقومات جنسه ، وقد يكون أحدهما عقيماً فلا يحقق أهم غرض من أغراض الزواج ، وقد يغيب الزوج غيبة طويلة عن الزوجة أو يعسر فلا يستطيع الانفاق عليها • من كل هذه الحالات وغيرها كثير تعين أن يكون هناك طريق لهذه الحياة غير المستقرة لانتهائها ، فشرع الله سبحانه وتعالى الطلاق ، ما دام الامساك بمعروف لم يعد ممكناً ، ولم يشرعه جل شأنه الا اذا استنفذت كل الطاقات للوفاق والوئام ، فقد رغب سبحانه وتعالى الأزواج في أزواجهم والصبر والتحمل في انشائه لعله يرى فيها خيراً فيرجع عن عرفه فقال تعالى « وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً »<sup>(٢)</sup> ،

(١) الآية ٢١ من سورة الروم •

(٢) الآية ١٩ من سورة النساء •

وأرشد الزوجة اذا ما أحست من الزوج فتورا أو إغراضا الى الحفاظ على العلاقة بينهما فتتخذ من ساطائها وتعمل الذى هو خير للزوجية فقال سبحانه وتعالى « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إغراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » (١)

وكذلك شرع جل وعلا ارسال الحكمين اذا عجزا عن الاصلاح وازالة الشقاق الذى بينهما فقال سبحانه « وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا » (٢) .

فان لم تجد هذه الوسائل فى ازالة الشقاق لم يكن ثمة الا الطلاق وهذا يدل على أن الطلاق تشريع لا يباح الا عند الضرورة القصوى وذلك ليتخلص به الزوجان من المفسد التى قد تترتب على بقاء الحياة كريهة بغیضة وليستبدل كل منهما بزوجه آخر قد يأتلف معه ويتبادل معه المودة والرحمة مصداقا لقوله تعالى « وإن يترفقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيما » (٣) .

ولم يبيحه الله تعالى دفعة واحدة ولكن جعله على ثلاث مرات يطلق ويرجع وبعد الثالثة لا رجعة له عليها الا بعد ان تتزوج رجلا آخر ، لأنه لو جعل مرة واحدة فستنقطع العلاقة الزوجية الى غير رجعة وذلك لأن الرجل قد يطلق فى حالة غضب ثم يندم على تسرعه ويريد ان يتدارك ما فرط منه ، وقد يطلق لنفوره من زوجته أو بغضه منها ثم يبدل الله تعالى هذا البغض حبا فيود أن يعيدها اليه ، وقد يطلقها لسوء عشرتها فتذوق من مرارة الفراق ما يقوم أخلاقها ويصلح شأنها فتود لو عادت الى زوجها لتستأنف معه حياة كريمة سعيدة ، فاذا وجد السبيل الى ردها اندفعت الحاجة وزال عنه الضيق وشعر بفضل الله تعالى عليه .

(١) الآية ١٢٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٣٥ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٣٠ من سورة النساء .



وانما جعل الشرع حق المراجعة مرتين لأن فيهما الكفاية لتدارك ما فرط ، فاذا طلقها الثالثة كان ذلك دليلا على استحكام الخلاف وفساد الحياة الزوجية بينهما فما عليها الا أن تقضى عدتها منه وتزوج بغيره فاذا غارقها زوجها الآخر بالموت وانقضت عدتها منه جاز لها أن تعود الى الأول وفى هذا حرص على ابقاء الزوجية من المشرع الحكيم جلّت قدرته •

يقول تعالى « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا ان يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افقتت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (١) •

---

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة •

## المبحث الرابع

### أنواع الطلاق

الطلاق ثلاثة أنواع : رجعى ، وبائن بينونة صغرى ، وبائن بينونة كبرى •

#### الطلاق الرجعى :

تعريفه :

هو ما كان بعد وطء وليس الطلقة الثالثة بلا خلاف بين الفقهاء •

#### الرجعة :

إذا طلق الزوج زوجته طلقة رجعية غله حق مراجعتها الى عصمته ما دامت فى العدة لأنها لا تزال زوجته • وذلك بأن يقول لها راجعتك أو أى لفظ آخر صريحا كان أو كناية مع النية •  
وسنبحث فى هذا الموضوع خمسة امور وهى :

- ١ - تعريف الرجعة
- ٢ - دليلها ومصدرها
- ٣ - بم تحصل الرجعة
- ٤ - الاشهاد على المراجعة
- ٥ - تنازع الزوج والزوجة فى الرجعة

#### ١ - تعريف الرجعة :

يعرف الأحناف الرجعة بأنها : استدامة الملك القائم ، ومنعه من الزوال ، وفسخ السبب المنعقد لزوال الملك<sup>(١)</sup> ، يريد بذلك الطلاق أما الشافعية فيقولون بأن الرجعة هى رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن فى العدة<sup>(٢)</sup> كما جاء فى نهاية المحتاج •  
وعرفها المالكية بأنها<sup>(٣)</sup> : عود الزوجة المطلقة للعصمة من غير تجديد عقد •

أما الحنابلة فقالوا بأن الرجعة : اعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير عقد<sup>(٤)</sup> •

(١) تعريف علاء الدين الكاسانى بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٩٧٤ •

(٢) نهاية المحتاج ١٤٧/٢ ، حاشية الباجورى ١٥٥/٢ •

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤١٥/٢ •

(٤) الاقناع ٦٥/٤ •

## ٢ — دليل الرجعة ومصدرها :

الكتاب والسنة والاجماع والمعقول :

الكتاب الكريم :

١ — قال تعالى « وبعلوثهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا اصلاحا » (١) .

٢ — قال عز وجل « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف » (٢)

فقه الآيات :

فى الآية الاولى : البعولة جمع بعل ، وهو الزوجسمى بعلا لعلوه على الزوجة بما قد ملكه من زوجيتها .

أحق بردهن : أى بمراجعتهن .

ومعنى الآية : ان للأزواج حق رجعة الزوجات (٣) .

أما الآية الثانية : فالمراد ببلوغ الأجل قرب انقضاء العدة .

ومعنى الآية : اذا قاربن انقضاء العدة فأمسكوهن بمعروف (٤) .

فالأية تفيد قيام الزواج فى العدة .

وجه الدلالة من الآيتين الكريمتين :

تدل هاتان الآيتان على قيام النكاح فى العدة لأن الامساك استدامة القائم لا اعادة الزائل . واطلاق الأمر دليل على شرعية الرجعة شاءت الزوجة أو أبت .

السنة الكريمة :

١ — ما روى فى البخارى قال حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما طلق امرأة له وهى حائض تطليقة واحدة ، فأمره رسول الله ﷺ أن يرأجعها ثم يمسخها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يمهلهما حتى تطهر من حيضها فان أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التى أمر الله ان يطلق لها النساء ، وكان عبد الله اذا سئل

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢ من سورة الطلاق .

(٣) تفسير القرطبى ج ٣ ص ١١٩ .

(٤) تفسير القرطبى ج ١٨ ص ١٥٧ .

عن ذلك قال لأحدهم : ان كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تتكح زوجا غيرك<sup>(١)</sup> .

٢ — حدثنا سويد بن سعيد وعبد الله بن عامر بن زارة ومسروق ابن المرزبان قالوا : حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن صالح بن صالح بن حي عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ طاق حفصة ثم راجعها<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة من الحديثين :

يدل الحديثان الشريهان على شرعية الرجعة ، ولأن الرسول ﷺ لا يقول كما في الحديث الأول أو يفعل كما في الحديث الثاني إلا ما كان جائزا مباحا .

### الاجماع :

وقد انعقد الاجماع على أن من طلق زوجته طلاقا رجعيا فله رجعتها ما دامت في العدة .

### المعقول :

لأن الحاجة ماسة الى الرجعة حين يفرض من المرء طلاق زوجته ثم يندم على فعله ، ويشير الى ذلك قوله جل شأنه « لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا »<sup>(٣)</sup> .

والأمر الذي يحدثه الله تعالى أن يقلب قلبه من بغضها الى محبتها ، ومن الرغبة عنها الى الرغبة فيها ، ومن عزيمة الطلاق الى الندم عليه ، فراجعها . وقال جميع المفسرين : أراد بالأمر هنا الرغبة في الرجعة<sup>(٤)</sup> .

### ٣ — بم تحصل الرجعة :

### المراجعة بالقول :

لا خلاف بين الفقهاء أن الرجعة تصح باللفظ الصريح الدال عليها كقوله : راجعتك ، وارتجعتك ، ورددتك ، وأمسكتك .

(١) صحيح البخارى ج ٧ ص ٧٥ طبعة دار الشعب .

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٣١٨ .

(٣) الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) تفسير القرطبي ج ١٨ سورة الطلاق .

لأن هذه الألفاظ ورد بها الكتاب والسنة فالرد والامسك ورد بها الكتاب الكريم بقوله جل شأنه « وبعولتهن أحق بردهن في ذلك » وقوله جل وعلا « فأمسكوهن بمعروف » يعنى الرجعة •  
والرجعة بالقول وردت بها السنة بقول النبي ﷺ في حديث ابن عمر « مره فليراجعها » •  
أما اذا كان اللفظ كناية قال الأحناف والمالكية والشافعية تصح المراجعة بلفظ الكناية مع النية •  
وقال الظاهرية ورواية عند الحنابلة : لا تصح المراجعة بلفظ الكناية ولو نوى<sup>(١)</sup> وألفاظ الكناية مثل : أنت عندي كما كنت ، وأنت امرأتى ، أو أصبحنا من الآن كما كنا •

#### المراجعة بالفعل :

ذهب الشافعية والظاهرية والامام أحمد في احدى روايتيه الى أن الرجعة لا تصح الا بالقول من القادر عليه أو بالاشارة من الأخرس ، أما اذا وطئها أو قبلها أو لمسها فلا يكون ذلك رجعى سواء نوى به رجعة أو لم ينو<sup>(٢)</sup> •

وقال المالكية : تحصل الرجعة بالفعل اذا نوى الرجعة والا فلا لأن الفعل عنده يقتزل منزلة القول مع النية<sup>(٣)</sup> •  
وقال الأحناف وفي رواية للحنابلة : ان الرجعة كما تكون بالقول تكون بالفعل وهو كل فعل موجب لحرمة المصاهرة كالوطء أو التقبيل أو المس بشهوة ، سواء نوى به الرجعة أو لم ينو به<sup>(٤)</sup> •  
واشترط الامام أحمد الوطء فقط • واشترط الأحناف الشهوة في الكل •

#### أدلة الفقهاء :

استدل الشافعي وأحمد بقوله تعالى « وبعولتهن أحق بردهن » ووجه الدلالة : أن الرجعة انشاء النكاح من وجه ، وانشاء النكاح

---

(١) المغنى والشرح الكبير ٤٨٤/٨ ، المحلى لابن حزم ٦١٥/١١ .  
(٢) المجموع شرح المذهب ٢٩٧/١٦ ، المغنى والشرح الكبير ٤٨٢/٨ ، المحلى لابن حزم الظاهري ٦١٣/١١ طبعة جديدة مصححة .  
(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤١٦/٢ ، المدونة الكبرى ٣٢٤/٢ .  
(٤) شرح فتح القدير ١٦١/٣ ، المغنى والشرح الكبير ٤٨٣/٨ .

من كل وجه لا يجوز الا بالقول فكذا انشاؤه من وجه هذا النكاح الذى ازاله الطلاق بدليل التعبير عنها بالرد فى الآية والرد عند الشافعى اعادة الشئ بعد زواله والاعادة لا تكون الا بالقول<sup>(١)</sup> .

وقال ابن حزم<sup>(٢)</sup> : « لم يأت بأن الجماع رجعة : قرآن ولا سنة ، ولا خلاف فى أن الرجعة بالكلام رجعة ، فلا يكون رجعة الا بما صح أنه رجعة ، وقال تعالى « فأمسكوهن بمعروف » والمعروف ما عرف به ما فى نفس المسك الراد ، ولا يعرف ذلك الا بالكلام » .  
وقال النخابة فى المغنى<sup>(٣)</sup> : وظاهر كلام الخرقى أن الرجعة لا تحصل الا بالقول بقوله المراجعة أن يقول لأنها استباحة بضع مقصود أمر بالاشهاد فيه فلم تحصل من القادر بغير قول النكاح ولأن غير القول فعل من غادر على القول فلم تحصل به الرجعة كالأشارة من الناطق .

استدل الحنفية وأحمد فى أحد قوليه :

بقوله عز وجل « وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك » .

وبقوله عز من قائل « فأمسكوهن بمعروف » .

**وجه الدلالة :** ان الله سبحانه وتعالى فى الآية الاولى سمي المطلق بعلاً والبعل هو الزوج ، وذلك دليل على بقاء الزوجية بعد الطلاق الرجعى ، ولأنه سبحانه وتعالى عبر فى الآية الثانية عن الرجعة بالامساك ، وهو دليل على بقاء انكاح لأن الامساك استدامة الشئ القائم لا اعادة الزائل .

اذن فالرجعة استدامة النكاح وليست اعادة له بعد زواله وذلك كما جاء فى شرح فتح القدير<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المجموع شرح المذهب ٢٦٧/١٦ ، المغنى والشرح الكبير ٨/٨٢٢

(٢) المحلى لابن حزم ٦١٥/١١ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨/٨٢٢ .

(٤) شرح فتح القدير ج ٣ ص ١٦٠ .



وقال الحنابلة فى المغنى<sup>(١)</sup> : تحصل الرجعة بالوطء سواء نوى به الرجعة أو لم ينوها « وهذه رواية ثانية لهم •

وقال المالكية فى حاشية الدسوقي<sup>(٢)</sup> : ولا تصح رجعة بفعل دون النية ولو بأقوى الأفعال كوطء وإن استمر على هذا الوطء الخالى عن النية وانقضت عدتها •

وقال بعض المالكية فى الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> : وأما الفعل مع النية فإنه يحصل به الرجعة ، والدخول عليها من جملة الفعل فإن نوى به الرجعة كفى •

### مناقشة الأدلة

فى قوله عز وجل « وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك » لفظ الرد فى هذه الآية يقتضى زوال العصمة •

إلا أن علماءنا كالشافعية ومن قال بقولهم : ان الرجعية محرمة الوطء فيكون الرد عائد إلى الحل •

وقال الليث بن سعد وأبو حنيفة ومن قال بقولهما : ان الرجعة محللة الوطء وذلك أن الطلاق فائدته تنقيص العدد الذى جعل له خاصة ، وان أحكام الزوجية باقية لم ينحل منها شيء ، فالمرأة ما دامت فى العدة سائرة فى سبيل الزوال بانقضاء العدة • فالرجعة رد عن هذه السبيل التى أخذت المرأة فى سلوكها وهذا رد مجازى ، والرد الذى حكمنا به رد حقيقى ، فإن هناك زوال مستتجز وهو تحريم الوطء ، فوقع الرد منه حقيقة<sup>(٤)</sup> والله تعالى أعلم •

ومن هنا يتبين رجحان مذهب الأحناف وهو صحة الرجعة بكل من القول والفعل ، وان كان الأولى أن تكون بالقول الذى يفيدها ويدل عليها • لأن القول قد اعتبره الفقهاء دلالة عن النية التى هى فى خفاء النفس كدلالة الإيجاب والقبول ( الصيغة ) على الرضا والنية الخفية فى البيع •

(١) المغنى والشرح الكبير ٨/٤٨٣ •

(٢) حاشية الدسوقي ٢/١٧ •

(٣) الشرح الكبير ٢/١٧ •

(٤) تفسير القرطبي ٣/١٢٣ •

## هل تصح المراجعة بفعل من الزوجة ؟

قال الأحناف : إذا جامعت الزوجة المطلقة رجعيًا زوجها وهو نائم أو كان مجنونًا أو لمسته أو قبلته بشهوة فالرجعة تثبت بفعلها هذا ما دامت في العدة •

جاء في شرح فتح القدير<sup>(١)</sup> : ولا فرق بين كون القبلة واللمس والنظر منها أو منه كونه رجعة إذا كان ما صدر منها بعلمه ولم يمنعها اتفاقًا ، فإن كان اختلاسًا منها بأن كان نائمًا مثلاً فعلى قول أبي حنيفة ومحمد تثبت الرجعة خلافًا لأبي يوسف •

وجه الأول الاعتبار بالمصاهرة لا فرق في ثبوت حرمتها بين كون ذلك منها أو منه •

أما وجه أبو يوسف أن هذا الفعل من الزوج دليل استبقاء الملك وليس لها ولاية استبقاء الملك فلا يكون فعلها رجعة •

وكذلك جاء في المبسوط •

ومن خلال هذا البحث إذا كانت الرجعة من جانب الزوجة هي أقرب إلى المصلحة بين الزوجين حيث تبعد شقة الخلاف بينهما فلا تمنع ، وليس في مراجعة الزوجة بفعلها إكراه للزوج حيث طلق ليفارق زوجته لأنه يملك أن يطلقها ثانية إن أصر على عدم العودة •

## ٤ - الأشهاد على المراجعة :

اختلف الفقهاء في الأشهاد على المراجعة هل هو واجب أم مندوب • قال جمهور الفقهاء : الأحناف والمالكية والحنابلة والشافعية : لا يشترط الأشهاد على المراجعة •

---

(١) شرح فتح القدير ١٦١/٣ ، المبسوط ٢١/٦ •

جاء فى شرح فتح القدير<sup>(١)</sup> : وعلى هذا ينبغى أن الاشهاد ليس بشرط عندنا •

وفى بدائع الصنائع للكاسانى<sup>(٢)</sup> : ولنا نصوص الرجعة من الكتاب والسنة مطلقة عن شرط الاشهاد الا أنه يستحب الاشهاد عليها •

جاء فى قليوبى وعميرة<sup>(٣)</sup> : والجديد أنه لا يشترط الاشهاد فى الرجعة لأنها فى حكم استدامة النكاح •

وقال الخرقى فى المغنى والمشرح الكبير<sup>(٤)</sup> : والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين اشهدا أنى قد راجعت امرأتى بلا ولى يحضره ولا صداق يزيده • وهى الرواية الثانية للأحناف حيث أنهم يشترطون الاشهاد •

أما فى روايتهم الأولى : فإنهم لا يشترطون الاشهاد ، وهو ما روى عن أبى عبد الله رحمه الله أنه تجوز الرجعة بلا شهادة •

ومن قال بوجوب الاشهاد مع الحنابلة فى روايتهم الثانية الشافعى فى القديم وابن حزم الظاهرى •

قال ابن حزم<sup>(٥)</sup> : فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ، ويعلمها بذلك قبل تمام عدتها •

### أدلة الفقهاء :

استدل الجمهور : بقوله عز وجل « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم »<sup>(٦)</sup> •

وجه الدلالة : أن الرجعة لا تنقصر الى القبول ، فلم تنقصر الى الأشهاد كسائر الحقوق ، وأن الأمر فى الآية الكريمة وإن كان للوجوب ولكن وجدت قرائن صرفته عن ذلك الى الندب •

(١) شرح فتح القدير ١٦٢/٣ •

(٢) بدائع الصنائع ١٩٧٥/٤ •

(٣) قليوبى وعميرة ٣/٤ •

(٤) المغنى والمشرح الكبير ٤٨١/٨ •

(٥) المحلى لابن حزم ٦١٣/١١ •

(٦) الآية ٢ من سورة الطلاق •

ولأن النبي ﷺ في حديث ابن عمر حين طلق زوجته وهي حائض أمر عمر أن يأمر ابنه بمراجعتها ولم يأمره بالأشهاد فلو كان شرطاً لأمر به ولأنه لا يفتقر إلى الولي فلم يفتقر إلى الأشهاد كالبيع والهبة وعكسه النكاح .

وقاسوا الرجعة على الطلاق حيث قالوا أن الأشهاد ليس بشرط حين الطلاق فكذا لا يشترط حين المراجعة .

**واستدل الظاهرية والشافعية في مذهبه القديم ورواية عن أحمد :**  
بقوله عز وجل « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم » .

قالوا : إن الأمر في الآية للوجوب .

جاء في المغنى والشرح الكبير<sup>(١)</sup> : وظاهر الأمر الوجوب ولأنه استباحة بضع مقصود فوجبت الشهادة فيه كالنكاح وعكسه البيع .  
ومن الأثر : حدثنا بشر بن هلال الصواف حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن يزيد الرشك عن مطرف بن عبد الله بن السخيري أن عمران بن الحصين سئل عن رجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال عمران طلقت بغير سنة وراجعت بغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها<sup>(٢)</sup> .

**وجه الدلالة من الحديث :** كما هو ظاهر وجوب الأشهاد في الرجعة .

#### مناقشة الأدلة :

استدل الجمهور بالآية الكريمة وهي قوله تعالى « وأشهدوا ذوى عدل منكم » وظاهر الآية يقتضى الوجوب ، ويتشبه هذا الحق بسائر الحقوق<sup>(٣)</sup> التى يقبضها الانسان يقتضى أن لا يجب الأشهاد فكان الجمع بين القياس والآية حمل الآية على النذب ، لأن الله سبحانه وتعالى قال في البيع « وأشهدوا » فحمل على النذب بالأشهاد .

(١) المغنى والشرح الكبير ٤٨٢/٨ ، المجموع شرح المذهب ٢٧٠/١٦

(٢) رواه ابن ماجه ج ١ باب الطلاق .

(٣) مثل حل الظهار بالكفارة .

أما الأثر المذكور فلا يصلح الاحتجاج به لأنه قول صحابي في أمر من مسارح الاجتهاد ، وما كان كذلك فليس بحجة لولا ما وقع من قوله « طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة » (١) .

وكما هو واضح أن الأثهاد في الرجعة مستحب وليس الوجوب وذلك باطلاق النصوص من الكتاب والسنة . والله تعالى أعلم .

#### ٥ - تنازع الزوج والزوجة في الرجعة :

مما تقدم من الخلاف في الأثهاد وهل هو واجب أو مندوب يتبين ميزة وقيمة الأثهاد على الرجعة والأمر من الشرع بها عند الرجعة لجواز وقوع الخلاف بين الرجل وزوجته في حصول الرجعة أو في صحتها ، فقد تنكر المرأة الرجعة لمعنى في نفسها وهذا يكون عند فساد الزمن ولكن فساد الزمن لا يمنع أن الآية الكريمة تدل على الوجوب أو الندب . وقد توافق الزوج على الرجعة ، فإن وافقته على ما ادعته ثبتت الرجعة وإن اختلفت معه فلنا آراء المذاهب .

فقد جاء في شرح فتح القدير (٢) : وإذا انقضت العدة فقال كنت راجعتها في العدة فصدقته فهي رجعة وإن كذبت فالحق قولها ، وإذا قال الزوج قد أرتجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة ، وقالوا : تصح الرجعة لأنها صادقت العدة اذ هي باقية ظاهراً إلى أن تخبر وقد سبقته الرجعة .

وجاء في بدائع الصنائع للكاساني (٣) : « إذا أخبر عن الرجعة في الزمن الماضي بأن قال كنت راجعتك أمس ، فإن صدقته المرأة فقد ثبتت الرجعة سواء قال ذلك في العدة أو بعد انقضاء العدة ، وإن كذبت فإن قال ذلك في العدة فالحق قوله ، وإن قال بعد انقضاء العدة فالحق قولها ولا يمين عليها عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد تستطف ، وإن أقام الزوج بينة قبلت بيته وتثبت الرجعة .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ٢٦٨/٦ .

(٢) شرح فتح القدير ج ٣ / ١٦٤ .

(٣) بدائع الصنائع ١٩٨٤/٤ .

وجاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(١)</sup> : « ان ادعى بعد انقضاء العدة انه كان راجعها فلا يمكن منها لعدم صحة الرجعة » .  
وجاء أيضا « وصحت رجعته إن قامت له بينة بعد العدة على إقراره بالوطء وادعى انه نوى به الرجعة في العدة » .

وقال الخرقى في المغنى<sup>(٢)</sup> « وإذا قال قد ارتجعتك فقلت قد انقضت عدتي قبل رجعتك فالقول قولها ما ادعت من ذلك ممكنا » .  
وقال ابن قدامة<sup>(٣)</sup> : « كل موضع قلنا القول قولها فأنكرها الزوج فقال الخرقى عليها اليمين » .

وهذا قول الشافعى وأبى يوسف ومحمد وأشار اليه أحمد في رواية أبى طالب .

وقال أيضا<sup>(٤)</sup> : « وقال القاضى : قياس المذهب أن لا يجب عليها يمين وقد أومأ اليه أحمد فقال لا يمين في نكاح ولا طلاق » .  
وهو قول أبى حنيفة .

وجاء في قليوبى وعميرة<sup>(٥)</sup> : « وإذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فأنكرت فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم التجمعة وقال راجعت يوم الخميس فقلت بل السبت صدقت بيمينها ، أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقلت انقضت الخميس وقال السبت صدق بيمينه ، وإن تنازعا في السبق بلا اتفاق فالأصح ترجيح سبق الدعوى » .

وقال عميرة : « ولو وطئها في العدة وادعى سبق الرجعة عليه صدق ولا مهر » ، ولو راجعها بعد إخبارها له بالانقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صحت الرجعة .

وقال ابن حزم<sup>(٦)</sup> : « وأما قولنا : إنه إن راجع ولم يشهد ، أو أشهد ولم يعلمها حتى تنقضى عدتها — غائبا كان أو حاضرا — وقد

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٢١/٢ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ٤٨٦/٨ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٤٩٠/٨ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) قليوبى وعميرة ٧/٤ .

(٦) المحلى لابن حزم ٦١٦/١١ .



طلقها وأعلمها وأشهد ، فقد باننت منه ، ولا رجعة له عليها الا برضاها  
بابتداء نكاح بولي ، واشهاد وصادق مبتدأ — سواء تزوجت أو لم  
تتزوج ، دخل بها الزوج الثانى أو لم يدخل — فان أتاها الخبر — وهى  
بعد فى العدة — فهى رجعة صحيحة •

### حكم ما لو تزوجت ولم يعلمها بالرجعة

اختلف الأئمة فى الرجل يطلق زوجته ويراجعها اثناء العدة ولم  
يعلمها بالرجعة حتى انقضت مدة عدتها وتزوجت بزواج آخر ثم جاء  
زوجها الأول •

فمذهب الجمهور : انها امرأته سواء دخل بها الثانى أو لم يدخل  
ويفرق بينها وبين الثانى وبه قال ابن حزم الظاهرى ، وهو مذهب  
أكثر الفقهاء ومنهم الثورى وأبو عبيد وأصحاب الرأى وروى ذلك  
عن على •

جاء فى بدائع الصنائع للكاسانى<sup>(١)</sup> : « ولو راجعها ولم يعلمها  
حتى انقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر ثم جاء زوجها الأول فهى  
امرأته سواء كان دخل بها الثانى أو لم يدخل » ويفرق بينها وبين  
الثانى لأن الرجعة قد صحت بدون علمها فتزوجها الثانى وهى امرأة  
الأول فلم يصح » •

وقال ابن قدامة فى المغنى<sup>(٢)</sup> : ان زوج الرجعية اذا راجعها وهى  
لا تعلم صحت المراجعة لانها لا تفتقر الى رضاها فلم تفتقر الى  
علمها كطلاقها ، فاذا راجعها ولم تعلم فانقضت عدتها ثم تزوجت ثم  
جاء وادعى انه كان راجعها قبل انقضاء عدتها وأقام البينة على ذلك  
تبت أنها زوجته وان نكاح الثانى فاسد لأنه تزوج امرأة غيره وترد الى  
الأول سواء دخل بها الثانى أو لم يدخل بها » •

وقال ابن حزم<sup>(٣)</sup> : « ليس الا هذا القول ، أو الذى تخيرناه ،  
وما عداهما غلطاً لا اشكال فيه ، لأن زواجها أو دخوله بها ، أو وطأه  
لها لا يفسخ شيئاً من ذلك نكاحاً صحيحاً » •

(١) بدائع الصنائع ٤/١٩٧٥ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٨/٤٩٨ •

(٣) المحلى لابن حزم ١١/٦٢٠ •

وجاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> : « إن انقضت عدتها ففترجت بآخر وادعى الزوج الأول أنه كان راجعها قبل انقضاء العدة منه ، وقال الزوج الثانى بل انقضت عدتها قبل أن يراجعها نظرت فإن أقام الزوج الأول بينة أنه راجعها قبل انقضاء عدتها منه حكم بتزويجها للأول وبطل نكاح الثانى ، سواء دخل بها أو لم يدخل » •

**واستدل الجمهور** : بحديث الترمذى عن سمرة بن جندب أنه رضي الله عنه قال « ايما امرأة زوجها اثنان فهى للأول منهما »<sup>(٢)</sup> •

ومن طريق سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن على بن أبى طالب أنه قال فيمن طلق امرأته ثم غاب ، فكتب اليها برجعتها ، فضايع الكتاب حتى انقضت عدتها ، فإن زوجها الأول أحق بها دخل بها الآخر أو لم يدخل •

قال ابن حزم فى المحلى<sup>(٣)</sup> : « وعن طريق حماد بن أبى سليمان وقتادة عن على مثله •

ومن طريق ابراهيم عن على بن أبى كنف مثله وهو قول الحكم ابن عتيبة ، ثم وجدناه متصلاً عن على •

### وخالف الامام مالك الجمهور والامام أحمد فى القول الثانى :

فقد جاء فى بداية المجتهد<sup>(٤)</sup> : « أنها للذى عقد عليها النكاح دخل بها أو لم يدخل » هذا قوله فى الموطأ ، وبه قال الأوزاعى والليث ، وروى عنه ابن القاسم أنه رجح عن القول الأول ، وأنه قال : « الأول أولى بها الا أن يدخل الثانى » •

قال الامام مالك فى الموطأ<sup>(٥)</sup> : « وبلغنى أن عمر بن الخطاب قال فى المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها ثم يراجعها فلا يبلغها رجعتها

(١) المجموع شرح المذهب ٢٧٥/١٦ •

(٢) للحديث رواه الترمذى ٣٠/٥ •

(٣) المحلى لابن حزم ٦٢٠/١١ •

(٤) بداية المجتهد لابن رشد ٨٥/٢ •

(٥) موطأ مالك ٦٥/٢ •

وقد بلغها طلاقه اياها ففتزوجت أنه اذا دخل بها زوجها الآخر أو لم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول الذى كان طلقها اليها وقال هذا أحب ما سمعت الى فى هذا وفى المفقود » •

وبالقول الأول قال المدنيون من أصحابه ، قالوا : ولم يرجع عنه لأنه أثبتته فى موطنه الى يوم مات ، وهو يقرأ عليه وذلك لأن كل واحد منهما عقد عليها وهى ممن يجوز له العقد فى الظاهر ومع الثانى هزىة الدخول فقدم بها •

واستدل على ذلك<sup>(١)</sup> بما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : « مضت السنة فى الذى يطلق امرأته ثم يراجعها فيكتمها رجعتها حتى تحل فبتكح زوجها غيره أنه ليس له من امرها شئء ولكنها لمن تزوجها » •

وقد جاء فى المغنى<sup>(٢)</sup> : « إن دخل بها الثانى فهى امرأته ويبطل نكاح الأول » وقال روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وروى معناه عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن القاسم ونافع • أما الحديث فقد جاء فى سبل السلام لابن حجر<sup>(٣)</sup> « الا أنه قيل انه لم يرو هذا الا عن ابن شهاب فقط وهو الزهرى فيكون من قوله وليس بحجة » •

ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور قوله عز وجل « وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا » أى أحق بردهن فى النعدة بشرط أن يريد الزوج بردها الاصلاح وهو حسن العشرة وقيام الزوجية السليمة •

ونخرج من هذا البحث بأنه من الواجب على الزوج اعلام زوجته بالرجعة لئلا يحصل ما لا تحمد عقباه ، وأن الزوجة للزوج الأول والله تعالى أعلم •

---

(١) بداية المجتهد ٨٦/٢ . الاثر جاء فى المصنف لعبد الرزاق بلفظ مختلف ٣١٣/٦ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ٤٩٨/٨ •

(٣) سبل السلام ٢٨٥/٣ طبعة ١٣٥٣ هـ المكتبة التجارية •

### أحكام الطلاق الرجعى

الطلاق الرجعى لا يغير من أحكام الزوجية ، فهو لا يزيل الملك ، ولا يرفع الحل ، وليس له من أثر الا تنقص عدد الطلقات التى يملكها الزوج على زوجته ، ولذلك تثبت فيه الأحكام الآتية :

١ — يملك المطلق طلاقاً رجعياً مراجعته مطلقته من غير عقد جديد ما دامت فى العدة •

٢ — لا يحل بمجرد الطلاق الرجعى الصداق المؤجل الى أحد الأجلين ( الموت أو الطلاق ) وإنما يحل هذا المؤجل بالبينونة التى تكون بانقضاء العدة •

٣ — تراث المرأة مطلقها ويرثها متى كان الموت قبل انقضاء العدة ، سواء أكان الطلاق فى حال الصحة أم فى حال مرض الموت ، وسواء أكان الطلاق برضاها أم بغير رضاها •

٤ — المطلقة رجعياً يمكن لمطلقها ايقاع طلاق آخر عليها فى العدة سواء أكان رجعياً أم بائناً •

### الطلاق البائن بينونة صغرى :

لا خلاف بين الفقهاء فى أن الطلاق البائن بينونة صغرى ما كان قبل الدخول ، والطلاق الرجعى الذى مضت فيه العدة ولم يراجع الزوج زوجته ما لم يكن مكملًا للثلاث •

ويعرف الطلاق البائن بينونة صغرى على ما يقتضيه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأنه « طلاق الرجل لزوجته غير المدخول بها مطلقاً ، أو المدخول بها بشرط أن يكون فى مقابل مال تفتدى به نفسها وألا يكون مسبوقاً بطلاق أصلاً أو سبق بطلقة واحدة » (١) •

وأما الطلاق على مال أى الخلع فالجمهور على أنه طلاق بائن ، وقالت بعض المذاهب وهو قول الشافعى فى القديم والقول الراجح للإمام أحمد أنه فسخ إلا أن ينووا الطلاق • وبعض الفقهاء قال إنه طلاق رجعى •

فمن طلق زوجته طلاقاً بائناً بينونة صغرى وأراد مراجعتها فلا يصح ذلك الا بعقد ومهر جديدين •

---

(١) الاحوال الشخصية للدكتور محمد محى الدين عبد الحميد ص ٢٨٧

قال ابن حزم في المحلى<sup>(١)</sup> : « وما وجدنا قط في دين الاسلام عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ طلاقاً بائناً لا رجعة فيه ، الا الثلاث مجموعة أو مفرقة ، أو التي لم يظاهرها ولا مزيد — وأما عدا ذلك فآراء لا حجة فيها » •

وقال ابن تيمية في فتاويه<sup>(٢)</sup> : « ان كتاب الله يبين أن الطلاق بعد الدخول لا يكون الا رجعيًا وليس في كتاب الله طلاق بائن الا قبل الدخول واذا ما نقضت العدة ، فإذا طلقها ثلاثاً فقد حرمت عليه هذه البينونة الكبرى وهي انما تحصل بالثلاث » •

أما الشافعية والمالكية فقد ذهبوا الى أن الطلاق البائن يكون في حالات ثلاث :

قبل الدخول ، وما كان على عوض ، والمكمل للثلاث •  
وأضاف الأحناف الى ذلك :

١ — اذا وصف الطلاق بما يدل على البينونة • كقول الزوج لزوجته أنت طالق طلقة بائنة •

٢ — أن تقترن صيغة الطلاق بأفعل التفضيل كقوله أنت طالق أسوأ الطلاق •

٣ — أن يشبه الزوج طلاق زوجته تشبيها يدل على البينونة كقوله أنت طالق طلقة مثل الجبل •

٤ — أن تكون صيغة الطلاق بلفظ من ألفاظ الكناية وهي كل لفظ احتمل معنى الطلاق ومعنى آخر كقوله أنت خلية •

### حكم الطلاق البائن بينونة صغرى :

فالطلاق البائن بينونة صغرى يزيل ملك الاستمتاع بالمرأة في الحال بمجرد صدوره ولا يبقى للزوجية أثر سوى العدة وما يتعلق بها من أحكام فلا يحل للزوج أن يستمتع بزوجه ولا أن يختلي بها ولا يكون له الحق في مراجعتها بدون عقد ومهر جديدين ولكنه لا يزيل الحل فلم يطلّق أن يعقد عليها مرة أخرى في أثناء العدة أو بعد انقضائها بدون حاجة الى تزويجها برجل آخر وذلك لبقاء الحل بينهما •

(١) المحلى لابن حزم ٥٩٢/١١ •

(٢) فتاوى ابن تيمية ٣/٣٣ •

من أحكامه أيضا منع التوارث بين الزوجين فإذا مات أحدهما خلال العدة لا يرثه الآخر إلا إذا كان الطلاق في حال المرض وقامت قرينة على أن الزوج يقصد حرمان الزوجة من الميراث فإنها ترثه إن مات وهي في العدة •

### الطلاق البائن بينونة كبرى :

تعريفه : هو ما كان مكهلا للثلاث أو كان تطلقا ذكر معه عدد الثلاث •

أما إذا طلقها بلفظ الثلاث مرة واحدة فهذا اختلف الفقهاء فيه ، ذهب الجمهور من الفقهاء بأنه يقع ثلاثا وهو قول الأئمة الأربعة (١) وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم •

واستدلوا : ١ — بالأحاديث التي وردت عن رسول الله ﷺ •

٢ — الإجماع •

### أولا : الأحاديث :

١ — حديث ابن عمر (٢) — عن الحسن قال : حدثنا عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرأين ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال يابن عمر ما هكذا أمرك الله تعالى ، أنك أخطأت السنة ، والسنة أن

---

(١) الروض النضر ١٠١/٤ ، المغنى والشرح الكبير ٢٤٣/٨ ، حاشية الاسوقى على الشرح الكبير ٣٦٤/٢ ، بدائع الصنائع ١٧٨٣/٤ ، زاد المعاد ٢٥٥/٢ •

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي اسلم مع أبيه وهو صغير ولم يبلغ الحلم ، وهاجر مع أبيه الى المدينة • لم يحضر غزوة بدر لأنه كان صغيرا • حضر غزوة الخندق وشهد اليرموك ، كان كثير الاتباع الآثار رسول الله ﷺ حتى كان يمشى في الأماكن التي يمشى فيها رسول الله ﷺ • قال رسول الله ﷺ لأم المؤمنين حفصة بنت عمر : إن أخاك عبد الله رجل صالح ، لو كان يقوم من الليل : فما ترك ابن عمر بعدها قيام الليل • توفي بمكة سنة ٦٣ وهو ابن ٨٤ سنة لا الإصابة لابن حجر ٣٤٧/٢ •

تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء • وقال : فأمرني رسول الله ﷺ فراجعتها ثم قال اذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك ، فقلت يا رسول الله لو كنت طلقها ثلاثا أكان لي أن أراجعها ؟ قال : لا • كانت تبين وتكون معصية (١) •

### وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث أن الثلاث تقع ثلاثا لا واحدة وذلك قول ابن عمر لرسول الله ﷺ : لو كنت طلقها ثلاثا • • وأن النبي ﷺ أجابه بعدم جواز المراجعة بعد الثلاث أى البينة الكبرى ، ولو لم يكن ذلك لقال له عليه الصلاة والسلام أن طلاق الثلاث واحدة ولك أن تراجعها •

### ٢ — ما جاء في صحيح البخارى (٢) :

عن سهل بن سعد أن عويمر العجلاني بعد أن لاعن زوجته أمام رسول الله ﷺ قال : كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ •

قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين •

### وجه الاستدلال :

يدل هذا الحديث على اقرار الرسول ﷺ بالطلاق الثلاث أنه واقع ولو كان هذا لا يجوز لما أقره على عويمر ولبين له أن الطلاق يجب أن يكون طلقة واحدة فدل على أن طلاق الثلاث مشروع •

### ٣ — حديث محمود بن لبيد (٣) •

(١) الحديث أخرجه البيهقي والدارقطني ٣٣٠/٧ ، ٣١/٤ •

(٢) فتح الباري ٣٦٩/١١ •

(٣) محمود بن لبيد بن أبى رافع الأنصارى الأشجلى ولد على عهد رسول الله ﷺ وحديث عنه أحاديث قال البخارى له صحبة وقال أبو حاتم لا تعرف له صحبة ذكره مسلم فى التابعين وكان من العماء مات سنة ٩٦ وقد ترجم له أحمد فى مسنده بسبل السلام ٢٧٠/٣ ، الإصابة لابن حجر ٣٨٧/٣ •

روى النسائي عن محمود بن لبيد قال : اخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقَالَ : يا رسول الله ألا أقتله (١) .

وقال الحافظ في بلوغ المرام : رواه موثقون .

### وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث على أن الرجل إذا أوقع أكثر من طلقة بلفظ واحد ألزم بها يؤكد هذا اقرار الرسول عليه الصلاة والسلام وغضبه لهذا .

#### ٤ — حديث عبادة بن الصامت (٢) .

وعن عبادة بن الصامت قال طلق جدى امرأة له ألف تطليقة فانطلق الى رسول الله فذكر له ذلك فقال النبي ﷺ : ما اتقى الله جدك أما ثلاث غله ، وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له .

وفى رواية : ان أباك لم يتق الله فيجعل له مخرجا بانته منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون اثم فى عنقه .

### وجه الاستدلال :

يدل هذا الحديث على أن من طلق أكثر من واحدة تنق كلهما وتبين زوجته حتى لو طلقها ثلاثا فأكثر ولا رجعة لها . ولو كان الطلاق

---

(١) سبل السلام ٢٧٠/٣ رواه النسائي ٩٥/٢ ( المطبعة الميمنية ) .

(٢) عبادة بن الصامت : من أصحاب رسول الله ﷺ حدث عنه أبو امامة الباهلي ، وأنس بن مالك شهد المشاهدة كلها مع رسول الله ﷺ ، وعبادة ممن جمعوا القرآن فى عصر النبي .

اختلف مع معاوية فقال له : لا أسألك بأرضي فرجل الى المدينة . فقال له عمر : ما أقنمك ؟ فأخبره بفعل معاوية فقال له : أرحطها الى مكانك فقيح أرضا لست فيها وامثالك . فلا امرة له عليك ( الاصابة ٢٦٨/٢ المطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ) .



لا يقع الا واحدة لحكم له النبي ﷺ بمراجعة زوجته ، وقال له إنها واحدة ان شئت فعد الى زوجتك ولكن الرسول ﷺ أقر فدل اقراره على أن الثلاث تقع مجموعة وتبين بينونة كبرى •

٥ — حديث فاطمة بنت قيس :

من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها أبا حفص المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن فأنطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله ﷺ في بيت ميمونة أم المؤمنين فقالوا ان أبا حفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها نفقة فقال رسول الله ﷺ ليس لها نفقة وعليها العدة •

وجه الاستدلال :

أن المطلقة المبتوتة لا نفقة لها ، أما المطلقة رجعيا فلها النفقة ، فعدم النفقة للمطلقة ثلاثا دل على أنها بانته بينونة كبرى وأن الثلاث وقعت فلم يحكم لها النبي ﷺ بنفقة ولو كانت الثلاث طلقة واحدة لحكم لها بالنفقة لأنها في عدة طلاق رجعي •

ثانيا : الاجماع :

وقال الجمهور أن الاجماع انعقد في عهد عمر على وقوع الثلاث وكل من خالف ذلك لا عبرة بخلافه لأنه خبر آحاد لا يقف أمام حجبة الاجماع (١) •

والذهب الثاني يقول بوقوع الطلاق الثلاث طلقة واحدة رجعية (٢) ، وهذا ثابت عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ذكره أبو داود عنه ، قال الامام أحمد وهذا مذهب ابن اسحاق يقول خالف السنة فيرد الى السنة •

وهو قول طاوس وعكرمة وهو اختيار شيخ الاسلام بن تيمية • استدلل أصحاب هذا المذهب :

١ — الأحاديث التي صحت عن رسول الله ﷺ •

٢ — القياس •

(١) إغاثة اللهفان : ٣٣٦/١ •

(٢) زاد المعاد ٢/٢٥٥ ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣/١٨ •

## أولا : الأحاديث :

١ — حديث ابن عباس (١) :

روى طاوس عن ابن عباس قال : كان المطلق على عهد رسول الله وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت له فيه أناة فلو أمضيناه عليهم (٢) .

وفى رواية : عن طاوس ، أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هنالك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله وأبى بكر واحدة . قال : قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم (٣) .

## ٢ — حديث ركانة :

روى الامام أحمد في مسنده (٤) — عن محمد بن اسحاق قال : حدثني داود بن الحسين عن عكرمة مولى بن عباس عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني مطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا . قال : فسأله رسول الله ﷺ : كيف طلقته ؟ قال : طلقته ثلاثا — قال فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم ، قال : فانما تلك واحدة فارجعها ان شئت . قال : فرجعها . فكان ابن عباس يزي انما المطلق عند كل طهر (٥) .

---

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب . ولد قبل الهجرة بثلاث . كان من كبار الفقهاء الصحابة . اشتهر بالفتوى والتفسير وقد دعا له رسول الله ﷺ ان يفقهه في الدين . توفي في الطائف سنة ٦٨ هـ ( الاصابة ٢/٢٣٠ ط اولي ) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/٦٩ ، المستدرک للحاكم ٢/١٩٦ ، مسند أحمد ١/٣١٤ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/٧٢ .

(٤) مسند أحمد . مجموعة الاحاديث التي جمعها الامام أحمد باسنادها وهو خلاصة الاحاديث التي تلقاها بعد اطمئنانه الى صحة العمل بها ، وروى المسند ابنه عبد الله الذي كان شغوف الرواية عن أبيه في حياته . ( راجع كتاب الشهوى في تاريخ التشريع الاسلامي ١٩٨ ، ٢٠٠ ) .

(٥) مسند أحمد ١/٢٦٥ .

هذا الحديث صحيح فى اسناده واضح فى معناه لا يحتمل التأويل وهو ان من طلق امرأته ثلاثا فهى واحدة \*

قال ابن حجر<sup>(١)</sup> : وهذا الحديث نص فى المسألة لا يقبل التأويل الذى فى غيره من الروايات \*

### ثانيا : القياس :

وأما القياس فهو أن جمع الثلاث محرم وبدعة والبدعة مردودة لأنها ليست على أمر رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup> \*

**والمذهب الثالث :** فانه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث بالمدخول بها ، وتقع بغيرها واحدة<sup>(٣)</sup> \*

وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس وهو مذهب اسحاق بن راهوية واستدلوا :

بما رواه أبو داود باسناد صحيح<sup>(٤)</sup> عن طاوس ان رجلا يقال له أبو الصهباء كان كثيرا لسؤال لابن عباس قال : أما علمت أن الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر رضى الله عنه وصدرا من إمارة عمر فلما رأى عمر الناس قد تتابعوا فيها قال أجزوهم عليهم الحجة \* ولهم حجة أخرى : وهى أنها تبين لقوله أنت طالق فيصادفها ذكر الثلاث وهى بائن فيلغوا \*

ورأى هؤلاء أن إلزام عمر بالثلاث هو فى حق المدخول بها وحديث أبى الصهباء فى غير المدخول بها \*

قالوا : ففى هذا التفريق موافقة المنقول من الجانبين وموافقة القياس \*

(١) فتح البارى ١١/ ٢٧٧ \*

(٢) زاد المعاد ٢/ ٢٥٦ \*

(٣) زاد المعاد ٢/ ٢٥٦ \*

(٤) سنن أبو داود ٢/ ٣٥١ \*

**أما المذهب الرابع :** فيقول بعدم وقوع الطلاق الثلاث لأنها بدعة محرمة والبدعة مردودة وذلك لقوله ﷺ ( من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد ) وهذا مذهب الامامية من الشيعة وبعض أهل الظاهر .

واستدلوا :

بقوله تعالى « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » أى مرة بعد مرة كما تقول : سير به فرسخان .

**مناقشة الأدلة :**

**أولاً : أدلة الجمهور :**

١ — أما حديث ابن عمر : ففقر طعن المخالفون فى منته وسنده ، أما المتن فقالوا إن فيه زيادة لم تنأت بها باقى الروايات ، وهى موضع الاستدلال ، بل هى مما انفرد به عطاء الخراسانى وهى قوله لو طلقتها .

وأما من حيث السند فقال ابن حزم : وأما حديث ابن عمر ففى غاية السقوط لأنه عن رزيق بن شعيب بن رزيق وهو ضعيف (١) . وقال البيهقى وقد روى هذا الحديث : هذه الزيادات انفرد بها شعيب وقد تكلموا فيه (٢) .

٢ — وأما حديث عويمر العجلانى : فلا دليل فيه ، لأن الملاءنة يحرم عليها امساكها وقد حرمت تحريمًا مؤبداً ، فما زاد الطلاق الثلاث هذا التحريم الذى هو مقصود اللعان الا تأكيداً أو قوة (٣) .

١ — وأما حديث محمود بن لبيد :

قال ابن حجر : « لكن محمود بن لبيد ولد فى عهد النبى ﷺ ولم يثبت له منه سماع وان ذكره بعضهم فى الصحابة فلاجل الرؤية » .

(١) المطلى لابن حزم ٤٦٥/١١ .

(٢) اغائة اللهفان ٣٣٥/١ ، نبيل الأوطار ٢٤٢/٦ ، زاد المعاد ٢٦٠/٢ .

(٣) اغائة اللهفان ٣٣٢/١ .

وقد قيل انه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود  
فليس فيه بيان أنه هل امضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقاتها  
مجموعة أولا \*

وأجابوا : إن الرواية التي اجمع عليها الحفاظ الذين نقلوها  
لا دلالة فيها ، أكثر من أن النبي ﷺ : قام غضبانا وقال : أيلعب  
بكتاب الله وأنا بين أظهركم \* فهل يعقل أن يجيز رسول الله ﷺ عمل  
من يلعب بكتاب الله عز وجل \*

٤ — حديث عبادة بن الصامت : وأما حديث عبادة بن الصامت  
الذي رواه الدارقطني : فقد قال عقيب ارجاسه : رواه مجهولون  
وضعفاء ، الا شيخنا وابن عبد الباقي (١) \*

وكذلك أجيب بأن والد عبادة بن الصامت لم يدرك الاسلام فكيف  
بجده (٢) \*

٥ — حديث فاطمة بنت قيس : أما حديث فاطمة بنت قيس فمن  
أصح الأحاديث والاحتجاج بهذا الحديث فيه نوع سهو من المحتج  
به ، ولو تأمل طرق الحديث وكيف وقعت القصة لم يحتج به ، فان  
الثلاث المذكورة فيه لم تكن مجموعة ، وانما كان قد طلقها تطليقتين من  
قبل ذلك ثم طلقها آخر الثلاث هكذا جاء مصرحا به في الصحيح (٣) \*

وأما دعواهم الاجماع : فالاجماع لم ينعقد على وقوع الطلاق  
الثلاث ثلاث طلقات في أى عصر \*

مناقشة أدلة المذهب الثاني : من قال بوقوع الطلاق الثلاث طلقة  
واحدة رجعية :

١ — حديث ابن عباس :

ختلف الناس في تأويل هذا الحديث ، فذهب بعض التابعين الى  
ظاهره في حق من لم يدخل بها كما دلت عليه رواية أبي داود (٤) \*

(١) اغائة للهمان ٢٣٤/١ \*

(٢) نيل الأوطار ٢٤٦/٦ \*

(٣) اغائة للهمان ٣٢٩/١ \*

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ٢٤٤/٦ \*

وتأوله بعضهم على صورة تكرير لفظ المطلق بأن يقول : أنت طالق-أنت طالق أنت طالق ، فانه يلزمه واحدة اذا قصد التوكيد ، وثلاث اذا قصد تكرير الايقاع ، فكان الناس على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر على صدقهم وسلامتهم بقصدهم فى الغالب الفضيلة والاختيار لم يظهر فيهم خيب<sup>(١)</sup> ولا خداع ، وكانوا يصدقون فى ارادة التوكيد ، فلما رأى عمر فى زمانه أمورا ظهرت وأحوالا تغيرت وفشا ايقاع الثلاث جملة بلفظ لا يحتمل التأويل ألزمهم الثلاث فى صورة التكرير اذ صار الغالب عليهم قصدها ، وقد أشار اليه بقوله « ان الناس قد استعجلوا فى أمر كانت اهم فيه آداة »<sup>(٢)</sup> .

وقد ارتضى هذا الجواب القرطبى .

وقال النووى : انه أصح الأجوبة .

وقال ابن القيم فى اغائة اللهفان : هذا الحديث قد رواه عن ابن عباس ثلاثة نفر : طاوس وهو أجل من روى عنه ، وأبو الصهباء العدوى ، وأبو الجوزاء . وحديثه عند الحاكم فى المستدرک<sup>(٣)</sup> .

## ٢ — حديث ركانه :

فى هذا الحديث أمر الرسول ﷺ ركانه بمراجعة زوجته وقد طلقها ثلاثا .

فان قيل : فهذا الحديث فيه مجهول ، وهو بعض بنى أبى رافع ، والمجهول لا تقوم به حجة فالجواب من ثلاثة أوجه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) خب : بالكسر خداع ، وفعله خب خبا من باب قتل وخب فى الأمر خببا من باب طلب أسرع الإخذ فيه ، وخباب بن الأريت من المهاجرين الأولين وشهد بدرا وشهد صفين ومات بعد منصرفه منها سنة سبع وثلاثين ودفن ظاهر الكوفة (راجع : المصباح المنير ٢٥/١) .  
(٢) زاد المعاد ٢٥٨/٢ ، فتح البارى ٢٨٠/١١ .  
(٣) اغائة اللهفان من مصايد الشيطان ٣٠٣/١ .  
(٤) اغائة اللهفان ٣٠٥/١ .

**أحدها :** أن الامام أحمد قد قال في المسند : حدثنا سعد بن ابراهيم : حدثنا أبي عن محمد بن اسحاق قال : حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس • قال : طلق ركانه • ورواه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاراته التي هي أصح من صحيح الحاكم •

**الوجه الثاني :** أن هذا المجهول هو من التابعين • من أبناء مولى النبي ﷺ ، ولم يكن الكذب مشهورا فيهم ، والقصة معروفة محفوظة ، وقد تابعه عليها داود بن الحصين ، وهذا يدل على أنه حفظها •

**الوجه الثالث :** أن روايته لم يعتمد عليها وحدها ، فقد ذكرنا رواية داود بن الحصين وحديث أبي الصهباء فهب أن وجود روايته وعدمها سواء ، ففي حديث داود كفاية •

١ — وكذلك قيل إن في أسناده محمد بن اسحاق وهو مطعون فلا تصح الرواية عنه ورد على هذا بأنهم قد احتجوا في غير واحد من الأحكام بمثل هذا الاسناد •

٢ — وكذلك قيل أن هذا الحديث معارض لفتوى ابن عباس ورد بأن المعتبر روايته لا رأيه •

٣ — وكذلك قيل أن أبا داود رجح أن ركانه طلق زوجته البتة وقال هذا حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup> •

والرد انه يمكن أن يكون من روى ثلاثا حمل البتة على معنى الثلاث •

ومنشأ الخلاف في حديث ركانه أن أكثر من رواه بلفظ الثلاث لا البتة • كأبي داود وابن حزم قد رووه عن مجاهيل ولم يرووه عن سنده الصحيح بروايته الصحيحة التي رواها أحمد ، ولهذا فإن الذين تكلموا في حديث لفظ الثلاث لم يذكروا ما جاء في مسند أحمد • وهو ما ذكرناه بل ذهبوا يطلعون في رواية أبي داود وابن حزم<sup>(٢)</sup> •

(١) نيل الأوطار ٦/٢٤٠ •

(٢) نيل الأوطار ٦/٢٤٦ ، فتح الباري ١١/٢٧٧ •

٤ — وكذلك قيل انه مذهب شاذ فلا يعمل به ، وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير مثله (١) . وبعد كل هذا جمعا بين الروايات ما يتكشف لنا أن أهل المدينة كانوا يستعملون لفظ الثلاث بالبتة وذلك للتوفيق بين الروايات . مناقشة المذهب الثالث الذى يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث بالمدخول بها وتقع بغيرها واحدة .

### الرد عليهم :

إن التقييد فى حديث طاووس بقبل الدخول لا يناهى صدق الرواية الأخرى الصحيحة على المطلقة بعد الدخول — وغاية ما فى هذه الرواية أنه وقع فيها التنصيص على بعض أفراد مدلول الرواية الصحيحة المذكورة ، وذلك لا يوجب الاختصاص بالبعض الذى وقع التنصيص عليه .

وأجاب القرطبي عن ذلك التوجيه بأن قوله : أنت طالق ثلاثة كلام متصل غير منفصل ، فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكما به (٢) .

### مناقشة أدلة المذهب الرابع القائل بعدم وقوع الطلاق :

استدلواهم بالحديث ( من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ) . وقالوا : هذا الطلاق ليس عليه أمر النبي ﷺ . أجيب عن هذا الحديث بتخصيص هذا العموم بما سبق فى أدلة القولين الأولين من الحكم بوقوع الطلاق المثلث ، لأننا وإن منعنا وقوع المجموع لم نمنع من وقوع الفرد (٣) . أما الآية وقولهم « الطلاق مرتان » أن معناه : مرة بعد مرة ، فخطأ ، بل هذه الآية كقوله تعالى « نؤتها أجزها مرتين » . أى مضاعفا معا .

وهذه الآية أيضا تعليم لما دون الثلاث من الطلاق وهو حجة لنا عليهم (٤) .

(١) فتح البارى ١١/٢٧٨ .

(٢) نيل الأوطار ٦/٢٤٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المحلى لابن حزم ١١/٤٦١ .



وقال ابن تيمية فى الفتاوى الكبرى : وأما القول الرابع الذى قاله بعض المعتزلة والشيعة فلا يعرف عن أحد من السلف وهو أنه لا يلزمه شئ<sup>(١)</sup> .

### الرأى المأخوذ به :

ما نخرج به من هذا البحث : هو صحة الحديثين الواردين فى وقوع الثلاث واحدة .

فالحديث الأول : حديث ابن عباس ، لم يطعن فيه العلماء فى متنه ولا فى سنده بأمر يصلح أن يكون حجة .  
حتى أن الامام أحمد لما سأل الاثرم عن حديث ابن عباس بأى شئ ترده . قال له الامام أحمد : برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه . فهذا الامام أحمد يعترف بصحة الحديث ، انما تركه لأن راويه أفتى بخلاف ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر ابن القيم أن أصل مذهب أحمد أن الحديث اذا صح لم يرد له مخالفة روايه له ، فعلى أصول مذهب : يخرج له قول : إن الثلاث واحدة ، حيث صرح بأنه ترك الحديث لمخالفة الراوى ، وذكر فى عدة مواضع أخرى ، أن مخالفة الراوى لا توجب ترك الحديث ، وعلى هذا يكون له فى المسألة قولان .

وأما الحديث الثانى حديث ركانه . فقد بينا صحته وقد رويناها بما جاء فى مسند أحمد وبمسند صحيح ، وإن كل من طعن فيه فقد طعن برواية أبى داود لأن فيها مجهولا لا تصح الرواية عنه . ونحن رويناها بما جاء فى مسند أحمد وبمسند صحيح .

وخلاصة القول<sup>(٣)</sup> : ان اجتهاد سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه وأرضاه كان من قبيل المصلحة للمسلمين فحينما جاء بدأ يعزر من يخالف الشرع فى الطلاق وتواترت الروايات عنه أنه كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا ضربه ونطق رأسه وعزره .

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣/ ٣٨ .

(٢) اغائة اللهنان ١/ ٣١٠ .

(٣) راجع : مدى حرية الزوجين فى الطلاق عهد الرحمن الصابونى ١/ ٢٥١ وما بعدها .

ولما لم تفد هذه العقوبة فى ردع الناس عن ارتكاب المحرم فى طلاقهم قرر عمر أن يزيد العقوبة لارتكاب هذه المخالفة فى طلاقهم وذلك فى حرمانهم من مراجعة زوجاتهم اذا ما أوقعوا الطلاق على غير ما شرع الله سبحانه وتعالى ولهذا ألزمهم بالثلاث \*

فاجتهد عمر فيما خالف به سلفه ليس جديدا فى تاريخنا الفقهى فقد خالف الصحابة فى تقسيم أراضى العراق \* وفى عقوبة شارب الخمر فقد كانت عقوبة شارب الخمر أربعين جلدة \* ثم جاء عمر فرأى الناس استخفوا فى شرب الخمر وعقوبته فجعلها ثمانين جلدة \* وقد يقال إن هذه عقوبات عامة لا تتناول شئون الأسرة وجواب ذلك أنها شملت شئون الأسرة أيضا وذلك حينما أمر عمر غيلان بن سلمه الثقفى لما طلق زوجاته ليمنعهن من الميراث حيث وزع ماله على بنيه فأمره أن يراجعهن وأرسل اليه « وايم الله لتراجعن نساءك ولترجعن فى مالك ، أو لأورثنهن منك ولأمرن بقبرك فيرجم » \*

ونفهم من ذلك أن لولى الأمر سلطة التعزير ، وان سياسة عمر كان رائدها المصلحة حين كان المسلمون لا يراعون حق الله تعالى فى الطلاق \*

ونحن الآن وقد تغيرت العصور فمن المصلحة جعل الثلاث واحدة كما كانت على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبى بكر وبداية عهد عمر ، وهو ما سار عليه المشرع المصرى فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ حيث جعل العدد فى هينع الطلاق كلها لغوا دفعا للمفاسد \* والله تعالى أعلم \*

### حكم الطلاق البائن بينونة كبرى :

فالطلاق البائن بينونة كبرى يزيل الملك والحل معا بمجرد صدوره ولا يبقى للزوجة أثرا سوى العدة وما يتعلق بها فلا يجوز للرجل بعد ذلك أن يخلو بالمطلقة ولا أن يستمتع بها ولا أن يختلى بها \*

يدل على ذلك : قوله جل وعلا « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله » (١) \*

---

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

ومن السنة : حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن النبي ﷺ حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبده عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طاقها ففترجت آخر فأنت النبي ﷺ فذكرت إنه لا يأتيها وإنه ليس معه الا مثل هدبة فقال لا ، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك<sup>(١)</sup> .

ومن أحكامه أيضا حل مؤخر الصداق المؤجل الى الطلاق أو الوفاء ، ويمنع التوارث بين الزوجين الا اذا كان المطلق يقصد به الفرار ، — وهذا باختلاف آراء الفقهاء وسنذكره بالتفصيل في الميراث — وتحرم بالطلاق البائن بينونة كبرى المطلقة على الزوج تحريما مؤقتا ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها دخولا حقيقيا<sup>(٢)</sup> — كما ورد في الحديث السابق — ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه فحينئذ يحل لها الأول .

### الطلاق السني والبدعي :

ذهب جمهور الفقهاء الى أن الطلاق السني هو طلاق المرأة المدخول بها طلاقا واحدة في طهر لم يمسه فيها ويتركها حتى تنقضي عدتها . أما اذا زاد على الواحدة فهو طلاق بدعي محرم . وخالف بذلك الشافعي وابن حزم والامام أحمد في أحد قوايه فقالوا : لا بدعة في العدد وان للرجل أن يطلق زوجته طلاقا أو طلاقين أو ثلاث دون خطر .

وذهب الأحناف الى تسمية الطلاق السني الى أحسن وحسن عندهم أن يطلق الزوج زوجته طلاقا واحدة في كل طهر حتى تبين بالطهر الثالث والأحسن أن يطلقها طلاقا واحدة رجعية ثم يتركها حتى تنقضي عدتها .

(١) رواه البخاري ٧٢/٧ طبعة دار الشعب .

العسيلة مصغرة في الموضعين واختلف في توجيهه فقيل هو تصغير العسل ، لأن العسل مؤنث جزم بذلك القزاز . قال وأحسب التذكير لغة ، وقال الازهر يذكر ويؤنث ، وقيل لأن العرب اذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث وقيل : معنى العسيلة النطفة ، وهذا يوافق قول الحسن البصري . وقال جمهور العلماء : ذوق العسيلة كناية عن الجماع . ( المجموع شرح المذهب ١٦/٢٨١ ) .

(٢) للدخول الحقيقي : هو أن تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها كما جاء في الحديث .

وسوف ذكر آراء جمهور الفقهاء فى الطلاق السنى والبسدى  
ونناقش رأى الشافعية وابن حزم وما ذهب اليه الأحناف •  
أما آراء الفقهاء فقد ذهب المالكية كما بجاء فى حاشية الدسوقى  
على الشرح الكبير<sup>(١)</sup> :

- فالسنى واحدة بطهر لم يمس فيه بلا ارداف فى عدة والا فبدعى •
- وقال اللخمى : ايقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع •
- وعبر فى المدونة : بالكراهة •
- وقال الرجراجى : مرارة التحريم •
- وجاء فى حاشية العدوى<sup>(٢)</sup> : وطلاق الثلاث فى كلمة واحدة بدعة ويلزمه إن وقع •
- وطلاق السنة مباح وهو أن يطلقها فى طهر لم يقربها فيه طلاقة ثم لا يتبعها طلاقا حتى تنقضى العدة •

وجاء فى المدونة الكبرى<sup>(٣)</sup> : قال مالك ما أدركت أحدا من أهل بلدنا ممن يرى ذلك ولا يفتى به ولا أرى أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر ولكن تطليقة واحدة ويمهل حتى تنقضى العدة •

أما فى طلاق التى لم تبلغ الحيض والتى يئست من الحيض :  
فقال مالك<sup>(٤)</sup> يطلقها متى شاء للأهله أو لغير الأهله ثم عدتها ثلاثة أشهر • والمستحاضة يطلقها زوجها متى شاء وعدتها سنة •

وقال مالك فى طلاق الحامل للسنة<sup>(٥)</sup> : أنها تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تضع حملها •

#### أدلة المالكية :

قال أشهب عن بعض أهل العلم عن الحسن بن عماره عن الحكم بن عيينة عن أبى الأحوص عن عبد الله بن مسعود إنه قال : من أراد أن يطلق للسنة فليطلق امرأته طاهرا فى غير جماع تطليقة ثم

(١) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٣٦٢/٢ •

(٢) حاشية على الصعبدى العدوى ٧٣/٢ •

(٣) المدونة الكبرى للإمام مالك ٤١٩/٢ •

(٤) المرجع السابق ٤٢١/٢ •

(٥) نفس المرجع السابق ٤٢٠/٢ •

ليدعها فان أراد أن يراجعها وأن حاضت ثلاث حيض كانت بائنا وكان  
خاطبا من الخطاب فإلله تبارك وتعالى يقول « لا تدري لعل الله  
يحدث بعد ذلك أمرا » •

قال ابن مسعود : وان أراد أن يطلقها ثلاثا فليطلقها طاهرا  
تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها أخرى  
ثم يدعها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة أخرى فهذه ثلاث  
تطليقات وحيضتان وتحيض أخرى فتنتقض عدتها •

#### بهذه الحنابلة :

قال الخرقي في طلاق السنة<sup>(١)</sup> : وطلاق السنة أن يطلقها طاهرا  
من غير جماع واحدة ثم يدعها حتى تنتقض عدتها •

وقال ابن قدامة في طلاق البدعة<sup>(٢)</sup> : فان طلق للبدعة وهو أن  
يطلقها حائضا أو في طهر أصابها فيه أثم ووقع طلاقه •

أما في جمع الثلاث فلهنابلة روايتان :

جاء في المغنى<sup>(٣)</sup> : اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث  
فروى عنه إنه غير محرم — والرواية الثانية ، إن جمع الثلاث طلاق  
بدعة محرم •

#### بإدلة الحنابلة في طلاق السنة :

١ — ما روى عن علي أنه قال : لا يطلق أحد للسنة فيندم • رواه  
الاثرم قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup> : وهذا إنما يحصل في حق من لم يطلق ثلاثا •  
٢ — وروى ابن عبد البر بإسناده عن ابن مسعود أنه قال : طلاق  
السنة أن يطلقها وهي طاهر ثم يدعها حتى تنتقض عدتها أو يراجعها  
إن شاء •

وذهب الحنابلة الى أن المطلقة ذوات الأشهر والتي يئست من  
الحيض والحامل ليس لطلاقهن سنة ولا بدعة •

(١) المغنى والشرح الكبير ٢٣٥/٨ •

(٢) المرجع السابق ٢٣٧/٨ •

(٣) المرجع السابق ٢٤٠/٨ •

(٤) المغنى والشرح الكبير ٢٣٧/٨ • الاثر رواه البيهقي ٣٢٥/٧

بطريق آخر •

قال ابن قدامة فى المغنى<sup>(١)</sup> : وذوات الأشهر كالصغير التى لم تخض والآيسات من الحيض لا سنة لاطلاقهن ولا بدعة لأن العدة لا تطول بطلاقها فى حال ولا تحمل فترتاب وكذلك الحامل التى استبان حملها ، فهؤلاء كلهن ليس لطلاقهن سنة ولا بدعة •

### الطلاق السنى والبدعى لدى الشافعية :

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(٢)</sup> : وإذا أراد الطلاق فالمستحب أن يطلقها طلقة واحدة لأنه يمكنه تلافيها ، وإن أراد الثلاث فارقها فى كل طهر طلقة •

وجاء فى الطلاق البدعى<sup>(٣)</sup> : طلاق البدعة وهو اثنان :

أحدهما : طلاق المدخول بها فى حال الحيض من غير حمل •

والثانى : طلاق من يجوز أن تحبل فى الطهر الذى جامعها فيه قبل أن يستبين حملها •

دليل الشافعية : ما روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه أنه طلق امرأته وهى حائض ، فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض عنده مرة أخرى ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض عنده أخرى ، ثم يمسكها حتى تطهر من حيضها ، فإذا أراد أن يطلقها طلقة واحدة لأنه يمكنه تلافيها ، وإن أراد الثلاث فارقها فى الله تعالى أن تطلق لها النساء •

أما طلاق الصغيرة والآيسة من الحيض والحامل فذهب الامام الشافعى الى أنه ليس ببدعة ولا بسنة<sup>(٤)</sup> •

### الطلاق السنى والبدعى لدى الأحناف :

يقسم الأحناف الطلاق السنى الى قسمين : أحسن وحسن •  
فالسنى الأحسن : أن يطلق الرجل زوجته طلقة واحدة رجعية ثم يتركها حتى تنتقض عدتها •

والسنى الحسن : أن يطلق الرجل زوجته فى كل طهر طلقة •  
أما الطلاق البدعى فهو ما خالف ذلك •

(١) المرجع السابق ٢٤٩/٨ •

(٢) المجموع شرح المذهب ٨٤/١٦ •

(٣) المرجع السابق ٧٣/١٦ •

(٤) حاشية الباجورى ١٤٨/٢ •

جاء فى بدائع الصنائع للكاسانى<sup>(١)</sup> : أحسن الطلاق فى ذوات  
القرء أن يطلقها طلقة واحدة رجعية فى طهر لا جماع فيه ولا طلاق  
ولا فى حيضة طلاق ولا جماع ويتركها حتى تنقضى عدتها ثلاث  
حيضات •

وأما الحسن فى النحرة التى هى ذات القرء أن يطلقها ثلاثا فى  
ثلاثة اطهار لا جماع فيها بأن يطلقها واحدة فى طهر لا جماع فيه  
ثم اذا حاضت حيضة أخرى وطهرت طاقها أخرى ، ثم اذا حاضت  
وطهرت طلقها أخرى •

هذا فى حق ذوات الأقراء : أما فى حق غيرهن من المطلقات  
فقد جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(٢)</sup> : فأما فى حق الآيسة والصغيرة فطلاق  
السنة أن يفصل بين كل تطليقة بشهر ، بالاجماع • وفى حق الممتدة  
طهرها ، لا يطلق للسنة الا واحدة •

وأما فى حق الحامل : قال أبو حنيفة وأبو يوسف : يطلق ثلاثا  
للسنة ، ويفصل بين كل طلاقها بشهر •

وقال محمد وزفر : لا يطلق للسنة الا واحدة •

أما البدعى : فيكون فى حالتين :

١ — أن يطلق الرجل زوجته أكثر من طلقة سواء فى مجلس واحد  
أو فى طهر واحد دون تدخل رجعة بينهما •

٢ — أن يطلق ثلاث طلقات دفعة واحدة •

جاء فى الهداية<sup>(٣)</sup> : وطلاق البعدة أن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة  
أو ثلاثا فى طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا •

قال فى متن الكنوز<sup>(٤)</sup> : « وثلاثا فى طهر ، أو بكلمة ، بدعى » •  
وقال الشارح وكذلك الثنتان فى طهر واحد أو بكلمة واحدة ثم  
قال : وأراد بقوله ثلاثا فى طهر اذا لم يتدخل بين التطليقتين رجعة وأن  
تدخلت فلا يكره •

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ١٧٦٥/٤ ، ١٧٦٦ •

(٢) تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندى ٢٥٣/٢ •

(٣) شرح فتح القدير ٢٤/٣ •

(٤) الزيلعى ١٩٠/٢ ط ( بولاق ) •

## أدلة الأحناف :

استدلوا بالطلاق الأحسن بما روى عن إبراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يستحبون أن لا يطلقوا للمسنة الا واحدة ثم لا يطلقوا غيرها حتى تنقضى عدتها ، وفي رواية وكان ذلك أحسن عندهم من أن يطلق الرجل ثلاثا في ثلاثة أطهار (١) .

وأما استدلالهم للحسن من الطلاق : قوله جل شأنه « فطلقوهن لعدتهن » (٢) أى ثلاثا في ثلاثة أطهار كذا فسره رسول الله ﷺ .

وجه الدلالة : من الآية الكريمة : ان الله تعالى أمر به وادنى درجات الأمر للندب والمندوب 'ليه يكون حسنا

### مذهب الظاهرية فى الطلاق السنى والبدعى :

قال ابن حزم فى المحلى (٣) : من أراد طلاق امرأة له قد وطئها لم يحل له أن يطلقها فى حيضتها ، ولا فى طهر وطئها فيه .

فان طلقها طلقه أو طلقته فى طهر وطئها فيه ، أو فى حيضتها : لم ينفذ ذلك الطلاق وهى امرأته كما كانت ، الا أن يطلقها كذلك ثالثة أو ثلاثة مجموعة ، فيلزم .

فان طلقها فى طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة لازم — كيغما أوقعه — ان شاء طلقه واحدة ، وان شاء طلقته مجموعتين ، وان شاء ثلاثا مجموعة .

فان كانت حاملا منه أو من غيره : فله أن يطلقها حاملا وهو لازم ، ولو أثر وطئه فان كان لم يطئها قط فله أن يطلقها فى حال طهرها وفى حال حيضتها — ان شاء — واحدة ، وان شاء اثنتين وان شاء ثلاثا .

فان كانت لم تحض قط ، أو قد انقطع حيضها طلقها كما قلنا فى الحامل متى شاء .

(١) بدائع الصنائع ٤/ ١٧٦٥ .

(٢) الآية ١ من سورة الطلاق .

(٣) المحلى لابن حزم الظاهري ١/ ٤٤٩ .



### أدلة الظاهرية (١) :

فى المدخول بها التى تحيض — فقلوه عز وجل « يا أيها النبى  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم  
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك  
حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث  
بعد ذلك أمرا » (٢) •

قالوا : والعدة لا تكون من الطلاق الا فى موطوءة ، فعلمنا الله  
عز وجل كيف كان يكون طلاق الموطوءة ، وأخبرنا أن تلك حدود الله ،  
وأن من تعداها ظالم لنفسه •

فصح أن من ظلم وتعدى حدود الله — عز وجل — ففعله باطل  
مردود ، لقول النبى ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » (٣)  
فصح أن الطلاق المذكور لا يكون الا للعدة كما أمر الله عز وجل ،  
فنظرنا بيان مراد الله عز وجل بقوله « فطلقوهن لعدتهن » فوجدنا  
ما روينا من طريق مسلم حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا  
أبى حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « طلقت امرأتى  
على عهد رسول الله ﷺ وهى حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ  
فقال : « مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى  
فاذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها ، فانها العدة التى أمر  
الله أن تطلق لها النساء » (٤) فكان هذا بيانا لا يحل خلافه •

وأما طلاق الحامل : فكما روينا من طريق مسلم حدثنا أبو بكر  
ابن أبى شيبه حدثنا وكيع عن سفيان الثورى عن محمد بن عبد الرحمن

---

(١) من المعلوم أن الظاهرية لا يأخذون الأحكام الا اذا نص عليها  
كتاب ( قرآن ) أو سنة ، فلا يأخذون بمعقول النص ولا بالقياس وغير ذلك  
ولذلك سموها الظاهرية ، أى يأخذون بظاهر الكتاب والسنة فقط •

(٢) الآية ١ من سورة الطلاق •

(٣) جاء فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٢/١٦ ط ( الحلبي ) •

(٤) صحيح مسلم بشرح النووى ١٠/٦٣ ط ( الحلبي ) •

مولى لطلحة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر : أنه طلق امرأته وهى حائض فقال رسول الله ﷺ : مره فليراجعها ، ثم ليطلقها طاهرا ، أو حاملا<sup>(١)</sup> .

وأما التى لم تحض : أو قد انقطع حيضها — فالله عز وجل أجمل لنا إباحة الطلاق ، وبين لنا طلاق الحامل ، وطلاق التى تحيض ، ولم يحد لنا تعالى فى التى لم تحض ، ولا فى التى انقطع حيضها حدا ، فوجب انه تعالى أباح طلاقها متى شاء الزوج ، اذ لو كان عز وجل فى وقت طلاقها شرع لبينه علينا .

**أدلة من قال أن الطلاق الثلاث بدعى محرم :**

استدل الجمهور على رأيه بتحريم جمع المطلقات بما جاء فى القرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع والقياس والمعقول :

#### ١ — القرآن الكريم :

قال الله تعالى « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان »<sup>(٢)</sup> .

قال القرطبى فى تفسير هذه الآية<sup>(٣)</sup> : أنزل الله تعالى هذه الآية بيانا لعدد الطلاق الذى للمرء فيه أن يرتجع دون تجديد مهر وولى ، ونسخ ما كانوا عليه وقال بمعناه عروة بن الزبير وقسادة وابن يزيد وغيرهم .

وقال ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم : المراد بالآية التعريف بسنة الطلاق ، أى من طلق اثنتين فليتق الله عز وجل فى الثالثة ، فاما تركها غير مظلومة شيئا من حقها ، واما أمسكها محسنا عشرتها . والآية تتضمن هذين المعنيين .

ويقول الجصاص فى أحكام القرآن<sup>(٤)</sup> : « الطلاق مرتان » وان كان ظاهره الخبر فان معناه الأمر كقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، « والوالدات يرضعن أولادهن » وما جرى هذا المجرى مما هو فى صيغة الخبر ومعناه الأمر .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦٥/١ ط ( الحلبي ) .

(٢) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٣) تفسير القرطبى ١٢٦/٣ .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٤٤٨/١ .

## ٢ - السنة الكريمة :

١ - وأستدلوا بالسنة بما رواه النسائي عن محمود بن لبيد قال : أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فغضب ثم قال « ايلعب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل فقال يا رسول الله الا أقتله ؟ » (١) .  
فدل على أن الطلاق الثلاث لا يجوز لأنه تلعب بكتاب الله وفهم غير صحيح لما أراده الشارع وأمر به من وجوب التفريق بين المطلقات .

٢ - وفي حديث ابن عمر قال : قلت يا رسول الله أرأيت لو طلقتها ثلاثا ؟ قال « ذا عصيت ربك وبانت منك امرأتك » (٢) .  
فدل على أن من طلق ثلاثا كان عاصياً ربه وأصبحت زوجته بائناً منه فكان هذا خلاف ما شرعه الله تعالى .

## ٣ - القياس :

وأما القياس فقد جاء في المغنى (٣) : « ولأنه تحريم للبضع بقول الزوج من غير حاجة فحرم كالظهار بل هذا أولى لأن الظهار يرتفع تحريمه بالكفیر وهذا لا سبيل للزوج إلى رفعه بحال ولأنه ضرر واضرار بنفسه وبامراته من غير حاجة فيدخل في عموم النهي وربما كان وسيلة إلى عوده إليها حراما أو بحيلة لا تزيل التحريم ووقوع التدم وخسارة الدنيا والآخرة ، فكان أولى بالتحريم من الطلاق في الحيض الذي ضرره بقاؤها في العدة أياما يسيرة أو الطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احتمال الندم بظهور الحمل فان ضرر جمع الثلاث يتضاعف على ذلك اضعافا كثيرة فالتحريم ثم تنبيه على التحريم مهنا .

## ٤ - الاجماع :

وقال ابن قدامة (٤) : وهو يشير إلى تحريم جمع الثلاث : ولأنه قول من سمينا من الصحابة رواه الأثرم وغيره - ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولهم فيكون ذلك اجماعا .

(١) سنن النسائي ٩٥/٢ ( المطبعة الميمنية ) .  
(٢) الحديث رواه الامام أحمد في مسنده ٦/٢ .  
(٣) المغنى والشرح الكبير ٢٤١/٨ .  
(٤) المغنى والشرح الكبير ٢٤٢/٨ .

## ٥ - المعقول :

ان الشارع حين شرع الطلاق جعله رجعيا لتكون فترة العدة فرصة يجرب فيها كل من الزوجين حياة البعد عن شقه الآخر فقد يندم أحدهما أو كلاهما بعد مراجعة نفسه ، لهذا كان الأصل في الطلاق جعله رجعيا ، فاذا ما طلق أكثر من طلبة ، فقد فوت على نفسه ما أراد الله تعالى أن يوسع عليه ، وهذا خلاف المعقول من الشرع لأن الزواج شرعه الله تعالى على أيسر وجه رفقا بالزوجين فالطلاق الثلاث هو تضيق وارهاق بدون فائدة •

### أدلة من قال أن الطلاق الثلاث ليس ببدعي :

ذهب الشافعية وابن حزم : الى أنه لا بدعة في عدد الطلقات فللرجل أن يطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا في مجلس واحد أو في طهر واحد أو في عدة واحدة ، ولكنهم قالوا والأولى عدم الجمع • جاء في المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> — وان جمعها في طهر واحد جاز •

وقال النووي في قليوبى وعميرة<sup>(٢)</sup> — ولا يحرم جمع الطلقات • وفي المحلى على منهاج الطالبين<sup>(٣)</sup> — والأولى له تركه بأن يفرقهن على الأثراء أو الأشهر ليتمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم • وحجة الشافعية فيما ذهبوا اليه<sup>(٤)</sup> :

« أن عويمراً العجلاني قال عند رسول الله ﷺ حين لآعن امرأته : كذبت عليها إن أمسكتها فهي طالق ثلاثا ، فقال النبي ﷺ لا سبيل لك عليها » •

جاء في المجموع شرح المذهب — ولو كان جمع الثلاث محرما لأنكر عليه •

وأستدل الشافعي بروايات أخرى عن الصحابة تدل على موضوع واحد بفكرة واحدة وهي أن عددا من الصحابة أوقعوا الطلاق الثلاث واستفتوا كبار فقائهم فأفتوهم بالوقوع دون أن يصدر منهم أى نهى أو استنكار لما فعلوه ، فلو كان طلاق بدعة انصحوهم أو بينوا لهم أن والاثنين والواحدة •

(١) المجموع شرح المذهب ٨٤/١٦ •

(٢) ، (٣) قليوبى وعميرة ٣٤٩/٣ •

(٤) المجموع وشرح المذهب ٨٤/١٦ •

واستدل ابن حزم لرأيه بعمومات القرآن فقال<sup>(١)</sup> : من حجة من قال أن الطلاق الثلاث مجموعة سنة لا بدعة قول الله تعالى : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » • فهذا يقع على الثلاث مجموعة ومفرقة ولا يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض بغير نص •

وكذلك قوله تعالى « اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » عموم لا باحة الثلاث والاثنتين والواحدة •

كما استدل بالسنة النبوية وذلك بحديث عويمر العجلاني السابق وقال : لو كانت طلاق الثلاث مجموعة معصية لله تعالى لما سكنت رسول الله ﷺ عن بيان ذلك — فصح يقينا انها سنة مباحة •

#### الرد على ما ذهب اليه الشافعي وابن حزم :

إن طلاق عويمر العجلاني كان بعد أن تم اللعان بينه وبين زوجته ، وآثار اللعان كما ذكرها الفقهاء على اختلاف مذاهبهم هي الفرقة بين الزوجين • بل ان الشافعي ذهب الى أن الفرقة تقع بمجرد انتهاء الزوج من لعانه ، أى قبل أن تلاعن الزوجة ، فطلاق عويمر اذن حصل بعد أن تمت الفرقة بينهما شرعا فأى طلاق هذا حتى يقره عليه الصلاة والسلام •

وأما ما ذهب اليه ابن حزم من قوله إن آيات الطلاق جاءت عامة فدللت على اباحة جمع الطلقات الثلاث فالجواب على ذلك : أن الآيات التى استدل بها ابن حزم على رأيه لم تأت لبيان عدد الطلقات انما جاءت لأحكام أخرى ، فالآية الأولى جاءت لبيان حكم المطلقة ثلاثا وانها لا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجا غيره ، والثانية جاءت لحكم المطلقة قبل الدخول وانه لا عدة لها انما الآية التى جاءت لبيان كيفية الطلاق وعدد الطلقات فقد سبق وشرحناها وما ذهب اليه المفسرون بشأنها •

#### هل يقع الطلاق البدعى :

اجمع الفقهاء على أن الطلاق البدعى منهى عنه لصريح القرآن

(١) المحلى لابن حزم ١١/٦٥ •

الكريم ، حيث أوجب الطلاق للمعدة بقوله « فطلقوهن لعدتهن » أى مستقبلات عدتهن وهذه الكيفية لا تكون فى الطلاق البدعى •  
ولكن الفقهاء اختلفوا بعد ذلك هل النهى للتحريم ويقع الطلاق مع الإثم أم أن النهى للفساد فلا يقع الطلاق ؟ •

قال جمهور الفقهاء : ان الطلاق فى الحيض محرم ولكنه مع ذلك يقع ويأثم الزوج المطلق •  
وقالت بعض المذاهب وفريق من الفقهاء ان الطلاق فى الحيض بدعة مردودة فلا يقع •

**ما ذهب اليه الجمهور :**

قال ابن قدامة فى المغنى (١) : فان طلق للبدعة وهو ان يطلقها حائضا أو فى طهر أصابها فيه إثم ووقع طلاقه •  
قال ابن المنذر وابن عبد البر : لم يخالف فى ذلك الا أهل البدع والضلال •

جاء فى حاشية المدسوقى على الشرح الكبير (٢) : ومنع الواقع فيه — أى فى الحيض والنفاس ووقع — أى لزمه الطلاق •  
جاء فى المجموع شرح المذهب (٣) : وان طلقها فى الحيض أو الطهر الذى جامع فيه وقع الطلاق •

وجاء فى فتح القدير (٤) : وطلاق البدعة ما خالف قسمى السنة وذلك بأن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو مفرقة فى طهر واحد أو اثنتين كذلك أو واحدة فى الحيض أو فى طهر قد جامعها فيه أو جامعها فى الحيض الذى يليه هو فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا •  
**واستدلوا :**

بحديث ابن عمر من عدة روايات فى الصحيحين وفى النسائى وابن ماجه •

روى البخارى (٥) عن ابن سيرين قال سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهى حائض فذكر عمر للنبي ﷺ فقال ليراجعها :  
تحتسب قال : فمه •

(١) المغنى والشرح الكبير ٢٣٧/٨ •

(٢) حاشية المدسوقى ٢٦٢/٢ •

(٣) المجموع شرح المذهب ٧٤/١٦ •

(٤) شرح فتح القدير ٢٤/٣ •

(٥) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٢٦٦/١١ •

قال ابن حجر فى شرحه : القائل قلت : هو أنس بن سيرين  
وقوله غمه أصله غما وهو استفهام فيه اكتفاء أى غما يكون إن لم  
تحتسب ؟ \*

وقال ابن حجر : ويحتمل أن تكون الهاء أصلية وهى كلمة ثققال  
للزجر أى كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك<sup>(١)</sup> .

وفى رواية عند الصحيحين والشافعى<sup>(٢)</sup> « كان ابن عمر إذا سئل  
عن ذلك قال لأخذه أن طلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله  
ﷺ امرنى بهذا ، وإن كنت طلقت ثلاثا فقد جرت عليك حتى تنكح  
زوجا غيرك ، وعصيت الله عز وجل فيما أمرك به من طلاق امرأتك » \*

وفى سنن النسائى<sup>(٣)</sup> : قال عبد الله بن عمر : فراجعته وحسبت  
لها التطليقة التى طلقته \*

وفى لفظ البخارى : عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : حسبت  
على بتطليقة \*

من هذه الروايات وغيرها استدلل الجمهور على وقوع الطلاق فى  
الحيض حيث احتسبت الطلقة فى قصة ابن عمر المذكورة \*

### حجة من قال بعدم الوقوع :

قال الظاهرية وبعض الشيعة ( الجعفرية ) : ان الطلاق فى  
الحيض لا يقع لأنه على خلاف ما جاء به الشرع \*

وهو رأى بعض التابعين كسعيد بن المسيب ، ومذهب ابن تيمية  
وابن القيم من الحنابلة \*

جاء فى المحلى لابن حزم<sup>(٤)</sup> : « من أراد طلاق امرأة له قد  
وطئها لم يحل له أن يطلقها فى حيضتها ولا فى طهر ووطئها فيه ،  
فان طلقها طلقة أو طلقتين فى طهر ووطئها فيه أو فى حيضتها لم ينفذ  
ذلك الطلاق وهى امرأته كما كانت » \*

(١) فتح البارى ٢٦٧/١١ .

(٢) فتح البارى ٤٠٨/١١ .

(٣) سنن النسائى ١٣٨/٦ .

(٤) المحلى لابن حزم ٤٤٩/١١ .

ومن الحنابلة : ذهب ابن تيمية وابن القيم الى عدم وقوعه ، وقد أطال ابن تيمية للاستدلال على عدم الوقوع في مؤلفاته<sup>(١)</sup> ، وكذلك تلميذه ابن القيم وسردوا الأدلة التي تثبت عدم الوقوع من القرآن والسنة والقياس<sup>(٢)</sup> .

استدل الظاهرية بحديث ابن عمر الذي جاء به أحمد في مسنده : من طريق أبي داود السجستاني قال : حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن ابن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال أبو الزبير — وأنا أسمع — كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا ؟ فقال ابن عمر : طلق عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله : فردها على ولم يرها شيئا ؟ وقال : إذا طهرت فليطلق إذا شاء أو ليمسك . وقرأ رسول الله ﷺ « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن »<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن حزم : وهذا مما قرئ ثم رفعت لفظة « في قبل » وانزل الله تعالى « لعدتهن » وهذا اسناد في غاية الصحة .

### مناقشة الأدلة :

استدل الجمهور بأحاديث كلها صحاح لا مخالفة في صحتها ولا في سندها ، ولكن القائلين بعدم الوقوع أسردوا حججا شتى سنذكر بعضها لعدم التطويل . جاء في رواية البخاري : حسبت على بتطبيقه . وفي رواية النسائي : وحسبت لها التطبيق .

قال ابن حزم<sup>(٤)</sup> : « لم يقل ابن عمر أن رسول الله ﷺ حسبها تطبيقه ، ولا انه عليه الصلاة والسلام هو الذي قال له : اعتد بها طلاقة : انما هو اخبار عن نفسه ، ولا حجة في فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ » .

(١) فتاوى ابن تيمية ٢٥/٣ .

(٢) اغائة اللهفان ٣٠١/١ .

(٣) مسند أحمد ٨٠/٢ — ٨١ .

(٤) المحلى لابن حزم ٤٥٦/١١ .



وقال ابن القيم<sup>(١)</sup> : وأما قوله : فحسبت من طلاقها ففعل مبنى لما لم يسم فاعله فإذا سمي فاعله ظهر وتبين هل فى حسابه حجة أو لا وليس فى حسابان الفاعل المجهول دليل البتة وسواء كان القائل ، فحسبت ، ابن عمر أو نافعاً أو من دونه ليس فيه بيان أن رسول الله ﷺ هو الذى حسبها حتى تلزم الحجة به وتحرم مخالفته .

وقد رد الجمهور على هذا بقولهم : ان ابن عمر لا يظن به أن يخالف رسول الله ﷺ فيحسب الطلقة ، والرسول عليه الصلاة والسلام لم يرها شيئاً . فقول ابن عمر : حسبت على بتطبيقه ، يفيد ان الذى حسبها عليه هو النبي ﷺ ، لأن قول الصحابي أمرنا بكذا فى عهد رسول الله ﷺ هو فى حكم المرفوع الى النبي ﷺ .

جاء فى سبيل السلام<sup>(٢)</sup> : لم يصرح بالفاعل هنا فان كان الفاعل ابن عمر فلا حجة فيه ، وان كان النبي ﷺ فهو الحجة ، ثم قال وقد ورد ان الحاسب لها هو النبي ﷺ من طرق يقوى بعضها بعض .

وقال ابن حجر فى فتح البارى<sup>(٣)</sup> : وعندى انه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذى فى قول الصحابي أمرنا بكذا فان ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي ﷺ على ذلك ليس صريحا وليس كذلك فى قصة ابن عمر هذه فان النبي ﷺ : هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل اذا اراد طلاقها بعد ذلك .

واستدل ابن حزم بحديث ابن عمر فى مسند أحمد وقال ان اسناده غاية فى الصحة وهذا كلام سليم .

وقد جرح الجمهور فى رواية هذا الحديث لانه من رواية أبى الزبير وقالوا ان هذا الحديث لم يقله غير أبى الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ؟ .

(١) زاد المعاد ٢/ ٢٤٩ .

(٢) سبيل السلام ٣/ ٢٦٤ — ٢٦٥ .

(٣) فتح البارى ١١/ ٢٦٨ .

بجاء في زاد المعاد<sup>(١)</sup> : وقال بعض أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا .

قال ابن حجر في فتح الباري<sup>(٢)</sup> : ولو صح فمعناه عندي والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة .  
قال : وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله « لم يرها شيئاً » على أنه لم يعدها شيئاً صواباً غير خطأ . بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمره بالمراجعة ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك .  
قال ابن القيم<sup>(٣)</sup> : في زاد المعاد : تعليقا على أحاديث ابن عمر التي استدل بها الجمهور — ولا ريب في صحة هذه الألفاظ ولا مطعن فيها وإنما الشأن كل الشأن في معارضتها لقوله : فردها علي ولم يرها شيئاً وتقديهما عليه ومعارضتها لتلك الأدلة المتقدمة .

أذن فنحن نجد أن كل ما استدل به الفريقان واضح وصريح وصحيح لا مخالفة فيه ولكل وجهة نظرة في تفسيره للأحاديث ، ولكن من الغريب أن الظاهرية يوقعون الطلاق في الحيض إذا كانت الطلقة الثالثة أو ثلاثاً مجموعة ، ولا يقولون بوقوع الطلقة أو الطلقتين في الطهر الذي وطئها فيه أو في الحيض ، ويكفي هذا بأن يكون سنداً لعدم صحة قولهم بعدم وقوع الطلاق في الحيض ، لأن الطلاق لا فصال فيه أما أن يقع أولاً الطلقة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، بل الأجدر أن تحاول بعدم وقوع الثالثة لأنها الفاصلة بين الزوجين وبعدها تحرم الزوجة إلى أن تتزوج بزواج آخر فيطلقها أو يموت عنها وبعدها تعود للأول .

أما ذهب إليه الجمهور فهو الأرجح لقوة الأدلة وصحتها . والله تعالى أعلم .

### الخلع هل هو طلاق أم فسخ :

اختلفت آراء الفقهاء في الخلع هل هو طلاق أم فسخ ، فذهب الجمهور من الأئمة بأنه طلاق بائن ، وخالف الإمام الشافعي في القديم والإمام أحمد في أحد قوليه إلى أن الخلع فسخ وليس بطلاق إلا أن ينويه ، وذهب ابن حزم إلى أنه طلاق رجعي .

(١) زاد المعاد ٢/ ٢٤٨ .

(٢) فتح الباري ١١/ ٢٦٩ .

(٣) زاد المعاد ٢/ ٢٤٨ .

وقبل أن نتكلم فى آراء الفقهاء وفى أدلتهم وما ذهبوا اليه  
نعرف أولاً الخلع .

### تعريف الخلع :

الخلع لغة<sup>(١)</sup> : الازالة . يقال : خلع الرجل ثوبه خلعا ( فتح  
الخاء ) أى أزاله عن جسده ، وخلع الوالى عزل ( بالضم ) .  
وخالعت المرأة زوجها مخالعة اذا افتدت منه وطلقها على الفدية  
فخلعها هو خلعا . والاسم الخلع بالضم : وهو استعارة من خلع اللباس  
لأن كل واحد منهما لباس للآخر فاذا فعل ذلك فكأن كل واحد نزع  
لباسه عنه .

### الخلع فى اصطلاح الفقهاء :

وعرفه الأحناف<sup>(٢)</sup> بأنه : ازالة ملك النكاح بلفظ الخلع .  
وعرفه المالكية<sup>(٣)</sup> بأنه : الطلاق بعوض .  
وعرفه النووى من الشافعية<sup>(٤)</sup> بأنه : هو فرقة بعوض بلفظ  
الخلع .  
وعرفه الحنابلة<sup>(٥)</sup> بأنه : هو فراق امرأته بعوض يأخذه الزوج  
بألفاظ مخصوصة .

### الأصل فى مشروعيته :

#### ١ - القرآن :

قوله عز وجل « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح  
باحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ، الا أن يخالفا  
الا يقيما حدود الله ، فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما  
فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله  
فأولئك هم الظالمون »<sup>(٦)</sup> .

(١) المصباح المنير ٨٢/١ .

(٢) شرح فتح القدير ١٩٩/٣ .

(٣) حاشية التسوقى على الشرح الكبير ٣٤٧/٢ .

(٤) قلايوى وعميرة ٣٠٧/٣ .

(٥) كشاف القناع ٢١٢/٥ .

(٦) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

بعد أن ذكر الله تعالى أن الطلاق مرتان ، وعقب كل مرة إما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ذكر الله تعالى أن أخذ المال من الزوجة مما أعطاها محرم ، ثم استثنى من ذلك جالة واحدة هي : إذا ما خشي الزوجان عدم إقامة حدود الله فيا بينهما ، وساء سلوك أحدهما وأصبحت حياتهما مستحيلة ، وفي هذه الحال يجوز للزوج أن يأخذ من زوجته مالا ليطلقها دفعا للمفاسد ، وذلك برضاها • ويسمى هذا بالخلع •

## ٢ - السنة الكريمة :

جاء في صحيح البخارى<sup>(١)</sup> : عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس<sup>(٢)</sup> الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله ما انتقم على ثابت في دين ولا خلق ، الا انى أخاف الكفر<sup>(٣)</sup> • فقال رسول الله ﷺ : افتردين عليه حديقته ؟ • • قالت : نعم ، فردت عليه فأمره ففارقها •

## ٣ - الاجماع :

وأجمع العلماء على مشروعيتها الا بكر بن عبد الله المزنى التابعى ولكن الاجماع انعقد قبل خلافه<sup>(٤)</sup> •

وقال ابن قدامة فى الخلع<sup>(٥)</sup> : وهو قول عمر وعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة لم نعرف لهم فى عصرهم مخالفا فيكون اجماعا •

---

(١) صحيح البخارى ٦٠/٧ ، ٦١ ( طبعة دار الشعب ) ورواه البخارى بإلفاظ أخرى •

(٢) هو ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك بن امرئ القيس • كان خطيب الانصار ومن صحابة رسول الله ﷺ لم يشهد بدرأ • وشهد احداً وبيعة الرضوان • ( الاصابة لابن حجر ١/١٩٥ ) •

(٣) قال الشوكانى : اكره الكفر فى الاسلام : أى كفران المشير والتقصير فيما يجب له بسبب شدة البغض لله ( نيل الاوطار ٦/٢٦٣ ) •

(٤) نيل الاوطار ٦/٢٦٢ •

(٥) المغنى والشرح الكبير ٨/١٧٤ •

وجاء فى فتح البارى<sup>(١)</sup> : واجمع العلماء على مشروعيته  
الا بكر بن عبد الله المزنى التابعى المشهور •

آراء الفقهاء فى الخلع (\*) :

١ — ما ذهب اليه الجمهور :

قال الأحناف : إن الخلع تطليقة بائنة لأن النكاح لا يحتمل الفسخ  
بعد التمام •

جاء فى الهداية<sup>(٢)</sup> : « واذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود  
الله فلا بأس بأن يفتدى نفسها منه بمال يخلعها به فإذا فعلا ذلك  
وقع بالخلع تطليقة بائنة » •

وجاء فى المبسوط<sup>(٣)</sup> : الخلع تطليقة بائنة ، والمعنى فيه أن  
النكاح لا يحتمل الفسخ بعد تمامه •

وقال ابن قدامة فى المغنى<sup>(٤)</sup> : انه طلقة بائنة •

وجاء فى كشف القناع<sup>(٥)</sup> : والخلع طلاق بائن •  
وذهب الشافعى فى الجديد الى أنه طلاق •

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(٦)</sup> : « والثانى » أنه طلاق ، لأنه  
فرقة لا يفتقر الى تكرار اللفظ ولا تنفرد به المرأة فكان طلاقا كصريح  
الطلاق • فقولنا لا يفتقر الى تكرار احتراز من اللعان • وقولنا لا تنفرد  
به المرأة احتراز من الردة •

وجاء فى كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن أبى زيد<sup>(٧)</sup> : والخلع  
طلقة بائنة لا رجعة فيها الا بفكاح جديد •

(١) فتح البارى ٣١٣/١١ •

(٢) ورد فى الأهرام يوم الاثنين ٢ يونية سنة ١٩٧٥ ( الى أنه  
يتجه الراى فى بعض الولايات الأمريكية الى اصدار تشريع يلزم المرأة بدفع  
نفقة لزوجها اذا طابت هى الطلاق ) وهذا لا يحتاج الى تعليق فالشرعية  
الاسلامية جاءت بما هو لمصلحة الانسان فى الدنيا والآخرة •

(٣) شرح فتح القدير ١٩٩/٣ •

(٤) المبسوط ١٧٧/٦ •

(٥) المغنى والشرح الكبير ١٨٠/٨ •

(٦) كشف القناع ٢١٢/٥ •

(٧) المجموع شرح المذهب ١٥/١٦ •

(٨) حاشية العدوى ١٠٣/٢ •

## أدلة الجمهور :

### ١ - القرآن :

قوله تعالى « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » (١) .

### وجه الدلالة :

تدل الآية الكريمة على جواز الخلع وذلك بأن تتنازل الزوجة بجزء من مالها أو كله للزوج مقابل الخلاص .  
وقوله تعالى « فان طعن لكم عن شيء منه نفسا » (٢) .  
جاء في حاشية الباجوري دلت الآية على المدعى وزيادة كالهبة والتهدية .

### ٢ - السنة :

روى البخاري (٣) : عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعنت عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم ، قال رسول الله ﷺ : أقبل الحديقة وطلقها تطليقة .

وإن كان أختى ابن عباس بغير ذلك قالعبرة بروايته لا بفتواه .  
وجه الدلالة : يدل هذا الحديث على أن الخلع طلاق لا فسخ .

### ٣ - الآثار :

١ - قال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة (٤) .  
جاء في شرح فتح القدير (٥) : ومراسيل سعيد لها حكم الوصل الصحيح لأنه من كبار التابعين وكبار التابعين قل أن يرسلوا عن رسول الله ﷺ إلا عن صحابي .

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة ، والجناح بالضم : الاثم ( المصباح المنير ٥٢/١ ) .

(٢) الآية : ٤ من سورة النساء .

(٣) فتح الباري ٣١٦/١١ .

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٤٨٢/٦ .

(٥) شرح فتح القدير ٢٠١/٣ .

٢ — اسند ابن أبي شيبة حدثنا علي بن هاشم عن بن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : لا تكون طلاقه بائنة الا فى خلع أو ايلاء (١) .

## ٢ — ما ذهب اليه ابن حزم الظاهري :

قال ابن حزم (٢) : « وهو طلاق رجعى ، الا أن يطلقها ثلاثا ، أو آخر ثلاث ، أو تكون غير موطوء ، فإن راجعها فى العدة بجاز ذلك ، احبت أم كرهت — ويرد ما أخذ منها اليها » .

## دليل ابن حزم فى أن الخلع طلاق رجعى :

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، أنه قال فى المختلعة : ان شاء ان يراجعها فليرد عليها ما أخذ منها فى العدة ، وليشهد على رجعتها — قال معمر : وكان الزهرى يقول ذلك — قال قتادة : وكان الحسن يقول : لا يراجعها الا بخطبة .

قال ابن حزم (٣) : قد بين الله تعالى حكم الطلاق ، وأن « بعولتهن أحق بردهن » وقال « فأمسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف » فلا يجوز خلاف ذلك .

وما وجدنا قط فى دين الاسلام عن الله تعالى ، ولا عن رسوله ﷺ طلاقا بائنا لا رجعة فيه ، الا الثلاث مجموعة أو مفرقة ، أو التى لم يطأها ولا مزيد — وأما عدا ذلك فأراء لا حجة فيها .

وأما رده ما أخذ منها فانما أخذه لئلا تكون فى عصمته ، فاذا لم يتم لها مرادها فما لها — الذى لم تعطه الا لذلك — مردود عليها ، الا أن يبين عليها أنها طلاقه له الرجعة فيها فترضى ، فلا يرد عليها شيئا (٤) .

(١) جاء فى المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ٤٨١/٦ .

(٢) المحلى لابن حزم ٥٨٤/١١ .

(٣) المحلى لابن حزم ٥٩٢/١١ .

(٤) تفصيل الكلام : أى ان الزوج يجوز أن يشترط أن له الرجعة بدون رد المسال فتصح للرجعة بدون أن يرد اليها ما دفعته اليه وهذا برضاها طبعاً . وأما الرجعة فتأبته على كل حال .

رد الجمهور على ابن حزم :

وقد رد جمهور الفقهاء على ابن حزم فيما ذهب اليه ان الخلع  
طلاق رجعي •

قال ابن قدامة في المغنى<sup>(١)</sup> : ولا يثبت في الخلع رجعة سواء  
قلنا هو فسخ أو طلاق •

وقال : وانما يكون فداء اذا خرجت به عن قبضته وسلطانه  
واذا كانت له الرجعة فهي تحت حكمه •

١ — ولنا قوله سبحانه وتعالى ( فيما افتردت به ) •

٢ — ولأن القصد ازالة الضرر عن المرأة فلو جاز ارتجاعها لعاد  
الضرر •

وقال ابن تيمية<sup>(٢)</sup> : وهذا خطأ فان مقصود الافتداء لا يحصل  
الا مع البينونة ولهذا كان حصول البينونة بالخلع مما لم يعرف فيه  
خلاف بين المسلمين •

وجاء في الروض النضير<sup>(٣)</sup> : ولو كان رجعي لم يحصل من  
المرأة الافتداء من الزوج بما بذلته له اذ فائدتها في تحمل الغرض  
خلوصها عن سلطانه عليها فاستحقاق الرجعة يناهض الغرض من الخلع  
ولأنه معاوضة ولا يثبت في المعاوضات استبدال أحد المتعاضدين  
بكل العوضين ضرورة •

٣ — ما ذهب اليه الشافعي في القديم والامام أحمد في أحد  
قولييه وابن عباس وبه قال طاوس وعكرمة واسحاق وأبو ثور أن  
الخلع فسخ وليس بطلاق •

جاء في المجموع شرح المذهب<sup>(٤)</sup> : ( أحدهما ) وهو قوله في  
القديم أنه فسخ لأنه نوع فرقة لا تثبت فيه الرجعة بحال فكان  
فسخا •

(١) المغنى والشرح الكبير ١٨٤/٨ — ١٨٥ •

(٢) الفتاوى الكبرى ٣٣/٣ •

(٣) الروض النضير ١٦٧/٤ •

(٤) المجموع شرح المذهب ١٥/١٦ •



قال ابن قدامة فى المغنى<sup>(١)</sup> : اختلفت الرواية عن أحمد فى  
الخلع ففى احدى الروایتين أنه فسخ •  
وقال الخرقى<sup>(٢)</sup> : والخلع فسخ فى احدى الروایتين •  
وقال ابن تيمية<sup>(٣)</sup> : الخلع فسخ وهذا ثابت عن ابن عباس باتفاق  
أهل المعرفة بالحديث •  
ما استدلل به الشافعى وأحمد :

١ — قوله تعالى « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح  
باحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الا أن يخافا  
الا يقيما حدود الله ، فان خفتن الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما  
فيما افقتد به » — ثم قال — « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجاً غيره »<sup>(٤)</sup> •

قالوا<sup>(٥)</sup> : ذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الخلع  
طلاقا لكان أربعاً ولانها فرقة خلت عن صريح الطلاق ونيته فكانت  
فسخاً ككسائر الفسوخ •

٢ — روى أبو داود والترمذى<sup>(٦)</sup> — عن ابن عباس ان امرأة  
ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحیضة —  
رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن غريب •

قالوا : لو كان الخلع طلاقاً ما أمر الرسول ﷺ امرأة ثابت بأن  
تعتد بحیضة ، لأن عدة الطلاق ثلاثة قروء ، فكان الخلع فسخ •

٣ — ما روى عن ابن عباس أنه قال : الخلع تفريق وليس  
بطلاق<sup>(٧)</sup> •

---

(١) ، (٢) المغنى والشرح الكبير ١٨٠/٨ •  
(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٢/٣ •  
(٤) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة ( انظر تفسير القرطبي ١٤٣/٣ ) •  
(٥) الروض النضر ١٦٧/٤ ، المغنى والشرح الكبير ١٨٠/٨ •  
(٦) الحديث رواه الترمذى ١٦٠/٥ ، أبو داود ٣٦١/٢ •  
(٧) راجع تفسير القرطبي ١٤٣/٣ • انظر المصنف لعبد الرزاق  
٤٨٧/٦ •

### مناقشة الأدلة والرأى الراجع :

استدل الجمهور بقوله أن الخلع طلاق بحديث ابن عباس وهو ما رواه البخارى وهذا لا ينكره أحد .

واستدل الشافعى وأحمد بأن الخلع فسخ بما احتج به ابن عباس أيضا بقوله تعالى « الطلاق مرتان » أن الله عز وجل ذكر تطليقتين فى أول الآية ثم ذكر الخلع ثم بعدها تطليقة فلو كان الخلع طلاقا لكان أربعا . فنقول :

أولا : اذا نظرنا الى الحديث نجد أنه حديث صحيح مع ما فيه من المرفوع الصريح الذى لا يقاومه النقل المتقديرى .  
أما الآية فقد رد القاضى اسماعيل بن اسحاق فيها وقال (١) :  
أما قوله تعالى « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » فهو معطوف على قوله تعالى « الطلاق مرتان » لأن قوله « أو تسريح باحسان » انما يعنى به أو تطليق فلو كان الخلع معطوفا على التطليقتين لكان لا يجوز المخلع أصلا الا بعد تطليقتين وهذا لا يقوله أحد .

ثانيا : ان الحديث الأول روى عن ابن عباس والآية احتج بها ابن عباس فهنا خلاف بين عمل الراوى وروايته ونحن نقول بأن عمل الراوى بخلاف روايته ينزل منزلة روايته للناسخ .  
اللهم الا أن يثبت رجوعه كما قالوا والله تعالى أعلم .

### والجواب على ذلك :

نفترض أن ثابت طلقها امتثالا لأمر رسول الله ﷺ لا يبقى من محل النزاع وهو الخلع بل يصير طلاقا على مال .  
فنقول ابن عباس بعد ذلك الخلع فسخ كلام فى مسألة أخرى فحينئذ ما يأتى تسمية الراوى له خلعا حيث قال وكان أول خلع فى الاسلام يعنى أول طلاق بمال لأن الظاهر أن المخاطب بقوله عليه الصلاة والسلام طلقها امتثال بقوله ﷺ فطلق وكثيرا ما يطلق الخلع على الطلاق بمال ولأنه من الكنايات حتى لو قال خلعتك ينوى الطلاق وقع الطلاق البائن لأن حقيقة الخلع لا تتحقق الا به .

(١) راجع تفسير القرطبى ١٤٤/٣ .

أما حديث امرأة ثابت التي اختلعت من زوجها فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة فقد جاء في تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> : فالحديث مضطرب من جهة الاسناد والمتن ، فسقط الاحتجاج به في أن الخلع فسخ • وذكر اضطرابه لأنه من رواية هشام ويوصف بأبي عبد الرحمن الصفحاني : خرج له البخاري وحده •

وأما قولهم بأن عدة المختلعة حيضة واحدة فالخلع اذن فسخ ، فلا دلالة فيه أيضا لأن الشارع الحكيم الذي جعل عدة المطلقة ثلاث حيض بنص القرآن يجوز أن يجعل عدة المختلعة واحدة بالسنة الكريمة • وتكون السنة خصصت عموم آية : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » •

ونقول ان صحت الروايات على أن عدة المختلعة حيضة ، والروايات والله أعلم صحيحة — فانها حكمة المشرع البالغة التي فرقت بين من يطلقها زوجها فأعطته فرصة لمراجعة نفسه مدة ثلاثة قروء لعله يندم فيراجع زوجته فجعلت عدة المختلعة حيضة واحدة لبراءة رحمها حيث لا فائدة من اطالة العدة ولأنه لا رجعة للزوج ، اذن فالخلع طلاق وليس بفسخ والله تعالى أعلم •

### الايلاء هل هو طلاق :

قبل أن نتكلم عن آراء الفقهاء في الايلاء وهل طلاق أم لا يجب أولا أن نعرف الايلاء •

### تعريف الايلاء :

الإيلاء في اللغة<sup>(٢)</sup> : الحلف ، وآلى ايلاء مثل آتى ايتاء اذا حلف فهو مول •

وفي الشرع : الحلف على عدم قربان الزوج زوجته • جاء في الروض النضير<sup>(٣)</sup> : الإيلاء : الامتناع باليمين من وطء الزوجة •

وجاء في المغنى لابن قدامة<sup>(٤)</sup> : هو الحلف على ترك وطء المرأة •

(١) تفسير القرطبي ١٤٥/٣ •

(٢) المصباح المنير ١٢/١ •

(٣) الروض النضير ١٨٦/٤ •

(٤) المغنى والشرح الكبير ٥٠٢/٨ •

وجاء في حاشية الدسوقي<sup>(١)</sup> : هو الحلف على الامتناع من الشيء مطلقا .

وجاء في شرح فتح القدير<sup>(٢)</sup> : هو اليمين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعدا بالله أو بتعليق ما يستشقه على القربان .

**الأصل في مشروعيتها :**

قوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر . فان فاءو فان الله غفور رحيم ، وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم »<sup>(٣)</sup> .

**وجه الدلالة :**

بينت الآية الكريمة حكم الايلاء ونسخت ما كان عليه العرب في الجاهلية من أنهم كانوا يطلقون بالايلاء فجعلت مدة أربعة أشهر لمن يولى من امرأته أقصى ما يمكن أن تصبر عليه المرأة . ويجب على المؤلى أن يحث خلال هذه المدة ويكفر عن يمينه ليعود الى زوجته التي ظلمها بترك حقوقها . فان فاء الرجل وعاد الى زوجته فان الله غفور رحيم ، لأن الغيئة توبة لما أقدم عليه ، وان عزم الطلاق فليراقب الله فيما يفعل لأنه سميع عليم .

**آراء الفقهاء في الايلاء :**

إذا انعقد الايلاء صحيحا واستوفى أركانه<sup>(٤)</sup> فعلى الزوج الفيء<sup>(٥)</sup> الى زوجته فيجامعها بعد أن يكفر عن حنثه لأن هجر الزوجة لا يجوز .

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٤٢٦ .

(٢) شرح فتح القدير ٣/١٨٢ .

(٣) الآيتان : ٢٢٦ ، ٢٢٧ من سورة البقرة .

(٤) جاء في نحة الفقهاء : وركن الايلاء شرعا — هو اللفظ الدال على ترك الوطء ، في عرف الشرع ، مؤكدا باليمين ، وهو قوله : « والله لا اقربك أو ( لا أطاك ) أو لفظة المباشرة ، والمناكحة والائتان والاصابة ونحوها ( ج ٢ ص ٣٠٦ ) .

وجاء في شرح فتح القدير : وأما ركنه فهو الحلف وشرطه محلية المرأة وأهلية الحالف وعدم النقص عن أربعة أشهر ، والأول ( الركن ) بالزوجية ، والثاني ( الشرط ) بأهلية الطلاق ( ج ٣ ص ١٨٢ ) .

(٥) الفيء : من فاء « رجع » والفيء أيضا ما بعد الزوال من الظل سمي فياء لرجوعه من جانب الى جانب ( مختار الصحاح ١٢ ) .

أما إذا لم يفعل ومضت أربعة أشهر فقد اختلفت الآراء :  
**قال الأحناف :** نبين الزوجة بمضيها بطلقة بائنة ، دون توقف على طلب الزوجة التفريق من الحاكم \*

جاء في بداية المبتدئ<sup>(١)</sup> : وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانته منه بتطليقة \*

**وقال الإجماع :** إذا مضت أربعة أشهر وطالبت الزوجة بالفء أوقفه الحاكم فاما أن يفء فيعود الى زوجته ، واما أن يطلق والطلاق رجعى \*

جاء في المغنى<sup>(٢)</sup> : إذا امتنع من الفئدة بعد التبرص أو امتنع المعذور من الفئدة بلسانه أو امتنع من الموطء بعد زوال عذره أمر بالطلاق فإن طلق وقع طلاقه .. وان امتنع من الطلاق طلق الحاكم عليه .. والطلاق الواجب على المولى رجعى سواء أوقعه بنفسه أو طلق الحاكم عليه \*

وجاء في الروض النضير<sup>(٣)</sup> : قال الشافعي ظاهر كتاب الله على أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنتقض فإذا انقضت فعليه أحد الأمرين اما أن يفء واما أن يطلق \*

وجاء في حاشية الدسوقي<sup>(٤)</sup> : فإذا حلف على ترك وطء مطلقة كان موليا يضرب له الأجل ويؤمر بعد انقضائه بالفئدة فيرتجع ليصيب أو يطلق عليه أخرى \*

وقال ابن حزم الظاهري : إذا حلف الزوج على عدم قربان زوجته فالحاكم يلزمه أن يفء ولو لم تطلب المرأة \*

جاء في المحلى<sup>(٥)</sup> : ومن حلف بالله عز وجل ، أو باسم من أسمائه تعالى : ان لا يوطأ امرأته ، أو أن يسوءها ، أو أن لا يجمعها واياها فراش ، أو بيت ، سواء قال ذلك في غضب أو في رضا للصالح

(١) شرح فتح القدير ١٨٤/٣ \*

(٢) المغنى والشرح الكبير ٥٤٢/٨ \*

(٣) الروض النضير ١٨٩/٥ \*

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٢٧/٢ \*

(٥) المحلى لابن حزم ٢٤٠/١١ \*

رضيعها ، أو لغير ذلك — استثنى فى يمينه أو لم يستثن — فسواء وقت وقتا — ساعة فأكثر الى جميع عمره — أو لم يوقت : الحكم فى ذلك واحد .

وهو أن الحاكم يلزمه أن يوقفه ، ويأمره بوطئها ، ويؤجل له فى ذلك أربعة أشهر من حين يحلف ، سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب ، رضيت ذلك أو لم ترض .

#### **أدلة الفقهاء والرأى الراجح :**

استدل الأحناف : بقوله تعالى « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » .

#### **وجه الدلالة عندهم :**

أن الفىء لا يكون الا فى مدة الايلاء لا غير والمراد من « فان فاء » أى رجعوا عما استمروا عليه بالوطء فى المدة لا بعد انتهائها . وقال أبو حنيفة : ( سميع ) لا يلائه ، ( عليم ) بعزمه الذى دل عليه مضى أربعة أشهر .

واستدل الجمهور : بالآية الكريمة « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » .

وجه الدلالة عندهم : ان الفئنة تكون بعد أربعة أشهر لذكره الفئنة بعدها بالفاء المقتضية للتعقيب ثم قال « وإن عزموا الطلاق » ولو وقع بمضى المدة لم يحتج الى عزم عليه .  
واستدل أيضاً من السنة :

ما قال اسماعيل بن أويس : حدثنى مالك عن نافع ، عن ابن عمر : اذا مضت أربعة أشهر ويوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق ويذكر ذلك عن عثمان وعلى وأبى الدرداء وعائشة واثنى عشر رجلاً من أصحاب النبى ﷺ (١) .

وجه الدلالة : أن المولى بعد انتهاء مدة التربص أن يطلق امرأته وهو واضح .

من الواضح من تحليل الآية أن رأى الجمهور هو الأصح ويؤكداه الحديث برواية البخارى والله تعالى أعلم .

(١) فتح البارى، ٣٤٩/١١ ، صحيح البخارى ٦٤/٧ ( طبعة دار الشعب ) .

**اللعان هل هو طلاق أم فسخ :**

اختلف الفقهاء بالفرقة باللعان هل هي فسخ أم طلاق قبل أن نتكلم فى هذا يجب أولا أن نعرف اللعان ومصدر تشريعه :

**تعريف اللعان :**

**اللعان فى اللغة (١) :** مصدر لاعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد من الخير واللعنة الاسم والجمع لعان ولعنات •

**اللعان فى اصلاح الفقهاء :**

**جاء فى شرح فتح القدير (٢) :** هو اسم لما يجرى بين الزوجين من الشهادات بالألفاظ المعروفة • وهذا تعريف الأحناف •

**وعرفه الشافعية (٣) بأنه :** كلمات مخصوصة جعلت حجة للمضطر الى قذف من لطح غرائنه وألحق المكار به •

**وعرفه المالكية (٤) بأنه :** حلف الزوج على زنا زوجته أو نفى حملها اللازم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم قاض •

**وعرفه الحنابلة (٥) بأنه :** شهادات مؤكدات بايمان من الجانبين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد قذف أو تعزيز فى جانبه أو حد زنا فى جانبها •

**مصدر تشريعه :**

**القرآن :**

قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين • ويدرونها عنها العذاب ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين » (٦) •

**وجه الدلالة :**

هذه الآيات الكريمات بينت لنا عقوبة من يثذف من الأزواج

(١) مختار الصحاح ٤٨٠ •

(٢) شرح فتح القدير ٢٤٧/٣ •

(٣) حاشية الباجورى ١٦٨/٢ •

(٤) حاشية العدوى ٩٨/٢ •

(٥) الاقتناع للمقدسى ٩٥/٤ •

(٦) الآيات من ٦ : ٩ من سورة النور •

زوجته وما يدرأ عن الزوج ذلك وهي أربع شهادات ان كان من الصادقين وكذلك عقوبة الزوجة ان كانت كاذبة وذلك بلعنة الله عليها •

**السنة :**

جاء في صحيح البخارى (١) :

عن سهل بن سعد الساعدي : أن عويمر العجلاني جاء الى عاصم ابن عدي الأنصاري ، فقال له يا عاصم أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنته فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ •• سل لي يا عاصم عن ذلك فسأل عاصم رسول الله عن ذلك فكره رسول الله المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ ، فلما رجع عاصم الى أهله جاء عويمر فقال : يا عاصم ماذا قال لك رسول الله فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول الله المسألة التي سألتها عنها ، فقال عويمر والله لا انتهى حتى أسأله عنها ، فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنته فتقتلونه أم كيف ؟ فقال رسول الله قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها • قال سهل : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله •

**آراء الفقهاء فى الفرقة باللعان :**

اختلف الفقهاء فى الفرقة باللعان هل هى فسخ أم طلاق •

ذهب الشافعية ومالك والحنابلة والظاهرية الى أن الفرقة باللعان فسخ للنكاح وليست بطلاق وهو قول زفر بن الهذيل والليث بن سعد والأوزاعي •

جاء فى المجموع شرح المذهب (٢) : وان كان اللعان فى نكاح صحيح وقعت الفرقة وحرمت عليه على التأبيد •

وجاء فى كفاية الطالب لرسالة ابن أبى زيد (٣) : وتقع الفرقة بينهما بتمام لعانهما ولا يحتاج الى حكم حاكم وهى فسخ لا طلاق •

(١) فتح البارى ١١/٣٦٩ •

(٢) المجموع شرح المذهب ١٦/٤٥٠ •

(٣) حاشية العدوى ٢/١٠٠ •



وقال ابن قدامة فى المغنى<sup>(١)</sup> : وفرقة اللعان فسخ •

وقال ابن حزم بعد تمام الالتعان بين الزوجين<sup>(٢)</sup> : « فإذا قالت ذلك برئت من الحد ، وانفسخ نكاحها منه • وحرمت عليه أبدا الأبد لا تحل له أصلا •

**واسئلوا :**

١ — ما جاء فى سنن البيهقى والدارقطنى<sup>(٣)</sup> : من حديث سعيد ابن جبير عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال : « المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان أبدا » •

٢ — من طريق البخارى<sup>(٤)</sup> قال : حدثنا على بن عبد الله ، قال جميعا : حدثنا سفيان — هو ابن عيينة — أنه سمع عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير يقول : سمعت ابن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين « حسابكما على الله احكما كاذب لا سبيل لك عليها » • قال ابن حزم<sup>(٥)</sup> : وقوله عليه الصلاة والسلام « لا سبيل لك عليها » منع من أن يجتمعا أبدا بكل وجه ، ولم يقل عليه الصلاة والسلام ذلك بنص الخبر الا بعد تمام اتعانهما جميعا ، فلا يقع التفريق الا حينئذ •

وخالف أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن الجمهور وقالوا : ان بتمام اللعان لا تقع الفرقة الا بتفريق الحاكم ويكون طلاقا بائنا •

جاء فى بداية المبتدى<sup>(٦)</sup> : واذا التعنا لا تقع الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما • وتكون الفرقة تطليقة بائنة •

**واسئلوا :**

بما أخرجه البخارى ومسلم فى حديث عويمر العجلانى لما فرغا من لعانهما قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله ﷺ •

(١) المغنى والشرح الكبير ٣٢/٩ •

(٢) المحلى لابن حزم ٤١٨/١١ •

(٣) السنن الكبرى للبيهقى ٤٠٩/٧ ط (بيروت) •

(٤) رواه البخارى ٧١/٧ ط (الشعب) •

(٥) المحلى لابن حزم ٤٢٣/١١ •

(٦) شرح فتح القدير ٢٥٣/٣ — ٢٥٤ •

وكذلك قول الرسول ﷺ لعويمر بعد تمام الالتعان. في الحديث  
« لا سبيل لك عليها » •

**وجه الدلالة عندهم :**

نخرج من الحديث أنه يجب التفريق من الحاكم لأن عويمر تسرع  
وطلق قبل أمر الرسول ﷺ له فكان هذا دليلا على أنه لا بد من تفريق  
الحاكم •

وقول الرسول ﷺ لعويمر لا سبيل لك عليها فهذا أمر من الرسول  
بالتفريق •

وقال الأحناف أيضا في حديث هلال : لو وقعت الفرقة بمجرد  
اللعان لانكر عليه النبي ﷺ تطليقة وقوله ﷺ لا سبيل لك عليها انما  
هو انكار طلب ماله منها على ما يدل عليه تمام الحديث وهو قوله  
يا رسول الله مالي قابل لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما  
استحللت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك ابعد لك منها • فدل  
تفريقه ﷺ على وقوع الطلاق<sup>(١)</sup> •

**الرد على الأحناف :**

في الحديث الظاهر أن الفرقة وقعت بتفريق النبي ﷺ وانما  
طلقها عويمر لظنه أن اللعان لا يحرمها عليه فأراد تحريمها بالطلاق ،  
فقال : هي طالق ثلاثا ، فقال له النبي ﷺ « لا سبيل لك عليها » أي  
لا ملك لك عليها فلا يقع طلاقك •

قال الحافظ : وقد توهم أن قوله « لا سبيل لك عليها » وقع منه  
ﷺ عقب قول الملاءن هي « طالق »<sup>(٢)</sup> •

ويتضح لنا بعد ذلك أن الرأي الراجح هو ما ذهب اليه الجمهور  
من الأدلة المتعددة بروايات مختلفة وصحيحة وأن اللعان يكون  
فسخا لا طلاق •

والله تعالى أعلم

(١) شرح فتح القدير ٢٥٥/٣ •

(٢) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٢٨٦/٦ ، تفسير القرطبي ١٢/١٩٤

## الباب الثاني

### آثار الطلاق قبل الدخول

وهو يتضمن فصلين :

الفصل الأول : فى الآثار المالية كالمهر والمتعة •

الفصل الثانى : فى الآثار غير المالية وتشمل ما يأتى :

١ — الكلام على حرمة المصاهرة •

٢ — الكلام على انتهاء الحل •



# الفصل الأول

فى الآثار المالية

المبحث الأول

المهر

تعريف المهر :

المهر لغة (١) : الصداق (٢) وقد مهر المرأة من باب قطع وأمهرها أيضا والمهارة بالفتح الحذف فى الشيء •

المهر شرعا :

عرفه المالكية بأنه (٣) : هو ما يعطى الزوجة فى مقابلة الاستمتاع بها •

عرفه الشافعية بأنه (٤) : اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت •

عرفه الحنابلة بأنه (٥) : هو العوض فى النكاح وغيره - نحو وطء الشبهة والزنا بالمكره منه •

عرفه الأحناف بأنه (٦) : هو اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح ، أو الوطء •

الأصل فى مشروعية المهر :

١ - القرآن :

قوله تعالى « واتوا النساء صدقاتهن نحلة » (٧) •  
جاء فى تفسير القرطبى (٨) - والنحلة بكسر النون وضمها لغتان : أصلها من العطاء ، وقيل : فريضة واجبة •

(١) مختار الصحاح ١٨٠ •

(٢) الصداق بفتح الصاد وكسرهما مهر المرأة ، وأصدق المرأة سمي لها صداقا (مختار الصحاح ٣٢٧) •

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٣/٢ •

(٤) حاشية الباجورى ١٢١/٢ ط ١ دار الكتب •

(٥) لا تناء ٢٠٨/٣ •

(٦) الخلاصة البهية فى مذهب الحنفية •

(٧) سورة النساء آية ٤ •

(٨) تفسير القرطبى ٢٤/٥ •

وقوله عز وجل « فأتوهن أجورهن فريضة »<sup>(١)</sup> .

قال القرطبي<sup>(٢)</sup> : والأجور : المهور ، وسمى المهر أجرا لأنه أجر الاستمتاع .

**وجه الدلالة من الآيتين الكريمتين :**

تدل هاتان الآيتان على وجوب الصداق للمرأة .

**٢ - السنة :**

(١) روى البخاري<sup>(٣)</sup> : حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبه عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة<sup>(٤)</sup> فرأى النبي ﷺ بشاشة العرس<sup>(٥)</sup> فسأله فقال انى تزوجت امرأة على وزن نواة . متفق عليه .

(ب) روى البخاري<sup>(٦)</sup> : حدثنا مسدد عن عبد الوارث عن شعيب عن أنس أن رسول الله ﷺ أعتق صفيية وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بحبس .

**وجه الدلالة من الحديثين :**

يدل هذان الحديثان على وجوب الصداق للمرأة ، والحديث الثانى يدل على أن الصداق يجوز فى عتق رقبة .

**٣ - الاجماع :**

فقد اجمع المسلمون على مشروعية الصداق فى النكاح .

(١) سورة النساء آية ٢٤ .

(٢) تفسير القرطبي ١٢٩/٥ .

(٣) صحيح البخاري ٢٥/٧ ط ١ ( الشعب ) .

(٤) نواة : والنواة خمسة دراهم كما يقال للعشرين نش ١ مختار الصحاح ٥٦٤ ) .

(٥) العرس : العروس نعت يستوى فيه الرجل والمرأة ما داما فى اعراسهما والعرس بالكسر امرأة الرجل والجمع اعراس (مختار الصحاح ٢٠٦) .

(٦) صحيح البخاري ٣١/١٧ ط ١ ( الشعب ) .

### حكمة مشروعية المهر :

شرع الصداق على أنه هدية لازمة من الزوج الى زوجته وعطاء مقرر وليس عوضا كما يفهم بعض الناس وانما هو ابانة لشرف المحل الزواج - كما جاء فى شرح فتح القدير<sup>(١)</sup> - ولتقريب القلوب وراحة النفوس •

### أما وجوبه على الرجل دون المرأة :

فلأن المرأة بعقد الزواج تدخل فى طاعة الزوج وتخضع لرئاسته والنظام الطبيعى فى الحياة جعل طبيعة الرجل تمكنه من السعى للرزق والعمل لكسب المال الذى تتطلبه نفقات المعيشة ، والمرأة بطبيعتها تقوم على شئون البيت وتهيئة أسباب الراحة والسعادة لزوجها وأولادها فكان من المناسب جعل التكاليف المالية التى تقتضيها الحياة الزوجية كلها على الرجل دون المرأة ومن هذه التكاليف الصداق<sup>(٢)</sup> •

### حكم الصداق :

اختلف الفقهاء فى حكم الصداق هل هو شرط أم واجب ؟ ذهب المالكية الى أنه ركن فى النكاح ولا يشترط اسقاطه • جاء فى حاشية الدسوقي<sup>(٣)</sup> : ومعنى كونه ركنا أنه لا يصح اشتراط اسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد •

قالوا : الصداق كالثمن - أى الصداق فى مقابلة البضع كالثمن فى مقابلة السلعة فيشترط فيه ما يشترط فى الثمن اثباتا ونفيا •

وذهب الأحناف الى أن الصداق واجب شرعا على أنه حكم من احكام النكاح وأثر من آثاره التى تترتب عليه فلا يحتاج الى ذكره فى العقد •

جاء فى الهداية<sup>(٤)</sup> - المهر واجب شرعا ابانه لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح •

(١) شرح فتح القدير ٤٣٤/٢ •

(٢) الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ٢٥٦ « زكى الدين شعبان » •

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٤/٢ •

(٤) شرح فتح القدير ٤٣٤/٢ •

واستدلوا على وجوبه شرعا لقوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم إن تبتغوا بأموالكم »<sup>(١)</sup> فقيّد الاحلال به .

وأما اعتباره حكما فلقوله عز وجل « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة »<sup>(٢)</sup> .

فان رفع الجناح — الأثم — عن الطلاق قبل الفرض فرع صحة النكاح قبله فكان واجبا ليس متقدما وهو الحكم .

وأما انه ابانته لشرفه فلعقليته ذلك اذ لم يشرع بدلا كالثمن والاجرة والا لوجب تقديم تسميته فعلمنا أن البذل النفقة وهذا لاظهار خطره فلا يستهان به واذن فقد تأكد شرعا باظهار شرفه مرة باشتراط الشهادة ومرة بالزام المهر فتحصل أن المهر حكم العقد فلا يشترط لصحة العقد التخصيص على حكمه كالمالك لا يشترط لصحة البيع ذكره ثم يثبت هو كذلك فيثبت مهر المثل عند عدم تسمية مهر لها<sup>(٣)</sup> .

• وذهب الحنابلة الى استحباب تسمية الصداق .

قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup> : « ويستحب أن لا يعرى<sup>(٥)</sup> النكاح عن تسمية الصداق . »

وقال : ان الرسول ﷺ كان يزوج بناته وغيرهن ويتزوج فلم يكن يخلو ذلك من صداق .

• وذهب ابن قدامة . الى أن ليس ذكره شرط .

واستدل : بقوله تعالى « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة » .

• وذهب الشافعية الى استحباب تسميته فى العقد وجواز اخلائه منه .

(١) سورة النساء آية ٢٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٦ .

(٣) انظر شرح فتح القدير ٤٣٤/٢ .

(٤) المغنى والشرح الكبير ٣/٨ .

(٥) يعرى : من عرى وعرى من ثيابه بالكسر عروا بالضم فهو عار وعريان والمرأة عريانة وقرى عرى ليس عليه سرج (مختار الصحاح . ٥٤٠) .



قال النووي<sup>(١)</sup> : يسن تسميته فى العقد ويجوز اخلاؤه فيه  
اجماعاً •

وقال أبو شجاع<sup>(٢)</sup> : ويستب تسمية المهر فان لم يسم صح العقد •  
**مقدار الصداق :**

اتفق الفقهاء على أن الصداق ليس له حد أعلى لأنه لم يرد من  
الشارع الحكيم ما يدل على تحديده بحد أعلى بحيث لا يزيد عنه  
ولا تحديد إلا بدليل واختلفوا فى حده الأدنى •

ذهب الأحناف الى أن أقل المهر عشرة دراهم فضة •  
قال السمرقندى فى تحفة الفقهاء<sup>(٣)</sup> : عندنا المهر مقدار ، وأدناه  
عشرة دراهم فضة ، أو دينار ذهب خالص •

وجاء فى شرح فتح القدير<sup>(٤)</sup> : وأقل المهر عشرة دراهم فضة  
وان لم تكن مسكوكة بل تبرأ وانما يشترط المسكوكة فى نصاب السرقة  
للقطع تقيلاً لوجود الحد •

وبنى الأحناف قولهم هذا على أقل ما يقطع به يد السارق —  
نصاب السرقة — وهو عشرة دراهم أو دينار وهذا عندهم<sup>(٥)</sup> •

**واسبتدوا :**

**من السنة :**

قول الرسول ﷺ من حديث جابر رضى الله تعالى عنه الا لا يزوج  
النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء ولا مهر أقل من عشرة  
دراهم<sup>(٦)</sup> •

**وجه الدلالة :**

أفاد هذا الحديث بأن أقل المهر عشرة دراهم •  
قال الأحناف هذا الحديث له شاهد يعضده •

---

(١) حاشية قليوبى وعميرة ٢٧٥/٣ •

(٢) حاشية الباجورى ١٢٣/٢ •

(٣) تحفة الفقهاء ٢٠٠٠/٢ •

(٤) شرح فتح القدير ٤٣٥/٢ •

(٥) المرجع السابق ٤٣٦/٢ •

(٦) رواه الدارقطنى ٢٤٥/٣ •

وهو ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال : لا تقطع اليد  
فى أقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم<sup>(١)</sup> .

**وجه الدلالة :** يدل هذا الحديث دلالة واضحة فى أن أقل نصاب  
للسرقة هو عشرة دراهم وأن أقل المهر للزوجة عشرة دراهم .

وذهب الامام مالك الى أن أقل المهر ثلاثة دراهم من الفضة  
الخالصة أو عرض تجارة قيمته ثلاثة دراهم وهو ما يقطع به يد  
السارق .

فقد بنى الامام مالك أقل الصداق بنصاب السرقة عنده وهو ربع  
دينار ( ثلاثة دراهم ) .

جاء فى حاشية المدسوقى<sup>(٢)</sup> : اعلم أن أقل الصداق على المشهور  
ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة من الفضة أو ما يساوى احدهما من  
العروض .

ومقابل المشهور عن مالك ما نقل عن ابن وهب<sup>(٣)</sup> من اجازته  
بدرهم ونقل عنه أيضا أنه لا حد لأقله وإن النكاح يجوز بالتقليد والكثير .  
وجاء فى حاشية الصعيدى<sup>(٤)</sup> : وقال ابن وهب فى الواضحة  
يجوز بأدنى من درهمين هكذا نقله المستطى ونقل اللخمي عنه يجوز  
بالدرهم والفعل والسوط .

وذهب الشافعية والحنابلة الى أن : كل ما صح أن يكون مبيعاً  
صح أن يكون صداقاً ولا حد أقله عندهم ولا للكثرة .

---

(١) نفس المرجع السابق (سنن الدارقطنى ٣/٢٤٥) .

(٢) حاشية المدسوقى على الشرح الكبير ٣٠٢/٢ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشى الامام الجامع بين  
الفقه والحديث أثبت الناس فى الامام مالك الحافظ الحجة ، روى عن  
أربعمئة عالم ، منهم الليث وابن أبى ذئب والسفيانان وابن جريح ومالك  
وبه تفقه ، صحبه عشرين سنة ، له تأليف حسنة عظيمة المنفعة ، روى  
عنه سحنون وابن عبد الحكم وأبو مصعب الزهرى وزونان خرج عنه البخارى  
وغیره ، مولده فى ذى القعدة ١٢٥ ومات بمصر فى شعبان سنة ١٩٧ وله  
فضائل جمه ( انظر شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية ٥٨ ، ٥٩ ) .

(٤) حاشية الصعيدى ٣٧/٢ .

قال الشافعى<sup>(١)</sup> فى الأم<sup>(٢)</sup> : « فأقل ما يجوز فى المهر أقل ما يتمول الناس » •

وجاء فى الروض النضير<sup>(٣)</sup> : أقله ما يصح ثمنه أو أجره •

قال ابن قدامة فى المغنى<sup>(٤)</sup> : إن الصداق غير مقدر لا أقله ولا أكثره بل كل ما كان مالا جاز أن يكون صداقا — وكل ما جاز ثمنه فى البيع أو أجرة فى الاجارة من المعين والدين والحال والمؤجل والمقليل والكثير ومنافع الحر والعبد وغيرهما جاز أن يكون صداقا •

### استدلوا : بالقرآن :

١ — قوله تعالى « فنصف ما فرضتم الا أن يعفون »<sup>(٥)</sup> •

معناه : أى فالواجب نصف ما فرضتم ، أى من المهر فالنصف للزوج والنصف للزوجة باجماع ، والنصف الجزء من اثنين •

### وجسه الدلالة :

تدل هذه الآية الكريمة على أن المرأة اذا طلقت قبل المدخول فلها نصف ما فرض لها ولم يحدد الشارع بالفرض حداً لقلّة أو كثرة ولكن ما تم بين الزوجين الا اذا عفا أى تنازل أحد الزوجين للآخر عن نصيبه فى المهر •

٢ — قوله جل شأنه « وأصل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم »<sup>(٦)</sup> •

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى مؤسس المذهب ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ ونشأ فى مكة ورحل الى المدينة فأخذ عن الامام مالك ثم رحل الى العراق فالتقى بالامام محمد بن الحسن الشيبانى وبهذا فقد اطلع على علم اهل المدينة والعراق ، ثم استقر فى مصر حيث املى مذهبه الجديد ، والامام الشافعى هو الذى كتب بنفسه مؤلفاته — منها الأم — وأملأها على تلاميذه ، توفى عام ٢٠٤ هـ ودفن فى القاهرة ( انظر الاعلام للزركلى ج ٦ ص ٢٤٩ ) •

(٢) الأم ٥٢/٥ •

(٣) الروض النضير ٨/٤ •

(٤) المغنى والشرح الكبير ٨/٤ ، ٦ •

(٥) سورة البقرة آية ٢٣٧ •

(٦) سورة النساء آية ٢٤ ، تفسير ابن كثير ١/٤٧٤ •

تبتغوا : أى تحصلوا ، ومعنى الآية : أن الله عز وجل أحل للرجال أن يحصلوا بأموالهم من الزونجات الى أربع ما شاؤا بالطريق الشرعى ، ولم يدخل فى الأموال القليل أو الكثير وانما قدر حسب قدرة الرجل .

### السنة :

( ١ ) قول النبى ﷺ للذى زوجه « هل عندك من شىء تصدقها ؟ قال لا أجد قال : التمس ولو خاتما من حديد » (١) متفق عليه .

( ٢ ) وروى أن عبد الرحمن بن عوف أتى النبى ﷺ وعليه علامات التزويج وقال : تزوجت امرأة من الانصار قال ﷺ : ما سقت اليها ؟ قال : نواة من ذهب فقال ﷺ « أو لم بشاة » (٢) متفق عليه .

( ٣ ) وعن جابر أن رسول الله ﷺ قال « لو أن رجلا أعطى امرأة صداقا ملء يده طعاما كانت له حلالا » (٣) رواه الامام أحمد فى مسنده .

( ٤ ) قول الرسول ﷺ : ادوا العلائق ، ثم قال ﷺ « والعلائق ما تراصوا عليه الأهلون ولو قضيبا من اراك » (٤) .

( ٥ ) وروى عن النبى ﷺ قال : من استحل بدرهمين فقد استحل (٥) .

( ٦ ) وعن عامر بن ربيعة ان امرأة من بنى فزاره تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ « رضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟ قالت نعم فأجازها » (٦) .

---

(١) رواه البخارى فى صحيحه ١٧/٧ ط ( الشعب ) .  
 (٢) رواه البخارى فى صحيحه ٢٧/٧ ط ( الشعب ) .  
 (٣) سنن الدارقطنى ٢٤٣/٣ ، السنن الكبرى للبيهقى ٢٣٨/٧ .  
 (٤) القضيبي : الغصن ، الأراك : شجر الواحدة اراكه . ( مختار الصحاح ٣٨ ، ٣٤٠ ) .  
 (٥) السنن الكبرى للبيهقى ٢٣٩/٧ ، سنن الدارقطنى ٢٤٤/٣ .  
 (٦) السنن الكبرى للبيهقى ٢٣٨/٧ .  
 (٦) صحيح الترمذى ٣٢/٥ .

### وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

تدل هذه الأحاديث الشريفة على أن الصداق يقع على القليل والكثير والحديث الأخير يدل على صحة جعل المهر أى شئ له ثمن •  
وذهب أهل الظاهر : الى أن الصداق ليس له حد أدنى لأن الله عز وجل لو أراد أن يجعل للصداق حدا لا يكون أقل منه لما أهمله ولا أغفله •

جاء فى المحلى<sup>(١)</sup> : وكل ما جاز أن يملك بالهبة أو بالميراث فجائز أن يكون صداقا وأن يخالع به وأن يؤاجر به •

### واستدلوا : بالقرآن :

- ( ١ ) قال الله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحله »<sup>(٢)</sup> •
- ( ٢ ) وقال تعالى « وآتوهن أجورهن بالمعروف »<sup>(٣)</sup> •
- ( ٣ ) وقال جل وعلا « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم »<sup>(٤)</sup> •

### وجه الدلالة من الآيات :

أن الله عز وجل لم يذكر حدا للصداق بل أجمله اجمالا •

### ومن السنة :

عن رسول الله ﷺ كما روينا من طريق البخارى<sup>(٥)</sup> : حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا مالك بن أنس ، وعبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فذكر الحديث • وفيه « فقام الرجل فقال : زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة ؟ قال : هل عندك شئ تصدقها ؟ قال : ما عندي الا ازارى ، فقال رسول الله ﷺ : ان أعطيتها اياه جليست لا ازار لك فالتمس شيئا ؟ قال : ما أجد شيئا ، قال : التمس ولو خاتما من حديد ؟ فالتمس فلم يجد شيئا ، فقال : امعك من القرآن شئ ؟ قال : نعم : سورة كذا وسورة كذا ، قال : قد زوجناكها بما معك من القرآن » •

(١) المحلى لابن حزم ١١/٩٦ •

(٢) سورة النساء آية ٤ •

(٣) سورة النساء آية ٢٥ •

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٧ •

(٥) رواه البخارى فى صحيحه ٢٦/٧ ط ( الشعب ) الشعب •

### وجه الدلالة من الحديث :

أن الرسول ﷺ أجاز الصداق بأى شئ وبأى ثمن ما دام حلالا ولم يحدد الثمن لا بقليل ولا كثير •

### مناقشة الأدلة والرأى الراجح :

استدل الأحناف بحديث جابر وهو ضعيف فقد وقع اسناده من لا يوثق بروايته ، وقد قالوا فى شرح فتح القدير<sup>(١)</sup> « حديث جابر فيه مبشر ابن عبيد والحجاج بن أرطاه وهما ضعيفان عند المحدثين » • وردوا على هذا بأن هناك حديث على وهو يعضد أو يقوى هذا الحديث أجاب ابن حزم فى المحلى<sup>(٢)</sup> : والرواية من على رضى الله تعالى عنه — باطل ، لأنها عن داود بن يزيد الأودى — وهو غاية السقوط •

أما قياس المهر على نصاب السرقة فمع الفارق لأن السرقة استباحة على جهة الاتلاف والزواج استباحة على جهة الرغبة والمودة فافترقا ومن جهة أخرى قطع اليد فى السرقة عقوبة والمهر فى الزواج عوض فلأن يقاس على الأعواض أولى من قياسه على العقوبات •

قال ابن حزم<sup>(٣)</sup> : وأما قولهم : انه قياس على قطع يد السارق ؟ فهو اسخف قياس فى العالم ، لأنه لا شبه بين النكاح والسرقة — وأيضا : فان اليد تقطع البتة والفرج لا يقطع ، والنكاح طاعة ، والسرقة معصية •

وقد قال الأحناف فى حديث سهل أنه من الخصوصيات أو أنه ﷺ أمر الرجل بالتماس خاتم من حديد وشبهه ليكون المعجل من الصداق وليس هو كل الصداق ، وهذا قول فيه تأويل وتكلف لا يتفق مع قوله فى الحديث « هل عندك شئ تصدقه اياه » •

كما رد الأحناف على الاستدلال بأن المهر ثبت حقا للمرأة بأن المهر حق لله تعالى ولهذا لا يملك العبد نفية فيكون تقديره لله كما فى سائر حقوقه كالصلاة والزكاة •

(١) شرح فتح القدير ٤٣٦/٢ •

(٢) المحلى لابن حزم ٩٩/١١ •

(٣) المحلى لابن حزم ١٠٠/١١ •

وردوا على حديث ابن عوف بأنه لا حجة فيه لأن النواه خمسة دراهم عند الأكثر فكيف يحتج به على جواز أقل منها •  
 وقالوا في حديث النعلين أنهما يساويان عشرة دراهم ، وكذلك في حديث العلائق فإنها يراد بها النفقة والكسوة ونحوها •  
 ونحن نرد على الأحناف بأن تأويلاتهم هذه ليست بحجة فالنصوص واضحة صريحة في أن المهر لا حد له لقلّة أو لكثرة •  
 وبعد هذه المناقشة للأدلة يتضح أن أدلة المقدرين مردودة مما نميل الى القول بعدم التقدير لأنه الأصل وما سواه يحتاج الى الدليل الصحيح ولا دليل •

### هل للصدّاق حد أعلى :

قال عز وجل « وإذا أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً »<sup>(١)</sup> والقنطار : الفا أوقية<sup>(٢)</sup> •  
**وجه الدلالة :**

دلت الآية الكريمة على جواز المغالاة في المهور ، لأن الله سبحانه وتعالى لا يمثل الا بهباح<sup>(٣)</sup> •

أجمع فقهاء المسلمين على أنه من المستحب الا يزيد الصدّاق عن خمسمائة درهم خالصة ، وهو صدّاق أزواج النبي ﷺ وبناته عليهن سلام الله ورخصته •

جاء في الأم<sup>(٤)</sup> : واستحب أن لا يزداد في المهر على ما اصدق رسول الله ﷺ نساءه وبناته وذلك خمسمائة درهم طلباً للبركة في موافقة كل أمر فعله رسول الله ﷺ •

وقال ابن قدامة في المغنى<sup>(٥)</sup> : ويستحب أن لا يغلى الصدّاق •

(١) سورة النساء ٢٠ •

(٢) تفسير ابن كثير ٣٥٢/١ •

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٩/٥ •

(٤) الأم ٥٢/٥ ط ( بولاق ) •

(٥) المغنى والشرح الكبير ٦/٨ •

- وجاء فى الاقتناع<sup>(١)</sup> : ويسن أن يكون من أربعمائة الى خمسمائة .
- وجاء فى حاشية العدوى<sup>(٢)</sup> : « وكره مالك الاغراق فى كثرتة » .

### واستدلوا :

١ — بما روى عن عائشة قالت : كان صداق أزواج رسول الله ﷺ اثنتا عشرة أوقية ونشأ قالت والنش نصف أوقية ، والأوقية أربعون درهما<sup>(٣)</sup> .

٢ — وعن أبى العجفاء قال : قال عمر رضى الله تعالى عنه الا لا تغلوا صداق النساء فإنه لو كان مكرمه فى الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم بها رسول الله ﷺ ما أصدق رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من اثنتى عشرة أوقية وان الرجل ليغلى بصدقة امرأته حتى يكون لها عداوة فى قلبه وحتى يقول كلفت لكم القربة<sup>(٤)</sup> .

٣ — وروى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبى ﷺ قال « خيرهن أيسرهن مهرا »<sup>(٥)</sup> .

٤ — ما روى عن السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبى ﷺ أنه قال « أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة »<sup>(٦)</sup> .

---

(١) الاقتناع ٢٠٨/٣ (المطبعة المصرية) .

(٢) حاشية على الصعيدى المدوى ٣٧/٢ ط (الجلبي) .

(٣) رواه مسلم ١٤٤/٤ .

(٤) أخرجه أبو داود المختصر ٣٦/٥ — قيل علق القربة : عصمها الذى تعلق به ، وعرق القربة مأواها ، والعلق والعرق واحد ، وهى كلمة كناية عن الشدة والمثقة (تفسير القرطبي ١٠٠/٥ ، مختار الصحاح ٣٣١) .

(٥) مجمع الزوائد ٢٨١/٤ .

(٦) السنن الكبرى للبيهقى ٢٣٥/٧ ، وقد أخرجه المستدرک بلفظ « صداقا » ١٧٨/٢ .



### وجه الدلالة من الأحاديث :

تدل هذه الأحاديث الشريفة على أفضلية النكاح مع قلة المهر وان الزواج بمهر قليل مندوب اليه والمهر من مؤنة الزواج أى من المعاملات كالثمن فى البيع فان الأحكام الشرعية العملية ما هى الا عبادة محضة كالصلاة وما فيها معنى المؤنة مع العبادة كالنكاح .

### شروط الصداق (١) :

#### أولا :

اتفق الفقهاء على أن الصداق يجب أن يكون طاهرا يصح الانتفاع به فلا يصح الصداق بالخمر والخنزير والدم والميتة لأنه محرم فى الشريعة الاسلامية ولا يصح للمسلمين ملكها فاذا سمي لها خمر أو خنزيرا بطلت التسمية وصح العقد وثبت لها مهر المثل وهذا عند الجمهور .

جاء فى تحفة الفقهاء (٢) : ولو تزوج امرأة على خمر أو خنزير ، فالنكاح صحيح ، وبطلت التسمية ، ويجب مهر المثل ، لأن هذه الاشياء ليست بمال .

وقال ابن قدامة فى المغنى (٣) : اذا سمي فى النكاح صداقا محرما كالخمر والخنزير فالتسمية فاسدة والنكاح صحيح .

### وجه الدلالة :

أنه نكاح لو كان عوضه صحيحا كان صحيحا فوجب أن يكون صحيحا وان كان عوضه فاسدا كما لو كان مغصوبا أو مجهولا ولأنه عقد لا يفسد بجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه كالألح ، ولأن فساد العوض لا يزيد على عدمه ولو عدم كان العقد صحيحا فكذلك اذا فسد .

---

(١) الشروط : جمع شرط وهو فى اللغة يقال اشترط فلان نفسه لأمير كذا أى أعلمها له وأعدّها ومنه سمي الشرط أنهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها ( مختار الصحاح ٢٤٨ ) .

والشروط فى الصلاة وفى الشريعة الاسلامية عبارة مما يضاف للحكم اليه وجودا عند وجوده لا وجوبا ( انظر التعريفات للجرجاني ١١١ ) .

(٢) تحفة الفقهاء للسمرقندى ٢/٢٠٣ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨/٢٢ .

وقال الثووي من الشافعية<sup>(١)</sup> : أن نكحها بخمر أو حر أو مغصوب  
وجب مهر المثل لفساد الصداق بانتقاء كونه مالا •

وخالف الامام مالك الجمهور وقال : إن العقد يفسد ويفسخ قبل  
الدخول ، أما إذا دخل بها فإنه يثبت وتستحق المرأة صداق المثل •  
جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> : وفسد ان  
تزوجها بمالا يملك شرعا كخمر وخنزير ولو كانت الزوجة كتابية ويفسخ  
قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل •

### وجه الدلالة عنده :

لأن تسمية الخمر والخنزير يمنع وجوب عوض آخر ولا يمكن  
إيجاب الخمر بالعقد على المسلم فكان باطلا كما لو باع عبدا بخمر •  
وذهب الظاهرية في المحلي<sup>(٣)</sup> :

« وكل نكاح عقد على صداق فاسد ، أو على شرط فاسد ، كالخمر  
والخنزير فهو نكاح فاسد مفسوخ أبدا ، حاشي التي تزوجت بغير  
أذن وليها جاهله فوطئها ، فإن كان سمى لها مهرا فلها الذي سمي لها ،  
وإن كان لم يسم لها مهرا فلها عليه مهر مثلها ، فإن لم يكن وطئها  
فلا شيء لها ، فإن كان الصداق الفاسد ، والشرط الفاسد إنما  
تعقدها بعد صحة عقد النكاح خاليا من كل ذلك فالنكاح صحيح تام ،  
وفسخ الصداق وتبطل الشروط كلها •

### واستدلوا :

بقول الرسول ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » •

قالوا : وهذه كلها شروط ليست في كتاب الله عز وجل فهو باطل •

ثانيا : ألا يكون الصداق مغصوبا ، فإذا سمي لها صداقا مغصوبا لم  
يصح الصداق ويصح العقد ، ولها مهر المثل وبهذا قال الشافعية

(١) حاشيتا قليوبي وعميرة ٢٧٩/٣ •

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٣/٢ •

(٣) المحلي لابن حزم ٩١/١١ ، ٩٢ •

فى الجديد جاء فى حاشية قليوبى وعميرة<sup>(١)</sup> : ان نكحها بخمر أو حر أو مغضوب ككُتوب بأن أشار الى ما ذكر ولم يصفه أو وصفه بما ذكر أو بخلافه كعصير أو رقيق أو مملوك له وجب مهر المثل •

• وذهب الحنابلة : الى أنه اذا تزوجها على صداق مغضوب صح العقد ووجب قيمة المهر •

قال ابن قدامة فى المغنى<sup>(٢)</sup> : اذا تزوجها على عبد بعينة تظنه عبدا مملوكا فخرج حرا أو مغضوبا فلها قيمته •

وقال : فان اصدقها مثليا فبان مغضوبا فلها مثله لأن المثل أقرب اليه •

**وجه الأول :** ان العقد وقع على التسمية فكانت لها قيمته كالمغضوب ولأنها رضيت بقيمته اذ ظنته مملوكا فكان لها قيمته كما لو وجدته معييا فردته بخلافها اذا قال اصدقتك هذا الحر أو هذا المغضوب فانها رضيت بلا شيء •

**وجه الثانى :** انما رضيت بما سماه فكان لها بدل المسمى وهى مثله • وقال الدردير من المالكية<sup>(٣)</sup> : اذا وقع الصداق بمغضوب علماه معا قبل العقد وفسخ قبل البناء وثبت بعده بصداق المثل ، لا إن علمه أحدهما دون الآخر فلا يفسخ وترجع عليه بقيمة المقوم ومثل المثلى •

وقال الظاهرية<sup>(٤)</sup> : كل نكاح عقد على صداق فاسد ، أو على شرط فاسد أو على شيء بعينه فى ملك غيره — فهو نكاح فاسد مفسوخ ولا يجب فيه نفقة ، ولا صداق ولا عدة •

فان كان الصداق فاسداً والشروط فاسدة انما تعاقداها بعد صحة عقد النكاح خاليا من كل ذلك فالنكاح صحيح تام ، ويفسخ الصداق ، ويقضى لها بمهر المثل •

---

(١) حاشية قليوبى وعميرة ٢٧٩/٣ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ١٥/٨ •

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٥/٢ •

(٤) الملحق لابن حزم ٩١/١١ ، ٩٢ •

وقال الأحناف<sup>(١)</sup> : إذا سمي لها مالا مغبوبا كأن تزوجها على هذا الجمل ، أو على هذه الخديقة ، أو على هذا العبد ، وهي غير مملوكة له ، فإن العقد صحيح والتسمية صحيحة ، سواء علما بذلك أو جهلا . ثم إن أجاز المسالك ذلك فلها عين المسمى ، وإن لم يجز كان لها قيمة المسمى فليس لها مهر المثل .

**ثالثا :** إن لا يكون مجهولا ويكون معلوما ، اختلف الفقهاء في مدى العلم والجهالة في الصداق .

#### مذهب الحنابلة :

قال ابن قدامة في المغنى<sup>(٢)</sup> : ولا يصح الصداق الا معلوما يصح بمثله البيع .

وقال القاضي : يصح مجهولا ما لم تزد جهالته على مهر المثل . وعلى هذا إذا تزوجها على عبد أو أمة أو فرس أو حيوان من جنس معلوم أو ثوب هروي أو مروي وما أشبهه مما يذكر منه فإنه يصح ولها الوسط .

وإن كانت الجهالة تزيد على جهالة مهر المثل كثوب أو دابة أو حيوان أو على حكمها أو حكمة أو حكم أجنبي لم يصح لأنه لا سبيل إلى معرفة الوسط فيتعذر تسليمه .

أما الدليل للأول فهو قول النبي ﷺ « العلائق ما تراضى عليه الاهلون » وهذا قد تراضوا عليه ، لأن جهالة التسمية ههنا أقل من جهالة مهر المثل .

#### مذهب الأحناف :

جاء في تحفة الفقهاء<sup>(٣)</sup> : التسمية لا تصح مع الجهالة الفاحشة وتصح مع الجهالة المستدركة ، وبيان ذلك أن المهر أنواع ثلاثة :

١ — نوع هو مجهول الجنس : وهذه الجهالة تبطل التسمية ، ويجب مهر المثل ، بالغا ما بلغ ، وذلك نحو أن يتزوج على ثوب أو دابة

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ١٠٢/٤ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ١٩/٨ .

(٣) تحفة الفقهاء ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ .

أو حيوان أو دار ، لأن الثوب مجهول الجنس ، يقع على الخز<sup>(١)</sup> .  
والبز<sup>(٢)</sup> ، وكل ذلك ينقسم أنواعا مختلفة • وكذلك الدار : فإنها تختلف باختلاف البلدان والمحال والسكك •

٢ — ونوع هو معلوم الجنس والنوع ، مختلف الوصف والقدر —  
كما اذا تزوج امرأة على عبد أو أمة أو تزوج على فرس أو على جمل  
ونحو ذلك — وهذا معلوم مختلف الاوصاف •

وحكمة أن الزوج بالخيار : ان شاء اعطاها الوسيط من ذلك ، وان  
شاء اعطاها القيمة ، وتجبر المرأة على القبول ، بخلاف البيع : فان هذا  
لا يصلح ثمنا في باب البيع ، لأن النكاح يحتمل ضربا من الجهالة ،  
فانه يجوز بمهر المثل مع جهالته ، فكل جهالة هي نظير جهالة مهر المثل  
لا تمنع صحة التسمية ، وجهالة الوصف والقدر نظير ذلك — فأما  
البيع : فلا يصح مع الجهالة أصلا •

٣ — ونوع هو معلوم الجنس ، والنوع ، والقدر ، والصفة — كما  
اذا تزوج على مكيل أو موزون موصوف في الذمة : فانه يجوز ،  
ولا خيار للزوج في ذلك ، بل يجبر الزوج على دفعه اليها ، ولا يجوز  
أن يدفع قيمة ذلك ، الا برضاها ، لأن هذا يثبت ديناً في الذمة صحيحاً  
— ولهذا جاز البيع به •

فأما اذا تزوج على كر حنطة مطلقة ولم يصفها : ذكر ههنا  
وقال : ان شاء الزوج أعطاها كرا وسطا ، وان شاء أعطاها قيمته •

### مذهب الشافعية :

قال الشافعي في الأم<sup>(٣)</sup> : وكل ما جاز أن يكون مبيعاً أو مستأجراً  
بثمن جاز أن يكون صداقاً وما لم يجر فيهما لم يجر في الصداق فلا  
يجوز الصداق الا معلوماً ومن عين يحل بيعها نقداً وإلى أجل وسواء  
قل ذلك أو أكثر •

---

(١) الخز : واحد الخزوز من الثياب ( مختار الصحاح ١٩١ ) •  
(٢) البز : من الثياب أمتعة البراز والبزة بالكسر الهيئة ( مختار  
الصحاح ١٩٠ ) •  
(٣) الأم ٥٢/٥ •

وجاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> : اذا سمي لها صداقا مجهولا  
فى الجنس أو الوصف أو مالا يقدر على تسليمه كالعبد الآبق والطير فى  
الهواء فلا تصح التسمية ولكن لا يبطل النكاح ولها مهر المثل •  
لأن هذا الصداق عوض فى عقد غلم يصح فيها ذكره •

### مذهب الامام مالك :

جاء فى الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> : الصداق فى مقابلة البضع كالثمن فى  
مقابلة السلعة فيشترط فيه ما يشترط فى الثمن اثباتا ونفيا •  
وقال الدردير<sup>(٣)</sup> من المالكية : ويغتفر فيه يسير الجهل مما  
لا يغتفر فى الثمن •

وجاء فى التشرح : انه اذا اسقط سكة الدنانير أعطيت من السكة  
الغالبية يوم النكاح فاذا جعل لها عشرة دنانير وأطلق وكان فى البلد  
المحبوب المحمدى والابراهيمى واليزيدى أخذت العشرة من السكة  
الغالبية يوم النكاح فاذا تساوت أخذت من جميعها بنسبة عدد كل •

وجاء فى المدونة الكبرى<sup>(٤)</sup> : ان مالكا قال فى الرجل يتزوج المرأة  
على الصداق المجهول على ثمرة نخل قبل أن يبدؤ صلاحها أو على بعير  
شارد أو على عبد آبق<sup>(٥)</sup> أو على ما فى بطن أمه أنه ان لم يدخل بها  
فرق بينهما وان دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت وكان لها صداق مثلها •

---

(١) المجموع شرح المذهب ٤٨٤/١٥ •

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٤/٢ •

(٣) أبو البركات أحمد بن الشيخ صالح محمد العدوى الأزهرى الشهير  
بالدردير الامام العلامة ، أخذ عن الشيخ الصعدي لازمه وانتفع به وبه تفقه  
وبالشيخ أحمد الصباغ وغيرهم ؛ أفنى فى حياة شيوخه وصار شيخا على  
أهل مصر فى وقته وله مؤلفات منها شرح المختصر وأقرب المسالك لمذهب  
مالك وشرحه وغيرها كثير ، ولد سنة ١١٢٧ وتوفى فى سادس ربيع  
الأول سنة ١٢٠١ •

(٤) انظر شجرة النور الزكية لطبقات المالكية صفحة ٣٥٩ •

(٥) المدونة الكبرى للامام مالك ٢١٦/٢ •

(٥) آبق : هارب ( مختار الصحاح ٣١٣ ) •

### المنافع هل تجوز صداقا :

لا يشترط أن يكون الصداق خصوص الذهب والفضة بل يصح كذلك بعروض التجارة وغيرها من حيوان وأرض ودار وغير ذلك مما له قيمة مالية وعلى هذا اتفق الفقهاء •

واختلفوا فى المنافع هل يصح جعلها صداقا كمنافع الدار والحيوان وتعليم القرآن وغير ذلك من تعليم خياطة أو صنعه •

ذهب الأحناف والمالكية : الى أن المشروع فى الصداق هو المال والمنافع ليست بمال فلا تجوز صداقا وهو أحد قولى الامام أحمد •

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : المهر ما يكون مالا متقوما عند الناس • فإذا سميا ما هو مال : يصح التسمية ، وما لا فلا ، فإذا تزوج امرأة على ما هو مال مطلق ، كالنقود والأعيان ، صحت التسمية ، وإذا تزوج على منافع الأعيان ، كالنقود ، والحيوان ، والعقار : جاز لأنها مال متقوم عند الناس •

وفى بداية المبتدى<sup>(٢)</sup> : وان تزوج حرا امرأة على خدمته اياها سنة أو على تعليم القرآن غلها مهر مثلها وقال محمد لها قيمة خدمته سنة •

وجاء فى بدائع الصنائع<sup>(٣)</sup> : اذا تزوج على تعليم قرآن أو على تعليم الحلال والحرام من الأحكام أو على الحج والعمرة ونحوها من الطاعات لا تصح التسمية لأن المسمى ليس بمال •

واذا فسدت التسمية يجب مهر المثل ، لأن العوض الأصل فى هذا الباب هو مهر المثل لأنه قيمة البضع ، وإنما يعدل عنه الى المسمى اذا صحت التسمية وكانت التسمية تقديرا لتلك القيمة •

### أما مذهب المالكية :

قال الدرديرى من المالكية<sup>(٤)</sup> : واختلف فى منعه أى النكاح بمنافع الدار أو عبد أو دابة بأن جعل صداقها منافع ما ذكر مدة معلومة

(١) تحفة الفقهاء ٢/٢٠١ •

(٢) شرح فتح القدير ٢/٤٥٠ •

(٣) بدائع الصنائع ٣/١٤٢٩ •

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٣٠٩ •

وتعليمها قرآنا محدودا بحفظ أو نظر واحجأها فيفسخ النكاح قبل ويثبت بعد بصداق المثل ويرجع الزوج عليها بقيمة عمله من خدمة أو غيرها •

وجاء فى الشرح الكبير<sup>(١)</sup> : والحاصل أن القول بالمنع قول مالك ، وهو المعتمد وعليه فقال اللخمي : إنه يفسخ النكاح قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بصداق المثل ويرجع الزوج عليها بقيمة عمله •  
وقال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> : انه على القول بالمنع النكاح صحيح قبل البناء وبعده ويعنى بما وقع به من المنافع للاختلاف فيه وهذا هو المشهور •

والراجع من أقوال المالكية أن النكاح صحيح •  
**أما مذهب الحنابلة :**

ففى الرواية الثانية لهم أن تعليم القرآن لا يجوز جعله صداقا •  
قال ابن قدامة فى المغنى<sup>(٣)</sup> : فأما تعليم القرآن فاختلفت الرواية عن أحمد فى جعله صداقا فقال فى موضع آخره •  
• ووجه قوله : ان الفروج لا تستباح الا بالأموال •  
**أدلة الأحناف والمالكية وقول أحمد فيما ذهبوا اليه :**

**القرآن :**

١ — قوله عز وجل « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم »<sup>(٤)</sup> •

**وجه الدلالة :**

فى هذه الآية شرط أن يكون المهر مالا فما لا يكون مالا لا يكون مهرا فلا تصح تسميته مهرا •

٢ — قوله جل وعلا « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات والمؤمنات »<sup>(٥)</sup> والطول : المال •

(١) حاشية الدسوقي ٣٠٩/٢ •

(٢) المرجع السابق •

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨/٨ •

(٤) سورة النساء آية ٢٤ •

(٥) سورة النساء آية ٢٥ •



### السنة :

روى أن رسول الله ﷺ زوج رجلا على سورة من القرآن ثم قال « لا تكون لأحد بعدك مهرا »<sup>(١)</sup> .

### وجه الدلالة :

لأن تعليم القرآن لا يجوز أن يقع الا قرابة لفاعله فلم يصح أن يكون صداقا كالصوم والصلاة .

### وذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية :

الى أن المنافع مال ويصح أن يكون الصداق منفعة كالخدمة وتعليم القرآن وغيرها من المنافع المباحة .

قال الشافعي في الأم<sup>(٢)</sup> . ويجوز أن تنكحه على أن يخطب لها ثوبا أو يبنى لها دارا أو يخدمها شهرا أو يعمل لها عملا ما كان أو يعلمها قرآنا مسمى .

وقال ابن القاسم الغزي<sup>(٣)</sup> : ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة كتعليمها القرآن .

وقال ابن قدامة في المغني<sup>(٤)</sup> : وإن أصدقها تعليم صناعة أو تعليم عبدها صناعة صح لأنه منفعة معلومة يجوز بذل العوض عنها فجاز جعلها صداقا كخياطة ثوبها ، وإن أصدقها تعليمه أو تعليمها شعرا مباحا معيناً أو فقها أو لغة أو نحواً أو غير ذلك من العلوم الشرعية التي يجوز أخذ الأجرة على تعليمها جاز وصحت التسمية لأنه يجوز أخذ الأجرة عليه فجاز صداقا كمنافع الدار .

وقال ابن حزم<sup>(٥)</sup> : وجائز أن يكون صداقا كل ماله نصف قل أو كثر ولو حبة بر أو حبة شعير أو غير ذلك ، وكذلك كل عمل حلال موصوف ، كتعليم شيء من القرآن أو من العلم أو البناء أو الخياطة أو غير ذلك إذا تراضيا بذلك .

(١) سنن أبي داود ٣١٩/٢ .

(٢) الأم ٩٣/٥ ط ( بولاق ) .

(٣) حاشية الباجوري ١٦٢/٢ .

(٤) المغني والشرح الكبير ٨/٨ .

(٥) المحلى لابن حزم ٩٧/١١ .

## أدلة الشافعية والحنابلة والظاهرية :

### القرآن :

قوله عز وجل « انى أريد أن انكحك احدى ابنتى هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجج »<sup>(١)</sup> ♦  
فجعل الرعى صداقا ♦

### السنة :

ما روى سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت إني وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال « ها، عندك من شئ تصدقها » فقال ما عندي الا ازارى فقال رسول الله ﷺ « ازارك إن أعطيتها جلست ولا إزار لك فالتمس شيئا قال لا أجد قال — التمس ولو خاتما من حديد » فالتمس فلم يجد شيئا فقال رسول الله ﷺ « زوجتكها بما معك من القرآن »<sup>(٢)</sup> متفق عليه ♦

### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على جواز جعل تعليم القرآن صداقا لأنها منفعة معينة ومباحة فجاز جعلها صداقا ♦

### مناقشة الأدلة والرأى الراجح :

استدل الأحناف والمالكية والامام أحمد فى قوله الآخر بالآيتين الكريمتين وقالوا إن الله عز وجل جعل المهر مالا يما ورد فى الآيات ونحن نقول إن هذا لا يمنع أن يكون المهر من المنافع التى تجلب المال ولا فرق هناك ♦

أما الحديث الذى استدلوا به فقد رد ابن حزم<sup>(٣)</sup> وقال : فهذا خبر موضوع ، فيه ثلاثة عيوب :

---

(١) سورة القصص آية ٢٧ .

(٢) الحديث رواه البخارى ٢٢/٧ ط ( الشعب ) .

(٣) المحلى لابن حزم ١٠٦/١١ .

**أولها :** أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل ، اذ رواه شعبة عن ايوب .  
**والثاني :** ان أبا عرفجة القاشي مجهول لا يدري احد من هو .  
**والثالث :** ان أبا النعمان الأزدي مجهول ايضا لا يعرفه احد .  
ونحن نقول : تكفى لنا الآية الكريمة الواردة في سورة القصص  
والتي تدل على جواز جعل الرعى صداقا للمرأة ، أما الحديث فهو  
صحيح وقد جعل القرآن فيه صداقا ومن هذا يتضح لنا جواز جعل  
المنافع صداقا والله تعالى أعلم .

### حكم الصداق للمطلقة قبل الدخول :

اتفق الفقهاء على وجوب نصف المهر للزوجة اذا كان المهر مسمى  
حين العقد وكانت التسمية صحيحة وحصلت الفرقة قبل الدخول  
والخلوة الصحيحة<sup>(١)</sup> وكانت بسبب من جهة الزوج<sup>(٢)</sup> سواء كانت هذه  
الفرقة طلاق أم فسخ كالفرقة بلفظ الطلاق أو بالايلاء أو اللعان ،  
وبسبب العنة ويشمل أيضا الفرقة بسبب ارتداد الزوج عن دين  
الاسلام والفرقة بسبب ابراء الزوج غير المسلم عن الدخول في الاسلام  
بعد أن اسلمت زوجته .

والدليل قوله عز وجل « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن  
وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون »<sup>(٣)</sup> .

### وجه الدلالة :

تدل هذه الآية الكريمة على أن المهر يسقط نصفه اذا حصل  
طلاق قبل الدخول وكانت هناك تسمية وقت العقد ، فاذا لم تكن هناك  
تسمية وقت العقد ووجب مهر المثل ، لا ينصف ذلك المهر ، بل تجب  
المتعة ، لأن الذي ينصف هو المفروض بنص الآية .

---

(١) الخلوة الصحيحة عند أبي حنيفة وأحمد حكم المدخول بها خلافا  
للشافعي ومالك فهما يعتبران الخلوة الصحيحة لا حكم لها في تأكيد المهر  
حتى اذا طلقها قبل الدخول وبعد الخلوة فلها نصف المهر أما أبو حنيفة  
وأحمد فبقولهما المهر كاملا فالخلوة عندهما في حكم الدخول .

(٢) يستثنى من ذلك الفرقة بسبب خيار البلوغ وذلك بأن يزوج غير  
الأب والجد الصغير فان له عند البلوغ الخيار بين فسخ الزواج وإبقائه فان  
اختار الفسخ وحكم القاضي بالفرقة سقط حق الزوجة من المهر حتى ان كان  
ذلك قبل الدخول والخلوة .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

### حكم ما اذا فرض المهر بعد العقد :

اختلف الفقهاء فى حالة عدم ذكر المهر حين العقد وقد فرض بعده بتراضى الطرفين أو بحكم القاضى وحصلت الفرقة قبل الدخول والخلوة هل هو نفس حكم المهر المسمى حين العقد ؟ \*

ذهب أبو حنيفة وأحمد ومحمد وأبو يوسف فى قوله الأخير : أن الذى يتنصف بالطلاق قبل الدخول هو المسمى وقت العقد ، أما الذى فرض بعد العقد ، فإنه لا ينصف بالطلاق قبل الدخول بل تجب فيه المتعة ويسقط المهر \*

جاء فى بداية المبتدى<sup>(١)</sup> : وان تزوجها ولم يسم لها مهرا ثم تراضيا على تسمية فهى لها إن دخل بها أو مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة \*

وجاء فى تحفة الفقهاء<sup>(٢)</sup> : وان فرض المهر هو أو القاضى فى موضع لا تسمية فيه ، ثم طلق قبل الدخول ، فإنه لا يتنصف المفروض بعد العقد أيضا \*

وجاء فى المغنى<sup>(٣)</sup> : « وعن أحمد أن لها المتعة ويسقط المهر » \*

وذهب الشافعى ومالك وأبو يوسف فى قوله الأول وابن حزم الظاهرى : الى أن المفروض بعد العقد يأخذ حكم المهر المسمى فى العقد فان طلق قبل الدخول والخلوة كان للزوجة نصف ما فرض لها من المهر ولا تجب لها المتعة \*

جاء فى نهاية المحتاج<sup>(٤)</sup> : « كما لها ذلك فى المسمى فى العقد اذا ما فرض بعده بمنزلة ما سمي فيه » \*

وجاء فى المحلى<sup>(٥)</sup> : وبهذا نأخذ ، لأن قول الله تعالى « فنصف ما فرضتم » عموم لكل صداق فى نكاح صحيح فرضه الناكح فى العقد أو بعده \*

(١) شرح فتح القدير ٤٤٢/٢ \*

(٢) تحفة الفقهاء ٢٠٨/٢ \*

(٣) المغنى والشرح الكبير ٤٨/٨ \*

(٤) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ٣٤٩/٦ \*

(٥) المحلى لابن حزم ٧٧/١١ \*

قال سحنون من المسالكية<sup>(١)</sup> : رأيت الرجل إذا تزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم سمي لها بعد ذلك بزمان الصداق وذلك قبل البناء بها فرضيت بما سمي لها أو رضى به الولي فطلقها قبل البناء وبعد ما سمي لها إلا أن التسمية لم تكن فى أصل النكاح أيكون لها نصف هذه التسمية أم يكون لها المتعة ولا يكون لها من هذه التسمية شئ لأنها لم تكن فى أصل النكاح .

قال ابن القاسم : قال مالك يكون لها نصف هذه التسمية إذا رضيت بذلك .

وفى الهداية<sup>(٢)</sup> : وعلى قول أبى يوسف الأول نصف هذا المفروض .

#### أدلة المذهب :

استدل الفريقان بقوله عز وجل « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » .

وجه قول أبى حنيفة وأحمد وأبى يوسف فى قوله الثانى : أن الآية واردة فى المسمى وقت العقد كما هو الواضح ، لأنها هى التسمية تقترن بالعقد ، وتكون جزءاً منه وانعرف يطلق المفروض على ما يكون مسمى وقت العقد لا فيما فرض بعد ذلك بالتراضى .

#### وجه قول الشافعى ومالك والظاهرية :

أن الآية جاءت بتصنيف المسمى سواء أكانت التسمية وقت العقد أم بعده ، ولأن التسمية بعد العقد تلتحق بالتسمية وقته ، بدليل أنها تكون هى الواجبة إن تأكد المهر بدخول أو وفاة .

بعد توضيح وجه قول كل فريق يتضح لنا أن الأرجح ما ذهب اليه الشافعى ومالك والظاهرية . والله تعالى أعلم .

#### حكم الزيادة على المهر بعد العقد :

اختلف الفقهاء فيما إذا أصدق الزوج زوجته ثم زاد على هذا الصداق من عنده بعد العقد وانفصلا قبل الدخول هل تنتصف هذه الزيادة مع الصداق بينهما أم تسقط ولا تستحق الزوجة إلا نصف المهر المسمى فى العقد فقط ويستحق الزوج هذه الزيادة .

(١) المدونة الكبرى ٢/ ٢٢٤ .

(٢) شرح فتح القدير ٢/ ٤٤٢ .

ذهب أبو حنيفة ومحمد : الى أن الزيادة التي يزيدها الزوج في مهر زوجته تسقط عنه ولا تتنصف •

جاء في تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : ولو زاد الزوج على المهر المسمى ، ثم طلقها قبل الدخول بها : فإنه يتنصف المسمى في العقد ، ولا تتنصف الزيادة في أشهر الروايات •

وخالفهم المالكية والحنابلة وأبو يوسف وقالوا : إنها لا تسقط من الزوج وتتنصف كما يتنصف المهر المسمى في العقد •

قال ابن القاسم في المدونة<sup>(٢)</sup> : ان طلقها فلها نصف ما زادها وهو بمنزلة ما لو وهب لها تقويم به عليه •

قال ابن قدامة في المغنى<sup>(٣)</sup> : الزيادة في الصداق بعد العقد تلحق به نص عليه أحمد قال : في الرجل يتزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز فان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الأول والذي زادها •

وفي الهداية<sup>(٤)</sup> : وعلى قول أبي يوسف أولا تتنصف مع الأصل • وقال الشافعي : لا تلحق الزيادة بالعقد فان زادها فهي هبة تفتقر الى شروط الهبة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت<sup>(٥)</sup> •

**واستدل الامام أحمد بالقرآن :**

قوله عز وجل « ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة » ولأن ما بعد العقد زمن لفرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد<sup>(٦)</sup> •

وهذا في رأيي أرجح الأقوال وهو ما ذهب اليه أيضا المالكية وأبو يوسف من الإحناف •

(١) تحفة الفقهاء ٢٠٨/٢ •

(٢) المدونة الكبرى ٢٣٢/٢ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨٨/٨ •

(٤) شرح فتح القدير ٤٤٣/٢ •

(٥) الميزان للشعراني ٩٩/٢ •

(٦) المغنى والشرح الكبير ٨٨/٨ •

### الأحكام التي تطرأ على الصداق :

إذا أصدق الرجل المرأة لا يخلو إما أن يكون الصداق ديناً أو يكون عينا وكل ذلك لا يخلو إما أن يكون مقبوضاً وإما أن يكون غير مقبوض .

فإذا كان الصداق ديناً أقبضه أو لم يقبضه ثم طلقها قبل أن يدخل بها والمسال قائم لم يتغير رجع عليها بنصفه ولها النصف وعلى هذا اتفق الفقهاء .

ودليل ذلك قوله تعالى « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفو أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير » .

أما إذا كان الصداق عينا بأن كان معيناً مشاراً إليه مما يحتمل التعيين كالعبد والجارية وسائر الأعيان وكان بحاله لم يزد ولم ينقص ، فإن كان غير مقبوض وطلقها قبل الدخول ، عاد الملك في النصف إليه بنفس الطلاق وإن كان مقبوضاً لا يعود الملك في النصف إليه بنفس الطلاق ولكن تسلمه إليه المرأة ولم يختلف في هذا أحد .

### حكم ما إذا كان الصداق عينا وطرأت عليه زيادة :

إذا كان هناك زيادة في المهر فالمهر لا يخلو إما أن يكون في يد الزوج أو في يد المرأة وكل منهما له حكمه .

وكذلك الزيادة لا تخلو إما أن تكون متصلة بالأصل أو منفصلة عنه . والمتصلة بالأصل (١) كالسمن وزوال الخرس والشجر إذا أثمر ، والثوب إذا صبغ .

والمنفصلة عنه (٢) : كالولد والوبر والصوف إذا جز وكالأرشي والعقر ، والهبة والكسب .

---

(١) المتصلة عند أبي حنيفة قسمها إلى : (١) متولدة كالسمن وزوال الخرس والشجر إذا أثمر (٢) وغير متولدة : كالثوب إذا صبغ الأرض إذا بنى فيها بناء .

(٢) والمنفصلة : قسمها أيضاً إلى : (١) متولدة : كالولد والوبر والصوف إذا جزا (٢) وغير متولدة : كالهبة والكسب (٣) وما في كالأرشي والعقر (بدائع الصنائع ٣/١٤٧٧) .

رأى الفقهاء إذا حصلت الزيادة والمهر فى يد الزوج :

مذهب الأحناف :

جاء فى البدائع<sup>(١)</sup> : ان كانت الزيادة متولدة من الأصل أو فى حكم المتولد فهى مهر ، سواء كانت متصلة بالأصل أو منفصلة عنه ، حتى لو طلقها قبل الدخول بها يتنصف الأصل والزيادة جميعا بالاجماع •

وجه الدلالة :

لأنها فى حكم جزء من العين والحادث من الزيادة بعد العقد قبل القبض كالموجود وقت العقد بدليل المبيعة فان الزيادة المتولدة هناك كالموجودة وقت العقد حتى يصير بمقابلتها شيء من الثمن عند القبض<sup>(٢)</sup> •

أما ان كانت غير متولدة من الأصل ، فان كانت متصلة بالأصل قال الكاسانى فى البدائع<sup>(٣)</sup> : «تمنع التنصيف وعليها نصف قيمة الأصل» •

وجه الدلالة :

لأن هذه الزيادة ليست بمهر لا مقصودا ولا تبعا لأنها لم تتولد من المهر فلا تكون مهرا فلا تتنصف ، ولا يمكن تنصيف الأصل بدون تنصيف الزيادة ، فامتنع التنصيف فيجب عليها نصف قيمة الأصل يوم الزيادة ، لأنها بالزيادة صارت قابضة للأصل فتعتبر قيمته يوم حكم بالقبض •

وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالكسب والغلة فقد جاء فى شرح فتح القدير<sup>(٤)</sup> : لا تتنصف بالطلاق قبل الدخول بل الكل لها فى قول أبى حنيفة وفى قولهما : أبو يوسف ومحمد — تنصيف مع الأصل •

وجه قولهما : أن هذه الزيادة تملك بملك الأصل فتتنصف معه كالزيادة المتصلة والمنفصلة المتولدة من الأصل — كالسمن والولد — •

(١) بدائع الصنائع ٣/١٤٧٥ •

(٢) شرح فتح القدير ٢/٤٥٦ •

(٣) بدائع الصنائع ٣/١٤٧٥ •

(٤) شرح فتح القدير ٢/٤٥٦ •



### ولأبى حنيفة :

ان هذه الزيادة ليست بمهر لا مقصودا ولا تبعا ، أما مقصودا فظاهر لأن العقد ما ورد عليها مقصودا ، وكذا هي غير مقصودة بملك الجارية لأنه لا يقصد بتملك الجارية الهبة لها •

وأما تبعا فلأنها ليست بمتولدة من الأصل فدل أنها ليست بمهر لا قصدا ولا تبعا وانما هي مال المرأة كسائر أموالها بخلاف الزيادة المتصلة المتولدة والمنفصلة المتولدة لأنها نماء المهر ، فكانت جزءا من أجزائه فتتصرف كما يتصرف الأصل •

### مذهب الشافعية :

قال الشافعي في الأم<sup>(١)</sup> : ولو أصدقها أمه أو ماشبه فلم يدفعها اليها حتى تنانجت في يديه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النتائج كله دونه لأنه نتج في ملكها •

وقال النووي<sup>(٢)</sup> : ولها زيادة منفصلة كالولد واللبن والكسب سواء حصلت في يدها أم في يده فيرجع في نصف الأصل دونها •  
وقال جلال الدين المحلي : ولها الخيار في متصلة كالسمن وتعلم صنعه •

### مذهب المالكية :

قال ابن القاسم من المالكية<sup>(٣)</sup> : قال لى مالك ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان بعينة تعرفه المرأة فقبضته أو لم تقبضه فحال بأسواق أو مات أو نقص أو نما أو توالد فانما المرأة والزوج في جميع ذلك شريكان في النماء والنقصان والولادة •

وقال ابن قدامة<sup>(٤)</sup> : إن الصداق اذا زاد بعد العقد لم يخل من أن تكون الزيادة غير متميزة (متصلة) كعبد يكبر أو يتعلم صناعة

---

(١) الأم ٦٥/٥ ط ( بولاق ) ١٣٢١ هـ •

(٢) حاشيتا قليوبي وعميرة ٢٨٧/٣ ، المجموع شرح المهذب ٥١٢/١٥

(٣) المدونة الكبرى ٢٢٧/٢ •

(٤) المغنى والشرح الكبير ٣١/٨ •

أو يسمن ، أو متميزة ( منفصلة ) كالولد والكسب والثمرة فان كانت متميزة أخذت الزيادة ورجع بنصف الأصل ، وان كانت غير متميزة فالخيرة اليها ان شئت دفعت اليه نصف قيمته يوم العقد لأن الزيادة لها لا يلزمها بدلها ولا يمكنها دفع الأصل بدونها فصرنا الى نصف القيمة ، وان شئت دفعت اليه نصفاً زائداً فيلزمه قبوله لأنها دفعت اليه حقه وزيادة لا تضر .

**رأى الفقهاء اذا حصلت الزيادة والمهر فى يد المرأة :**  
**مذهب الأحناف :**

جاء فى شرح فتح القدير<sup>(١)</sup> : ولو كانت قبضت الأصل قبل حدوث الزيادة فحدثت فى يدها ثم طلقها قبل الدخول فاما أن تكون غير متولدة أو متولدة من العين وهى أما منفصلة أو متصلة فاذا كانت غير متولدة كالكسب والغلة فهو سالم لها وردت نصف الأصل على الزوج لأن حدوث الكسب كان بعد تمام ملكها ويدها فيكون سالماً لها . وان كانت متولدة من العين فان كانت منفصلة كالولد والثمار فانما للزوج فى الطلاق نصف قيمة الأصل يوم دفع اليها فى ظاهر المذهب . وعلى قول زفر : يتنصف الأصل مع الزيادة بالطلاق ، لأن بقبضها لا يتأكد ملكها ما لم يدخل بها بل توهم عود النصف الى الزوج بالطلاق ، وان كانت متولدة متصلة كالسمن والجمال وانجلاء البياض فطلقها قبل الدخول :

فعند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله هذا والزيادة المنفصلة سواء ، انما للزوج نصف قيمة الصداق يوم قبضه .

وعند محمد وزفر : يتنصف الأصل بزيادته ، لأن النكاح عقد معاوضة والزيادة المتصلة لا عبرة لها فى عقود المعاوضات .

**مذهب المالكية :**

قال الدرديري من المالكية<sup>(٢)</sup> : فزيادته كنتاج وغله ونقصانه لهما وعليهما .

(١) شرح فتح القدير ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ ، بدائع الصنائع ١٤٧٦/٣ .

(٢) حاشية الدسوقي ٣١٨/٢ .

### مذهب الشافعى :

قال الشافعى فى الأم<sup>(١)</sup> : ولو أصدقها أمة وعبيدا صغيرين ودفعهما اليها فكبرا أو غير عالمين ولا عاملين فعلمها أو عملا أو أعميين غابصرا أو أبرصين فبرئاً — والزيادة انما هى ما كان قائما فى البدن لا فى السوق بغير ما فى البدن (زيادة متصلة) ثم طلقها قبل أن يدخل بها وكانا لها وكان عليها أن تعطيه انصاف، قيمتهما يوم قبضتهما الا أن تشاء أن تدفعهما اليه زائدين فلا يكون له الا ذلك .

ولو كان الصداق دخلا فدفعها اليها لاثمر فيها فأثمرت فالثمرة كلها لها كما يكون لها نتاج الماشية وغلة الرقيق وولد الأمة (زيادة منفصلة) فان طلقها قبل أن يدخل بها والنخل زائدة رجع بنصف قيمة النخل يوم دفعها اليها .

### مذهب الحنابلة :

قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> : وان كانت قد ملكت نصفه اذا ثبت هذا فان نماءه وزيادته لها سواء قبضته أو لم تقبضه متصلا كان أو منفصلا .

### الرأى الراجح من آراء الفقهاء :

ذهب الفقهاء الى تفصيل آرائهم ونحن سردناها ولا داعى للتكرار ولكننا نرى أن أصح ما ذهب اليه الامام مالك حيث قسم الزيادة بين الزوجين سواء كانت الزيادة قبل القبض أم بعد القبض فهذا أقرب الى العدل ، ولأن الزوج له الحق فى النصف ما دام لم يتم بناء بين الزوجين وهذا الحق وضعته الشريعة فاذا زاد الصداق فقد زاد فى حقه أيضا وهو النصف حتى لو لم يعلم بطلاق أو غيره وكذلك الزوجة فاذا زاد الصداق وهو فى يد أحدهما تقاسما زيادته .

### حكم ما اذا كان الصداق عينا وطراً عليه نقصان :

وأما حكم النقصان فى المهر فلا يخلو إما أن يكون فى يد الزوج وإما أن يكون فى يد المرأة واذا كان فى يد أحد منهما لا يخلو من خمسة أوجه .

(١) الأم ٥٥/٥ ، ٥٦ ط ( بولاق ) .

(٢) المغنى والشرح الكبير ٢٨/٨ .

إما أن يكون بفعل أجنبي وإما أن يكون بآفه سماوية وإما أن يكون بفعل الزوج وإما أن يكون بفعل المهر نفسه وإما أن يكون بفعل المرأة والنقصان إما فاحشا وإما يسيرا •

آراء الفقهاء فيما إذا نقص المهر وهو في يد الزوج :

مذهب الأحناف :

جاء في شرح فتح القدير<sup>(١)</sup> : فإن تعيب في يد الزوج قبل التسليم يسيرا فليس لها غيره وعن زفر لها الخيار • أو فاحشا ، فإما بفعل الزوج فلها الخيار أن تضمنه قيمته يوم تزوجها أو تأخذه ويضمن الزوج النقصان لأنه اتلف جزءا من الصداق ولو اتلفه ضمنه فإذا اتلف بعضه لزمه قدره وعن أبي حنيفة إذا اختارت أخذه لا تضمنه النقصان وإما بآفه سماوية فلها هذا الخيار غير أنها لا تضمنه النقصان إذا اختارت أخذه • وإما بفعل الصداق نفسه ففي ظاهر الرواية هو كالعيب السماوي لأن فعله بنفسه هدر وعن أبي حنيفة أنه كتعيب الزوج • وإما بفعلها فتصير قابضة له كله • وإما بفعل أجنبي فيجب ضمانه النقصان ويكون ضمانه بمنزلة الزيادة المتولدة قبل القبض فيثبت لها الخيار للتغيير بين أن تأخذه وتضمن الجاني نقصانه أو تضمن الزوج قيمته وهو يرجع على الجاني •

مذهب الحنابلة :

قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> : وإن طلقها قبل قبض الصداق وقبل الدخول • أن كان ناقصا فلها الخيار بين أخذه ناقصا وبين مطالبته بنصف قيمته غير ناقص • فإن منعها منه ولم يمكنها من قبضه فهو من ضمانه لأنه بمنزلة العاصب •

---

(١) شرح فتح القدير ٢/٤٥٥ ، ٤٥٦ ، انظر المبسوط ٥/٧٤ ، ٧٥ ، انظر بدائع الصنائع ٣/١٤٧٩ ، ١٤٨٠ .  
(٢) المغنى والشرح الكبير ٨/٣٢ ، ٢٨ .

### مذهب الشافعية :

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> : ان نقص الصداق فى يد الزوج بآفة سماوية أو بفعل الزوج فهى بالخيار بين أن تأخذ الصداق ناقصا ولا شئ لها وبين أن ترجع على الزوج بمهر مثلها •

وان نقص بفعل أجنبى فهى بالخيار بين أن ترجع على الزوج بمهر مثلها وتأخذ الزوج من الأجنبى الأرش ، وبين أن تأخذ الصداق والأرش من الأجنبى •

وان نقص بفعل الزوجة أخذته ناقصا ولا شئ لها •

### مذهب المالكية :

قال ابن القاسم فى المدونة<sup>(٢)</sup> : الذى سمعت من مالك فيه أن كل ما أصدق الرجل المرأة من عرض أو حيوان أو دار أو غير ذلك فمما أو نقص ثم طلقها قبل البناء فله نصف نمائه وعليه نصف نقصانه •

رأى الفقهاء فيما اذا نقص المهر وهو فى يد المرأة :

### مذهب الأحناف :

جاء فى شرح فتح القدير<sup>(٣)</sup> : لو تعيب فى يدها بعد قبضها ثم طلقت قبل الدخول ففي السماوى إن شاء ضمنها الزوج نصف قيمته يوم قبضه لتعذر ردها إياه كما قبضته وان شاء أخذ النصف وليس عليها ضمان نقصان والتعيب بفعل الصداق كالسماوى وكذا بفعلها لأنه صادف ملكا لها صحيحا فلا يوجب ضمان نقصان عليها وإذا كان بفعل أجنبى فهو ضامن وهو كالزيادة المنفصلة المتولدة من العين لأنه بدل جزء من العين فيمنع تنصيف الأصل بالطلاق وانما يرجع الزوج عليها بنصف قيمة الصداق يوم قبضه وكذا اذا تعيب بفعل الزوج لأن الزوج بعد تسليمه كالأجنبى فى ايجاب الأرش وذلك يمنع تنصيف الصداق بالطلاق •

(١) المجموع شرح المذهب ١٥/٥٠٠ •

(٢) المدونة الكبرى ٢/٢٣٠ •

(٣) شرح فتح القدير ٢/٤٥٦ ، راجع بدائع الصنائع ٣/١٤٨١ ،

المبسوط ٥/٧٥ ، ٧٦ •

### مذهب الشافعية :

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> : اذا حدث النقصان فى يد الزوجة قبل الطلاق وبغير اختيارهما فالزوج بالخيار بين أن يرجع بنصف الصداق ناقصا ولا شئ له غير ذلك وبين أن يرجع عليها بنصف قيمته أقل ما كانت من حين العقد الى حين القبض ، لأن الله تعالى قال « فنصف ما فرضتم » • واذا كان ناقصا فليس هو المفروض •

وان نقص بجناية أو بفعلها وأخذت أرشها فالأصح أن له نصف الأرش • والثانى : لا شئ له منه لأنها أخذته بحق الملك فهو كالزيادة منفصلة • واذا حصل هذا النقص فى يدها بعد الطلاق فعليها الضمان لهذا النقص •

### مذهب الحنابلة :

جاء فى الاقتناع<sup>(٢)</sup> : وتملك الزوجة الصداق المسمى بالعقد ، فان كان معينا كالعبد والدار والماشية فلها التصرف فيه ، ونماؤه المتصل والمنفصل لها وزكاته وتقضه وضمانه عليها ، سواء قبضته أو لم تقبضه •• وان كان ناقصا بغير جناية عليه خير الزوج بين أخذه ناقصا ولا شئ له غيره وبين أخذ نصف قيمته يوم العقد ان كان متهيزا ، وغيره يوم الفرقة على أدنى صفاته من يوم العقد الى يوم القبض ، وان كان نقصانه بجناية جان عليه فله مع ذلك نصف الأرش •• وان نقص الصداق أو تلف فى يدها بعد الطلاق قبل المطالبة أو بعدها ضمنته •

### مذهب المالكية :

جاء فى المدونة<sup>(٣)</sup> : ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان بعينه تعرّفه المرأة فقبضته أو لم تقبضه فحال بأسواق أو مات أو نقص أو نما أو توالد فاتما المرأة والزوج فى جميع ذلك شريكان •

(١) المجموع شرح المذهب ٥١٢/١٥ (راجع الأم ٥٥/٥) •

(٢) الاقتناع ٢١٥/٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ •

(٣) المدونة الكبرى ٣٢٧/٢ •

### آراء الفقهاء والرأى الراجح :

اختلف الفقهاء فى حكم ما اذا نقص الصداق وهو فى يد أحد الزوجين وقد ذكرنا رأى كل مذهب ، والقول الراجح من هذه الآراء هو قول المالكية فيما اذا نقص الصداق فى يد الزوج أو فى يد الزوجة وكان خارجا من ارادتهما فالنقصان عليهما يشتركان فيه •

أما اذا نقص الصداق بفعل أجنبي فالضمان على الأجنبي بدفع الأرش<sup>(١)</sup> — أى قيمة الفساد أو النقصان — ويتقاسمان فيه الزوج والزوجة يأخذ نصيبه وهو ما ذهب اليه أبو حنيفة وأحمد •

### حكم ما اذا هلك الصداق فى يد أحد الزوجين :

رأى الفقهاء فيما لو هلك وهو فى يد الزوج :

#### مذهب الأحناف :

جاء فى المبسوط<sup>(٢)</sup> : اذا كان الصداق فى يد الزوج ولم تقبضه الزوجة وهلك كان ضمانه على الزوج فان كان له مثا، وجب عليه مثله والا وجبت عليه قيمته •

#### مذهب الشافعية :

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(٣)</sup> : أن الصداق اذا كان فى يد الزوج وهلك فانه مضمون عليه بعقد معاوضة كالبيع وفيما يضمنه قولان :

**قال فى الجديد :** ترجع عليه بمهر مثلها لانه عوض معين تلف قبل القبض وتعذر الرجوع الى المعوض فوجب الرجوع الى بدل المعوض لا الى بدل العوض •

**وقال فى التقيم :** نرجع عليه ببذل العين التالفة لان كل عين يجب تسليمها فلا يسقط ضمانها بتلفها ، فاذا تلفت ضمنت ببذلها كالعين المنصوبة •

---

(١) أرش : الجراحة ديته والجمع أرش مثل غلس وقلوس واصله الفساد ثم استعمل فى نقصان الأعيان لأنه فساد فيها ( المصباح المنير ٨/١ )

(٢) المبسوط للسرحدى ٧٧/٥ •

(٣) المجموع شرح المذهب ١٥/٥٠٠ ، ٥٠١ •

١ — فان تلفت العين بأفة سماوية أو بفعل الزوج رجعت عليه بمثله ان كان له مثل وبقيته ان لم يكن له مثا، ومتى تعتبر القيمة هناك وجهان •

(أ) أنه تعتبر قيمته أكثر ما كانت من حين انعقد الى حين التلف لأنه مضمون على انزوج فى جميع هذه الأحوال فهو كالمغصوب •

(ب) يرجع عليه بقيمته يوم التلف والأول أصح •

٢ — وان اتلفتها الزوجة كان قبضا لها •

٣ — وان اتلفتها أجنبى فهي بالخيار بين أن ترجع على الزوج بمهر المثل ويرجع الزوج على الأجنبى ببذل الصداق الذى أتلف ، وبين أن ترجع الزوجة على الأجنبى ببذل ما أتلف •  
مذهب الحنابلة :

جاء فى المغنى <sup>(١)</sup> : التالف فى يد الزوج لا يخلو من أربعة احوال :  
أحدها : ان يتلف بفعلها فيكون ذلك قبضا منها ويستقط عن الزوج ضمانه •

الثانى : تلف بفعل الزوج فهو من ضمانه على كل حال ويضمنه لها ببذلها •

الثالث : اتلفه أجنبى عليها الخيار بين الرجوع على الأجنبى وبين الرجوع على الزوج ويرجع الزوج على المتلف •

الرابع : تلف بفعل الله سبحانه وتعالى فالواجب بدلها كالمغصوب •

#### مذهب المالكية :

جاء فى حاشية الدسوقي <sup>(٢)</sup> : ان حصل طلاق قبل الدخول وتلف <sup>(٣)</sup> الصداق والفرض أنه قامت على هلاكه بيئة فضمانه منهما سواء كان بيد الزوج أو بيد الزوجة فكل من تلف من يده لا يغرم للآخر حصته اما إن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بيئة وحصل طلاق قبل الدخول فضمانه ممن هو بيده فكل من ضاع فى يده يغرم للآخر حصته •

(١) المغنى والشرح الكبير ٣٦/٨ •

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٤/٢ ، ٢٩٥ •

(٣) تلف : التلف الهلاك وبابه طرب ورجل متلاف أى كثير الاتلاف

لله ( مختار الصحاح ٢٨٩ ) •



### مذهب الظاهرية :

جاء في المحلى<sup>(١)</sup> : ان كان المهر شيئاً بعينه فتلف في يد الزوج فان كانت قد طلبته منه غمناها فهو غاصب وعليه ضمانه كله لها ، أو ضمان نصفه إن طلقها قبل الدخول ، فان كان لم يمنعها اياه فهو تالف من مال المرأة ، ولا ضمان على الزوج فيه ، ولا في نصفه ، وطئها أو طلقها قبل الوطء ، وان كان شيئاً يصنه فهو ضامن له بكل حال ، أو بنصفه ان طلقها قبل الدخول .

رأى الفقهاء فيها لو هلك وهو في يد الزوجة :

### مذهب الأحناف :

جاء في المبسوط<sup>(٢)</sup> . اذا هلك الصداق في يد المرأة فهي ضامنة لنصف الزوج فان كان موجوداً ردت له والا فعليها قيمة النصف يوم قبضت لأنها اتلفت ملك نفسها .

### مذهب الحنابلة :

قال ابن قدامة<sup>(٣)</sup> : وان نقص بعد قبضها له أو تلف فهو من ضمانها .

وبناء في الاقتناع<sup>(٤)</sup> : الا أن يتلف بفعلها فيكون ذلك قبضاً منها ويسقط عنه ضمانه .

### مذهب الشافعية :

جاء في المجموع<sup>(٥)</sup> : اذا هلك الصداق وهو بيد الزوجة فان كان له مثل رجع عليها بنصف مثله لأنه أقرب ، وان كان لا مثل له رجع عليها بنصف قيمته ، لأن ما لا مثل له يضمن بالقيمة ، فان اختلفت قيمته من حين العقد الى حين قبضه رجع بنصف قيمته أقل ما كانت من حين العقد الى حين القبض ، لأن قيمته ان كانت حين العقد أقل ثم ازدادت ، فان الزيادة حدثت في ملكها فلا يلزمها ضمانها ، وان كانت قيمته وقت العقد أكثر ثم نقصت فالتقص مضمون على الزوج لها فلا تضمنه الزوجة له .

(١) المحلى لابن حزم ٨٥/١١ .

(٢) المبسوط ٧٧/٥ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٢٨/٨ .

(٤) الاقتناع ٢١٥/٣ .

(٥) المجموع شرح المذهب ٥١٢/١٥ .

### مذهب الظاهرية :

جاء فى المحلى<sup>(١)</sup> : فان عدم الصداق بعد قبضها له — بأى وجه — كأن تلف أو انفقته : لم يرجع عليها بشئ — والقول قولها فى ذلك مع يمينها •

### آراء الفقهاء والرأى الراجح :

ذهب كل مذهب الى تفصيل رأيه ولا داعى لتكرار ما ذكر وأرى أن أرحج المذاهب هو ما ذهب اليه الامام مالك حيث أنه أوجز بتوضيح رأيه وهو أنه ان حصل طلاق قبل الدخول وتلف الصداق بيد الزوج أو بيد الزوجة فان قامت على هلاكه بينة أو دليل فضمامنه منهما يتقاسمان الخسارة فكل من تلف بيده لا يغرم الآخر حصته •  
اما أن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينه وحصل طلاق قبل الدخول فضمامنه فمن هو بيده ويغرم للآخر حصته •  
وهذا فى رأبي القول الراجح والله تعالى أعلم •

### الحكم فى نهب المهر :

ان المهر لا يخلو اما ان يكون غنيا وهو أن يكون معيناً مشاراً اليه مما يصح تعيينه ، واما أن يكون ديناً وهو أن يكون فى الذمة كالدراهم والدنانير معينة كانت أو غير معينة والمكيلات والموزونات فى الذمة والحيوان فى الذمة كالعبد والفرس والعرض فى الذمة كالأشوب الهروى ، والحال لا يخلو اما أن يكون قبل القبض ، واما أن يكون بعد القبض وهبت كل المهر أو بعضه ، وعلى هذا اختلاف الفقهاء •

### مذهب الأحناف :

جاء فى بداية المبتدى<sup>(٢)</sup> : « ان تزوجها على ألف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بخمسائة » •

### وجه الدلالة :

لأنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستوجب له لأن الدراهم والدنانير لا تتعينان فى العقود والفسوخ وكذا اذا كان المهر مكيلاً أو موزوناً أو شيئاً آخر فى الذمة لعدم تعيينها •

(١) المحلى لابن حزم ٨٥/١١ •

(٢) شرح فتح القدير ٤٥٢/٢ •

وجاء أيضا : « فان لم تقبض الألف حنى وهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء » •

قال زفر : يرجع عليها بنصف الصداق •

جاء فى الأحوال الشخصية للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة<sup>(١)</sup> :  
والخلاف بين زفر وأئمة المذهب يدور حول أصلين مقررين فى الفقه الحنفى :

**الأصل الأول :** أن تعدد السبب يترتب عليه تعدد الحق والحقوق تتعدد باختلاف أسبابها ، فوصول المهر بطريق الهبة غير وصول نصفه اليه بسبب الطلاق قبل الدخول ، فإذا حصلت هبة مهر وطلاق قبل الدخول فقد صار له حقان : المهر بالهبة ، ونصفه بالطلاق قبل الدخول ، ولا يغنى آراء أحد الحقنين عن وجوب الحق الآخر ، بل لابد من أدائهما معا •

**الأصل الثانى :** أن الانسان اذا وصل اليه عين حقه فلا يبالي باختلاف السبب ، فما دام الحق تعلق بشيء بعينه ، فاداً وصل ذلك الشيء الى صاحب الحق ، فقد وصل إليه كل ماله من حق متعلق به ، فإذا كان حقه فى براءة ذمته ، فإذا تمت تلك البراءة ، فقد وصل اليه عين حقه ، مهما تكن أسباب تلك البراءة ، وإذا تعلق حقه بعين من الأعيان ، فإذا آلت اليه تلك العين فقد تم له كل التحق مهما يكن سبب الوصول •

هذا أصل مقرر فى فقه أبى حنيفة • كما أن الأول أصل مقرر فيه أيضا • لقد أخذ زفر بالأصل الأول : فأوجب عليها نصف الصداق لأنه وصل اليه المهر كله بمقتضى الهبة ، وجعل له التحق فى النصف بسبب الطلاق قبل الدخول وبتغاير السببين يختلف الحقان •

وأخذ أبو حنيفة والصاحبان بالأصل الثانى فقالوا : ان حق الزوج بالطلاق قبل الدخول فى مهر لم يقبض منه هو أن تسقط المطالبة بالنصف وقد سقطت فعلا بالهبة أو الإبراء فقد وصل اليه عين حقه فلا يبالي باختلاف السبب ، ورأى انه الأصح •

(١) شرح فتح القدير ٢/٥٣ •

(١) الأحوال الشخصية للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ •

وجاء فى بديّة المبتدى<sup>(١)</sup> . « ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الألف كلها المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء عند أبى حنيفة وقالوا يرجع عليها بنصف ما قبضت »<sup>(٢)</sup> .

والخلاف بينهما يرجع الى أصل مختلف . فيه كما ذكر الأستاذ أبو زهر<sup>(٣)</sup> : وهو أن الصاحبين ذهبوا الى أن الإبراء فى المهر يلتحق بأصل التسمية فإذا كان المهر مائة جنيه قبضت خمسين ، ثم أبرأتها من الخمسين أو وهبتها له مع ما قبضت ، فمؤدى ذلك أن يصير المهر هو الخمسين فقط التى قبضتها ، فإذا كان الطلاق قبل الدخول وجب أن يتنصف .

أما أبو حنيفة : فإنه لا يلحق الإبراء من المهر بأصل التسمية فإذا كان المهر مائة جنيه قبضت خمسين ، ثم أبرأتها من الأخرى أو وهبتها له مع ما قبضته ، فإن المهر يستمر مائة ، وقد وصل اليه بعضه بالهبة وبعضه بالإبراء فقد وصل اليه عين حقه فى ضمن ما يوصل اليه .

وجاء فى البداية<sup>(٤)</sup> : « ولو كان تزوجها على عوض فقبضته أو لم تقبض فوهبت له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها بشيء » .

قال زفر : يرجع عليها بنصف قيمته لأن الواجب فيه رد نصف عين مهر ، وقد ذكرنا تفصيل الخلاف بين أبى حنيفة والصاحبين وبين زفر .

### مذهب الحنابلة :

جاء فى المغنى<sup>(٥)</sup> : إذا أصدق امرأته عينا فوهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها فعن أحمد روايتان ( احدهما ) يرجع عليها بنصف قيمتها . . لأنها عادت الى الزوج بعقد مستأنف فلا تمنع استحقاقها بالطلاق كما لو عادت اليه بالبيع أو وهبتها لأجنبى ثم وهبتها له ( والرواية

(١) شرح فتح القدير ٤٥٣/٢ .

(٢) نصف ما قبضت ، أى ربع المهر .

(٣) الأحوال الشخصية للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٠٨ .

(٤) شرح فتح القدير ٤٥٤/٢ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ٧٣/٨ ، ٧٤ .

(الثانية) لا يرجع عليها الا أن تزيد العين أو تنقص ثم تهبها له لأن الصداق عاد اليه ولو لم تهبه لم يرجع بشيء وعقد الهبة لا يقتضى ضمانا ولأن نصف الصداق تعجل له بالهبة \*

وان أصدقها عبدا فوهبته نصفه ثم طلقها قبل الدخول انبنى ذلك على الروايتين فان قلنا اذا وهبته الكل لم يرجع بشيء رجع ههنا في ربه ، وعلى الرواية الأخرى يرجع في النصف الباقي كله لأنه وجده بعينه فأشبهه ما لو لم تهبه شيئا \*

فان كان الصداق ديناً فأبرأته منه فان قلنا لا يرجع فالأولى عدم الرجوع في العين وان قلنا يرجع وجهان (أحدهما) لا يرجع لأن الإبراء إسقاط حق وليس بتمليك كتمليك الأعيان ولهذا لا يغتفر الى قبول ولو شهد شاهدان على رجل بدين فأبرأه مستحقته ثم رجع الشاهدان لم يغرم شيئا ولو كان قبضه منه ثم وهبه له ثم رجع الشاهدان غرما (والثاني) يرجع لأنه عاد اليه بغير الطلاق فهو كالعين ، والبراء بمنزلة الهبة ولهذا يصح بلفظها ، وان قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم طلقها فهو كهبة العين لأنه تعين بقبضه \*

### مذهب الشافعية :

جاء في المجموع<sup>(١)</sup> : اذا وهبت الزوجة صداقها للزوج قيل ان كان بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول فيه قولان : الأول : لا يرجع عليها بشيء لأنه قد تعجل له ما كان يستحقه بالطلاق قبل محله فلا يستحقه عند محله كما لو تعجل دينه المؤجل قبل محله ثم جاء وقت أجله .  
الثاني : يرجع عليها بنصف مثله ان كان له مثل أو بنصف قيمته ان لم يكن له مثل وهو الأصح ، لأنه عاد اليه بعقد ، فلا يمنع ذلك رجوعه ببذل نصفه كما لو اشتراه منها أو وهبته لأجنبي ثم وهبه الأجنبي منه \*

وان قبضت نصفه ثم وهبته النصف الباقي ثم طلقها قبل الدخول ان قلنا : يرجع عليها اذا وهبت جميع الصداق — رجع عليها هنا بالنصف أيضا \*

وان قلنا : لا يرجع عليها بشيء فيهما قولان :  
قال في الأم<sup>(١)</sup> : لا يرجع عليها بشيء لأنه إنما رجع عليها وقد  
تعجل له ذلك النصف فلم يرجع عليها بشيء •  
وقال في الاملاء<sup>(٢)</sup> : يرجع عليها لأنها لو وهبته جميعه لم يرجع  
عليها بشيء فاذا وهبته نصفه كان ذلك في حقها وحقه •  
وان قلنا بالرجوع ففي كيفية الرجوع ثلاثة أقوال :  
١ — يرجع عليها بالنصف الباقي لأنه يستحق عليها النصف وقد  
وجده •

٢ — يرجع عليها بنصف النصف الباقي وقيمته نصف الموهوب ،  
لأن حقهما شائع في الجميع فصار الموهوب كالتاف •  
٣ — أنه بالخيار بين أن يرجع بالنصف الباقي وبين أن يرجع  
بنصف النصف الباقي ونصف قيمة الموهوب لأنه تبعض عليه حقه •  
وان كان الصداق ديناً :

فان عينه الزوج في شيء وأقبضه إياها ثم وهبته منه فهي كالأول  
لا يرجع عليها بشيء لأنه قد تعجل له ما كان يستحقه •  
وان أبرأته منه ثم طلقها قبل الدخول ان قلنا : لا يرجع عليها  
إذا كان علينا فوهبتها منه فها هنا أولى ان لا يرجع عليها •  
وان قلنا : يرجع عليها في العين فهل يرجع في الدين قولان :

١ — يرجع عليها بنصفه لأنها قد ملكت الصداق بالعقد فهو كالعين •  
٢ — لا يرجع عليها بشيء وهو الصحيح •

والفرق : ان الصداق اذا كان عينا فقد ضمنته بالقبض ، وفي  
الدين لم تضمنه بالقبض فلم يرجع عليها •

---

(١) الأم : كتاب لأشافعي وجاء برواية الربيع بن سليمان ، برواية  
البويطي ، برواية حرمله .

(٢) الاملاء : كتاب لأشافعي املئ مسائله لأصحابه ولهذا سمي بالاملاء .

### مذهب الظاهرية :

ذهب ابن حزم في المحلى<sup>(١)</sup> : اذا دفع اليها ما فرض لها فقصد قبضت حقها ، فان تلف فلم تتعد ولا ظلمت ، فلا ضمان عليها فان أكلته أو باعته أو وهبته أو لبسته فأفنته أو أعتقته ان كان مملوكا ، فلم تتعد في كل ذلك بل أحسنت ، وقال الله تعالى « ما على المحسنين من سبيل »<sup>(٢)</sup> فلا ضمان عليها ، لأنها حكمت في مالها وحقها ، وانما الضمان على من أكل بالباطل •

### مذهب المالكية :

جاء في المدونة الكبرى<sup>(٣)</sup> : ان كانت قبضت منه المهر كله فوهبت ذلك للزوج بعد ما قبضته أو وهبته قبل القبض ثم طلقها زوجها قبل البناء •

قال مالك ذلك سواء ولا شيء للزوج عليها قبضته ثم وهبته أو وهبته للزوج قبل أن تقبضه لأن ذلك قد رجع إلى الزوج •

فان كانت انما وهبت له نصف صداقها ثم طلقها قبل البناء بها وقد قبضت النصف الآخر أو لم تقبضه ، قال مالك يكون له ان يرجع عليها ان كانت قبضت منه النصف بنصف ذلك النصف وان كانت لم تقبض ذلك من الزوج رجع على الزوج بنصف ذلك النصف •

ولو وهبت المرأة مهرها لرجل أجنبي فدفعه الزوج الى ذلك الأجنبي والمرأة ممن يجوز هبتها وثلاثها يحمل ذلك<sup>(٤)</sup> فطلقها الزوج قبل البناء قال مالك لا يرجع على الموهوب بشيء ولكن يرجع على المرأة لأنه قد دفع ذلك الى الأجنبي وكان ذلك جائزا للأجنبي يوم دفعه اليه لأن الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد أمرين اما أن تكون المرأة موسرة يوم وهبت هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب أو كره أو تكون معسرة فأنفذ ذلك الزوج حين دفعه

(١) المحلى لابن حزم ٨٦/١١ •

(٢) سورة التوبة آية ٩١ •

(٣) المدونة الكبرى للإمام مالك ٢/٢٢٥ •

(٤) لا يجوز الامام مالك المرأة في أن تهب صداقاتها لأكثر من الثلث •

الى هذا الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على هذا الأجنبي قليل ولا كثير وأتما اجازته هبتها مهرها اذا كانت معسرة بمنزلة ما لو تصدقت بمالها كله فأجازه لها •

وإذا كان الصداق عينا قبضته<sup>(١)</sup> المرأة أو لم تقبضه ووهبته المرأة فانما يلزمها نصف قيمته للزوج يوم وهبته اذا هو طلقها قبل البناء فان نمت هذه الأشياء فى يدى الموهوبة له أو المتصدق عليه ثم طلقها بعد ما نمت هذه الأشياء فى يدى المتصدق عليه أو الموهوبة له لم يكن للزوج عليها الا نصف قيمة هذه الأشياء يوم وهبتها ولا يلتفت الى نمائها ولا نقصانها فى يدى الموهوبة له أو المتصدق عليه لا يكون على المرأة من النماء شيء ولا يوضع عنها للنقصان شيء •  
**آراء الفقهاء والرأى الراجح :**

إذا كان المهر ديناً قبضته الزوجة أو لم تقبضه ووهبته للزوج كله ثم طلقها قبل البناء فلا يرجع عليها بشيء لأنه قد تعجل له ما كان يستحقه بالطلاق ، وهذا قول مالك والامام الشافعى واحد قولى الامام أحمد وقول الظاهرية •

وان وهبت نصفه وطلقها قبل البناء ان كانت قبضت منه رجع عليها بنصف ذلك النصف وان كانت لم تقبض ذلك من الزوج رجعت على الزوج بنصف ذلك النصف ، وهذا قول مالك وقول المصاحبين من الأحناف وذلك لأن حقهما شائع فى الجميع والموهوب هنا صار كالتالف •

وان كان المهر عينا وقبضته الزوجة أو لم تقبضه ووهبته للزوج وطلقها قبل البناء فهو كالعين لا يرجع عليها بشيء لأن نصف الصداق تعجل له بالهبة وهو قول مالك والقول الأول للشافعى وقول أبى حنيفة والقول الثانى للامام أحمد وقول الظاهرية •

وان وهبت نصفه للزوج قبضت أو لم تقبض يرجع عليها الزوج بنصف النصف الباقى كالهبة وهو قول مالك والرواية الأولى للأحمد وأحد أقوال الشافعى •

---

(١) المدونة الكبرى ٢/ ٢٢٧ •



وان وهبته الأجنبي رجع عليها بنصف قيمته يوم وهبته وهو قول مالك والقول الأول لأحمد والقول الثاني للشافعي .

وان وهبت نصفه الأجنبي رجع عليها الزوج بقيمة النصف الموهوب ونصف النصف الباقي وهو قول مالك والرواية الأولى لأحمد وأحمد أقوال الشافعي وقول أبي حنيفة .

### العفو في المهر :

إذا طلقت المرأة قبل الدخول ووجب لها نصف المهر جاز للذي بيده عقد النكاح أن يعفو عن النصف لقوله عز وجل « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح » (١) .

جاء في تفسير القرطبي (٢) : يعفون . معناه يتركن ويصفحن ، والمعنى الا أن يتركن النصف الذي وجب لهن عند الزوج ، والعافيات في هذه الآية كل امرأة تملك أمر نفسها ، فأذن الله تعالى لهن في إسقاطه بعد وجوبه ، اذ جعله خالص حقهن ، فيتصرفن فيه بالامضاء والاستقاط كيف شئن ، اذا ملكن أمر أنفسهن وكن بالغات عاقلات راشدات .

### من بيده عقدة النكاح ؟ :

اختلف الفقهاء في الذي بيده عقد النكاح :

ذهب الجمهور من الأحناف والشافعي في الجديد والامام أحمد الى أن الذي بيده عقد النكاح هو الزوج ، وهو قول ابن حزم الظاهري .  
جاء في بدائع الصنائع (٣) : ان المراد من الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج .

قال الشافعي في الأم (٤) : « وبين عندي في الآية ان الذي بيده عقدة النكاح الزوج » .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٠٦/٣ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٩٠/٢ ط اولى ١٣٢٧ هـ .

(٤) الأم ٦٦/٥ .

قال النووي<sup>(١)</sup> : « وليس لولى عفو عن صداق على الجديد » •  
وقال القليوبي فى الذى بيده عقد النكاح<sup>(٢)</sup> : « والمراد به  
الزوج » •

وقال ابن حزم الظاهري<sup>(٣)</sup> : « الذى بيد عقدة النكاح هو  
الزوج » •

قال الخرقي<sup>(٤)</sup> : والزوج هو الذى بيده عقدة النكاح فاذا طلق  
قبل الدخول فايهما عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جائز الأمر  
فى ماله برىء منه صاحبه •

وقال ابن قدامة<sup>(٥)</sup> : « وظاهر مذهب أحمد رحمه الله تعالى أنه  
الزوج » •

### واستدلوا :

بما روى الدارقطنى باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده عن النبى ﷺ انه قال « ولى العقدة الزوج »<sup>(٦)</sup> •

قال ابن قدامة<sup>(٧)</sup> : ولأن الذى بيده عقد النكاح بعد العقد هو  
الزوج فانه يتمكن من قطعه وفسخه وامساكه وليس الى الولى منه  
شئ ولأن الله تعالى قال « وان تعفو أقرب للتقوى » والعفو الذى  
هو أقرب الى التقوى هو عفو الزوج عن حقه ، وأما عفو الولى عن مال  
المرأة فليس هو أقرب الى التقوى ، ولأن المهر مال للزوجة فلا يملك  
الولى هبته واسقاطه كغيره من أموالها وحقوقها وكسائر الأولياء •

وقال الشافعى فى الأم<sup>(٨)</sup> : وبلغنا عن على بن أبى طالب رضى  
الله تعالى عنه أنه قال الذى بيده عقدة النكاح الزوج •

(١) ، (٢١) حاشيتا قليوبي وعميرة ٢٩٠/٣ •

(٣) المحلى لابن حزم ١٢٧/١١ •

(٤) ، (٥) المغنى والشرح الكبير ٦٩/٨ •

(٦) رواه الدارقطنى فى سننه ٣٧٩/٣ ط ١ دار المحاسن بالقاهرة •

(٧) المغنى والشرح الكبير ٧٠/٨ •

(٨) الأم ٦٦/٥ •

وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيد بن سالم من عبد الله بن جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير عن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل إليها بالصداق تاما فقبل له على ذلك فقال أنا أولى بالعفو \*

أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج \* أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال هو الزوج \*

وخالف الامام مالك والشافعي في القديم وأحمد في قول له : إن الذي بيده عقدة النكاح هو الولي \*

جاء في حاشية الدسوقي<sup>(١)</sup> : « وجاز عفو أبي البكر عن نصف الصداق » \*

وقال الدردير في الذي بيده عقدة النكاح : حمله أصحابنا على الأب \*

وقال جلال الدين المحلي من الشافعية<sup>(٢)</sup> : للمجبر العفو بعد الطلاق قبل الدخول في الصغيرة العاقلة بناء على أنه الذي بيده عقدة النكاح \*

وقال ابن قدامة<sup>(٣)</sup> : وعن أحمد أنه الولي إذا كان أبا الصغيرة \*

### واسـتـدلوا :

بقوله عز من قائل « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح »<sup>(٤)</sup> \*

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٢٧/٢ \*

(٢) حاشيتا قليوبي وعميرة ٢٩٠/٣ \*

(٣) المغنى والشرح الكبير ٦٩/٨ \*

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٧ \*

قال القرطبي في تفسيره<sup>(١)</sup> : فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب ، ثم قال : « الا أن يعفون » فذكر النساء ، « أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » فهو ثالث فلا يزد الى الزوج المتقدم الا لو لم يكن لغيره وجود ، وقد وجد وهو الولي فهو المراد •

وأیضا فان الله تعالى قال « الا أن يعفون » ومعلوم أنه ليس كل امرأة تعفو ، فان الصغيرة والمحجور عليها لا عفو لهما ، فبين الله تعالى القسمين فقال : « الا أن يعفون » أى ان كن لذلك اهلا « أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » وهو الولي ، لأن الأمر فيه اليه •

### الرأى الرابع :

بعد تفصيل الآراء وتوضيح رأى كل فريق نرى أن ما ذهب اليه الامام مالك والشافعى في القديم وأحمد في رواية له هو الصحيح وان الذى بيده عقدة النكاح هو الولي وليس الزوج ، لأن الولي هو الذى بيده أمر المرأة في حياتها ما لم تتزوج سواء كانت صغيرة أو كبيرة وهو الذى يعفو في حق المرأة اذا كانت صغيرة أو محجور عليها والآية جاءت محلله ومفصلة هذا فقد بدأت بالحديث مع الأزواج ثم مع النساء وبعد ذلك مع الولي الذى يملك التزويج وليس الزوج له حق في هذا •

أما ما ذهب اليه الجمهور من أن الذى بيده عقدة النكاح هو الزوج وما استدلوأ به من الحديث الوارد والآثار عن الصحابة والتابعين من أن الولي هو الزوج فالصحيح والله تعالى أعلم أن المقصود أن الزوج بعد الزواج هو الذى بيده العقدة فمن حقه أن يطلقها أو يتركها تحت عصمته وهذا معنى الحديث « ولي العقدة الزوج » وليس للأب دخل في هذا •

---

(١) تفسير القرطبي ٢٠٧/٣ •

## المبحث الثانى

### المتعة

#### المطلب الأول

#### تعريف المتعة

**المتعة لفظة (١) :** المتعة — بالضم والكسر — اسم للتمتع كالمُتاع ، ومتعة المرأة : ما وصلت به بعد الطلاق وقد تمتعها تمتيعاً ومتعة — بالضم — ذهب به •

**المتعة شرعاً :** عرفها الشافعية بأنها (٢) : مال يجب على الزوج لفارقه بشروط •

عرفها المالكية بأنها (٣) : هى شئ من المال يقدره الحاكم باجتهاده •

---

(١) القاموس المحيط ١٧٩/٤ ط ( أولى ) •  
(٢) حاشيتا قليوبى وعميرة ٢٩٠/٣ •  
(٣) قبض الاله المسالك ١٩٨/١ •

## المطلب الثاني

### الدليل على مشروعيتها

#### القرآن :

قوله عز وجل « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن » (١) .

#### وجه الدلالة :

تدل هذه الآية الكريمة على وجوب المتعة للمطلقة قبل الدخول إذا لم يفرض لها مهر .

#### السنة :

ما رواه البخاري قال (٢) : « حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن غسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن أبي أسيد رضى الله تعالى عنه قال خرجنا مع النبي ﷺ حتى انطلقنا الى حائط يقال له الشوط حتى انتهينا الى حائطين فجلسنا بينهما فقال النبي ﷺ اجلسوا هنا ودخل ، وقد أتى بالجونية (٣) ، فأنزلت في بيت في نخل في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل ، ومعها دايتها حاضنة لها ، فلما دخل عليها النبي ﷺ قال هبي نفسك لي قالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقه قال فأهوى بيده يضع يده عليها لتسكن فقالت اعوذ بالله منك فقال قد عذت بمعاذ ثم خرج علينا فقال يا أبا أسيد ، اكسها رازقين (٤) ، وألحقها بأهلها .

#### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث الصحيح على وجوب المتعة للمطلقة قبل الدخول حيث أمر رسول الله ﷺ أبا أسيد .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٦ .

(٢) صحيح البخاري ٥٣/٧ ط ( الشعب ) .

(٣) الجونية : من بنى الجون .

(٤) الرازقية : نياح من كتان بيض طوال ، تلبسه أبو عبيده ، وقال

غيره يكون في داخل بياضها زرقه . (فتح الباري ٢٧٤/١١) .

### المطلب الثالث

#### حكمة مشروعيها

ان الزوج اذا غارق زوجته بدون سبب من جهتها ترتب على ذلك ايلام الزوجة وايحاشها فكان لابد من ايجاب شئ لها على الزوج كتعويض لها عن هذه الفارقة ، وليس في العقد مهر مسمى حتى يكون وجوب نصفه تعويضا لها ، فأوجب الشارع المحكم لها المتعة تطيبا لنفسها وتخفيفا للألم عنها •

## المطلب الرابع

### حكم المتعة

اختلف الفقهاء فى حكم المتعة للمطلقة قبل الدخول هل واجبة أم مستحبة • ذهب الجمهور من الأحناف والشافعية والامام أحمد فى رواية له والظاهرية الى أن المتعة واجبة للمطلقة قبل الدخول فى نكاح لا تسمية فيه •

#### مذهب الأحناف :

جاء فى بداية المبتدى<sup>(١)</sup> : وان تزوجها ولم يسم لها مهرا أو تزوجها على ألا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها ولو طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة •

وجاء فى تحفة الفقهاء<sup>(٢)</sup> : والمتعة الواجبة : لا تكون الا لمطلقة واحدة : وهى التى طلقها قبل الدخول بها ، فى نكاح لا تسمية فيه •

#### مذهب الشافعية :

قال الشافعى فى الأم<sup>(٣)</sup> : وان نكحها بغير مهر ففرض لها مهر فلم ترضه حتى فارقها كانت لها المتعة •  
قال النووى<sup>(٤)</sup> : لمطلقة قبل وطء متعة ان لم يجب لها شطر مهر بأن كانت مفوضة ولم يفرض لها شيء •

#### مذهب الحنابلة :

قال الخرقي<sup>(٥)</sup> : واذا تزوجها بغير صداق لم يكن لها عليه اذا طلقها قبل الدخول الا المتعة •  
وقال ابن قدامة<sup>(٦)</sup> : فاذا طلقت المفوضة البضع قبل الدخول فليس لها الا المتعة نص عليه أحمد •

- 
- (١) شرح فتح القدير ٢/٤٤٠
  - (٢) تحفة الفقهاء ٢/٢١٠
  - (٣) الأم ٥/٦٢
  - (٤) قليوبى وعميرة ٣/٢٩٠
  - (٥) المغنى والشرح الكبير ٨/٤٦
  - (٦) المرجع السابق ٨/٤٧



### مذهب الظاهرية :

قال ابن حزم<sup>(١)</sup> (\*) : المتعة فرض على كل مطلق واحدة ، أو اثنتين أو ثلاثا ، أو آخر ثلاث ، وطئها أو لم يطأها ، فرض لها صداقا أو لم يفرض لها شيئا .

واستدلوا :

بالقرآن :

١ - قوله سبحانه وتعالى « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن »<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :

انه نكاح عرى عن تسمية فوجبت به المتعة كما لو لم يفرض لها ، وهو الواضح من قوله عز وجل « ومتعوهن » فهو أمر والأمر يقتضى الوجوب .

٢ - قوله عز من قائل « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن »<sup>(٣)</sup> .

وجه الدلالة :

تدل هذه الآية الكريمة على أن المتعة واجبة للمطلقات قبل الدخول .

والسنة : ما استدل به ابن حزم :

١ - من طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري قال : لكل مطلقة متعة<sup>(٤)</sup> .

٢ - ومن طريق عبد الرزاق حدثنا ابن جريج عن عطاء قال : لكل<sup>(٥)</sup> امرأة افلنتت نفسها من زوجها فلها المتعة .

(١) المحلى لابن حزم ٦٠٢/١١ .

(\*) أبو محمد علي بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح : أصله من غارس ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ كان عالما بعلوم الحديث وفقهه ، مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة ، بعد أن كان شافعي المذهب ، انتقل إلى مذهب أهل الظاهر ، من مؤلفاته : المحلى ، الأحكام لأصول الأحكام . الفصل في الملل والأهواء والنحل . توفي سنة ٤٥٦ ، ( انظر هدية العارفين ٦٩٠/٥ )

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٦ .

(٣) سورة الاحزاب آية ٤٩ .

(٤) الأثر رقم (١) رواه مالك في الموطأ ٩٤/٢ .

(٥) الأثر رقم (٢) جاء في المصنف لعبد الرزاق ٧١/٧ .

وخالف الامام مالك الجمهور وقال بعدم وجوب المتعة ولكنها مستحبة ومن مكارم الأخلاق وهو قول الليث بن سعد من الشافعية •

جاء في المدونة الكبرى<sup>(١)</sup> : ( قال ابن القاسم ) قال مالك انما خفف عندي في المتعة ولم يجبر عليها المطلق في القضاء في رأيي لأنني اسمع الله تعالى يقول حقا على المتقين وحقا على المحسنين فلذلك خففت ولم يقض بها •

وقال ابن وهب<sup>(٢)</sup> : وقد قال ابن أبي سلمة المتاع أمر رغب الله فيه وأمر به ولم ينزله بمنزلة الفرض من النفقة والكسوة وليس يعدى عليه الأئمة كما يعدى على الحقوق وهو على الموسع قدره وعلى المقتر قدره •

واستدل مالك من الأثر بحديث ابن عمر قال<sup>(٣)</sup> :

« لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسه وقد فرض لها فحسبها نصف ما فرض لها وإن لم يكن فرض لها فليس لها إلا المتعة •

وخالف الامام أحمد في رواية أخرى النجهمور وقال ان الواجب لها نصف مهر المثل •

قال ابن قدامة في المغنى<sup>(٤)</sup> : ان الواجب لها نصف مهر مثلها لأنه نكاح صحيح يوجب مهر المثل بعد الدخول فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كما لو سمي محرما •

### مناقشة الأدلة والرأي الراجح :

استدل الجمهور بالقرآن وهما الآيتان الواردتان في سورة البقرة وسورة الاحزاب وهما صريحتان على وجوب المتعة للمطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهرا •

أما قول مالك بأن المتعة مستحبة وليست واجبة لأن الله تعالى قال « حقا على المحسنين » و « حقا على المتقين » •

---

(١) ، (٢) المدونة الكبرى للامام مالك ٣٣٣/٢ .  
(٣) رواه مالك في موطئه مختصر ٩٤/٢ ط ( صبيح ) .  
(٤) المغنى والشرح الكبير ٤٧/٨ •

فقد جاء فى تفسير القرطبى<sup>(١)</sup> : غقوله « حقا » تأكيداً للوجوب ، ومعنى « على المحسنين » و « على المتقين » أى على المؤمنين ، اذ ليس لأحد ان يقول : لست بمحسن ولا متق ، والناس مأمورون بأن يكونوا جميعاً محسنين متقين فيحسنون بأداء فرائض الله ويجتنبون معاصيه حتى لا يدخلوا النار .

وبعد ذلك يتأكد لنا أن المتعة واجبة وليست مستحبة للمطلقة قبل الدخول ولم يسم لها ، وهذا أيضاً رداً على الرواية الأخرى للإمام أحمد حيث انه قال بأن لها نصف مهر المثل والقرآن صريح بأنها ليس لها الا المتعة .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٠٣ .

## المطلب الخامس

### مقدار المتعة

اختلف الفقهاء فى مقدار المتعة للمطلقة قبل الدخول :  
فمذهب الأحناف : الى أن أدنى ما تكتسب به المرأة وتستتر به عند  
الخروج ثلاثة أثواب •  
جاء فى بداية المبتدى<sup>(١)</sup> • « والمتعة ثلاثة أثواب من كسوة  
مثلها » •  
وفى الهداية<sup>(٢)</sup> : وهى درع وخمار وملحفة •

واستدلوا :

بالقرآن :

قوله تعالى « متاعا بالمعروف حقا على المحسنين » •  
جاء فى بدائع الصنائع<sup>(٣)</sup> : والمتاع اسم للعروض فى العرف ،  
ولأن لايجاب الا ثواب نظيرا فى أصول الشرع وهو الكسوة التى  
تجب لها حال قيام النكاح والعدة ، وأدنى ما تكتسب به المرأة وتستتر به  
عند الخروج ثلاثة أثواب ولا نظير لايجاب الثلاثين فكان ايجاب ماله  
نظير أولى •

ومن الآثار :

١ — ما روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها<sup>(٤)</sup> : ان عمرة بنت  
الجون تعوذت من رسول الله ﷺ حين ادخلت عليه فقال لقد عزت  
بمعاذ فطلقها وأمر أسامة أو أنساً فمقعها بثلاثة أثواب رازقية •

٢ — من ابن عباس رضى الله تعالى عنها انه قال<sup>(٥)</sup> : ارفع المتعة  
الخادم ثم دون ذلك الكسوة ثم دون ذلك النفقة •

وزهد الشافعية الى أن : أقل المتعة ثلاثون درهما •

قال النووى<sup>(٦)</sup> : ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما •

(١) ، (٢) شرح فتح القدير ٤٤١/٢ •

(٣) بدائع الصنائع ١٤٨٦/٢ •

(٤) رواه ابن ماجه فى سننه ٣٢١/١ •

(٥) رواه البيهقى فى سننه ٢٤٤/٧ ط ( المعارف ) •

(٦) حاشيتا قليوبى وعميرة ٢٩١/٣ •

وقال المحلى : وأن لا تتراد على خادم فلا حد للواجب .  
وجاء فى حاشية الباجورى<sup>(١)</sup> : ويسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما خالصة وأن لا تبلغ نصف المهر اذا كان نصفه أكثر من ثلاثين درهما فان تنازعا فى قدرها قدرها قاض باجتهاده .  
**واسـتـدلوا :**

١ — بما روى عن ابن عمر أنه قال : يمتعها بثلاثين درهما<sup>(٢)</sup> .  
٢ — ما أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم عن ابن عباس قال : متعة الطلاق اعلاها الخادم ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة<sup>(٣)</sup> :

### وذهب الحنابلة الى روايتين :

قال الخرقي<sup>(٤)</sup> : فأعلاه خادم وأدناه كسوة يجوز لها أن تصلى فيها .

وقال ابن قدامة<sup>(٥)</sup> : أعلاها خادم هذا اذا كان موسرا ، وان كان فقيرا متعها كسوتها درعا وخمارا وثوبا تصلى فيها .

### واسـتـدلوا :

يقول ابن عباس أعلى المتعة الخادم ثم دون ذلك النفقة ثم دون ذلك الكسوة<sup>(٦)</sup> .

### والرواية الثانية لهم :

قال ابن قدامة<sup>(٧)</sup> . يرجع فى تقديرها الى الحاكم .  
وقد ضعفت هذه الرواية .

---

(١) حاشية الباجورى ١٢٧/٢ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقى ٢٤٤/٧ ط ( المعارف ) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم الخرقي ، قرأ العلم على من قرأه على أبى بكر المروذى . له المصنفات الكثيرة فى المذهب ، لم ينتشر منها الا المختصر فى الفقه ، توفى سنة ٣٣٤ ودفن بدمشق ( انظر طهقات الحنابلة ٧٥/٢ ) .

(٥) المغنى والشرح الكبير ٥٢/٨ .

(٦) السنن الكبرى للبيهقى ٢٤٤/٧ .

(٧) المغنى والشرح الكبير ٥٢/٨ .

### مذهب المالكية :

جاء في المدونة<sup>(١)</sup> : وقال مالك ليس لها حد لا في قليل ولا في كثير ولا أرى أن يقضى بها وهي من الحق عليه ولا يعدى فيها السلطان وإنما هو شيء إن أطاع به أداه وإن أبى لم يجبر على ذلك •

وقال الدردير من المالكية<sup>(٢)</sup> : « وندبت المتعة على قدر حاله » وهو الزوج •

### واسـتـدلوا :

بقوله عز وجل « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره »<sup>(٣)</sup> •  
ومن الآثار :

ما جاء في المدونة : وقد متع ابن عمر امرأته خادما ، وعبد الرحمن ابن عوف متع امرأته حين طلقها بجارية سوداء •

### مذهب الظاهرية :

ذهب أهل الظاهر الى أن المتعة المقدرة شرعا تتوقف على حال الرجل في اليسار والاعسار ولا تقدير لها •

قال ابن حزم<sup>(٤)</sup> : لو أن الله تعالى وكل المتعة الى المتمتع لوقفنا عند أمره عز وجل والزمناه ذلك ؟ كما يفعل في إيتاء المكاتب من مال المكاتب لكنه تعالى ألزمه على قدر اليسار والاقتار ، فلزمنا فرضا أن تجعل متعة الموسر غير متعة المقتر ولا بد — ولم نجد في ذلك من رسول الله ﷺ حدا وجب حمل ذلك على المعروف عند المخاطبين بذلك •

### واسـتـدلوا :

بقوله عز شأنه : « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » •

---

(١) المدونة الكبرى ٣٣٤/٢ •

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٢٥/٢ •

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٦ •

(٤) المحلى لابن حزم ٦٠٨/١١ •

### وهن الآثار :

فقد اتفق ابن عباس ، وعبد الرحمن ، بحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم لا يعرف لهما فى ذلك مخالف من الصحابة ، على أن متعة الموسر المتناهى — خادم سوداء — فإن زاد على ذلك فهو محسن ، كما فعل الحسن بن على •

وأما المتوسط فيجبر على ثلاثين درهما أو قيمتها ، اذ لم يأت عن أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أقل من ذلك •

وأما المقتتر : فأقلهم من لا يجد قوت يومه ، أو لا يجد زيادة على ذلك ، فهذا لا يكلف حينئذ شيئا ، لكنها دين عليه ، فإذا وجد زيادة على قوته كلف أن يعطيها ما تنتفع به ولو فى أكلة يوم — كما أمر الله عز وجل اذ يقول « وعلى المقتتر قدره » وبالله تعالى التوفيق •

### الراى الراجع من هذه الآراء :

بعد تفصيل آراء المذاهب وأدلتهم يتضح لنا أن من الآراء ما ذهب اليه المالكية وأهل الظاهر فى أن المتعة تقدر حسب حال الزوج فى اليسار والافتقار ، كما قال الله تعالى « وعلى الموسع قدره وعلى المقتتر قدره » وهذا لا يحتاج الى توضيح أكثر من ذلك والمسألة لا تحتاج الى مناقشة تفصيلية •

## المطلب السادس

### بهن تعتبر المتعة بحال الزوج أم بحال الزوجة

اختلف الفقهاء فى بيان من تعتبر المتعة بحاله هل الزوج أم الزوجة أم الاثنان معا •

#### مذهب الأحناف :

جاء فى بدائع الصنائع<sup>(١)</sup> : وأما بيان من تعتبر المتعة بحاله فقد اختلف العلماء فيه ، قال بعضهم قدر المتعة يعتبر بحال الرجل فى يساره واعساره ، وهو قول أبى يوسف ، وقال بعضهم تعتبر بحال المرأة فى يسارها واعسارها ، وقال بعضهم تعتبر بحالهما جميعا • وجه قول من اعتبر بحال الرجل قول الله تعالى « ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » جعل المتعة على قدر حال الرجل فى يساره واعساره •

وجه قول من قال باعتبار حالها أن المتعة بدل بضعتها فيعتبر حالها • وجه من اعتبر حالهما أن الله سبحانه وتعالى اعتبر فى المتعة شيئين :

أحدهما : حال الرجل فى يساره بقوله سبحانه « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » •

والثانى : ان يكون مع ذلك بالمعروف بقوله « متاعا بالمعروف » فلو اعتبرنا فيها حال الرجل دون حال المرأة عسى أن لا يكون بالمعروف • بعد اختلاف فقهاء الأحناف فى المتعة ومن تجب بحاله يؤكد لنا ما جاء فى الهداية<sup>(٢)</sup> : والصحيح انه يعتبر حاله عملا بالنص وهو قوله عز وجل « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » •

#### مذهب الحنابلة :

قال ابن قدامة<sup>(٣)</sup> : « ان المتعة معتبرة بحال الزوج فى يساره واعساره » واستدل بقوله عز وجل « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » •

---

(١) بدائع الصنائع ٣/١٤٨٦ •  
(٢) شرح فتح القدير ٢/٤٤١ •  
(٣) المغنى والشرح الكبير ٨/٥٢ •



وهذا نص في أنها معتبرة بحال الزوج ولو اعتبر بحال المرأة  
لما كان على الموسع قدره وعلى المقتر قدره \*

### مذهب الشافعية :

جاء في المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> : ان الاعتبار في المتعة هل  
يتوقف على حال الزوج أو على الزوجة ؟ فيه وجهان :

أحدهما : الاعتبار بحال الزوجة ، لأن المتعة بدل من المهر بدليل انه  
لو كان هناك مهر لم تجب لها متعة والمهر معتبر بحالها فكذلك المتعة \*

الثاني : الاعتبار بحال الزوج لقوله تعالى « ومتعوهن على الموسع  
قدره وعلى المقتر قدره » فاعتبر فيها حاله دون حالها \*

وجاء في شرح المحلى على منهاج الطالبين<sup>(٢)</sup> : فان تنازعا قدرها  
القاضي بنظره معتبرا حالها أى يسار الزوج واعساره ونسب الزوجة  
وصفاتها ، وقيل حاله فقط ، وقيل حالها فقط ، وقيل لا يقدرها بشيء بل  
الواجب أقل بمول \*

وجاء في حاشية الباجوري<sup>(٣)</sup> : « فان تنازعا في قدرها قدرها  
قاضي باجتهاده بحسب ما يليق بحال الزوج يسارا واعسارا وما يليق  
بنسبها وصفاتها » \*

وذلك لقوله عز وجل « ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر  
قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين » \*

### مذهب المالكية :

قال الدردير من المالكية<sup>(٤)</sup> : « والمتعة على قدر حاله » \*

لقوله تعالى « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » \*

وفي شرح الالهام أبى الحسن المالكي<sup>(٥)</sup> : « يعطيها شيئا يجرى  
مجرى الهبة بحسب ما يحسن من مثله على قدر حاله من عسر ويسر » \*

(١) المجموع شرح المذهب ٥٤٧/١٥

(٢) حاشيتا قلوبى وعميرة ٢٩١/٣

(٣) حاشية الباجوري ١٢٧/٢

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٢٥/٢

(٥) حاشية على الصعيدي العدوي ٨١/٢

### مذهب الظاهرية :

ذهب أهل الظاهر الى أن المتعة بحال الرجل في يساره واعساره •  
قال ابن حزم<sup>(١)</sup> : وهما يبينان وجوب الرجوع الى ما رآه الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم أنه متعة بالمعروف ، كما قلنا في النفقة ،  
والكسوة ، اذ قال الله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر  
عليه رزقه قلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها »<sup>(٢)</sup> •

### الرأى الراجح من هذه الآراء :

بعد توضيح آراء الفقهاء وأن الرأى الغالب لهم هو اعتبار حال  
الزوج في المتعة وهذا أصح ما قيل في هذه المسألة • والحق أن العبرة  
بحال الزوج وإلا اذا لم يمكنه حاله أن يتمتع المرأة على حسب حالها هي  
ضاعت المتعة بل أصبح الزوج في حرج وهشقة فالمتعة هي في نظري  
تتفرقه عن الزوجة عما أصابها من فراق وليست تعويضاً عن نصف  
الصداق • والله تعالى أعلم •

---

(١) المحلى لابن حزم ١١ / ٦٠٨ •

(٢) سورة الطلاق آية ٧ •

## المطلب السابع

### متى تجب المتعة وتهي تسقط

تجب المتعة فى الطلاق قبل الدخول فى نكاح لا تسمية فيه أو كانت التسمية فيه فاسدة من كل وجه ، كما إذا سمي خمرا أو خنزيرا ، أو كانت الفرقة من جهة الزوج كالفرقة بالطلاق والايلاء واللعان والجب والعنة وردته وابائته وتقبيله أمها أو ابنتها بشهوة •

وتسقط المتعة عن الزوج للزوجة ان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب كردتها وابائها الاسلام وتقبيلها ابنه بشهوة والرضاع وخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة<sup>(١)</sup> •

---

(١) انظر شرح فتح القدير ٢/٤٤٢ •

## الفصل الثاني

فى الآثار الغير مالية

المبحث الأول

حرمة المصاهرة

المحرّمات بسبب المصاهرة :

يحرم بسبب المصاهرة على التّأبيد أربع شعب :  
أولها : من كانت زوجة أصله وهو الأب ، وان علا ذلك الأصل سواء  
أكان من العصبات كأبى الأب ، أم كان من ذوى الأرحام كأبى الأم  
وسواء أدخل بالأصل أم لم يدخل •

الثانية : من كانت زوجة فرعه سواء أكان من العصبات كابن الابن  
أم من ذوى الأرحام كابن البنت ، سواء أدخل بها أم لم يدخل •  
الثالثة : أصول من كانت زوجته وان علون سواء أدخل بزوجه أم لم  
يدخل •

الرابعة : فروع من كانت زوجته وان علون سواء أدخل بزوجه أم لم  
يدخل •

ونتكلّم باذن الله تعالى عن كل شعبة بالتفصيل مع الأدلة •  
أولا : زوجات الآباء (١) :

فزوجة أبيه وزوجة جده وزوجة أبى جده حرام عليه أبدا ، سواء  
أدخل بها الأب ونحوه أم لم يدخل لأن اسم النكاح يقع على العقد  
والوطء فتحرم بكل واحد منهما •

والدليل على ذلك قول الله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من  
النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا » (٢) •

جاء فى تفسير القرطبى (٣) : كان الناس يتزوجون امرأة الأب  
برضاها بعد نزول قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم ان

---

(١) ورد فى التوراة « عورة امرأة أبيك لا تكشف ، انها عورة أبيك »  
الاصحاح ١٨ من سفر اللاويين •  
(٢) سورة النساء آية ٢٢ •  
(٣) تفسير القرطبى ١٠٣/٥ •

ترثوا الفسء كرها « حتى نزلت الآية : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم »  
فصار حراما فى الاحوال كلها ، لأن النكاح يقع على الجماع والتزوج ،  
فان كان الأب تزوج امرأة أو وطنها بغير نكاح حرمت على ابنه .  
**وجه الدلالة :**

دلت الآية الكريمة بنصها على تحريم زواج من كانت زوجة للأب ،  
وبما اشتملت عليه من تعليل للتحريم تدل على تحريم أزواج الأجداد  
وإن علوا ، لأن وصف المقت والفاحشة يتحقق فى التزويج ممن كن  
زوجات الأجداد وإن علوا ، كما يتحقق فى التزويج من زوجة الأب  
ولفظ الأب هنا قد يراد به الأصل مجازا فيشمل الأب الحقيقى وإن علا  
فزوجات الآباء هن زوجات الأصول لأن الأب يطلق فى اللغة على  
الأصل المذكر سواء كان مباشرا أم غير مباشر فيدخل فيه الأب والجدة  
وإن علا ، وتعقيب الآية بالذم البالغ المتتابع دليل على انه فعل انتهى  
من القبح الى الغاية (١) .  
**الحكمة من هذا التحريم :**

ان زوجة الأب والنجد بمنزلة الأب فى الاحترام والتقدير فيحرم  
الزواج بها كما يحرم الزواج بالأم ، وهذا ما تقضى به الفطرة السليمة ،  
فان التمتع بزوجة الأب أو الجد بعد أن تمتع بها مما تنفر منه الطباع  
المستقيمة ولهذا وصف الله سبحانه وتعالى الزواج بزوجة الأب بأنه  
فاحشة أى غاية فى القبح وبأنه مقت وأصل المقت — كما جاء فى تفسير  
القرطبى (٢) : البغض ، فكان العرب فى الجاهلية يسهون هذا الزواج  
بزواج المقت وكان اذا تزوج الرجل امرأة أبيه فأولدها قيل للمولد :  
المقتى وكانت تقول للرجل المتزوج من امرأة أبيه : مقتى ، فسمى  
سبحانه وتعالى هذا النكاح « مقتا » .

وقال الكاسانى (٣) : ولأن نكاح منكوحة لأب يفضى الى قطيعة  
الرحم لأنه اذا غارقها أبوه لعله يندم فيريد ان يعيدها ، فاذا نكحها  
الابن أوحشه ذلك وأورث الضعينة وذلك سبب التبعاد بينهما ، وهو  
تفسير قطيعة الرحم وقطع الرحم حرام ، فكان النكاح سر سبب الحرام

(١) الاحوال الشخصية للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ٧١ .

(٢) تفسير القرطبى ١٠٥/٥ .

(٣) الكاسانى : هو العلامة الفقيه علاء الدين أبى بكر بن مسعود

الكاسانى الحنفى المتوفى سنة ٥٨٧ هـ ، وهو صاحب « بدائع الصنائع فى

ترتيب الشرائع » رضى الله تعالى عنه .

وانه تناقض فيحرم دفعا للتناقض فيحرم دفعا للتناقض الذي هو أثر السفه ، والجهل جل الله تعالى عنهما (١) .

### ثانيا : زوجات الابناء (٢) :

وهي زوجة الابن وابن الابن وابن البنت وان نزلوا سواء دخل بها أو لم يدخل .

فاذا عقد الابن على امرأة حرمت هذه المرأة على أبيه وجده مهما علا تحريمها مؤبدا فان غارقها بالطلاق أو الوفاة فلا تحل لواحد منهما فان عقد عليها مع العلم بالحرمة كان العقد باطلا لا يترتب عليه أثر من الآثار .

والدليل على ذلك قول الله جل وعلا « وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم » (٣) فانه معطوف على قوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم » . جاء في تفسير القرطبي (٤) : والحلائل جمع حليمة ، وهي الزوجة ، سميت حليمة لأنها تحل مع الزوج حيث حل ، وذهب الزجاج وقوم الى أنها من لفظة الحلال ، فهي حليمة بمعنى محله .

والابن هنا ما يكون ابن من النسب أو الرضاع فزوجة الابن أو ابن الابن وابن البنت من الرضاع تحرم على أبيه وجده مؤبدا كما تحرم زوجة الابن وابن الابن من النسب ، لقول الرسول ﷺ « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » (٥) .

أما قوله : « الذين من أصلابكم » فقد جاء في تفسير القرطبي (٦) : ليخرج عنه كل من كانت العرب تتبناه ممن ليس في الصلب ، ولما تزوج النبي ﷺ امرأة زيد بن حارثة قال المشركون : تزوج امرأة ابنه وكان عليه السلام تبناه .

فان زوجة الابن بالتبني لا تحرم بدليل قوله جل شأنه « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها » لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج ادعيائهم » (٧) .

(١) بدائع الصنائع ١٣٩١/٣ .

(٢) ورد في التوراة « عورة كنتك لا تكشف » ، انها امرأة ابنك ، لا تكشف عورتها » الاصحاح ١٨ آية ١٥ من سفر اللاويين .

(٣) سورة النساء آية ٢٣ . (٤) تفسير القرطبي ١١٣/٥ .

(٥) رواه البخاري ١١/٧ ط (الشعب) .

(٦) تفسير القرطبي ١١٦/٥ . (٧) سورة الاحزاب آية ٣٧ .

والادعاء : هو الذى يدعيه الرجل وينسبه الى نفسه من غير أن يكون ابنه حقيقة •

والى هذا ذهب الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء من فهم هذه الآية الكريمة •

وخالف بعض العلماء بقولهم : ان قيد الاصلاب فى الآية المقصود منه اخراج الأبناء من الرضاع وبناء على ذلك فحليلة ابنه من الرضاع لا تحرم لأنه ليس من صلبه والتقيد كما يخرج حليلة بن التبني يخرج حليلة ابن الرضاع سواء ولا فرق بينهما •

قال ابن القيم الجوزي<sup>(١)</sup> فى زاد المعاد<sup>(٢)</sup> : قالوا وأما قوله ﷺ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب « فهو من أكبر أدلتنا وعمدتنا فى المسألة فان تحريم حلائل الآباء والأبناء انما هو بالصهر لا بالنسب والنبي ﷺ قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من النسب لا على شقيقه من الصهر فيجب الاقتصار بالتحريم على مورد النص •

قالوا : والتحريم بالرضاع فرع على تحريم النسب لا على تحريم المصاهرة فتحریم المصاهرة أصل قائم بذاته والله سبحانه وتعالى لم ينص فى كتابه على تحريم الرضاع الا من جهة النسب ولم ينسب على التحريم به من جهة الصهر البتة لا بنص ولا ايماء ولا اشارة •

### الحكمة من هذا التحريم :

قال الكاسانى فى بدائع الصنائع<sup>(٣)</sup> : ولأن حليلة الابن لو لم تحرم على الأب ، فاذا طلقها الابن ربما يندم على ذلك ويريد العود اليها فاذا تزوجها أبوه أورث ذلك الضعينة بينهما والضعينة تورث القطيعة وقطع الرحم حرام فيجب أن يحرم حتى لا يؤدي الى الحرام •

(١) العلامة محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعى الامام شمس الدين أبو عبد الله الدمشقى المعروف بابن القيم الجوزية الحنبلى ولد سنة ٦٩١ وتوفى سنة ٧٥١ له من التصانيف اجتماع الجيوش الاسلامية على غزو الفرقة الجهمية ، اعلام الموقعين ، اغائة اللهفان فى مصائد الشيطان ، امثال القرآن وغيرها كثير •

( ) انظر هدية العارفين ١٥٨/٦ .

(٢) انظر زاد المعاد ٢١٥/٢ ( المطبعة اليمنية — جزان ) .

(٣) بدائع الصنائع ١٣٩٠/٣ •

وقال المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة<sup>(١)</sup> : والحكمة فى تحريم زوجة الفرع هى المحافظة على العلائق بين آحاد الأسرة ، ومنع كل ما يؤدى الى القطيعة بينهم \*

### ثالثا : أمهات الزوجات<sup>(٢)</sup> :

وتحرم عليه أم الزوجة وجدتها وان علت سواء كانت الجدة من جهة الأب كأم أبى الزوجة أو من جهة الأم كأم أم الزوجة ، فإذا عقد رجل على امرأة عقدا صحيحا حرمت عليه أمها تحريما مؤبدا سواء دخل بينتها أو لم يدخل فلو طلق زوجته فلا يحل له أن يتزوج بأمها ولا باحدى جداتها \*

الدليل على هذا التحريم قول الله جل وعلا « وأمهات نسائكم »<sup>(٣)</sup> معطوفا على قوله جل شأنه « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم »<sup>(٤)</sup> \*

وقال زكى الدين شعبان فى الأحكام الشرعية<sup>(٥)</sup> : ولم يقيّد التحريم فى هذا النص بالدخول بالزوجة بك أطلقه ، وهقتضى هذا الاطلاق ان تحرم أم الزوجة بمجرد العقد على ابنتها ولذا قال الفقهاء « العقد على البنات يحرم الأمهات » \*

### هل تحرم أم الزوجة بالوطء أو بالعقد على البنت ؟ :

اختلف الفقهاء فى ذلك ، ذهب الجمهور من كافة الامصار الى أنها تحرم بالعقد على البنت دخل بها أو لم يدخل \*

وخالف على وابن عباس وزيد بن ثابت وقالوا : إن تحريم أم الزوجة مقيد بالدخول بها كما قيد تحريم بنت الزوجة \*

---

(١) الأحوال الشخصية للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ٧٢ .  
(٢) ورد فى الثّوراة « عورة امرأة وبناتها لا تكشف ولا تأخذ ابنة ابنها أو ابنة بنتها لتكشف عورتها ، انهما قريبتاها انه رذيلة » الاصحاح ١٨ العدد ١٨ من سفر اللاويين .  
(٣) ، (٤) سورة النساء آية ٢٣ .  
(٥) انظر الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للأستاذ زكى الدين شعبان ص ١٥٣ .



### مذهب الجمهور :

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : ثم أم الزوجة تحرم بنفس العقد على البنت ولا يشترط الدخول بالبنت ، حتى أن من تزوج امرأة ، تحرم عليه أمها ، دخل بها أو لم يدخلها •

وجاء فى بداية المبتدى<sup>(٢)</sup> : « لا يحل للرجل أن يتزوج بأم امرأته التى دخل بها أو لم يدخلها » •

وقال الشافعى فى الأم<sup>(٣)</sup> : وإذا تزوج الرجل المرأة ماتت أو طلقها قبل أن يدخل بها لم أر له أن ينكح أمها لأن الأم مبهمة التحريم فى كتاب الله عز وجل •

فى حاشية الباجورى<sup>(٤)</sup> (٥) : وقوله سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا أى لا طلاق قوله تعالى « وأمهات نسائكم » فالعقد على البنات يحرم الأمهات •

وجاء فى الاقناع<sup>(٦)</sup> : ويحرم بالمصاهرة أربع : ثلاث بمجرد العقد ، وهن « أمهات نسائه ، وحلائل آبائه • • وحلائل ابنائه » •

وقال الدردير من المسالك<sup>(٧)</sup> : وحرم بالعقد وإن لم يتلذذ أصول زوجته وهن أمهاتها وإن علون •

وقال ابن حزم<sup>(٨)</sup> : وأما أمها فيحرمها عليه بالعقد جهلة : قول الله تعالى « وأمهات نسائكم » فأجملها عز وجل فلا يجوز تخصيصها •

---

(١) تحفة الفقهاء ١٨٢/٢ •

(٢) شرح فتح القدير ٣٥٨/٢ •

(٣) الأم ٢١/٥ ط (١) مصوره عن بولاق •

(٤) العلامة محمد بن إبراهيم بن أحمد الباجورى شمس الدين المصرى الشافعى المتوفى سنة ٨٦٣ ثلاث وستين وثمانمائة له مناسك الحج ( انظر هدية العارفين ٢٠٢/٦ ) •

(٥) حاشية الباجورى ١١٦/٢ ط ( دار الكتب العربية ) •

(٦) الاقناع ١٨١/٤ ( المطبعة المصرية بالأزهر ) •

(٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥١/٢ •

(٨) المحلى لارن حزم ١٥٦/١١ •

## أدلة الجمهور :

### القرآن :

قول الله عز وجل « وأمهات نسائكم » كلام تام بنفسه منفصل عن المذكور بعده ، لأنه مبتدأ وخبر إذ هو معطوف على ما تقدم ذكره من قوله « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » إلى قوله « وأمهات نسائكم » والمعطوف يشترك المعطوف عليه في خبره ويكون خبر الأول خبراً للثاني كقوله « جاءني زيد وعمرو » فكان معنى قوله تعالى « وأمهات نسائكم » أى « وحرمت عليكم أمهات نسائكم » وأنه مطلق عن شرط الدخول (١) .

### السنة :

١ — ما روى عن عبد الله بن عمرو رضى الله تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ قال « إذا نكح الرجل امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فله أن يتزوج ابنتها وليس له أن يتزوج الأم » (٢) .

٢ — عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال « أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يحل له نكاح أمها وأيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها وإن لم يدخل بها فليكنح ابنتها إن شاء » (٣) .

### الآثار :

١ — عن عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال فى هذه الآية الكريمة ابهموا ما بهم الله تعالى (٤) : أى اطلقوا ما أطلق الله سبحانه وتعالى .

٢ — ما روى عن عمر أن ابن حصين أنه قال الآية مبهمة أى مطلقة لا يفصل بين الدخول وعدمه (٥) .

(١) انظر بدائع الصنائع ٣/١٣٨٧ .

(٢) رواه البيهقى فى سننه ١٦٠/٧ .

(٣) رواه الترمذى ٤١/٥ ، البيهقى فى سننه ١٦٠/٧ .

(٤) للسمن الكبرى للبيهقى ١٦٠/٨ .

(٥) المرجع السابق .

٣ — ما روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه فقد روى الرجوع عنه ، فإنه روى أنه أفق بذكرهم رجع الى القول بالحرمة ، حتى ولقى أصحاب رسول الله ﷺ فذاكرهم رجع الى القول بالحرمة ، حتى روى أنه لما أتى الكوفة نهى من كان أفقاه بذلك فقبل أنها ولدت أولادا فقال : انها وان ولدت (١) .

### وجه الدلالة من الأحاديث والآثار :

تدل الأحاديث الواردة والآثار عن الصحابة دالة صريحة على حرمة الأم بمجرد العقد على البنت وفيها رد على من قال أم الأم تحرم بالدخول على البنت .

### حجة المخالفين :

انه سبحانه وتعالى قال « وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » ذكر أمهات النساء وعطف ربائب النساء عليهن في التحريم بحرف العطف ثم عقب الجملة بشرط الدخول والأصل ان الشرط المذكور والاستثناء بمشيئة الله تعالى عقيب جمل معطوف بعضها على بعض بحرف العطف ، كل جملة مبتدأ وخبره ينصرف الى الكل لا الى ما يليه خاصة ، فانصرف شرط الدخول الى الجملة جميعا فلا تثبت الحرمة بدونها (٢) .

### الرد على المخالفين :

لقد أوضح الجمهور تفسير الآية وتفصيلها وهو الرأي السليم  
الراجح .

وأما أقوال المخالفين فهي ضعيفة مضطرب فيها فقد جاء في بداية المجتهد لابن رشد (٣) : وذهب قوم الى أن الأم لا تحرم الا بالدخول على البنت كالحال في البنت : اعنى أنها لا تحرم الا بالدخول على البنت كالحال في البنت : اعنى أنها لا تحرم الا بالدخول على الأم ، وهو مروي عن علي وابن عباس رضى الله تعالى عنهما من طرق ضعيفة .

(١) رواه مالك في موطئه ٦٨/٢ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٥٩/٧ .

(٢) بدائع الصنائع ١٣٨٧/٣ .

(٣) بداية المجتهد ٣٣/٢ . (مطبعة الاستقامة ١٣٥٧) .

وجاء فى بدائع الصنائع<sup>(١)</sup> : وعن زيد بن ثابت أنه فصل بين الطلاق والموت ، قال فى الطلاق مثل قولهما وفى الموت مثل قول العامة •

وجاء فى موطأ مالك<sup>(٢)</sup> : حدثنى يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ثم غارقها قبل ان يصيبها هل تحل لها أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مبهمه ليس فيها شرط وانما الشرط فى الربائب •

وقد استدلل الجمهور بما يقول ابن عباس فى الآية « ابهموا ما ابهم الله تعالى » •

وبعد ذلك نجد أن ما ذهب اليه الجمهور هو الراجع •

### الحكمة من هذا التحريم :

جاء فى بدائع الصنائع<sup>(٣)</sup> : ولأن هذا النكاح يفضى الى قطع الرحم ، لأنه اذا طلق بنتها وتزوج بأمرها حملها ذلك على الضغينة التى هى سبب القطيعة فيما بينهما وقطع الرحم حرام فما أفضى اليه يكون حراما ، لهذا المعنى حرم الجمع بين المرأة وبنتها •

وأوضح ذلك المرحوم الشيخ أبو زهرة بقوله<sup>(٤)</sup> : لأنه ان طلق البنت قبل الدخول بها ، وتزوج أمها القى بنيران العداوة فى قلب البنت ، وليس فى نفسها من دواعي الايثار ما يجعلها تؤثر أمها بذلك الزوج على نفسها ، والعرف لا يعاونها عليه أما الأم فانها فى العادة بسنة الفطرة تؤثر بنتها على نفسها ، وان وقعت فى نفسها الغيرة فان مجرى العادة والترف يطفئها وفرط محبتها لابنتها يلطفها ، وان حصل دخول بالأم ، تكون قد استوفت حظوظ الزواج ، وكانت بنتها كبنت الزوج لا تحل له •

والعادات ومجارى العرف لا تقر هذا الزواج فكان التحريم •

(١) بدائع الصنائع ١٣٨٧/٣ •

(٢) موطأ مالك ٦٨/٢ ط (صحيح) ، رواه البيهقى فى سننه ١٦٠/٧ •

(٣) بدائع الصنائع ١٣٨٨/٣ •

(٤) الاحوال الشخصية للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ٧٥ (طبعة ثالثة) •

## رابعاً : بنات الزوجات :

وتحرم عليه بنت الزوجة وبنات بناتها وبنات ابنائها وإن بعدت درجتهم إذا دخل الزوج بالأم فإن لم يدخل بها ثم غارقها بالطلاق أو الوفاة فلا تحرم البنت ولا واحدة من فروعها على ذلك الزوج ، فإذا عقد رجل على امرأة عقداً صحيحاً ثم دخل بها حرم عليه الزواج ببنتها حرمة مؤبدة فإن طلقها أو ماتت الأم ثم عقد على ابنتها مع علمه بالتحريم كان العقد باطلاً ، وإذا لم يدخل بها فلا تحرم عليه ابنتها بمجرد العقد عليها ، فلو طلقها أو ماتت كان له أن يتزوج بنتها سواء كانت في حجره وتربى في منزله أم كانت بعيدة عنه تربى في حجر أبيها أو شخص آخر .

والدليل على ذلك قول الله سبحانه وتعالى « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم »<sup>(١)</sup> فإن هذا معطوف على قوله جل شأنه « حرهت عليكم أمهاتكم » .

جاء في تفسراً القرطبي<sup>(٢)</sup> : والربيبة : بنت امرأة الرجل من غيره سميت بذلك لأنه يربّيها في حجره فهي مربوبة .

وفي الربيبة اختلف الفقهاء في موضعين :  
الأول : هل من شرط الربيبة أن تكون في حجر الزوج .  
الثاني : هل تحرم بالمباشرة للأم للذة أو بالوطء .

### الموضوع الأول :

ذهب الجمهور على أنه ليس من شرط التحريم أن تكون الربيبة في حجر الزوج ، وخالفهم أهل النظار وقالوا إن شرط التحريم وجودها في حجر الزوج .

### مذهب الجمهور :

جاء في بداية المبتدى<sup>(٣)</sup> : لا يحل الرجل أن يتزوج بأمه .  
ولا ببنت امرأته التي دخل بها سواء كانت في حجره أو في حجر غيره .

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٢) تفسير القرطبي ١١٢/٥ .

(٣) شرح فتح القدير ٣٥٨/٢ .

وفى الهداية<sup>(١)</sup> : لأن ذكر الحجر خرج مخرج العادة لا مخرج الشرط ولهذا اكتفى فى موضع الاحلال بنفى الدخول •

وجاء فى تحفة الفقهاء<sup>(٢)</sup> : ويستوى الجواب بين ما اذا كانت بنت المرأة فى حجر الزوج أولا •

وجاء فى الاقتناع<sup>(٣)</sup> : ويحرم بالمصاهرة أربع : ثلاث بمجرد العقد والرابعة الربائب ولو كن فى غير حجره •

وقال جلال الدين المحلى<sup>(٤)</sup> من الشافعية<sup>(٥)</sup> : وذكر الحجور جرى على الغالب •

وقال ابن القاسم فى حاشية الباجورى<sup>(٦)</sup> : وذكر الحجور فى الآية جرى على الغالب فان من تزوج امرأة تكون بنتها فى حجره غالبا •

وقال أبو الحسن المالكي فى شرحه<sup>(٧)</sup> : فالرببية تحرم على من دخل بأمرها وان لم تكن فى حجره •

#### مذهب الظاهرية :

قال أبو محمد<sup>(٨)</sup> : قول الله عز وجل « وربائبكم » معطوف على ما حرم هذا ما لا شك فيه وقوله عز وجل « اللاتى فى حجوركم » نصت للربائب لا يمكن غير ذلك البتة •

(١) المرجع السابق ٣٥٩/٢ •

(٢) تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندى ١٨٢/٢ •

(٣) الاقتناع ١٨١/٣ •

(٤) العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد المحلى جلال الدين المصرى الفقيه الشافعى ولد سنة ٧٩٠ وتوفى سنة ٨٦٤ • من تصانيفه الآثار المضيئة فى مدح خير البرية وتفسير الجلالين أكمله جلال الدين السيوطى ، شرح جمع الجوامع للسبكي ومناسك الحج وغيرها كثير ( هدية انصارين ٢٠٢/٦ ) •

(٥) حاشية قليوبى وعميرة ٢٤٣/٣ •

(٦) حاشية الباجورى ١١٦/٢ •

(٧) حاشية العدوى على شرح أبى الحسن ٥٢/٢ ط ( المحلى ) •

(٨) المحلى لابن حزم ١٥٨/١١ •

### واستدلوا :

١ — كها روينا من طريق أبي داود السجستاني حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي حدثنا زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن عروه عن زينب بنت أبي سلمة أن أم حبيبة قالت « يا رسول الله — في حديث طويل — قد أخبرتك أنك تخطب بنت أبي سلمة قال : بنت أبي سلمة ؟ قلت : نعم ، قال : أما والله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لى ، إنها ابنة أخى من الرضاعة » (١) .

٢ — وهكذا روينا أيضا : من طريق البخارى حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرنى عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أم سلمة أخبرته : أن أم حبيبة بنت أبى سفيان أخبرتها عن رسول الله ﷺ بهذا الخبر ، وفيه « لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى » (٢) .

### وجه الدلالة :

تدل هذه الأحاديث على اشتراط تحريم الربيية على زوج الأم اذا كانت فى حجره أما اذا كانت غير ذلك فهي تحل له .

### واستدل الجمهور :

### القرآن :

قول الله عز وجل « وربائبكم اللاتي فى حجوركم » . قالوا : ان وصف الربائب بكونهن فى الحجور ليس من القيود المعتبرة فى التحريم بل هو وصف كاشف لبيان الشأن الغالب فى الربيية ، وهو أن تكون فى بيت زوج أمها ، يرشدنا الى ذلك قول الله سبحانه وتعالى فى الآية نفسها « فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » فانه يدل على حل الزواج بالربائب عند عدم الدخول بالأم ولو كان وجود بنت المزوجة فى حجر الزوج شرطا فى التحريم لما اكتفى المولى سبحانه وتعالى فى اثبات الحل بنفى الدخول فقط وقال « فان لم تكونوا دخلتم بهن ولم يكن فى حجوركم فلا جناح عليكم » فالافتقاء فى ثبوت الحل بنفى الدخول فقط دليل على أن مناط التحريم هو الدخول بالأم وحده ، ولذا يقول الفقهاء « الدخول بالأمهات يحرم البنات » .

(١) رواه أبو داود فى سننه ٢٩٩/٢ .

(٢) رواه البخارى فى صحيحه ١٢/٧ .

### الرد على الظاهرية :

المعروف عن الظاهرية أنهم لا يأخذون الا بظاهر النص ، وظاهر الآية قول الله تعالى « وربائبكم اللاتي في حجوركم » انه اشترط وجود الرببية في حجر الزوج ، وهذا قول شاذ لأن الله سبحانه وتعالى ذكر الحجر بناء على أن عرف الناس وعادتهم أن الرببية تكون في حجر زوج أمها عادة فأخرج الكلام مخرج العادة •

جاء في تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> : قال الطحاوي : واضافتهم الى الحجور انما ذلك على الأغلب مما يكون عليه الربائب ، لا أنهم لا يحرم اذا لم يكن كذلك •

وكذلك الأحاديث التي استدلوا بها وان كانت صحيحة فالغالب كون الرببية في حجر زوج الأم ، وليس معنى وجودها في غير حجره أنها تجوز له ويخرج المعنى والمقصود الأصلي من الحرمة وهو اقصاء هذا النكاح الى قطيعة الرحم ، فالله سبحانه وتعالى أرحم على عباده ، وهذا النكاح لا يجوز اطلاقا سواء كانت في حجره أم لم تكن وهذا هو الصحيح والله تعالى أعلم •

### الموضوع الثاني :

هل تحرم الرببية بالمباشرة للأُم للذة أم بالوطء ؟ :

ومبنى الخلاف هل المفهوم من اشتراط الدخول في قوله تعالى « اللاتي دخلتم بهن » الوطء أو التلذذ بهما دون الوطء فان كان التلذذ فهل يدخل فيه النظر أم لا ؟ •

أما الوطء فانهم اتفقوا جميعا على أن الحرمة تنجم به صراحة • واتفقوا أيضا على أن الحرمة لا تثبت بالنظر الى سائر الأعضاء بشهوة ولا بمس سائر الأعضاء الا عن شهوة •

واختلفوا فيما دون الوطء من اللمس والنظر الى الفرج سواء بشهوة أو بغير شهوة •

ذهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي والليث بن سعد : الى أن اللمس بشهوة يكون كالدخول وبه تثبت حرمة المصاهرة •

(١) تفسير القرطبي ١١٢/٥ •



وهو أحد قولى الامام الشافعى واحد قولى الامام أحمد •

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : وثبت أيضا بالنظر الى الفرج عن شهوة دون النظر الى سائر الأعضاء وثبت باللمس عن شهوة فى سائر الأعضاء •

جاء فى بداية المبتدى<sup>(٢)</sup> : « ومن مسته امرأة بشهوة جرمت عليه أمها وبناتها » •

وجاء فى حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> : وحرم بتلذذه زوجته وان بعد موتها ولو بنظر ان وجد فصولها وهن كل من لها عليهن ولادة •

وجاء فى شرح المحلى الشافعى<sup>(٤)</sup> : والثانى نعم بجامع التلذذ بالمرأة فتحرم أمها وبناتها عليه وتحرم هى على أبيه وابنه •  
**واسئلوا :**

ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : من نظر الى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها ، وفى رواية حرمت عليه أمها وابنتها<sup>(٥)</sup> •

### وجه الدلالة من الحديث :

يدل هذا الحديث دلالة واضحة على حرمة الزواج بأمر امرأة أو ابنتها اذا ثبت النظر من الرجل لفرج هذه المرأة •

وذهب الامام الشافعى فى قوله المختار والامام أحمد فى أحد قوليه والمزنى وداود الى أنه لا يحرم الا الدخول الحقيقى •

قال النووى بشرح المحلى<sup>(٦)</sup> : وليست مباشرة كمفاخدة ولمس بشهوة فى الشبهة كوطء فى الأظهر لأنها لا توجب عدة •

(١) تحفة الفقهاء ١٨٣/٢ •

(٢) شرح فتح القدير ٣٦٦/٢ •

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥١/٢ •

(٤) حاشيتا قليوبى وعميرة ٢٤٣/٣ •

(٥) رواه البيهقى فى سننه ١٧٠/٧ قال : وهذا منقطع ومجهول

وضعيف •

(٦) حاشيتا قليوبى وعميرة ٢٤٣/٣ •

وجاء فى حاشية الباجورى<sup>(١)</sup> : وليست المباشرة بشهوة كالمس  
وقبله كالوطء فى التحريم •  
وجاء فى الاقناع<sup>(٢)</sup> : ولا يثبت ان كانت ميتة أو صغيرة لا يوطء  
مثلها ولا بمباشرتها ولا ينظر الى فرجها أو غيره ولا يخلوه لشهوة •

واستدلوا :

بالقرآن :

قول الله سبحانه وتعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » قالوا :  
ولأنه نظر من غير مباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر الى الوجه •

مناقشة آراء الفقهاء والرأى الراجح :

اختلف الفقهاء فى المربية هل تحرم للأم فيما دون الوطء من  
اللمس والنظر الى الفرج سواء بشهوة أو بغير شهوة •  
وقد اشترط أبو حنيفة فى النظر الذى يعتبر كالدخول واللمس  
بشهوة أن يكون للفرج •

وأساس الخلاف فى هذا الأمر أن من يرى أن النظر بشهوة أو  
اللمس بشهوة كالدخول فى اثبات التحريم ، توسع فى معنى  
الدخول فجعل كل ما هو من قبيل الاستمتاع من نظر ولمس بشهوة ،  
أو لمس بشهوة فقط بدون نظر على رأى بعضهم يعد دخولا لما فيه  
من معنى المتعة التى جعلت الدخول محرما •

وما استدل به أبو حنيفة ومالك من الأحاديث فالحديث مرسل(\*)  
كما قال ابن حزم فى المحلى<sup>(٣)</sup> : ولا حجة فى مرسل والخبر رواه  
الحجاج بن أرطاة — وهو هالك — عن أبى هانىء — وهو مجهول •

واستدل الجمهور بالآية « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وذلك بعد  
أن بين الله سبحانه وتعالى المحرمات جميعا فى الآية التى قبلها جاء  
فى هذه الآية وقال « وأحل لكم ما وراء ذلكم » •

(١) حاشية الباجورى ١١٦/٢ •

(٢) الاقناع ١٨٢/٣ •

(٣) والمحلى المرسل : ما سقط من سنده الصحابى • واكثر المحدثين  
على أن المرسل ضعيف ( المعتصر لعبد الوهاب عبد اللطيف ص ٣٢ )  
ط ( الخامسة ) •

(٣) المحلى لابن حزم ١٦٦/١١ •

جاء فى تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> : قرأ حمزة والكسائى وعاصم فى رواية حفص « وأحل لكم » ردا على « حرمت عليكم » •

فى الآية الأولى حرم الله تعالى نكاح الربيبية وقال « من نسائكم اللاتى دخلتم بهن » •

والآية الثانية قال « أحللت لكم ما وراء ما ذكرنا فى الكتاب » •  
يؤكد لنا ذلك ما جاء فى صحيح البخارى<sup>(٢)</sup> : ان امرأة رفاعه القرظى جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ان رفاعه طلقنى فبت طلاقى ، وانى نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظى وانما معه مثل الهدية قال رسول الله ﷺ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوقى عسيلته •

فمن هذا الحديث نجد أن الدخول الحقيقى لا يكون الا اذا ذاق كل واحد منهما عسيلة الآخر وقد فسرنا من قبل معنى العسيلة ، ومعنى هذا انه اذا لم يتم الدخول بهذه الطريقة وهو ان يذوق كل واحد منهما عسيلة الآخر فليس هذا بالشرع ولا تحل لزوجها الأول •

وبالقياس نجد أن : الحرمة لا تتم بين الرجل وربيبته الا اذا تم الدخول الحقيقى بين الرجل وأُم الربيبه وذاق كل واحد منهما عسيلة الآخر وهذا ليس معناه أنه يحل له أن ينظر أو يلمس أمها أو ابنتها بشهوة أو بغير شهوة فاللمس أو النظر أو اللمس والنظر معا سواء بشهوة أو بغير شهوة لآى امرأة كانت من أى رجل كان أجنبيا منها وكانت أجنبية منه فهو حرام ولم يقل به الشرع •

بعد ذلك نجد أن ما ذهب اليه الشافعى فى قوله المختار والامام أحمد وداود والمزنى هو القول الراجح والله تعالى أعلم •

### ما تثبت به حرمة المصاهرة :

اتفق الفقهاء فى ثبوت حرمة المصاهرة بالعقد الصحيح أو بالدخول بعده وأيضا بالدخول بالمرأة بناء على شبهة ، كما اذا عقد

(١) تفسير القرطبي ١٢٤/٥ •  
(٢) صحيح البخارى ٥٥/٧ ط ( الشعب ) •

رجل على امرأة ولم يرها ثم زفت اليه امرأة أخرى ، وقيل له : إنها بالدخول بعده وأيضا بالدخول بالمرأة بناء على شبهة ، كما اذا عقد عليها فانه يثبت بهذا الدخول حرمة المصاهرة ♦

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : وكذا تثبت بالوطء الحلال بملك اليمين وكذا تثبت بوطء عن شبهة ♦

وجاء فى حاشية الباجورى<sup>(٢)</sup> : كذا الموطوءة بشبهة كأن ظنها زوجته أو أمته فيحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هى على آبائه وأبنائه ♦

وجاء فى الاقناع<sup>(٣)</sup> : ويثبت تحريم المصاهرة بوطء حلال وحرام وشبهة ولو فى دبر ♦

وقال القيروانى فى حاشية الصعيدى<sup>(٤)</sup> (\*) : ولا تحرم عليه بناتها حتى يدخل بالأم أو يتلذذ بها بنكاح أو ملك يمين أو بشبهة من نكاح أو من ملك ♦

واختلفوا فى الدخول بالمرأة بناء على عقد فاسد كالزواج بغير شهود فلو تزوج رجل امرأة زواجا فاسدا ودخل بها ترتب على هذا الدخول حرمة المصاهرة ، فتحرم المرأة على أصول الرجل وفروعه ، ويحرم الرجل على أصول المرأة وفروعها ♦

---

(١) تحفة الفقهاء ١٨٣/٢ .

(٢) حاشية الباجورى ١١٦/٢ .

(٣) الاقناع ١٨٢/٣ .

(٤) حاشية الصعيدى ٥٥/٢ .

(\*) هو أبو الحسن على بن أحمد الصعيدى العدوى ، امام المحققين صاحب التآليف العديدة . قدم مصر وحضر دروس المشايخ ، ودرس بالأزهر وغيره ، وعنه أخذ اعلام منهم الدريدير والدسوقي ، له مؤلفات دالة على فضله منها حاشية على أبى الحسن على الرسالة وعلى شرح الخرشي والزرقاتي كلاهما على المختصر مولده ببني عدى سنة ١١١٢ ، توفى عاشور رجب سنة ١١٨٩ ( شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية ص ٣٤١ ) .

والى هذا ذهب جمهور الفقهاء بخلاف الامام أبى حنيفة وداود  
الظاهرى •

### دذهب الجمهور :

جاء فى تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> : فان نكح أحدهما نكاحا فاسدا حرم  
على الآخر العقد عليها كما يحرم بالصحيح ، لأن النكاح الفاسد  
لا يخلو : اما أن يكون متفقا على فساده أو مختلفا فيه • فان كان متفقا  
على فساده لم يوجب حكما وكان وجوده كعدمه وان كان مختلفا فيه  
فيتعلق به من الحرمة ما يتعلق بالصحيح ، لاحتمال ان يكون نكاحا  
فيدخل تحت مطلق اللفظ ، والفروج اذا تعارض فيها التحريم والتحليل  
غلب التحريم •

قال ابن المنذر<sup>(٢)</sup> : اجمع كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار على  
أن الرجل اذا وطى امرأة بنكاح فاسد أنها تحرم على أبيه وابنه وعلى  
ابجداده وولد ولده •

جاء فى حاشية الباجورى<sup>(٣)</sup> : لو وطى بعد العقد الفاسد  
حرمت بالوطء •

وقال الدردير من المالكية<sup>(٤)</sup> : وحرم العقد وان فسد ان لم  
يجمع عليه •

وقال ابن قدامة من الحنابلة<sup>(٥)</sup> : الوطء بشبهة وهو الوطء فى  
نكاح فاسد أو شراء فاسد أو وطء امرأة ذانها امرأته أو أمته أو وطء  
لأمة مشتركة بينه وبين غيره وأشباه هذا فهذا يتعلق به التحريم  
كتعلقه بالوطء المباح • اجماعا •

(١) تفسير القرطبي ١١٤/٥ •

(٢) العلامة الفقيه محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى ، أبو بكر :  
فقيه مجتهد ، من الحفاظ كان شيخ الحرم بمكة • قال الذهبي : ابن المنذر  
صاحب الكتب التى لم يصنف مثلها • منها « المبسوط » فى الفقه ،  
و « الاوسط فى السنن والاجماع والاختلاف » وغيرها • ولد سنة ٢٤٢  
وفوتى بمكة سنة ٣١٩ هـ ) انظر الاعلام الزركلى ١٨٤/٦ ، طبقات الشافعية  
١٢٦/٢ ط ( اولى ) •

(٣) حاشية الباجورى ١١٦/٢ •

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥١/٢ •

(٥) المغنى والشرح الكبير ٤٨٣/٧ •

### مذهب الأحناف والظاهرية :

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : ثم حرمة المصاهرة تثبت بطريق التأييد بسبب النكاح الصحيح ، دون الفاسد \*  
جاء فى المحلى لابن حزم<sup>(٢)</sup> : وموهوا أيضا بأن قالوا : من وطء فى عقد فاسد — بجهل أو بغيره — فهو وطء محرم ، وهو يحرم أمها وابنتها ، ويحرمها على أبيه وابنه \*  
قال أبو محمد وهذا لا حجة لهم فى صحته ، لا من قرآن ولا من سنة ولا حجة فى سواهما — ونحن نقول : انها حلال لولده أن ينكحها ، وحلال له نكاح أمها وابنتها ، لأنها ليست زوجة له ، ولا ملك يمين \*

### الرد على الأحناف والظاهرية :

قال الأحناف إن حرمة المصاهرة لا تثبت بالنكاح الفاسد \* وتثبت بالنكاح الصحيح والوطء بشبهة وبملك اليمين الى آخره وقالوا أيضا إنها تثبت بالزنا كيف ذلك ، فالنكاح الفاسد كما سبق أن قلنا كالزواج بغير شهود ، فهل الزواج بغير شهود لا يثبت حرمة المصاهرة ، والزنا وهو الفاحشة التى نهى الله سبحانه وتعالى عنها فى جميع الأديان يثبت بها حرمة المصاهرة \*  
هذا خطأ فالنكاح الفاسد يثبت حرمة المصاهرة وهذا ما اتفق عليه الفقهاء \*

وأما الرد على الظاهرية ، فقد قالوا إن هذا لا حجة لهم فى صحته لا من قرآن ولا من سنة ونحن نقول إن الله سبحانه وتعالى فى الآية « حرمت عليكم أمهاتكم » — الى قوله « من نسائكم اللاتى دخلتم بهن » فالدخل فى الآية مذكور وواضح بل العكس صحيح فالله سبحانه وتعالى لم يذكر النكاح يلفظه سواء كان صحيحاً أم فاسداً ، وقولنا هذا على أساس أن الظاهرية يأخذون بظاهر النص \*

وفى النكاح الفاسد قد تم فعلاً الدخول وتمت المحرمة فكيف لا نثبتها نحن وكما قلنا من قبل إن السبب الأساسى لهذه الحرمة هو عدم قطيعة الرحم وحمل النفوس على الضعيفة. وهذا موجود فى النكاح الصحيح والفاسد والله تعالى أعلم \*

(١) تحفة الفقهاء ١٨٣/٢ \*

(٢) المحلى لابن حزم ١٦٧/١١ \*

### واختلفوا أيضا فى ثبوت حرمة المصاهرة بطريق الزنا :

ذهب الأحناف والحنابلة ومالك فى قول له وهى رواية ابن القاسم فى المدونة الى أن الزنا تثبت به حرمة المصاهرة بجميع أنواعها المتقدمة غلو زنى الرجل بامرأة حرمت هذه المرأة على أصول الرجل وفروعه وحرّم على الرجل أصول المرأة وفروعه تحريما مؤبدا ، لكن لو تزوج الرجل بأم من زنى بها أو ببنتها لم يكن الزواج باطلا بل يعتبر زواجا فاسدا ، لاختلاف الفقهاء فى هذا التحريم وبناء على هذا القول لو زنى الزوج بأم زوجته أو ببنتها حرمت زوجته تحريما مؤبدا ، وهذا ما يجرى عليه العمل فى المحاكم<sup>(١)</sup> .

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(٢)</sup> : وكذا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ، واللمس والنظر الى الفرج بدون الملك ، وشبهته .

وفى بداية المبتدى<sup>(٣)</sup> : ومن زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها .  
وفى الاقناع<sup>(٤)</sup> : ويثبت تحريم المصاهرة بوطء حلال وحرام وشبهة .

وقال الخرقي<sup>(٥)</sup> : ووطء الحرام محرم كما يحرم وطء انحلال والشبهة .

قال الدرديز من المالكية<sup>(٦)</sup> : فمن زنى بامرأة فحملت منه بينت فانها تحرم عليه وعلى أصوله وفروعه وان حملت منه بذكر حرم على صاحب الماء تزوج بنته كما يحرم على الذكر تزوج فروع أبيه من الزنا وأصوله .

وجاء فى المدونة<sup>(٧)</sup> . ان زنى الرجل بامرأة أبيه أو بامرأة ابنه فليفترقا .

وخالف الشافعى ومالك فى رواية له . وقالوا إن الزنا لا تثبت

---

(١) الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لزكى الدين شعبان ص ١٥٨ .

(٢) تحفة الفقهاء ١٨٤/٢ .

(٣) شرح فتح القدير ٣٦٥/٢ .

(٤) الاقناع ١٨٢/٣ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ٤٨٢/٧ .

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥٠/٢ .

(٧) المدونة الكبرى ٢٧٩/٢ .

به حرمة المصاهرة ٥ فلو زنى الرجل بامرأة لا يحرم عليه الزواج بأمرها ولا باحدى بناتها ، ولا تحرم هذه المرأة على أصول الرجل ولا فروعه ولو زنى الزوج بأم زوجته أو ببنتها لا تحرم عليه زوجته لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر فلا يثبت كل منهما النسب •

جاء فى حاشية الباجورى<sup>(١)</sup> : للزانى نكاح أم من زنى بها ونكاح بنتها كما أن له نكاح المزنى بها نفسها ولأبيه وابنه نكاحها لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر فلا يثبت كل منهما بالزنا • وفى مختصر المزنى<sup>(٢)</sup> بهاءش كتاب الأم<sup>(٣)</sup> : قال الشافعى رحمه الله تعالى الزنا لا يحرم الحلال وقاله ابن عباس لأن الحرام ضد الحلال فلا يقاس شئ على ضده •

وجاء فى حاشية العدوى<sup>(٤)</sup> : أن من زنى بامرأة ولو تكرر زناه بها لا تحرم عليه أصولها ولا فروعها يل يحل له التزوج بأمرها أو ابنتها التى لم تخلق من مائه لحرمتها عليه •

وفى الموطأ<sup>(٥)</sup> : قال مالك فى الرجل يزنى بالمرأة فيقام عليه الحد فيها أنه ينكح ابنتها وينكحها ابنه إن شاء وذلك أنه صابها حراماً ، وإنما حرم الله تعالى ما أصيب به بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح

**واسئدلو :**

**بالقرآن :**

قول الله تعالى « وأمهات نسائكم » •

وفالوا : وليست التى زنى بها من أمهات نسائه ولا ابنتها من ربائبه لأنه لما ارتفع الصداق فى الزنا ووجوب العدة والميراث ولحوق الولد ووجوب الحد ارتفع أن يحكم له بحكم النكاح الجائز •

(١) حاشية الباجورى ١١٦/٢ •

(٢) اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل ، أبو ابراهيم المزنى : صاحب الامام الشافعى من أهل مصر ، كان زاهدا عالما مجتهدا قوى الحجة وهو امام الشافعيين ، من كتبه « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » و « المختصر » و « الترغيب فى العلم » ولد سنة ١٧٥ وتوفى سنة ٢٦٤ هـ ( انظر الاعلام للزركلى ٣٢٧/١ ) •

(٣) الأم ٢٨٠/٣ ط ( بولاق ) مصورة •

(٤) حاشية العدوى ٥٥/٢ •

(٥) موطأ مالك ٦٩/٢ ( مطبعة صبيح ) •



### والسنة :

ما روى أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل زنى بامرأة فأراد أن يتزوج أمها أو ابنتها فقال : لا يحرم الحرام الحلال ، وإنما يحرم ما كان من نكاح<sup>(١)</sup> .

### والمعقول :

ان الحكمة فى اثبات حرمة المصاهرة قطع الأطماع لتدوم الصلة بين الأصهار ، وليتمكنوا من الاجتماع فى غير ربيبة ، ولا شك أن الاتصال بالزواج مطلوب البقاء فيناسبه تقرير حرمة المصاهرة بناء على ذلك ، أما الاتصال بالزنا فمطلوب القطع فلا وجه مع هذا لاثبات الحرمة به .

### أداة الجمهور من الأحناف والحنابلة وبعض المالكية :

#### استدلوا :

#### بالقرآن :

قول الله جل شأنه « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » .  
قالوا : والنكاح يستعمل فى العقد والوطء فلا يخلو اما أن يكون حقيقة لهما على الاشتراك وأما أن يكون حقيقة لأحدهما مجازا للآخر وكيف ما كان يجب القول بتحريمهما جميعا اذ لا تنافى بينهما كأنه قال عز وجل « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » عقدا ووطأ<sup>(٢)</sup> .

#### والأئمة :

١ — حدثنا أبو بكر الشافعى حدثنا محمد بن شاذان حدثنا معلى حدثنا حفص بن غياث ، عن ليث عن حماد عن إبراهيم عن علقمة ، عن عبد الله قال : لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها<sup>(٣)</sup> .  
٢ — وعن عمر أنه جرد جارية ونظر انبيها ثم استوهبها منه بعض بنييه فقال أما أنها لا تحل لك<sup>(٤)</sup> .

(١) مجمع الزوائد ٢٦٨/٤ وقال — فيه عثمان بن عبد الرحمن الزهرى وهو متروك .

(٢) بدائع الصنائع ١٣٩٢/٣ .

(٣) الأثر : رواه البيهقى ١٧٠/٧ ، الدارقطنى ٢٩٨/٣ ، وهو ضعيف ،

وحمد وليث ضعيفان .

(٤) الأثر رواه البيهقى فى السنن الكبرى ١٦٢/٧ .

### مذهب الظاهرية :

وشذ أهل الظاهر عن الفقهاء وقالوا<sup>(١)</sup> : لا يحرم وطء حرام نكاحا حلالا الا فى موضع واحد : وهو أن يزنى الرجل بامرأة غلا يحل نكاحها لأحد ممن تناسل منه أبدا •

وأما لو زنى الابن بها ثم تاب لم يحرم بذلك نكاحها على أبيه وجده ، ومن ثنى بامرأة لم يحرم عليه اذا تاب أن يتزوج أمها ، أو ابنتها والنكاح الفاسد والزنا فى هذا كله سواء •

### واستدلوا :

### بالقرآن :

قول الله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » • قال أبو محمد : النكاح فى اللغة التى نزل بها القرآن يقع على شيئين :

أحدهما : الوطء كيف كان بحرام أو بحلال • والآخر : العقد فلا يجوز تخصيص الآية بدعوى بغير نص من الله تعالى أو من رسوله ﷺ — فأى نكاح نكح الرجل المرأة — حرة أو أمة — بحلال أو بحرام — فهى حرام على ولده بنص القرآن •

### والأثر :

ممن رويناه عنه أن وطء الحرام يحرم الحلال : رويناه عن ابن عباس وأنه فرق بين رجل وامرأته بعد أن ولدت له سبعة رجال كلهم صار رجلا يحمل السلاح ، لأنه كان أصاب من أمها ما لا يحل •

### مناقشة الأدلة والرأى الراجح :

استدل الشافعى ومالك بقوله عز وجل « وأمهات نسائكم » وقالوا ليست التى زنى بها من أمهات نسائه ولا ابنتها من ربائبه وذلك لارتفاع الصداق فى الزنا ووجوب العدة والميراث ولحوق الولد • رد الجمهور على ذلك وقالوا<sup>(٢)</sup> : ولو ولدت منه بنتا بأن زنى بذكر وأمسكها حتى ولدت بنتا حرمت عليه هذه البنت لأنها بنته حقيقة وان

(١) المحلى لابن حزم ١٦٣/١١ •

(٢) شرح فتح القدير ٣٦٥/٢ •

لم ترثه ولم تجب نفقتها عليه ولم تصر أمهاتها أمهات أولاد لقوله ﷺ « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فإن المراد به الولد الذي يترتب عليه أحكام الشرع إلا أن حكم الحرمة عارضة فيه قوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » والمخلوقة من مائه بنته حقيقة لغة ولم يثبت نقل في اسم البنت والولد شرعا والاتفاق على حرمة الابن من الزنا. على أمه فعلمنا أن حكم الحرمة مما اعتبر فيه جهة الحقيقة ثم هو الجارى على المعهود من الاحتياط في أمر الفروج وبجرمة البنت من الزنا ، قال مالك في المشهور وأحمد \*

واستدل الشافعي ومالك بحديث لا يحرم الحرام الحلال وهو عن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها \* فقد جاء في شرح فتح القدير (١) : وحديث عائشة ضعف بانه من كلام بعض قضاء أهل العراق قاله الامام أحمد وقيل من كلام ابن عباس وخالفه كبار الصحابة \*

أما ما ذهب اليه الشافعي ومالك من المعقول فهو صحيح وليس هذا معناه ان كل من زنى سواء رجل أو امرأة وكان نتيجة هذا الزنا ذرية ولم تثبت بها حرمة المصاهرة اذن فقد أصبح الرجل يتزوج بابنته وتزوج الولد بأمه وتزوج الأخ بأخته فلا فرق هناك بين الانسان والحيوان وهذا لا يرضاه أى شرع أو عقل فالزنا فاحشة ( وكل شيء جاوز حده فهو فاحش ) (٢) والشرع لم يحرم الزنا لسبب واحد ولكن لعدة أسباب أهمها عدم اختلاط الانساب ثم صيانة الاعراض ثم حفظ ماء الرجل الى آخره من أمور جليلة لها أهميتها في حياة البشر فكيف يحرم الشرع الزنا لعدم اختلاط الانساب ونحن نجيز عدم اثبات الحرمة لأن الولد أو البنت من الزنا فهذا هو الحرام \*

وما استدلل به الجمهور من قول الله تعالى « ولا تتكحوا ما نكح آبائكم من النساء » فقد راعى الجمهور الدلالة اللغوية في الآية وقالوا ان المراد بالنكاح الوطء أما لأنه الحقيقة اللغوية أو مجاز يجب الحمل عليه بقريئة قوله تعالى « انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا » وانما الفاحشة الوطء لانفس العقيد \*

(١) المرجع السابق ٣٦٦/٢ \*

(٢) مختار الصحاح ٢٢١ \*

أما الشافعي ومالك فقد راعى الدلالة الشرعية وقال : لا يحرم الزنا ومن هنا اختلفا \*

ويؤكد قول الجمهور ما جاء في تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> : ومن الحجة للقول الآخر اخبار النبي ﷺ عن جريج<sup>(٢)</sup> وقوله « يا غلام من أبوك » قال : فلان الراعى \* فهذا يدل على أن الزنا يحرم كما يحرم الوطء الحلال فلا تحل أم المزنى بها ولا بناتها لأبائ الزانى ولا لأولاده \*

وجاء أيضا : ووجه التمسك من الحديث على تلك المسألتين ان النبي ﷺ قد حكى عن جريج أنه نسب ابن الزنا للزانى ، وصدق الله نسبته بما خرق له من العادة في نطق الصبي بالشهادة له بذلك ، وأخبر بها النبي ﷺ عن جريج في معرض المدح واطهار كرامته ، فكانت تلك النسبة صحيحة بتصديق الله تعالى وبأخبار النبي ﷺ عن ذلك فتثبت البنوة وأحكامها \*

وهذا فيه الرد الكافى على الشافعي ومالك في روايته له أما روايته الأخرى \*

فقد جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> : ومثل من خلقت من مائه من شربت من ابن امرأة زنى بها انسان فتحرم تلك البنت على ذلك الزانى الذى شربت من مائه وهذا هو ما رجع اليه مالك وهو الأصح وبه قال سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب \*

وما استدلل به الجمهور من الآثار فالأول ورد في سنن البيهقي أنه ضعيف وحماذ وليث ضعيفان وفي سنن الدارقطني أنه موقوف ، أما الثانى فلم يرد شيئا في عدم صحته ، وحتى لو كانت الآثار غير صحيحة فالقرآن خير دليل \*

وأما ما ذهب اليه أهل الظاهر فهو شاذ حيث يحللون وضعا ويحرمون وضعا ، وما فصلناه من القول كاف للرد عليهم أيضا \* والله تعالى أعلم بالصواب والخير فنحن نرى بثبوت الحرمة في الزنا وهو ما ذهب اليه الجمهور \*

(١) تفسير القرطبي ١١٥/٥ \*

(٢) جريج أحد عباد بنى اسرائيل اتهموه بالزنا فبرأه الله تعالى بكلام

ابن الزنا أنه ابن للراعى الذى زنى بأمه ( المرجع السابق ) \*

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥٠/٢ \*

## المبحث الثانى

### الكلام على انتهاء الحل

أجمع أهل العلم على أن غير المدخول بها تبين بطلقة واحدة ولا يستحق مطلقها رجعتها وذلك لأن الرجعة انما تكون فى العدة ولا عدة قبل الدخول •

قال الخرقي من الحنابلة<sup>(١)</sup> : والزوجة اذا لم يدخل بها تبينها تطليقة •

وفى رسالة ابن أبى زيد من المالكية<sup>(٢)</sup> : واتى لم يدخل بها يطلقها متى شاء والواحدة تبينها •

وفى البداية<sup>(٣)</sup> : « واذا طلق رجل امرأته ثلاثا قبل الدخول بها وقعن عليها » •

وفى الروض النضير<sup>(٤)</sup> : « فان كانت نكرا مدخولة فواحدة باينه » • وذلك لقوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا »<sup>(٥)</sup> •

### وجه ادلاله :

خاطب الله عز وجل المؤمنين بحكم الزوجة تطلق قبل البناء ، وبين ذلك الحكم للأمة ، فالطلقة اذا لم تكن ممسوسة لا عدة عليها بنص الكتاب واجماع الأمة على ذلك ، وبما أنها لا عدة عليها فهي مطلقة طلاقا بائنا بغير خلاف<sup>(٦)</sup> •

### أثر الحل للمطلقة :

اذا طلقت المرأة قبل الدخول فقد انتهى الحل بالنسبة لها من مطلقها بمجرد طلاقها منه ولها أن تتزوج برجل آخر ولو بعد ساعة من طلاقها ويدخل بها زوجها الثانى لأنها أصبحت حل للرجال •

(١) المغنى والشرح الكبير ٤٧٠/٨ •

(٢) حاشية العدوى ٧٨/٢ •

(٣) شرح فتح القدير ٨٢/٣ •

(٤) الروض النضير ١٤٨/٤ •

(٥) سورة الاحزاب آية ٤٩ •

(٦) تفسير القرطبي ٢٠٢/١٤ •

ولها أن يتزوج من أخيه أو من خاله أو عمه ، وليس لها أن تتزوج من أبيه لقوله عز وجل « حرمت عليكم .. الى قوله وحلائل أبنائكم » (١) . وقد اتفق الفقهاء على ذلك .

### أثر الحل للمطلق :

وللمطلق أن يتزوج بخامسة اذا كانت تحته ثلاث زوجات غيرها ، وكذلك له أن يتزوج بأختها أو خالتها أو عمتها فور طلاقها منه دون أن يعتبر جامعا بين أختين أو بين البنت وخالتها أو بين البنت وعمتها وذلك لأنه لا عدة له عليها بنص القرآن .

وليس له أن يتزوج بأمها وذلك لقوله عز وجل « حرمت عليكم أمهاتكم .. الى قوله .. وأمهات نسائكم » (٢) .

### ما يترتب على الحل من آثار مالية :

#### أولا : المهر :

أجمع الفقهاء على أنه اذا طلقت المرأة قبل الدخول وقد سمي لها مهر فلها نصف ما سمي لها .

قال ابن أبي زيد من المالكية (٣) : والمطلقة قبل البناء لها نصف الصداق .

وقال علاء الدين السمرقندي (٤) في تحفة الفقهاء (٥) : وان طلقها قبل الدخول بها يجب نصف المهر المسمى سواء كان المهر عينا أو دينا .

(١) سورة النساء آية ٢٣ .

(٢) نفس الآية السابقة .

(٣) حاشية العدوى ٨٠/٢ .

(٤) السمرقندي : هو العلامة على بن يحيى السمرقندي علاء الدين نزيل لارنده من بلاد قرمان الفقيه الحنفي تلميذ علاء الدين البخاري المتوفى بلارنده سنة ٨٦٠ . له من الكتب تفسير القرآن في أربع مجلدات الى سورة المجادلة ، وكتب غيرها كثيرة رحمه الله تعالى ( انظر هدية العارفين ٧٣٤/٥ ) .

(٥) تحفة الفقهاء ٢٠٨/٢ .

وفى متن أبى شجاع الشافعى<sup>(١)</sup> : ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر .

وفى كشف القناع<sup>(٢)</sup> : وان قبضت المرأة صداقها ثم طلقها الزوج قبل الدخول رجع بنصف عينه ان كان باقيا .

**واسئلوا :**

بقول الله تعالى « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم »<sup>(٣)</sup> .

**وجه الدلالة :**

تدل الآية الكريمة على نصف المهر المفروض اذا طلق الزوج قبل الدخول فانه متى كان قد سمي لها صداقا ثم غارقها قبل دخوله بها فانه يجب لها نصف ما سمي لها<sup>(٤)</sup> .

**ثانيا : المتعة :**

اتفق الفقهاء على أنه اذا طالقت المرأة قبل الدخول ولم يسم لها مهرا فلها المتعة .

جاء فى بداية المبتدى<sup>(٥)</sup> : وان تزوجها ولم يسم لها مهرا أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها إن دخل بها أو مات عنها ولو طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة .  
وقال النووى<sup>(٦)</sup> : ولطالقة قبل وطء متعة ان لم يجب شطر مهر<sup>(٧)</sup> .

(١) حاشية الباجورى ١٢٧/٢ .

(٢) كشف القناع ١٤١/٥ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

(٤) تفسير ابن كثير ٢٨٨/١ .

(٥) شرح فتح القدير ٤٤٠/٢ .

(٦) هو العلامة الحافظ محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مر بن جمعه بن حزام النووى المحدث الفقيه الشافعى الشهير بالنووى ، ( نووى )  
بلده بحوران بينها وبين دمشق مسافة يومين ) ولد سنة ٦٣١ وتوفى ببليده سنة ٦٧٦ . له من النصايف الأربعين فى الحديث مشهور وعليها عدة شروح وحواشى . الارشاد فى أصول الحديث . تهذيب الأسماء واللغات فى مجلد مطبوع . شرح الجامع الصحيح للبخارى . وكتب كثيرة رحمه الله تعالى . ( انظر هية العارفين ٥٢٤/٦ ) .

(٧) قليوبى وعميرة ٢٩٠/٣ .

وجاء في الاقناع<sup>(١)</sup> : وكل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول كطلاقه وتجب بها المتعة لغير من سمى لها •

وفي حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> : فان لم يفرض لها متعت •

**ولاستدلوا :**

بقوله عز وجل « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين »<sup>(٣)</sup> •

**وجه الدلالة :**

أباح الله تعالى طلاق المرأة بعد العقد عليها وقبل الدخول بها وأمر عز وجل بامتاعها ان لم يفرض لها مهر وذلك لانكسار قلبها وهو تعويضها عما فاتتها بشيء تعطاه من زوجها بحسب يسره وإعساره<sup>(٤)</sup> •

**ثالثا : النفقة والميراث :**

أجمع الفقهاء على أن المطلقة قبل الدخول لا نفقة لها ولا ميراث لأن النفقة تجب للمعتدة ، والمطلقة قبل الدخول لا عدة عليها فلا نفقة لها بالاجماع ، وكذلك اذا توفى مطلقها بعد طلاقها فلا ترثه ولا يرثها لعدم وجود عدة •

---

(١) الاقناع ٢١٩/٣ •

(٢) حاشية الدسوقي ٤٢٥/٢ •

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٦ •

(٤) تفسير ابن كثير ٢٨٧/١ •



## الباب الثالث

### آثار الطلاق بعد الدخول

وهو يتضمن فصلين :

الفصل الأول : فى الآثار المالية ويشمل أربعة مباحث :

- المبحث الأول : المهر
- المبحث الثانى : المتعة
- المبحث الثالث : النفقة
- المبحث الرابع : الميراث

الفصل الثانى : فى الآثار غير المالية ويشمل أربعة مباحث :

- المبحث الأول : العدة
- المبحث الثانى : ثبوت النسب
- المبحث الثالث : الحضنة
- المبحث الرابع : الحمل

# الفصل الأول

## فى الآثار المالية

### المبحث الأول

#### المهر

##### ١ - ما يجب به المهر :

اختلف الفقهاء فيما يجب به المهر<sup>(١)</sup> فذهب الجمهور من الأئمة الثلاثة الشافعى وأبو حنيفة وأحمد الى أن : المهر فى النكاح الصحيح يجب بالعقد لأنه أحداث الملك والمهر يجب بمقابلته إحداث الملك ، ولأنه عقد معاوضة وهو معاوضة البضع بالمهر فيقتضى وجوب العوض كالبيع سواء كان المهر مفروضا فى العقد أو لم يكن .

قال الشافعى فى الأم<sup>(٢)</sup> : وذلك أنه يجب بالعقد والمسييس وان لم يسم مهرا .

وجاء فى حاشية الباجورى<sup>(٣)</sup> : فانه يجب بالعقد فى غير التفويض المسمى ان كان صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا .

وفى تحفة الفقهاء للسمرقندى<sup>(٤)</sup> : « المهر يستحق بالعقد » .

وفى المغنى لابن قدامة<sup>(٥)</sup> : « أن المرأة تملك الصداق بالعقد » .

---

(١) فى الشريعة المسيحية تستحق الزوجة المهر بمجرد الاكليل فى الزواج الصحيح ولو لم يتم الدخول . وعند اليهود الربانيين تستحق الزوجة المهر بمجرد العقد ، أما عند القرائيين فيجب دفع المقدم للزوجة ويحرم الدخول بها قبل قبضها المهر . ( انظر أحكام الأسرة عند المسيحيين واليهود المصريين لعبد الناصر العطار ١٤٦ ، ١٤٧ ) .

(٢) الأم ٥٢/٥ هـ ( بولاق ) .

(٣) حاشية الباجورى ١٢٢/٢ .

(٤) تحفة الفقهاء ٢٠٦/٢ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ٢٨/٨ .

وفى الاقتناع<sup>(١)</sup> : « وتملك الزوجة الصداق المسمى بالعقد » •  
واستدل الامام أحمد : بقول النبي ﷺ « ان أعطيتها ازارك  
جلست ولا ازارك »<sup>(٢)</sup> •

### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على أن الصداق كله للمرأة لا يبقى للرجل منه  
شيء ولأنه عقد تملك به العوض بالعقد فملك فيه العوض كاملاً •  
وخالف الامام مالك الجمهور وقال : ان المهر لا تملكه الزوجة  
الا بالدخول أو بموت أحد الزوجين •  
قال الدردير من المالكية<sup>(٣)</sup> : تملك بالعقد النصف ويتكامل  
بالدخول أو الموت •

والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لصحة قولهم •

واتفق الفقهاء : على وجوب المهر في النكاح الفاسد لا بنفس  
العقد بل بواسطة الدخول لعدم حدوث الملك قبل الدخول أصلاً ، وعدم  
حدوثه بعد الدخول مطلقاً ولانعدام المعاوضة قبل الدخول رأساً  
وانعدامها بعد الدخول مطلقه وخالف الأحناف والشافعيون وقللوا  
بوجوب مهر المثل •

قال ابن قدامة في المغنى<sup>(٤)</sup> : ويجب المهر للمزوجة نكاحاً صحيحاً  
والموطوءة في نكاح فاسد •

وقال النووي<sup>(٥)</sup> : « وفى وطء نكاح فاسد مهر مثل » •

وفى رسالة القيرواني<sup>(٦)</sup> : « وما فسد من النكاح لعقده وفسخ  
بعد البناء ففيه المسمى » •

---

(١) الاقتناع ٢١٥/٣ •

(٢) الحديث رواه البخارى ١٩/٧ ط (الشعب ) •

(٣) حاشية الدسوقي على شرح الكبير ٣١٨/٢ •

(٤) المغنى والشرح الكبير ٩٧/٨ •

(٥) قليوبى وعميرة ٢٨٤/٣ •

(٦) حاشية العدوى ٥٠/٢ •

وقال الزيلعي<sup>(١)</sup> في كنز الدقائق<sup>(٢)</sup> : « وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء » ♦

## ٢ — ما يتأكد به المهر :

يتأكد المهر كله على الزوج فلا يسقط الا بالأداء أو الإبراء بأحد معان ثلاثة الدخول والخلو الصحيحة وموت أحد الزوجين سواء كان مسمى أو مهر المثل ، ونحن هنا بصدد الدخول والخلو الصحيحة ♦

## رأى الفقهاء :

### ( أ ) في التأكد بالدخول :

أما تأكد المهر بالدخول فمتفق عليه من جميع الفقهاء ♦

والوجه فيه : أن المهر قد وجب بالعقد وصار ديناً في ذمته والدخول لا يسقطه لأنه استيفاء المعقود عليه ، واستيفاء المعقود عليه يقرر البذل لا أن يسقطه كما في الإجارة ، ولأن المهر يتأكد بتسليم المبدل من غير استيفائه لما ذكر ، فلأن يتأكد بالتسليم مع الاستيفاء أولى<sup>(٣)</sup> ♦

جاء في تحفة الفقهاء<sup>(٤)</sup> : ويتأكد : بالوطء ، والخلو الصحيحة ، وموت أحد الزوجين ♦

وفي حاشية الباجوري<sup>(٥)</sup> : فيجب المهر بالعقد ويتقرر جميعه بالوطء أو الموت ♦

وفي الشرح الكبير للدردير<sup>(٦)</sup> : وتقرر جميع الصداق الشرعي المسمى أو صداق المثل في التفويض بوطء ♦

---

(١) عثمان بن علي بن محجن بن يونس أبو عمرو الملقب فخر الدين الامام العلامة أبو محمد الزيلعي قدم القاهرة في سنة ٧٠٥ فاضلا ورأس بها ودرس وأفتى وصنف وانتفع الناس به ونشر الفقه . مات في رمضان سنة ٧٤٣ رحمه الله تعالى ( انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٣٤٥/١ ) ♦

(٢) كنز الدقائق ١٥٢/٢ ط (أولى) ♦

(٣) بدائع الصنائع ١٤٥٨/٣ ♦

(٤) تحفة الفقهاء ٢٠٧/٢ ♦

(٥) حاشية الباجوري ١٢٢/٢ ♦

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٠/٢ ♦

وفي الاقتناع<sup>(١)</sup> : ويقرر الصداق المسمى كاملا حرة كانت  
الزوجة أو أمة هوت وقتل •• ووطؤها في فرج •

واستدلوا على ذلك : بقوله عز وجل « وان أردتم إستبدال زوج  
هكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا »<sup>(٢)</sup> •

### وجه الدلالة :

تدل الآية الكريمة على ثبوت المهر لازوجة بالدخول حتى لو أراد  
الزوج الفراق ليس من حقه أخذ شيء من مال الزوجة •

### ( ب ) في التأكد بالخلوة :

أما تأكد المهر بالخلوة فاختلف فيه الفقهاء •

ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي في القديم : الى استقرار المهر  
بوجود الخلوة •

قال علاء الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء<sup>(٣)</sup> : فان كان المهر  
مسمى ، وطلق بعد الوطء ، أو الخلوة الصحيحة ، أو وجد موت أحد  
الزوجين فانه يجب كمال المهر المسمى •

وفي البداية<sup>(٤)</sup> : واذا خلا الرجل بامرأته وليس هناك مانع من  
الوطء ثم طلقها فلها كمال المهر •

وجاء في الاقتناع<sup>(٥)</sup> : وحكم الخلوة حكم الوطء في تكميل المهر  
ووجوب العدة وتحريم أختها •

وقال النخعي<sup>(٦)</sup> : واذا خلا بها بعد العقد فقال لم أطأها وصدقته  
لم يلتفت الى قولهما وكان حكمها حكم الدخول في جميع أمورهما •  
وقال المحلى في شرح المنهاج<sup>(٧)</sup> : والقديم — رأى الشافعي —  
يستقر بها لأنها مظنة الوطء •

(١) الاقتناع ٢٢٠/٣ •

(٢) سورة النساء آية ٢٠ •

(٣) تحفة الفقهاء ٢٠٧/٢ •

(٤) شرح فتح القدير ٤٤٤/٢ •

(٥) الاقتناع ٢٢١/٣ •

(٦) المغنى والشرح الكبير ٦١/٨ •

(٧) قليوبي وعميره ٢٧٨/٣ •

### ذهب مالك :

قال الدردير من المالكية<sup>(١)</sup> : ونقرر المهر بسبب اقامة سنة بعد الدخول بلا وطء بشرط بلوغه واطاقتها مع اتفاقهما على عدم الوطء لأن الاقامة المذكورة تقوم مقام الوطء ، وصدقت في دعوى الوطء في خلوة الاهتداء<sup>(٢)</sup> بيمين ان كانت كبيرة ولو سفيها بكرة كانت أو ثيبا اذا اتفقا على الخلوة وثبتت. ولو بامرائين فان نكلت حلف الزوج ولزمه نصفه ان طلق وان نكل غرم الجميع فان كانت صغيرة حلف لرد دعواها وغرم النصف ووقف النصف الآخر لبلوغها فان حلفت أخذته والا فلا يمين ثانية عليه وبالنسبة على تصديقها في دعوى الوطء .

### واستدل الجمهور :

### من القرآن :

وقال الله تعالى « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بهتانا واثما مبينا ، وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا »<sup>(٣)</sup> .

جاء في تفسير القرطبي<sup>(٤)</sup> : « وقال بعضهم : الاغضاء اذا كان معها في لحاف واحد جامع أو لم يجامع ، حكاه الهروي وهو قول الكلبي . وقال القراء : الاغضاء أن يخلو الرجل والمرأة وأن يجامعا . وقال ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم : الاغضاء في هذه الآية الجماع . قال ابن عباس : ولكن الله كريم يكتفى . وأصل الاغضاء في اللغة المخالطة ، ويقال للشئ المختلط : فضا » .

---

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠١/٢ .

(٢) خلوة الاهتداء : من الهدوء والسكون لأن كل واحد من الزوجين سكن للآخر واطمأن اليه . وخلوة الاهتداء هي المعروفة عندهم بارخاء المستور كان هناك ارخاء مستور أو غلق باب أو غلق باب أو غيره . المرجع السابق .

(٣) سورة النساء الايتان ٢٠ ، ٢١ .

(٤) تفسير القرطبي ١٠٢/٥

جاء في تفسير الطبري<sup>(١)</sup> : وأما « الافضاء » الى الشيء ، فإنه الوصول اليه بالمباشرة له ، والذي عني به « الافضاء » في هذا الموضع الجماع في القرع • وروى عن ابن عباس عدة روايات ان الافضاء هو مجامعة النساء ولكن الله يكتفى •

### ومن السنة :

ما رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup> عن ابن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ : « من كشف خمار امرأة ونظر اليها وجب المصداق دخل بها أو لم يدخل »<sup>(٣)</sup> •

### ومن الآثار :

١ — قال عمر : اذا اغلق بابا وأرخى سترا أو رأى عورة فقد وجب المصداق<sup>(٤)</sup> •

٢ — وعن علي : اذا أغلق بابا وأرخى سترا أو رأى عورة فقد وجب المصداق<sup>(٥)</sup> •

٣ — روى الامام أحمد عن زرارة بن أبي أوغي أنه قال : قضى الخلفاء الراشدون المهديون ان من أغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب المهر ووجبت العدة<sup>(٦)</sup> •

### وجه الدلالة من الحديث والآثار :

دل الحديث والآثار على وجوب المصداق للمرأة متى تمت الخلوة بينها وبين زوجها بأي حال •

---

(١) تفسير الطبري بتحقيق أحمد ومحمود شاكر ١٢٥/٨ ط ( دار المعارف ) •

(٢) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني صاحب السنن ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ . سمع ببغداد والبصرة والكوفة وواسط ، وارتحل في كهولته الى مصر والشام . كان أوحده عصره في الحفظ والفهم والورع ، وإماما في القراءة والنحو . ألف كتاب السنن وكتاب العلل ، والافراد وغيرها . حدث عنه : الحاكم ، وتمام الرازي وغيرهم . ( انظر المبكر الجامع الكتابي المختصر والمختصر ص ١٨٠ ) •

(٣) الحديث رواه الدارقطني في سننه ٢٠٧/٢ ، البيهقي ٢٥٦/٧ •

(٤) رواه الدارقطني ٢٠٧/٣ •

(٥) سنن الدارقطني ٢٠٧/٣ ، البيهقي ٢٠٧/٣ •

(٦) مصنف عبد الرزاق ٢٨٨/٦ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٥/٧ •

## ومن المعقول :

لأن المهر قد وجب بنفس العقد ومتى صار المهر ملكا لها فالملك الثابت للانسان لا يجوز أن يزول الا بازالة المالك أو بعجزه عن الانتفاع بالملوك حقيقة ، إما لمعنى يرجع الى المالك أو لمعنى يرجع الى المحل ولم يوجد شيء من ذلك فلا يزول الا عند الطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة سقط النصف باسقاط الشرع غير معقول المعنى الا بالطلاق لأن الطلاق فعل الزوج والمهر ملكها والانسان لا يملك اسقاط حق الغير عن نفسه ، ولأنها سلمت البذل الى زوجها فيجب على زوجها تسليم البذل كما في البيع والإجارة<sup>(١)</sup> .

وخالف الامام الشافعى فى الجديد وأهل الظاهر :

وقالوا : لا يتأكد المهر بالخلوة<sup>(٢)</sup> حتى لو خلا الزوج بالزوجة خلوة صحيحة ثم طاقها قبل أن يدخل بها شيء نكاح فيه تسمية فلها نصف المسمى .

قال التتوي من الشافعية<sup>(٣)</sup> : ويستقر المهر بوطء وان حرم كحائض وبموت أحدهما لا بخلوة فى الجديد .

وقال أبو محمد الظاهري تعليقا على قول الجمهور<sup>(٤)</sup> : هذه أقوال لم تأت قط عن أحد من السلف ، ولا جاء بها قرآن ، ولا سنة ، ولا قياس ولا رأى سديد .

(١) بدائع الصنائع ٣/ ١٤٦٠ .

(٢) الخلوة الصحيحة : هو أن لا يكون هناك مانع من الوطء لا حقيقى ولا شرعى ولا طبعى .

المانع الحقيقى : أن يكون أحدهما مريضا مرضا يمنع الجماع أو صغيرا لا يجمع مثله أو كانت المرأة رتقاء أو قرنناء .

المانع الشرعى : أن يكون أحدهما صائما صوما رمضان أو محرما بحجة فريضة أو نفل أو عمرة أو تكون المرأة حائضا أو نفساء .

المانع الطبعى : أن يكون معهما ثالث ( انظر شرح فتح القدير ٢/ ٤٤٦ ، تحفة الفقهاء ٢/ ٢٠٧ ) .

(٣) قليوبى وعميرة ٣/ ٢٨٧ .

(٤) المحلى لابن حزم ١١/ ٨٠ .



**واستدلوا :**

**من القرآن :**

١ — قوله جل وعلا « وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم »<sup>(١)</sup> .  
والمس : هو الوطاء أو الجماع .

**وجه الدلالة من الآية الكريمة**

أوجب الله سبحانه وتعالى نصف المفروض في الطلاق قبل الدخول في نكاح فيه تسمية ، لأن المراد من المسمى هو الجماع ، ولم يفصل بين حال وجود الخلوة وعدمها ، فمن أوجب كل المفروض فقد خالف النص .

٢ — وقوله عز وجل « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض » وفسر الإفضاء الوارد هنا : بالمخالطة لا بالخلوة كما فسرها الحنفية ومن وافقهم .

**ومن الآثار :**

أخبرنا مسلم بن خالد أخبرنا ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها ، ليس لها الا نصف الصداق لأن الله تعالى يقول « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم »<sup>(٢)</sup> .

**مناقشة الأدلة والرأى الراجح :**

استدل الأحناف والحنابلة والشافعي في القديم وهو ظاهر مذهب مالك بقوله عز وجل « وقد أفضى بعضكم الى بعض » وفسرنا معنى الافضاء عندهم بأنه الخلوة الصحيحة .

واستدلوا من السنة بحديث للرسول ﷺ ولم يطعن في هذا الحديث ولناخذ بصحته والآثار الواردة الغالب صحتها وهذا لا يخالف ما ذهب اليه الشافعي في الجديد وأهل الظاهر فانهم قالوا

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

(٢) الأثر رواه البيهقي في سننه ٢٥٤/٧ .

أن المس هو الجماع والافضاء هو الجماع ، وهذان يؤكدان وجوب المهر للزوجة وهذا لا يمنع انه اذا أغلق عليهما باب أو أرخى ستراً أنه لا يؤكد المهر لأن الله تعالى يعلم ما يدور بالأنفس وما تخفى الصدور فالأفضل انه اذا تم العقد بين الزوجين اما ان يتم الدخول علنا أو أنه صيانة لكرامة المرأة وحققها الا تتم خلوة بينها وبين زوجها حتى تضمن حقها فنحن نقول والله تعالى أعلم أنه يجب المهر كاملاً اذا طلقت المرأة بعد خلوة صحيحة وبالذات في زماننا هذا حيث أنه لا تأمن المرأة نفسها فهناك من الرجال ما يختلون ثم يتراجعون وهم منكرون بما فعلوه وبهذا تفقد المرأة كرامتها وحققها فيجب استقرار المهر للزوجة بعد الخلوة الصحيحة كما قال الجمهور . والله الموفق .

### ٣ - تعجيل المهر وتأجيله :

اتفق الفقهاء على ثبوت وجوب المهر كله بمجرد حصول العقد الصحيح ، فان وجوب المهر للزوجة حكم من أحكام الزواج ، فيثبت على فور حصوله ، غير أن أدائه بالفعل قد يكون واجبا قبل الدخول ، وقد يتأخر وجوب أدائه عنه على حسب ما يكون من اشتراط تعجيله وعدم اشتراطه .

وذلك انه ان اشترط تعجيل المهر كله قبل الدخول كان التعجيل لازماً على الزوج الا أن ترضى الزوجة بالتأخير ، وكذلك اذا سكّت عن اشتراط التعجيل أو التأجيل فانه يلزم تعجيله ، لأن تعجيل المهر هو الأصل ، فلا يعدل عنه الا باشتراط خلافه . فان اشترط تأجيل المهر كله الى أجل معلوم فانه يلتزم الشرط ، سواء حدد الأجل بوقت معين أم كان التأجيل الى أحد الأجلين : الطلاق أو الموت لجريان العرف بذلك بخلاف الامام مالك فانه منع تأجيل الصداق الى أحد الأجلين

آراء الفقهاء :

الأحناف :

جاء في البيدائية<sup>(١)</sup> : « وللمرأة ان تمنع نفسها حتى تتأخذ المهر ويمنع أن يخرجها هذا اذا كان المهر حالاً » .

وجاء في تحفة الفقهاء<sup>(٢)</sup> : « فأما اذا كان المهر مؤجلاً الى أجل معلوم : فيجب عليها تسليم النفس للحال ، عند أبي حنيفة ومحمد

(١) شرح فتح القدير ٤٧٢/٢ . (٢) تحفة الفقهاء ٢١١/٢ .

رحمه الله تعالى عليهما ، لأنها رضيت بإسقاط حقها • فلم يسقط حق الزوج بدون رضاها •

وقال أبو يوسف آخرًا : لها أن تمنع نفسها بالمؤجل لأن حق الاستمتاع بها بمقابله تسليم المهر ، فمتى طلب تأجيل المهر ، فقد رضى بتأخير حقه في الاستمتاع •

ولو كان بعضه حالا ، وبعضه مؤجلا أجالا معلوما : فليس لها أن تمنع نفسها بالاجماع : أما عندهما ، فلأن الزوج ما رضى بإسقاط حقه •

وأما عند أبي يوسف : فلأنه لما عجل البعض ، لم يرض بتأخير حقه في الاستمتاع •

### الحناية :

وقال ابن قدامة في المغنى (١) : يجوز أن يكون الصداق معجلا ومؤجلا وبعضه معجلا وبعضه مؤجلا لأنه عوض في معاوضة فجاز ذلك فيه كالثمن • وإن كان شرطه مؤجلا إلى وقت فهو إلى أجله •

### المالكية :

جاء في الشرح الكبير (٢) : أن الصداق إذا كان من العروض أو الرقيق أو الحيوان أو الأصول فإن كان غائبا عن بلد العقد صح النكاح إن أجل قبضه بأجل قريب بحيث لا يتغير فيه غالبا وإلا فسد النكاح، وإن كان حاضرا في البلد وجب تسليمه لها أو أوليها يوم العقد ولا يجوز تأخيره ولو رضيت بذلك حيث اشترط التأخير في صلب العقد وإن لم يشترط كان تعجيله من حقها فإن رضيت بالتأخير جاز •

فإن طلب الزوج الدخول قبل دفعه وطلبت هي دفعه قبل الدخول ظاهر أنها مخيرة بين المنع والتمكين على حد سواء •

وقال الدردير : وليس كذلك بل التمكن مكروه عند مالك •

### الشافعية :

جاء في المحلى على المنهاج (٣) : « ويجوز فرض مؤجل في الأصح كالمسمى ، والثاني لا بناء على وجوب مهر المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذا بدله وفوق مهر المثل وقيل لا أن كان من جنسه بناء على وجوب

(١) المغنى والشرح الكبير ٢١/٨ •

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٧/٢ •

(٣) قليوبى وعميره ٢٨٣/٣ •

مهر المثل ابتداء فلا يزداد البذل عليه فان كان من غير جنسه كعرض تزويد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لأن الزيادة غير محققة لارتفاع القيم وانخفاضها ولو امتنع الزوج من الغرض أو تنازعا فيه أى فى المفروض أى لم يفرض فرض القاضى نقد البلد حالا وإن رضيت بالتأجيل وتؤخر هى ان شئت ويفرض مهر مثل ويشترط علمه به . واختلف الفقهاء فى حكم ما لو كان الأجل مجهول جهالة فاحشة بأن يقال « المهر مؤجل » أو « مؤجل الى وقت اليسار » . ذهب أبو حنيفة إلى أنه : يلغى التأجيل ويصير المهر واجب التعجيل .

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : ولو كان مؤجلاً الى أجل غير معلوم كما اذا أجل الى الميسرة ، أو قال : « اتزوجك على ألف مؤجلة » فانه مثبت المهر حالا . ويبطل الأجل .

وقال المالكية بجواز تأجيله الى الميسرة فى حالة ما كان الزوج غنياً .

قال الدردير<sup>(٢)</sup> : وجاز تأجيله الى الميسرة للزوج فيجوز إن كان الزوج ملياً كمن عنده سلع يرصد بها الأسواق أو له استحقاق وقف ونحوه فان لم يكن ملياً فكمؤجل بمجهول — أى فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل .

### ما ذهب اليه الحنابلة :

قال ابن قدامة<sup>(٣)</sup> : اذا أطلق ذكر الأجل اقتضى الحلول كما لو طلق ذكر الثمن . وإن أجله ولم يذكر أجله فقال القاضى : المهر صحيح فان أحمد قال اذا تزوج على العاجل والآجل لا يحل الآجل إلا بهوت أو فرقة .

فأما ان جعل الأجل مدة مجهولة كقدوم زيد ومجىء المطر ونحوه لم يصح لأنه مجهول . وانما صح المطلق لأن أجله الفرقة بحكم العادة وههنا صرفه عن العادة بذكر الأجل ولم يبينه غيى مجهولاً فيحتل أن تبطل التسمية ويحتل أن يبطل التأجيل ويحل .

(١) تحفة الفقهاء ٢/٢١١ .

(٢) حاشية النسوقى على الشرح الكبير ٢/٢٩٧ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨/٢١ .

#### ٤ — أنواع المهر والأحوال التي يجب فيها كل نوع :

ينتوع المهر الواجب فى الزواج الى نوعين :

##### الأول : المهر المسمى (\*) :

وهو ما اتفق فى العقد أو فرض للزوجة بعده بالتراضى ، كأن يتزوجها ولا يسمى لها مهرا عند العقد ثم يتفقان بعد العقد على أن المهر مائة جنيه مثلا ، ويعتبر من جملة المهر المسمى فى العقد ما جرى عرف الناس عليه من تقديم الزوج للزوجة اليكر قبل الزفاف ثيابا أو نحوها . فان هذا المعروف بين الناس كالمشروط فى العقد ويجب الحاقه بالمهر وللزوجة أن تمنع نفسها حتى تقبضه وإن استوفت جميع المسمى ولا تعد بذلك ناشزا (١) .

##### الحالة التي يجب فيها المسمى :

ويجب المسمى للزوجة اذا كانت التسمية صحيحة ، وكان العقد صحيحا أيضا فاذا سمى المهر فى العقد الصحيح أو بعده تسمية صحيحة بأن يكون المسمى مالا متقوما معلوما علما ليس فيه جهالة فاحشة وجب المسمى مهما كان عظيما .

---

(\*) المهر فى شرائع المسيحيين : مال يدفعه الزوج لزوجته بمناسبة زواجه بها . ولا تعتبر الشرائع المسيحية المهر ركنا من أركان الزواج ولا شرطا من شروط صحته ، كما لا تلزم الزوج بدفعه لزوجته . وعلى هذا الأساس يجوز الزواج عند المسيحيين بمهر كما يجوز بلا مهر . فان سمى الزوج لزوجته مهرا وكانت التسمية صحيحة فان هذه التسمية تعتبر اتفاقا ماليا يلزم الزوج بدفع هذا المهر ، واذا لم يسم مهرا أو كانت التسمية غير صحيحة فلا يجب مهر المثل ويعتبر الزواج بلا مهر .

( انظر الأحكام الأسرة لعبد الناصر العطار ص ١٤٥ ، الأحوال الشخصية للغير المسلمين لجميل الشرقاوى ٣٢٠ — ٣٢٢ ) أما المهر فى شرائع اليهود فيوجب كما فى الشريعة الاسلامية ، وهو اثر لازم من الآثار التي تنشأ بالزواج رغم أنه لا يعد من أركانه فيها ( انظر المرجع السابق الاول ص ٩٤٧ المرجع الثانى ص ٣٢٣ — ٣٢٥ ) .

(١) انظر الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لذكى الدين شعبان ص ٢٦٢ .

### الثاني : مهر المثل :

وهو مهر امرأة تماثل الزوجة وقت العقد •  
اختلف الفقهاء في تحديد مهر المثل •  
ذهب الأحناف والامام أحمد في رواية له : ان مهر المثل يعتبر  
بمهر مثلها من أقاربها •

جاء في البداية<sup>(١)</sup> : « ومهر مثلها يعتبر بأخواتها أو عماتها وبنات  
أعمامها ويعتبر في مهر المثل أن تتساوى المرأتان في السن والجمال  
والمال والعقل والدين والبلد والعصر » •

وفي الهداية<sup>(٢)</sup> : لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف  
وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر قالوا ويعتبر التساوى أيضا في  
البكاره لأنه يختلف بالبكاره والثيوبه •

وجاء في المغنى<sup>(٣)</sup> : وقال في رواية اسحاق بن هانئ لها مهر  
مثلها مثل أمها أو أختها أو عمتها أو بنت عمها •

وجاء في الاقناع<sup>(٤)</sup> : ومهر المثل معتبر بمن يساويها من جميع  
أقاربها من جهة أبيها وأمها : كأختها وعمتها وبنات أخيها وبنات عمها  
وأُمها وأخواتها وغيرهن : القريبى فالقريبى ، وتعتبر المساواة في المال  
والجمال والعقل والأدب والسن واليکاره والثيوبه والبلد وصراحة  
نسبها وكل ما يختلف لأجله الصداق •

### وإستدلوا :

بما روى أن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قضى لامرأة  
لم يفرض لها زوجها صداقا ولم يدخل بها حتى مات ، فقال لها صداق  
نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث<sup>(٥)</sup> •

وذهب الشافعى وأحمد في قوله الأصح : ان مهر مثلها من نسائها  
من قبل أبيها فاعتبرها بنساء العصابات خاصة كما جاء في المغنى<sup>(٦)</sup> •

(١) ، (٢) شرح فتح القدير ٢/٤٧٠ ، ٤٧١ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨/٥٩ •

(٤) الاقناع ٣/٢٢٤ •

(٥) رواه النسائى في سننه ٦/١٢١ المطبعة المصرية •

(٦) المغنى والشرح الكبير ٨/٥٩ •

قلنا النووى فى المنهاج<sup>(١)</sup> : مهر المثل ما يرغب به فى مثلها وركنه الأعظم نسب غيراعى أقرب من تنسب الى من تنسب اليه وأقربهن أخت لأبوين ثم الأب ثم بنات أخ ثم عمات كذلك فان فقد نساء العصابة أو لم ينكحن أو جهل مهرهن فأرحام كجدات وخالات • ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة وثبوية وما اختلف به غرض ( كجمال وعفة وعلم وفصاحة وشرف نسب ) •

واستدلوا : بحديث يروع بنت واشق :

عن معقل بن سنان الأشجعى « أن رسول الله ﷺ قضى فى يروع بنت واشق بمثل مهر نساء قومها »<sup>(٢)</sup> • رواه أحمد والأربعة •

خالف الامام مالك وقال : الى أنه يعتبر مهر المثل بمن هى فى مثل كمال الزوجة ومالها وشرفها ولا يختص باقربائها ، لأن الاعواض انما تختلف بذلك دون الأقارب •

جاء فى الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> : والاولى التى تعتبر فى صداق المثل من جمال وحسب ونسب •

وفى شرح أبى الحسن<sup>(٤)</sup> : صداق المثل أى مثلها فى الحال والمال والجمال ولا ينظر الى أختها وقرباتها اذ يزوج الفقير لقرباته والبعيد لغناه وانما ينظر لمثلها من مثله •

**الأحوال التى يجب فيها مهر المثل :**

**الحالة الأولى :** أن يكون العقد خاليا من تسمية المهر ولم يفرض الزوج على نفسه مهرا بعد العقد ولم يفرضه عليه القاضى ، فى هذه الحالة يوجب مهر المثل باتفاق الفقهاء •

**جاء فى البداية<sup>(٥)</sup> :** وان تزوجها ولم يسم لها مهرا أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها •

(١) قليوبى وعميرة ٢٨٤/٣ •

(٢) أبو داود ٣١٩/٢ ، البيهقى فى سننه ٢٤٤/٧ •

(٣) حاشية الدسوقي ٢٩٦/٢ •

(٤) حاشية الصميدى ٤٩/٢ •

(٥) شرح فتح القدير ٤٤٠/٢ •

وفى متن أبى شجاع<sup>(١)</sup> : فان لم يسم صح العقد ووجب المهر بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه أو يفرضه الحاكم ويدخل بها فيجب مهر المثل .

وفى الاقناع<sup>(٢)</sup> : تفويض : وهو أن يتزوجها على ما شئت أو على ما شاء ، فالنكاح صحيح ، ويجب مهر المثل بالعقد .

وفى شرح أبى الحسن المالكي<sup>(٣)</sup> : وإن لم يسم فلها صداق المثل .

**الحالة الثانية :** أن تكون التسمية فاسدة وذلك بأن يكون المسمى غير مال أصلاً كالميتة والدم ولحم الخنزير وكالمنفعة التي لا تقوم بمال ، بأن يجعل مهر الزوجة عدم التزوج عليها أو تطليق زوجة أخرى ومن ذلك ما يكون في نكاح الشغار ، أو يكون المسمى مالا ولكنه غير متقوم كالطير في الهواء والمعادن في باطن الأرض ، أو يكون المسمى مالا متقوما ولكنه مجهول جهالة فاحشة ، في هذه الحالات يجب على الزوجة مهر المثل . ولم يخالف أحد من الفقهاء ذلك .

جاء في تحفة الفقهاء<sup>(٤)</sup> : ولو تزوج امرأة على خمر أو خنزير ، أو على طلاق ضرتها ، أو على العفو عن القصاص ، أو على أن لا يخرجها من بلدها ، ونحو ذلك — فالنكاح صحيح ، وبطلت التسمية ، ويجب مهر المثل ، لأن هذه الأشياء ليست بمال .

وفى شرح أبى الحسن<sup>(٥)</sup> : وما فسد من النكاح لصداقه كالنكاح بما لا يجوز تملكه شرعاً كالخمر أو يجوز لكنه لا يصح بيعه كالأبق فسسخ قبل البناء فان دخل بها مضى وكان فيه صداق المثل .

وفى الاقناع<sup>(٦)</sup> : وإن تزوجها على خمر أو خنزير أو مال مغصوب صح النكاح ولها مهر مثلها .

(١) حاشية الباجوري ١٤٠٢/٢ .

(٢) الاقناع ٢٢٣/٣ .

(٣) حاشية العدوي ٤٨/٢ .

(٤) تحفة الفقهاء ٢٠٣/٢ .

(٥) حاشية العدوي ٤٩/٢ .

(٦) الاقناع ٢١٢/٤ .



وفي المنهاج<sup>(١)</sup> : نكحها بخمر أو حر أو مغضوب وجب مهر المثل •

**الحالة الثالثة :** ان يكون هناك اتفاق على نفى المهر ، لأن المهر حكم من أحكام العقد يترتب عليه بحكم الشرع ولا يملك أحد اخلاء الزواج منه ، فإذا اتفق العاقدان على نفيه كان اتفاقهما باطلا ، وكان اشتراط نفيه في العقد شرطا فاسدا ، وأحكام الشروط الفاسدة في النكاح انها ان اقترنت بالعقد يصح العقد وتلغى ، ويجب المهر ، وإذا لم تكن تسمية يتجه الوجوب الى مهر المثل •

قال ابن الهمام<sup>(\*)</sup> في شرح فتح القدير<sup>(٢)</sup> : الحاصل ان وجوب مهر المثل حكم كل نكاح لا مهر فيه سواء سكت عن المهر أو شرط نفيه أو سمي في العقد وشرط ردها مثله من جنسه •

وجاء في المحلى على المنهاج<sup>(٣)</sup> : اذا قالت رشيدة لوليها زوجنى بلا مهر فزوج ونفى المهر أو سكت عنه فهو تفويض صحيح ويجب مهر المثل •

وفي الاقتناع<sup>(٤)</sup> : إن زوج الأب ابنته المجبرة بغير صداق ، أو كإذن المرأة لوليها ان يزوجه بغير صداق ، سواء سكت عن الصداق أو شرط نفيه فالنكاح صحيح ويجب مهر المثل بالعقد •

وفي شرح أبى الحسن<sup>(٥)</sup> : اذا شرط إسقاطه غان وقع فالمشهور انه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل •

(١) قليوبى وعميره ٢٧٨/٣ •

(٢) ابن الهمام : محمد بن عبد الواحد كمال الدين المشهور بابن الهمام ولد في الاسكندرية عام ٧٩٠ هـ حنفى المذهب غير متعصب لمذهبه له آراء اجتهادية خالف فيها مذهبه • بلغ مرتبه الاجتهاد كما ذكر ابن عابدين في حاشية له تصانيف كثيرة في الفقه والأصول • أشهر كتبه فتح القدير وهو شرح متن الهداية ، والتحرير في الأصول ، زاد الفقير في الفروع • توفى في عام ٨٦١ • ( انظر هدية العارفين ٦/٢٠١ ) •

(٢) شرح فتح القدير ٤٤٠/٢ •

(٣) قليوبى وعميره ٢٨٢/٣ •

(٤) الاقتناع ٢٢٢/٣ •

(٥) حاشية الصعیدی ٤٧/٢ •

## ٥ - الحقوق المتعلقة بالمهر :

المهر يتعلق به حقوق عديدة ، بعضها يتعلق حالة انشاء العقد ، وبعضها يتعلق به فى حالة البقاء وهى الحالة التى تكون بعد انشاء العقد ووجوب المهر وتقرره فى ذمة الزوج .

أما الحقوق التى تتعلق بالمهر فى حالة الابتداء فهى ثلاثة :

**الأول :** حق الله سبحانه وتعالى فى أن لا ينقص عن عشرة دراهم عند الأحناف وثلاثة دراهم عن مالك وما يسمى عند الشافعى وأحمد .

**الثانى :** حق الزوجة وهو ثبوت ملكها للمهر والا يكون أقل من مهر مثلها .

**الثالث :** حق الأولياء فى الا ينقص المهر عن مهر المثل ، فان له الاعتراض على العقد ، حتى يرتفع المهر الى مهر مثلها .

وأما ما يتعلق بالمهر فى حالة البقاء من حقوقه ، فإنه حق واحد وهو حق المرأة فيكون ملكا خالصا لها لا يشاركها فيه أحد فلها أن تتصرف فيه كما تتصرف فى سائر أموالها متى كانت أهلا للتصرف ، فلو أبرأت زوجها من المهر كله أو بعضه بعد ما وجب فى ذمته بالعقد صح أبرؤها وبرئت ذمته ، ولو قبضته ثم وهبته له أو لغيره صحت الهبة ، ولا حق لأحد فى الاعتراض عليها لأنها تصرفت فى خالص حقها (١) .

## ٦ - الاختلاف فى المهر :

قد يختلف الزوجان فى المهر وهذا الاختلاف اما أن يكون فى أصل تسمية المهر ، بأن يدعى أحد الطرفين المختلفين أنه كانت تسمية للمهر ، وينكر الآخر ذلك ، وإنما أن يكون فى مقدار المسمى بعد الاتفاق على حصول التسمية ولكل من ذلك أحكام نبينها فيما يلى :

### ١ - الاختلاف فى أصل المهر :

رأى الفقهاء :

اتفق الجمهور من الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعى وأحمد أن الزوجين اذا اختلفا فى قبض الصداق فأنكر الزوج صداق امرأته وادعت لذلك عليه فالقول قولها فيما يوافق مهر مثلها سواء ادعى أنه

---

(١) انظر الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لركى الدين شعبان ص ٢٦٧ ، الشريعة الاسلامية فى الأحوال الشخصية للشيخ عبد الرحمن تاج ص ١٥١ .

وفى لها أو أبرأته منه أو قال لا تستحق على شيئاً وسواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده أو قبل الطلاق أو بعده إلا أن يأتى الزوج بينة تبرئه منه وبه قال سعيد بن جبير والشعبي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري واسحاق وأصحاب الرأي .

جاء فى الهداية<sup>(١)</sup> : ولو كان الاختلاف فى أصل المسمى يجب مهر المثل بالاجماع لأنه هو الأصل عندهما وعنده تعذر القضاء بالمسمى فيصار اليه .

وقال الخرقي فى المغنى<sup>(٢)</sup> : وإن أنكر أن يكون لها عليه صداق فالقول أيضاً قولها قبل الدخول وبه ما دعت مهر مثلها إلا أن يأتى ببينة تبرئه منها .

وقال الشافعى فى الأم<sup>(٣)</sup> : ولو اختلفا فى دفعه فقل دفعته اليك صدائك وقالت ما دفعت لى شيئاً أو اختلف أبو البكر الذى يلى مالها أو سيد الأمة فقل الزوج قد دفعته اليك صداق ابنتك ، قال الأب لم تدفعه فالقول قول المرأة وقول أبى البكر وسيد الأمة مع أيما نهم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها . . وكان لها صداق مثلها .  
**واسـتدلوا :**

بقول النبى ﷺ « اليمين على المدعى عليه »<sup>(٤)</sup> ولأنه ادعى تسليم الحق الذى عليه فلم يقبل بغير بينة كما لو ادعى الثمن أو كما قبل الدخول .

وإن ادعت أقل من مهر المثل فهى مقرة بنقصها عما يجب لها بدعوى الزوج فيجب أن يقبل قولها بغير يمين ، وإن أدعت أكثر من مهر المثل لزمته اليمين على نفى ذلك ويجب لها مهر المثل<sup>(٥)</sup> .

وذهب الامام مالك ، وحكى عن فقهاء المدينة السبعة<sup>(٦)</sup> أنهم قالوا إن كان بعد الدخول فالقول قول الزوج والدخول بالمرأة يقطع الصداق .

(١) شرح فتح القدير ٤٧٧/٢ . (٢) المغنى والشرح الكبير ٤٢/٨ .

(٣) الأم ٦٤/٥ ط ( بولاق ) .

(٤) الحديث رواه مسلم ( بشرح النووي ) ٣/١٢ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ٤٥/٨ .

(٦) فقهاء المدينة السبعة هم : سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبى بكر — سليمان بن يسار — خارجة بن زيد — عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود — أبو بكر عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . ( انظر مباحث فى فقه الكتاب والسنة للاستاذ محمد الخضراوى ص ٧٧ ط ( أولى ) ، شجرة النور الزكية ١٩ ) .

جاء فى الشرح الكبير<sup>(١)</sup> : وان تنازعا فى قبض ما حل من الصداق  
فقبل البناء القول قولها وبعده القول قوله إنها قبضته يمين فيهما •  
وقال أصحاب مالك : انما قال ذلك اذا كانت العادة تعجيل  
الصداق كما كان بالمدينة أو كان الخلاف فيما تعجل منه فى العادة لأنها  
لا تسلم نفسها فى العادة الا بقبضه فكان الظاهر معه •  
بعد ذلك نجد أن ما ذهب اليه الجمهور هو الراجح وأن لها مهر  
مثلها •

## ٢ — الاختلاف فى قدر المهر : رأى الفقهاء :

جاء فى شرح فتح القدير<sup>(٢)</sup> : فان اختلفا فى حال الحياة فى  
قدره بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده حكم بمهر المثل فمن كان من جهته  
كان القول مع يمينه وان لم يكن من جهة أحد بأن كان بين الدعويين  
تحالفا ويعطى مهر المثل •

وبهذا القول ذهب الإمام أحمد فى رواية له •  
قال الخرقي<sup>(٣)</sup> : واذا اختلفا فى الصداق بعد العقد فى قدره  
ولا بينة على مبلغه فالقول قولها ما ادعت مهر مثلها •

وجملة ما ذهب اليه الأحناف والامام أحمد فى رواية له أن  
الزوجين اذا اختلفا فى قدر المهر ولا بينة على مبلغه فالقول قول من  
يدعى مهر المثل بهنهما ، فان ادعت المرأة مهر مثلها أو أقل فالقول  
قولها ، وان ادعى الزوج مهر المثل أو أكثر فالقول قوله •

وعن الحسن وحمام بن أبى سليمان وأبى عبيد نحوه •  
وعن أحمد رواية أخرى<sup>(٤)</sup> : ان القول قول الزوج بكل حال ،  
وهذا قول الشعبي وابن أبى ليلى وابن شبرمة وأبى ثور ، وبه قال  
أبو يوسف من الأحناف<sup>(٥)</sup> •

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٣٥/٢ •

(٢) شرح فتح القدير ٤٧٥/٢ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ٣٩/٨ •

(٤) المرجع السابق ٤٠١/٨ •

(٥) شرح فتح القدير ٤٧٥/٢ •

وذهب الامام الشافعى : الى أنه اذا اختلف الزوجان فى الصداق  
يتحالفان فان حلف أحدهما ونكل الآخر ثبت ما قاله ، وان حلفا وجب  
مهر المثل ، وبه قال الثورى •

لأنهما اختلفا فى العوض المستحق فى العقد ولا بينة فيتحالفان  
قياسا على المتبايعين اذا اختلفا فى الثمن •

قال الشافعى فى الأم<sup>(١)</sup> : اذا اختلف الرجل والمرأة فى المهر قبل  
الدخول أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فقال نكحتك على ألف وقالت بل  
نكحتنى على ألفين أو قال نكحتك على عهد وقالت بل نكحتنى على دار  
بعينها ولا بينة بينهما تحالفا وأبدأ بالرجل فى اليمين فان حلف احلفت  
المرأة فان حلفت جعلت لها مهر مثلها فان دخل بها فلها مهر مثلها كاملا  
وان كان طلقها ولم يدخل بها فلها نصف مهر مثلها •

وذهب الامام مالك : الى أنه ان كان الاختلاف قبل الدخول  
تحالفا وفسخ النكاح ، وان كان بعده فالقول قول الزوج وبنياه على  
أصله فى البيع فانه يفرق فى التخالف بين ما قبل القبض وبعده ولأنها  
اذا اسلمت نفسها بغير اشهاد فقد رضيت بأمانته •

جاء فى حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> : « ان القول  
للزوج مطلقا أى بيمين والفرض أن التنازع فى القدر والصفة فان نكل  
حلفت فى الطلاق فان نكلت فالقول قول الزوج •

### الرأى الراجح :

اذا استعرضنا رأى كل مذهب وجدنا أن ما اتفق عليه الفقهاء  
تقريبا هو أن مهر المثل يجب لمن ادعى عليه من الزوجين ، أما إذا اختلفا  
وأتى أحدهما ببينة فيتحالفان ويحكم بمهر المثل وهذا ما ذهب اليه  
الشافعى وفى رأى أنه القول الراجح ، وان كان الاختلاف بين الفقهاء  
دأثرته ضعيفة والله تعالى أعلم •

(١) الأم ٦٤/٥ ط (١ بولاق) •

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٣٤/٢ •

## ٧ — ما يسقط به المهر :

يسقط المهر (\*) بالأسباب الآتية (١) :

١ — الفرقة بغير طلاق قبل الدخول إذا كان سببها من جهة الزوجة كالفرقة بسبب ردتها أو إبائها الاسلام إذا أسلم زوجها ولم تكن كتابية ، وكالفرقة بسبب اختيارها نفسها فى خيار البلوغ إذا كان الذى زوجها من الكفاء غير أبيها وجدها ، وكذلك الفرقة بسبب اعتراض أوليائها لعدم الكفاءة أو نقصان مهرها عن مهر مثلها •

ويلحق بذلك الفرقة بسبب عن جهة الزوج إذا كانت فسفا من كل وجه وهى الفرقة بسبب خيار بلوغه ، فانها تعتبر فى معنى الطلاق ، فيسقط بها جميع المهر للمعنى الذى بيناه متى كانت قبل الدخول والخلوة •

٢ — والابراء عن كل المهر قبله الدخول وبعده إذا كان المهر ديناً لأن الإبراء إسقاط والاستقاط ممن هو من أهل الاستقاط فى محل قابل للسبقوت يوجب السقوط •

٣ — الخلع على المهر قبل الدخول وبعده ، ثم ان كان المهر غير مقبوض سقط عن الزوج ، وان كان مقبوضاً ردت على الزوج ، وان كان خالعه على مال سوى المهر يلزمها ذلك المال ويبرأ الزوج عن كل حق وجب لها عليه بالنكاح كالمهر والتفقة الماضية فى قول أبى حنيفة ، لأن الخلع وان كان طلاقاً بعبوض عند أبى حنيفة لكن منه معنى البراءة •

٤ — ومنها هبة كل المهر قبل القبض عينا كان أو ديناً وبعده إذا كان عينا •

---

(\*) ورد فى الشريعة المسيحية : « ان كان الطلاق بسبب زنا المرأة فلا حق لها فى المهر » ( انظر الأحوال الشخصية لغير المسلمين لجميل شرقاوى ٤٣٩ ) وفى شرائع اليهود يسقط حق المرأة فى مهرها ، فى بعض أحوال الطلاق الذى يكون مسوغه عيبها أو ارتكابها جريمة خلقية أو دينية ، وبصفة عامة ، اذا كان سبب الطلاق يعزى اليها ( انظر الأحوال الشخصية لجميل شرقاوى ص ٤٤١ ) •

(١) انظر نهاية المحتاج ٣٣٥/٦ ، بدائع الصنائع ١٤٦٧/٣ ، المغنى والشرح الكبير ١٠٢/٨ :

#### ٨ — حكم التزويج على صداقين سراً وعلانية :

اختلف الفقهاء في حكم ما لو تزوج الرجل المرأة في السر بمهر ثم عقد عليها في العلانية بمهر آخر فعلى أيهما يؤخذ .  
ذهب الجمهور من الأئمة الأحناف والشافعية والمالكية إلى أن المهر الواجب الذي انعقد به النكاح سراً .  
جاء في تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : « ولو تزوجها تزويجاً باتاً قاطعاً في السر ، على مهر مسمى ، ثم أظهرها غير ذلك في العلانية : لم يعتبر الظاهر ، لأن النكاح قد انعقد في السر ، حقيقة فلا يكون الظاهر معتبراً » .

وقال المالكية في الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> : « ان الزوجين اذا اتفقا على صداق بينهما في السر وأظهرا في العلانية صداقا يخالفه قدرا أو صفة أو جنسا فان المعول عليه والمعتبر ما اتفقا عليه في السر » .  
وقال القاضى من الحنابلة<sup>(٣)</sup> : « الواجب المهر الذى انعقد به النكاح سرا كان أو علانية » .

وقال النووى في المنهاج<sup>(٤)</sup> : « ولو توافقوا على مهر سرا وأعلنوا زيادة فالذهب وجوب ما عقد به » .  
وخالف الحنابلة الجمهور وقالوا : يؤخذ بالعلانية .  
قال الخرقي<sup>(٥)</sup> : « واذا تزوجها على صداقين سراً وعلانية أخذ بالعلانية وإن كان السر قد انعقد به النكاح » .  
وقال ابن قدامة<sup>(٦)</sup> : « وهذا ظاهر قول أحمد في رواية الأثرم ، وهو قول الشعبي وابن أبى ليلى والثورى وأبى عبيدة » .

#### الرأى الراجح :

هو ما ذهب إليه الجمهور من الأحناف والمالكية والشافعية من أن المأخوذ به والواجب هو مهر السر أو بالمعنى الأصح المهر الذى انعقد به النكاح ، وليس الظاهر وذلك لقوله عز من قائل « فنصف ما فرضتم » والفريضة التى تكون مع العقد وليست الظاهرة للناس والله تعالى أعلم .

(١) تحفة الفقهاء ٢/٢١٨ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٣١٣ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨/٨٢ . (٤) قليوبى وعميره ٣/٢٨١ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ٨/٨١ . (٦) المرجع السابق ٨/٨١ .

## المبحث الثاني

### التمتع

رأى الفقهاء:

اختلف الفقهاء في المتعة للمطلقة بعد الدخول هل هي واجبة أم مستحبة؟

• وذهب جمهور الفقهاء من الأحناف والمالكية والحنابلة والشافعية في قول له باستحبابها •  
وخالف الشافعية في قول ثان وقال بوجوبها وهي رواية لأحمد بن حنبل •

• وذهب الأحناف:

جاء في البداية<sup>(١)</sup>: « وتستحب المتعة لكل مطلقة الا لمطلقة واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل الدخول بها وقد سمي لها مهرا » •

وفي تحفة الفقهاء<sup>(٢)</sup>: والمتعة نوعان: واجبة، ومستحبة •  
فالواجبة: لا تكون الا لمطلقة واحدة، وهي التي طلقها قبل الدخول بها في نكاح، لا تسمية فيه •

اما المستحبة: فهي ثابتة لكل مطلقة •  
وفي بدائع الصنائع<sup>(٣)</sup>: وأما الذي تستحب فيه المتعة فهو الطلاق بعد الدخول والطلاق قبل الدخول في نكاح فيه تسمية •  
مذهب الحنابلة: —

قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup>: نص عليه أحمد فقال أنا أوجبها على من لم ييسم لها صداق فان كان صداقا فلا أوجبها واستحب أن يمتنع وأن سمي لها صداقا •

وفي الاقناع<sup>(٥)</sup>: « وتستحب لكل مطلقة » •

---

(١) شرح فتح القدير ٤٤٨/٢ •  
(٢) تحفة الفقهاء ٢١٠/٢ •  
(٣) بدائع الصنائع ١٤٨٢/٣ •  
(٤) المغنى والشريح الكبير ٥٠/٨ •  
(٥) الاقناع ٢٤٤/٣ •



### مذهب المالكية :

وفى رواية ابن القاسم فى المدونة<sup>(١)</sup> : ان المتعة لكل مطلقة الا التى سمى لها صداق فطلقتها قبل أن يدخل بها فلا متعة لها .  
وفى حاشية الدسوقي<sup>(٢)</sup> : « وندبت المتعة لجبر خاطرها »<sup>(٣)</sup> .

ما ذهب اليه الشافعى فى قول له :

قال المحلى<sup>(٤)</sup> : والثانى لا متعة لها لأنها تستحق المهر وبه غنية عن المتعة .

وجه دلالة الجمهور :

جاء فى بدائع الصنائع<sup>(٥)</sup> : أن المتعة وجبت بالنكاح بدلا عن البضع إما بدلا عن نصف المهر أو ابتداء ، فإذا استحققت المسمى أو مهر المثل بعد الدخول فلو وجبت المتعة لأذى الى أن يكون للملك واحد بدلان والى الجمع بين البذل والأصل فى حالة واحدة ، وهذا ممتنع ، ولأن المطلقة قبل الدخول فى نكاح فيه تسمية لا تجب لها المتعة بالاجماع فالمطلقة بعد الدخول أولى لأن الأولى تستحق بعض المهر والثانية تستحق الكل فاستحقاق بعض المهر لما منع عن استحقاق المتعة فاستحقاق الكل أولى .

مذهب الشافعى فى القول بوجوبها :

قال النووى فى المنهاج<sup>(٦)</sup> : « لمطلقه قيل وطء متعة ان لم يجب لها شطر مهر .. وكذا الموطوءة فى الأظهر » .

(١) المدونة الكبرى ٣٣٢/٢ .

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهرى ولد بدسوق العلامة الاوحد محقق عصره ، حضر مصر وحفظ القرآن ولازم حضور دروس المشايخ كالصعيدى والدردير ، وتصدير للتدريس وأتى بكل نفيس وأفاد وأجاد ، أخذ منه أحمد الصاوى وحسن البطار وعبد الله الصعيدى ، تألفه منها ( حاشية على مختصر السعد ) و ( حاشية على الدردير على المختصر ) وغيرها . توفي فى ربيع الثانى سنة ١٢٣٠ رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

(٣) انظر شجرة النور الزكية ص ٣٦١ .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٢٥/٢ .

(٥) قليوبى وعميره ٢٩١/٣ .

(٦) بدائع الصنائع ١٤٨٢/٣ . (٦) قليوبى وعميره ٢٩١/٣ .

وفى حاشية الباجورى<sup>(١)</sup> : وتجب أيضا للموطوءة فى الأظهر  
مع وجوب كل المهر لها

وقال أحمد بالوجوب فى رواية له :

قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> : وروى عن أحمد لكل مطلقة متاع •

واستدل الشافعى وأحمد : بقوله عز وجل « وللمطلقات متاع  
بالمعروف حقا على المتقين »<sup>(٣)</sup> •

ولأن جميع المهر وجب فى مقابلة منفعة بضعتها فتجب المتعة أيضا  
لجبر الإيحاء بالطلاق لخلوه عن الجبر •

ولقوله عز وجل لنبيه ﷺ « قل لأزواجك •• الى قوله ••  
فتعالين أمتعن وأسرحكن »<sup>(٤)</sup> •

**واستدل الجمهور :**

بقوله عز وجل « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن  
أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن »<sup>(٥)</sup> •

ثم قال « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن  
فريضة فنصف ما فرضتم »<sup>(٦)</sup> •

قال الجمهور : فخص الأولى بالمتعة والثانية بنصف المفروض مع  
تقسيمه النساء قسمين وإثباته لكل قسم حكما فيدل ذلك على اختصاص  
كل قسم بحكمة ، وهذا يخص ما ذكره ، ويحتمل أن يحمل الأمر بالمتاع  
فى غير المفوضة على الاستحباب لدلالة الآيتين اللتين ذكرناهما على نفى  
وجوبها جمعا بين دلالة الآيات ، والمعنى فانه عوض واجب فى عقد  
فاذا سمى فيه عوض صحيح لم يجب غيره كسائر عقود المعاوضة  
ولأنها لا تجب لها المتعة قبل الفرقة كالمتوفى عنها زوجها •

(١) حاشية الباجورى ١٢٧/٢ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٤٨/٨ •

(٣) سورة البقرة آية ٢٤٢ •

(٤) سورة الأحزاب آية ٢٨ •

(٥) سورة البقرة آية ٢٣٦ •

(٦) سورة البقرة آية ٢٣٧ •

### الرأى الراجح :

ذهب الجمهور للقول باستحباب المتعة المطلقة بعد الدخول التى فرض لها وهذا هو الرأى الراجح لقوة دليلهم غالآية الأولى بينت وجوب المتعة مع عدم الفرض وجاءت الثانية بوجوب الفرض اذا كان هناك فرض تم بين المتعاقدين •

جاء فى تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> : وقال ابن القاسم فى المدونة : كان المتاع لكل مطلقة يقوله تعالى « وللمطلقات متاع بالمعروف » ولغير المدخول بها بالآية التى فى سورة الأحزاب<sup>(٢)</sup> فاستثنى الله تعالى المفروض لها قبل الدخول بها بهذه الآية وأثبت للمفروض لها نصف ما فرض فقط •

وهذا ردا على ما ذهب اليه الشافعى فى الآية الأولى أما الآية الثانية فهو محمول على أنه تطوع من النبى ﷺ ، لا وجوب له<sup>(٣)</sup> • والله تعالى أعلم •

---

(١) تفسير القوطى ٢٠٤/٣ •

(٢) سورة الأحزاب آية ٤٩ •

(٣) تفسير القرطبي ٢٢٨/٣ •

## المبحث الثالث

### النفقة

#### ١ - تعريف النفقة :

النفقة في اللغة<sup>(١)</sup> : مشتقة من النفق وهو الهلاك ، نفقت الدابة هلك ، ونفق البيع ينفق بالضم نهذا : راج والنفاق بالكسر فعل المنافق وانفق الرجل افتقر وذهب ماله ومنه قوله تعالى « اذا لامسكتن خشيية الانفاق »<sup>(٢)</sup> وانفق النائم من النفقة والنفق بفتحيتين سرب في الأرض له مخلص الى مكان •

#### النفقة في الشرع :

عرفها الأحناف بأنها<sup>(٣)</sup> : الإدرار على الشيء بما به بقاؤه •  
وعرفها الحنابلة بأنها<sup>(٤)</sup> : كفاية من يمونه خبزاً وأدماً وكسوة — بضم الكاف وكسرهما •

#### ٢ - حكمة شرعية النفقة :

لما كانت العدة أثراً من آثار الطلاق ، وكانت المرأة محبوسة فيها لحق الزوج والشرع فلا يحل لها أن تتزوج برجل آخر ما دامت في العدة كانت نفقة المعتدة واجبة على من فارقتها الى أن تنتقض عدتها منه لأنها لما صارت محبوسة عنده في حقه عجزت عن الاكتساب والانفاق على نفسها ، فلو لم تستحق النفقة عليه لما انت جوعا •

#### ٣ - الدليل على وجوب النفقة :

يدل على وجوب النفقة القرآن والسنة والمعقول :

#### (١) القرآن :

قوله عز وجل « استكوهن من حيث سكنتم من وجدكم »<sup>(٥)</sup> •  
وفي تفسير القرطبي<sup>(٦)</sup> : « من وجدكم » أي من سعتكم ، يقال وجدت في المال أجد وجدا •

---

(١) مختار الصحاح ٣٣٧ •  
(٢) سورة الاسراء آية ١٠٠ •  
(٣) شرح فتح القدير ٣/٣٢١ •  
(٤) كشاف القناع للبهوتي ٥/٥٩ •  
(٥) سورة الطلاق آية ٦ •  
(٦) تفسير القرطبي ١٨/١٦٨ •

## ( ٢ ) السبينة :

قول الرسول ﷺ في خطبة حجة الوداع « اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم لا يملكن لأنفسهن شيئا \* ولهن عليكم كسوتهن ورزقهن بالمعروف »<sup>(١)</sup> رواه مسلم وغيره \*

## ( ٣ ) أما المَقُول :

فلأن الزوجة محبوسة في بيت زوجها لحق زوجها ، وهي ممنوعة بسبب حقه عليها من الخروج للاكتساب والسعي ، فكانت كفايتها واجبة عليه \*

## ٤ — النفقة والسكنى للمطلقة رجعيًا الحائل :

اتفق الفقهاء على أنه اذا كانت المرأة معتدة من نكاح صحيح عن طلاق ، فان كان الطلاق رجعيًا فلها النفقة والسكنى بلا خلاف \*

قال الشافعي في الأم<sup>(٢)</sup> : فلما لم أعلم مخالفا من أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها في معاني الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنائها \*

وفي حاشية الباجوري<sup>(٣)</sup> : ويجب للمعتدة الرجعية السكنى في مسكن فراقها ان لاق بها والنفقة \*

وذهب المالكية : إلى ان السكن لكل مطلقة مدخولا بها « والنفقة للمطلقة دون الثلاث سواء كانت رجعية أو بائن بينونة صغرى كما جاء في شرح أبي النحسن على رسالة أبي زيد<sup>(٤)</sup> وفي المدونة الكبرى للإمام مالك<sup>(٥)</sup> \*

وجاء في بدائع الصنائع<sup>(٦)</sup> : ان كانت المرأة معتدة من نكاح صحيح عن طلاق فان كان الطلاق رجعيًا فلها النفقة والسكنى بلا خلاف \*

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه بشرح النووي ١٧٠/٨ .

(٢) الأم ٢١٩/٥ .

(٣) حاشية الباجوري ١٧٨/٢ .

(٤) حاشية للعدوى ١١٥/٢ .

(٥) المدونة الكبرى ٤٧١/٢ .

(٦) بدائع الصنائع ٢٠٣٨/٤ .

وفى البداية<sup>(١)</sup> : وإذا طلق رجل امرأته فلها النفقة والسكنى فى عدتها رجعيا كان أو بائنا •

#### مذهب الحنابلة :

جاء فى كشف القناع<sup>(٢)</sup> : ويجب عليه نفقة المطلقة الرجعية وكسوتها ومسكنها كالزوجة •

#### مذهب الظاهرية :

جاء فى المحلى<sup>(٣)</sup> : وأما كل مطلقة للذى طلقها عليها الرجعة ما دامت فى العدة ، فلا يحل لها الخروج من بيتها الذى كانت فيه اذ طلقها ، ولها عليه النفقة والكسوة •

#### أدلة الفقهاء :

#### استدلوا بالقرآن :

قوله جل شأنه : « أسكنوهن حيث سكنتم من وجدكم »<sup>(٤)</sup> •

#### وجه الدلالة :

أمر الله تعالى فى هذه الآية للأزواج لاسكان أزواجهن والمطلقة الرجعية زوجة مادامت فى العدة بدليل قوله تعالى « أسكنوهن » وهو راجع الى ما قبله وهى المطلقة الرجعية ولأن السكنى تابعة للنفقة فقد وجبت لها النفقة بلا خلاف ويعضد هذا قوله « لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » عسى أن يبدل ما فى قلب الزوج من بغض الى حب ويتم المقصود وهو الأمر أى الرغبة فى الرجعة<sup>(٥)</sup> •

#### والسنة :

عن فاطمة بنت قيس قالت<sup>(٦)</sup> : « أتيت النبى ﷺ فقلت : إن زوجى فلانا أرسل الى بطلاق ، وأننى سألت أهله النفقة والسكنى فأبوا على ، قالوا : يا رسول الله انه أرسل اليها بثلاث تطليقات ، قالت : فقال رسول الله ﷺ انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها الرجعة •

(١) شرح فتح القدير ٣/٣٣٩ • (٢) كشف القناع ٥/٤٦٤ •

(٣) المحلى لابن حزم ١١/٦٦٨ • (٤) سورة الطلاق آية ٦ •

(٥) تفسير القرطبي ١٨/١٦٧ ، ١٦٨ •

(٦) الحديث رواه أحمد فى مسنده ٦/٤١٦ •

### وجه الدلالة :

يدل الحديث على وجوب النفقة والسكنى للمطلة رجعيا بدون تردد أو خلاف •

### ٥ - النفقة والسكنى للمطلة البائن :

اختلف الفقهاء فى الرجل اذا طلق امرأته وكان الطلاق ثلاثا أو بائنا ولم تكن المرأة حاملا فهل لها النفقة والسكنى ؟ على ثلاثة أقوال :  
**أحدها :** ان لها السكنى والنفقة — وهو مذهب أبى حنيفة وأصحابه وهو قول الكوفيين •

**والقول الثانى :** ان لا سكنى لها ولا نفقة وهو مذهب أحمد وإسحاق وأبى ثور وأهل الظاهر وابن أبى ليلى •

**والقول الثالث :** ان لها السكنى ولا نفقة لها وهو مذهب مالك والشافعى  
**القول الأول :**

جاء فى بدائع الصنائع<sup>(١)</sup> : وان كان الطلاق ثلاثا أو بائنا وكانت حائلا فلها النفقة والسكنى •

وجاء فى الاختيار<sup>(٢)</sup> : وللمطلة النفقة والسكنى فى عدتها بائنا كان أو رجعيا •

وفى تحفة الفقهاء<sup>(٣)</sup> : « وأجر السكنى والنفقة على الزوج » •

### واستدل الأحناف بالقرآن والسنة :

#### القرآن :

فقوله عز وجل « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » •  
وقالوا فى البدائع<sup>(٤)</sup> : وفى قراءة عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه « اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجدكم »  
ولا اختلاف بين القراءتين لكن احداهما تفسير الأخرى • • ولأن الأمر بالاستسكان أمر بالانفاق لأنها اذا كانت محبوسة ممنوعة من الخروج لا تقدر على اكتساب النفقة ، فلو لم تكن نفقتها على الزوج ولا مال لها لمهلك أو ضاق الأمر عليها وعسر وهذا لا يجوز •

(١) بدائع الصنائع ٢٠٣٨/٤ •

(٢) الاختيار ٨/٤ • ط ( الحلبي ) •

(٣) تحفة الفقهاء ٣٦٩/٢ •

(٤) البدائع ٢٠٣٨/٤ •

وقوله عز اسمه « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله » •

من غير فصل بين ما قبل الطلاق وبعده في العدة ، ولأن النفقة انما وجبت قبل الطلاق لكونها مجبوسة عن الخروج والبروز لحق الزوج وقد بقى ذلك الاحتباس بعد الطلاق في حالة العدة وتأبد بانضمام حق الشرع اليه ، لأن الحبس قبل الطلاق كان حقا للزوج على التلّووس وبعد الطلاق تعلق به حق الشرع حتى لا يباح لها الخروج ، وإن اذن الزوج لها بالخروج ، فلما وجبت النفقة قبل التأكد فلأن تجب بعد التأكد أولى •

وكذلك قوله عز وجل « ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن » •  
وترك النفقة من أكبر الأضرار •

#### السنة :

وأما حديث فاطمة بنت قيس فقد رده عمر رضي الله تعالى عنه وزيد بن ثابت وجابر وعائشة فإنه روى أنها روت أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، قال عمر رضي الله تعالى عنه « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا تدري لعلها حفظت أو نسيت » (١) زواه مسلم •

#### القول الثاني :

#### مذهب الحنابلة :

قال الخرقي (٢) : « وإذا طلق الرجل زوجته طلاقا لا يملك فيه الرجعة فلا سكنى لها ولا نفقة الا أن تكون حاملا » •

وفي كشف القناع (٣) : « وان لم تكن البائن حاملا فلا شيء لها »

#### مذهب الظاهرية :

جاء في المحلى لابن حزم (٤) : وتعتد المتوفى عنها ، والمطلقة ثلاثا ، أو آخر ثلاث • حيث أحبين ، ولا سكنى لهن • ولا نفقة •

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/٣ ط (الطبي) •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٢٨٨/٩ •

(٣) كشف القناع ٤٦٥/٥ • (٤) المحلى لابن حزم ١١/٦٦٧ •



### واستدل الحنابلة والظاهرية :

ما روت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة وهو غائب فأرسل اليها وكيّله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله ﷺ تذكر ذلك له فقال « ليس لك عليه نفقة ولا سكنى » فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك <sup>(١)</sup> متفق عليه •

وفي لفظ <sup>(٢)</sup> فقال رسول الله ﷺ « انظري يا ابنة قيس انما النفقة للمرأة على زوجها ما كنت له عليها الرجعة فاذا لم يكن له عليها الرجعة فلا نفقة ولا سكنى » رواه الامام أحمد •

### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث دلالة صريحة أن المطلقة البائن لا نفقة لها

• ولا سكنى •

### القول الثالث :

جاء في حاشية الباجوري <sup>(٣)</sup> : ويجب للبائن السكنى دون النفقة • وفي المحلى على المنهاج <sup>(٤)</sup> : تجب سكنى لمعتدة طلاق ولو بائن بخلع أو ثلاثة •

وفي الأم <sup>(٥)</sup> : وكل مطلقة كان زوجها لا يملك رجعتها فلا نفقة لها في عدتها منه •

وجاء في المدونة الكبرى <sup>(٦)</sup> : قال مالك السكنى يتلزمه لمن كلهن المطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ، وأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثا •

### واستدل الشافعي ومالك :

### بالقرآن :

قوله عز وجل « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » وهذا اثبات للسكنى ويشمل كل مطلق •

(١) رواه الامام أحمد في مسنده ٤١٢/٦ •

(٢) رواه الامام أحمد في مسنده ٤١٧/٦ •

(٣) حاشية الباجوري ١٧٩/٢ •

(٤) قليوبي وعميرة ٥٤/٤ • (٥) الأم ٢٢٠/٥ •

(٦) المدونة الكبرى للامام مالك ٤٧١/٢ •

وقال عز ذكره « وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » وهذا فيه إسقاط النفقة عن كل مطلقة إلا الحامل ، فان مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها ، والا لم يكن لتخصيصها بالذكر فائدة •

#### والسنة :

١ — ما روى أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها ثلاثا وهو غائب بالشام فحمل اليها وكيله كفا من شعير فسخطته ، فقال لها لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا ، انما هو متطوع عليك ، فأنت النبي ﷺ فأخبرته بذلك فقال لها « لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا ، واعتدى عند أم شريك » (١) •

#### وجه الدلالة من الحديث (٢) :

يدل هذا الحديث على وجوب النفقة للمطلقة بائننا اذا كانت حاملا ، ويدل بمفهومه على أنها لا تجب لغيرها ممن كان على صفتها فى البينونة ، وقد رأى الشافعى ومالك أنه يدل على اثبات السكنى للمطلقة البائن لأنها لم تذكر فى الحديث •

٢ — عن مالك أنه سمع ابن شهاب يقول المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل وليست لها نفقة إلا أن تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها قال مالك وهذا الأمر عندنا (٣) •

#### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على عدم ثبوت النفقة للمبتوتة إلا بالحمل •

#### مناقشة الأدلة والرأى الراجح :

استدل الأحناف : بالآيات المذكورة وقد أخذوا بعمومها فقولهم عز وجل : « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » أوجب السكنى للزوجة المطلقة وغيرها كما يرون وصاروا الى وجوب النفقة لها لكون النفقة تابعة لوجوب الاسكان فى الرجعية وفى الحامل وفى نفس

(١) موطأ مالك ٩٨/٢ •

(٢) نيل الأوطار للشوكانى ٣٢٢/٦ •

(٣) موطأ مالك ٩٩/٢ •

الزوجية ، وبالجمله فحيثما وجبت السكنى فى الشرع وجبت النفقة ، ومن المتأكد منه ان هذه الآيات على وجوب النفقة للزوجة ، وللرجعية والحامل بخلاف البائن •

وأما من فرق بين ايجاب النفقة والسكنى من الشافعى ومالك فقد جاء فى بداية المجتهد لابن رشد<sup>(١)</sup> « وأما التفريق بين ايجاب النفقة والسكنى فمفسر ووجه عسره ضعف دليله »<sup>(٢)</sup> •

وكما ذكرنا أن السكنى فى الآية للزوجة والرجعية والحامل وفى الآية نفسها ذكرت النفقة للحامل وهذا واضح أما السكنى فقد خصصوها برأيهم الى البائن بالاضافة الى السابقين وهذا أمر غير جائز لأنه ليس بدليل واضح •

أما الأهم فهو ما ذهب اليه الامام أحمد وأهل الظاهر الى عدم وجوب النفقة والسكنى وما استدلوا به من حديث فاطمة بنت قيس والذى طعن فيه الكثيرون وقد رد على هذا الطعن ولنورد بعض الأمثلة<sup>(٣)</sup> •

١ — ذكر طعن عائشة رضى الله تعالى عنها فى خبر فاطمة بنت قيس فى الصحيحين من حديث هشام بن عروة عن أبيه قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فأخرجها من عنده فعاب ذلك عليهم عروة فقالوا : إن فاطمة قد خرجت قال عروة فأتيت عائشة رضى الله تعالى عنها فأخبرتها فقالت ما بفاطمة بنت قيس خير أن تذكر هذا الحديث •

٢ — ذكر طعن سليمان بن يسار روى أبو داود فى سننه أيضا قال فى خروج فاطمة انما كان من سوء الخلق •

---

(١) العلامة أبو الوليد محمد بن أحمد بن أبى الوليد بن رشد الشهير بالحفيد الفرنائى الفقيه الأديب العالم الجليل • أخذ عن أبيه واستظهر عليه الموطأ حفظاً وأخذ الفقه عن أبى القاسم بشكوال وغيره ، درس الفقه والأصول وعلم الكلام ، سمع منه أبو محمد بن حوط الله وابنه القاضى سميد ، وأبو القاسم بن الطيلسان ، له تأليف كثيرة منها : بداية المجتهد واختصر المستصفى فى الأصول ولد سنة ٥٢٠ وتوفى سنة ٥٩٥ ( انظر شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية صفحة ١٤٦ ) •

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ٩٦/٢ •

(٣) انظر زاد المعاد ٣٥٤/٢ ، نيل الأوطار للشوكانى ٣٢١/٦ •

٣ — ذكر طعن الأسود بن يزيد (حديث مسلم) ان الشعبي حدث بحديث فاطمة فأخذ الأسود كفا من حصباء فحصبه وقال ويلك تحدث بمثل هذا •

وذكر في الأجوبة عن هذه المطاعن وبيان بطلانها وحاصلها أربعة :  
أحدها : ان راويته امرأة لم تأت بشاهدين يتابعانها على حديثها .  
الثاني : ان روايتها تضمنت مخالفة القرآن .  
الثالث : ان خروجها من المنزل لم يكن لانه لا حق لها في السكنى بل لأذاها أهل زوجها بلسانها •

الرابع : معارضة روايتها برواية عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أمير المؤمنين •  
والرد على هذه الأمور الأربعة باذن الله سيوضح ويكشف حقيقة الأمور •

### المطعن الأول :

وهو كون الراوى امرأة فطعن باطل بلا شك لأن السنن كما تؤخذ عن الرجل تؤخذ عن المرأة ، ومثال ذلك أخذ الناس بحديث فريضة بنت مالك بن سنان أخت أبى سعيد فى اعتداد المتوفى عنها فى بيت زوجها ، وليست فاطمة بدونها علما بل أفقه وأعلم عنها ، وهناك عمر قد نسي تميم الجنب وذكره عمار بن ياسر ، وحين قامت امرأة تذكره بقول الله عز وجل « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج » •  
فان كان جواز النسبان على الراوى يوجب سقوط روايته سقطت رواية عمر رضى الله تعالى عنه التى عورضت بها خبر فاطمة •

### المطعن الثانى :

وهو أن روايتها مخالفة للقرآن فنقول لو كانت مخالفة كما ذكرتم لكانت مخالفة لعمومه فتكون تخصيصا للعام فحكمها حكم تخصيص قوله عز وجل « وأحل لكم ما وراء ذلكم » بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ونظائره ، فان القرآن لم يخص البائن بأنها لا تخرج ولا تخرج وبأنها تسكن من حيث يسكن زوجها بل اما أن يعمها ويعم الرجعية واما أن يخص الرجعية فان عم النوعين فالحديث تخصص لعمومه وان خص الرجعيات وهو الصواب للسباق الذى من تدبره وتأمله قطع بأنه فى الرجعيات من عدة أوجه ، فالحديث ليس مخالفاً لكتاب الله تعالى بل موافق له •

### وأما المطعن الثالث :

وهو أن خروجها لم يكن الا لفحش من لسانها فهذا تأويل لا توصف به امرأة من خيار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ومن فضلائهم ومن المهاجرات الأول فكيف لم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الفحش ويقول لها انتقى الله وكفى لسانك عن أذى أهل زوجك واستقرى فى مسكنك وكيف يعدل عن هذا الى قوله لا نفقة لك ولا سكنى الى قوله انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها رجعة ، فان هذا لا يخرج من بين شفقتى الرسول الكريم ﷺ ، ولو كانت فاحشة اللسان لقال لها النبي ﷺ كفى لسانك حتى تنقضى عدتك وتسمع وتطيعه وقد سمعها من دونها وأطاعت من النساء ولما زوجها اسامة بن زيد خبه ﷺ .

### وأما المطعن الرابع :

وهو معارضة روايتها برواية عمر رضى الله تعالى عنه فهذه المعارضة تورد من وجهين :

( احدثهما ) قوله لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا وان هذا من حكم المرفوع .  
( الثانى ) قوله سمعت رسول الله ﷺ يقول لها السكنى والنفقة ، فنقول اعاذ الله تعالى أمير المؤمنين ان يقول عن هذا الكلام الباطل ، قال الاسام أحمد لا يصح هذا عن عمر رضى الله تعالى عنه وقال أبو الحسن الدارقطنى : بل السنة بيد فاطمة بنت قيس .

وأما حديث حماد عن ابراهيم عن عمر رضى الله تعالى عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول لها السكنى والنفقة فنحن نشهد بالله تعالى أن هذا كذب على عمر رضى الله تعالى عنه وكذب على رسول الله ﷺ وينبغى أن لا يحمل الانسان فرط الانتصار المذاهب والتعصب لها على معارضة سنن رسول الله ﷺ الصحيحة الصريحة بالكذب البحت فلو كان هذا من عند عمر عن الرسول ﷺ لخربت فاطمة وذووها ولم يبرزوا بكلمة ولا دعت فاطمة الى المناظرة ولا احتيج الى ذكر اخراجها لا يذاء لسانها ولما فات هذا الحديث أثمة الحديث والمصنفين فى السنن وأما ابراهيم فانه لم يولد الا بعد موت عمر رضى الله تعالى عنه بسنين .

بعد طرح هذه المناقشة نخرج منها والله تعالى أعلم بان المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى واذا كان من المستحب أن تجعل لها النفقة

والسكنى فهذا متوقف على كرم خلق الرجل الذى طلق جبراً للخاطرها وأيضاً على يسار الزوج واعساره وعلى ظروف المرأة فى حياتها اذا كانت فى حاجة الى هذه النفقة ، ولكنها ليست فرضاً على الزوج والله الموفق .

#### ٦ — النفقة والسكنى للمطلقة الحامل :

لا خلاف بين الفقهاء فى وجوب النفقة والسكنى للحامل المطلقة ثلاثاً أو أقل منها حتى تضع حملها .

##### مذهب الإحناف :

جاء فى بدائع الصنائع<sup>(١)</sup> : وان كان الطلاق ثلاثاً أو بائناً فلها النفقة والسكنى ان كانت حاملاً .  
وفى شرح فتح القدير<sup>(٢)</sup> : فان النفقة واجبة لها مطلقاً حاملاً كانت أولاً وضعت حملها أولاً .

##### مذهب الشافعية :

قال الشافعى فى الأم<sup>(٣)</sup> : وكل مطلقة كان زوجها لا يملك رجعتها فلا نفقة لها فى عدتها منه الا أن تكون حاملاً فيكون عليه نفقتها ما كانت حاملاً .

وفى شرح ابن القاسم على متن أبى شجاع<sup>(٤)</sup> : « ويجب للبائن السكنى دون النفقة الا أن تكون حاملاً فتجب النفقة لها » .  
وفى الشرح الكبير<sup>(٥)</sup> : ولها نفقة الحمل والكسوة فى أوله وفى الأشهر .

##### مذهب المالكية :

وفى رسالة أبى زيد<sup>(٦)</sup> : والسكنى لكل مطلقة مدخولاً بها ولا نفقة الا للتي طلقت دون الثلاث وللحامل كانت مطلقة واحدة أو ثلاثاً .

(١) بدائع الصنائع ٢٠٣٨/٣ .

(٢) شرح فتح القدير ٣٤٢/٣ .

(٣) الأم ٢٢٠/٥ .

(٤) حاشية الباجورى ١٧٩/٢ .

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٥/٢ .

(٦) حاشية العدوى ١١٥/٢ .

### مذهب الحنابلة :

قال الخرقي<sup>(١)</sup> : « واذا طلق الرجل زوجته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فلا سكنى لها ولا نفقة الا أن تكون حاملاً » .  
وفى الاقتناع<sup>(٢)</sup> : « فان كانت حاملاً ظلها النفقة تأخذها كل يوم قبل الوضع ولها السكنى والكسوة » .

### مذهب الظاهرية :

جاء فى المحلى لابن حزم<sup>(٣)</sup> : « رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن ابن أبي ليلى أنه قال فى المطلقة والحامل : لها السكنى والنفقة »<sup>(٤)</sup> .

### أدلة الفقهاء :

#### استدل الفقهاء من القرآن :

قوله جل شأنه « اسكنوهن من حيث سكنتم » وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن ، وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن »<sup>(٥)</sup> .

### وجه الدلالة :

تدل هذه الآية الكريمة على وجوب النفقة والسكنى للحامل .

### والسنة :

١ — ما رواه الامام أحمد فى مسنده<sup>(٦)</sup> : حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا عبد الرزاق قال أبو معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله أن أبا عمرو بن جعفر بن المغيرة خرج مع على بن أبي طالب الى اليمن فأرسل الى فاطمة بنت قيس بتطبيقه كانت بقيت من طلاقها وأمر لها الحارث بن هشام وعباس بن أبى ربيعة بنفقة فقالا لها والله هالك من نفقة الا أن تكونى حاملاً فأنتت النبى ﷺ فذكرت ذلك له قولهما فقال لا الا أن تكونى حاملاً واستأذنته للانتقال فاذن لها فقالت أين ترى يا رسول الله قال الى ابن أم مكتوم وكان أعمى تضع ثيابها

(١) المغنى والشرح الكبير ٢٨٨/٩ (٢) كشاف القناع ٤٦٤/٥ .  
(٣) المحلى لابن حزم ٦٧٤/١١ (٤) النصف لعبد الرزاق ١٩/٧ .  
(٥) سورة الطلاق آية ٦ (٦) مسند أحمد ٤١٤/٦ .

عنده ولا يراها فلما مضت عدتها أنكحها النبي ﷺ أسامة بن زيد فأرسل اليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن هذا الحديث فحدثته به فقال مروان لم نسمع بهذا الحديث الا من امرأة سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان بينى وبينكم القرآن قال الله عز وجل « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة حتى بلغ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » قالت : هذا لمن كان له مراجعة فأى أمر يحدث بعد الثلاث •

٢ — عن مالك انه سمع ابن شهاب يقول المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل وليست لها نفقة الا أن تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها (١) •

### وجه الدلالة من الحديثين :

يدل الحديثان الشريفان دلالة واضحة أن النفقة والسكنى لا تجب الا للحامل سواء كانت مطلقة رجعية أو مبتوتة •

### سبب وجوب النفقة للحامل :

اختلف الفقهاء فى سبب وجوب النفقة للحامل هل هى للخمل نفسه أو للحامل من أجل الحمل •

ذهب الجمهور من الأحناف والشافعى فى قول له والامام أحمد فى رواية له انها تجب للحامل من أجل الحمل •

وقال الأحناف فى المبسوط (٢) : ثم النفقة اذا كانت حاملا تجب لها لا للولد بدليل أنه لا تجب فى مال الولد وان كان له مال أوصى له به وانها لا تتعدد بتعدد الولد •

وقال ابن قدامة فى المغنى (٣) : تجب لها من أجله لأنها تجب مع اليسار والاعسار فكانت له كنفقة الزوجات ، ولأنها لا تسقط بهضى الزمان فأشبهت نفقتها فى حياته •

وفى المجموع شرح المذهب (٤) : انها تجب للحامل لأجل الحمل وهو الأصح ، لأنه تجب عليه نفقة الزوجة مقدرة ولو وجبت للحمل لتعذرت بقدر كفايته كنفقة الأقارب ، والجنين يكتفى بدون المد •

(١) موطأ مالك ٩٩/٢ • (٢) المبسوط للسرخسى ٢٠٢/٥ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ٢٩٢/٩ •

(٤) المجموع شرح المذهب ١١٩/١٧ •



وذهب المالكية والامام الشافعي في قوله الأول والامام أحمد في الرواية الأولى انها تجب للحمل نفسه •  
جاء في الشرح الكبير<sup>(١)</sup> : فان كانت حاملا لم تسقط لأن النفقة حينئذ للحمل •

وفي المجموع شرح المذهب<sup>(٢)</sup> : أنها تجب للحمل لأنها تجب عليه بوجوده ولا تجب عليه مع عدمه فدل على أنها تجب له •  
وفي المغنى<sup>(٣)</sup> : تجب للحمل اختارها أبو بكر لأنها تجب بوجوده وتسقط عند انفصاله فدل على أنها له •

ملاحظة : وسواء كانت النفقة للحمل نفسه او للحامل من اجل الحمل فشقة الخلاف ضيقة ووجوب النفقة للحامل ثابتة بالكتاب والسنة •

### كيفية دفع نفقة الحامل :

اختلف الفقهاء وفي كيفية دفع نفقة الحامل المطلقة فذهب الجمهور من الحنابلة والمالكية في قولهم المشهور والامام الشافعي في أصح قوليه الى أنه يلزم على الزوج دفع نفقة الحامل المطلقة اليها يوما فيوما كما يلزمه دفع نفقة الرجعية •

جاء في المغنى<sup>(٤)</sup> : ويلزم الزوج دفع نفقة الحامل المطلقة اليها يوما فيوما كما يلزمه دفع نفقة الرجعية •  
وجاء في المجموع<sup>(٥)</sup> : أنه يجب عليه أن يدفع اليها نفقة يوم بيوم وهو الأصح •

وفي الشرح الكبير<sup>(٦)</sup> : وفي وجوب نفقة الحمل بتحركه أو بوضعه روايتان المشهور منها بظهور الحمل •

### واستدلوا :

بقوله عز وجل « وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن » •

---

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٤/٢ •  
(٢) المجموع شرح المذهب ١١٩/١٧ •  
(٣) المغنى والشرح الكبير ٢٩١/٩ •  
(٤) المغنى والشرح الكبير ٢٩٢/٩ •  
(٥) المجموع شرح المذهب للشيرازي ١٢٠/١٧ •  
(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٦/٢ •

قال الشافعية : فأمرنا بالانفاق عليهن حتى يضعن حملهن ، وهذا يقتضى وجوب الدفع ، ولأن الحمل امارات وعلامات ، فإذا وجدت تعلق الحكم بها فى وجوب دفع النفقة ، كما تعلق الحكم بها فى منع أخذ الحمل فى الزكاة •

وخالف الشافعى <sup>(١)</sup> فى القول الآخر وذهب الى أنه : لا يجب على الزوج دفع النفقة حتى تضع ، فإذا وضعت الولد وجب عليه دفع نفقتها لما مضى لأنه لا يجب عليه الدفع بالشك والحمل غير متحقق الوجود قبل الوضع ، بل يجوز أن يكون ربحاً فينفش •

وذهب الأحناف <sup>(٢)</sup> : الى أن النفقة تستحقها الزوجة بعد زوال النكاح مباشرة لأن نفقة النكاح لا تصير ديناً بمضى المدة قبل الفرض ولا يكون لها أن تطالب بها بعد زوال النكاح فنفقة العدة أولى •

#### ٧ - نفقة الملائنة :

اختلف الفقهاء فى وجوب النفقة والسكنى للملائنة •

ذهب الامام الشافعى <sup>(٣)</sup> : الى أنه اذا لاعن الزوج زوجته فان لم ينف الحمل وجبت النفقة ، وان نفى الحمل لم تجب النفقة ، لأن النفقة تجب فى أحد القولين للحمل ، والثانى تجب لها بسبب الحمل والحمل منتف عنه فلم تجب بسببه نفقة •  
وأما السكنى ففيها قولان :

**أحدهما :** تجب لأنها معتدة من فرقة فى حال الحياة ، فوجب لها السكنى كالمطلقة •

**الثانى :** لا تجب لما روى ابن عباس رضى الله تعالى عنه « ان النبى ﷺ قضى أن لا تثبت لها » <sup>(٤)</sup> من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا وفاة ولأنها لم تحصن ماءه فلم يلزمه سكنها •

وقالوا : حديث ابن عباس رواه البزار « ان رجلاً طلق امرأته فجاءت الى النبى ﷺ فقال : لا نفقة لك ولا سكنى » •

(١) المجموع شرح المذهب ١٢٠/١٧ •

(٢) المبسوط ٢٠٤/٥ •

(٣) المجموع شرح المذهب ١٢١/١٧ •

(٤) مجمع الزوائد ٣٢٦/٤ •

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : وفيه ابراهيم بن اسماعيل بن  
أبى حبيبة وهو متروك •

وذهب الامام أحمد : الى أن الملاعة لا سكنى لها ولا نفقة ان  
كانت غير حامل للخبر (١) •

وفى كشف القناع (٢) : تجب النفقة على زوج لزوجته ناشز حامل  
وملاعة حامل لأن النفقة للحمل وهو ولده ولو نفاه لعدم صحة نفيه  
ما دام حملا فلن نفاه بعد وضعه ، فلا نفقة في المستقبل لانقطاع نسبه  
عنه فان استلحقه الملاحن بعد نفيه لحقه نسبه ورجعت عليه الأم بما  
أنفقته ، وبأجرة المسكن والرضاع سواء قلنا النفقة للحمل أولها من  
أجله •

وذهب الامام مالك : الى أنه لا نفقة على ملاعن لحمل ملاعة لعدم  
لحقه ولها السكنى لأنها محبوسة بسببه كما جاء في الشرح الكبير (٣) •  
وجاء في شرح أبى الحسن لرسالة ابن زيد (٤) : ولا نفقة للملاعة  
وان كانت حاملا ، لأن الطلاق بائن مؤبد التحريم والحمل منفي من أبيه  
باللعان فاقتضى كلامه أن لها السكنى وهو المشهور •  
وذهب أبو حنيفة :

جاء في المبسوط (٥) : والباطنة بالخلع والايلاء واللعان وردة الزوج  
ومجامعة أمها سواء في ذلك لأن هذه الفرقة كلها بسبب من جهة الزوج  
بعد أن كانت مستحقة للنفقة في أصل النكاح فيبقى ذلك الحق بقاء  
العدة •

#### ٨ — بمن تعتبر النفقة :

اختلف الفقهاء في النفقة بحال من تعتبر بحال الزوج أو بحال  
الزوجة أو بحالهما جميعا •  
**مذهب الأحناف :**

اختلف فقهاء الأحناف فيمن تعتبر بحاله • اختار الخصاف أنه  
يعتبر حالهما جميعا • وقال الكرخي يعتبر حال الزوج •

(١) المغنى والشرح الكبير ٢٩٠/٩ •

(٢) كشف القناع للبهوتي ٤٦٥/٥ •

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٦/٢ •

(٤) حاشية على الصعدي العدوي ١١٦/٢ •

(٥) المبسوط ٢٠٣/٥ •

جاء في البداية<sup>(١)</sup> : « ويعتبر في ذلك حالهما جميعا » .  
وفي الهداية<sup>(٢)</sup> : وهذا اختيار الخصاف وعليه الفتوى وتفسيره  
إذا كانا موسرين تجب نفقة اليسار وإن كانا معسرين فنفقة الاعسار  
وإن كانت معسرة والزوج موسرا فنفقتها دون نفقة الموسرات وفوق  
نفقة المعسرات .

### والى هذا ذهب الحنابلة :

جاء في المغنى<sup>(٣)</sup> : ونفقتها معتبرة بحال الزوجين جميعا فإن كانا  
موسرين فلها عليه نفقة الموسرين ، وإن كانا معسرين فعليه نفقة  
المعسرين ، وإن كانا متوسطين فلها عليه نفقة المتوسطين ، وإن كان  
أحدهما موسرا والآخر معسرا فعليه نفقة المتوسطين أيهما كان الموسر .  
ونذهب المالكية في قولهم المعتمد : إلى اعتبار وسع الزوج  
وحال الزوجة .

جاء في الشرح الكبير<sup>(٤)</sup> : إن اعتبار حالهما لا بد منه سواء تساويا  
غنى أو فقرا أو كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا لكن اعتبار حالهما عند  
تساويهما فقرا أو غنى ظاهر وأما عند اختلافهما فاللازم حالة وسط بين  
الحالتين .

### الأدلة :

استدلوا من القرآن :

- ١ — قوله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته »<sup>(٥)</sup> .
- جاء في تفسير القرطبي<sup>(٦)</sup> : « أي لينفق الزوج على زوجته وعلى ولده  
الصغير على قدر وسعه حتى يوسع الله عليهما إذا كان موسعا عليه » .
- ٢ — قوله جل وعلا : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
بالمعروف »<sup>(٧)</sup> .

جاء في تفسير ابن كثير<sup>(٨)</sup> : وعلى والد الطفل نفقة الوالدات  
وكسوتهن بالمعروف أي بما جرت به عادة أمثالهن في بلدهن من غير  
اسراف ولا اقتار بحسب قدرته في يساره وتوسطه واقتاره .

(١) ، (٢) شرح فتح القدير ٣/٣٣٢ ط ( المكتبة النجارية ) .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٩/٢٣٠ ط ( بيروت ) .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٥٠٩ .

(٥) سورة الطلاق آية ٧ .

(٦) تفسير القرطبي ١٨/١٧٠ الطبعة الثانية .

(٧) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٨) تفسير ابن كثير ١/٢٨٣ ط ( الحلبي ) .

وقال ابن قدامة<sup>(١)</sup> : والمعروف الكفاية \*

### ومن السنة :

١- ما جاء فى الصحيحين<sup>(٢)</sup> أن هنداً بنت عتبة قالت يا رسول الله أن أباً سفيان رجل شحيح لا يعطينى من النفقة ما يكفينى ويكفى بنى إلا ما آخذ من ماله بغير علم فقال ﷺ خذى من ماله بالمعروف ما يكفىك ويكفى بنيك \*

وأبو سفيان اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وقوله ( شحيح ) أى بخيل حريص ، وهو أعم من البخل لأن البخل مختص بمنع المال \* والشح يعم منع كل شيء فى جميع الأحوال \*  
والحديث فيه دليل على وجوب نفقة الزوجة على زوجها وهو مجمع عليه وعلى وجوب نفقة الولد على الأب وأنه يجوز لمن وجبت له النفقة شراً على شخص أن يأخذ من ماله ما يكفيه إذا لم يقع منه الامتنال وأصر على التمرد<sup>(٣)</sup> \*

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث حجة الوداع : ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف<sup>(٤)</sup> \*

أما على قول الكرخى فى اعتبار حال الزوج فقد جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(٥)</sup> : « فيعتبر فيه حال الرجال من اليسار والاعسار دون حال المرأة » \*

وهو قول الامام الشافعى :

جاء فى حاشية الباجورى على شرح ابن القاسم<sup>(٦)</sup> : والنفقة بحسب حاله من يسار واعسار وتوسط لأنها كالزوجة وحمل وجوب النفقة لها ما لم تنتقل لعدة الوفاة \*

---

(١) المغنى والشرح الكبير ٢٣٠/٩ ط ( بيروت )

(٢) رواه البخارى فى صحيحه ٨٥/٧ ط ( الشعب )

(٣) انظر نيل الأوطار للشوكاتى ٢٤٣/٦ الطبعة الثالثة

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٠/٨ ط ( الحلبي )

(٥) تحفة الفقهاء ٢٣٥/٢ الطبعة الأولى

(٦) حاشية الباجورى ١٩/٢ ط ( دار الكتب )

### واستدلوا :

بقوله عز وجل « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه ،  
فولينفق مما آتاه الله » ♦

### وجه الدلالة :

تدل الآية الكريمة على وجوب النفقة على الزوج لزوجته بحسب  
حاله من يسار وإعسار ♦

### مناقشة الأدلة والرأى الراجح :

استدل الفقهاء جميعا بقوله عز وجل « لينفق ذو سعة من سعته »  
سواء الذى اعتبر حال الزوج فقط والذى اعتبر حالهما معا ♦ فالآية  
واضحة فى أن الله عز وجل أمر الرجل بالانفاق على زوجته وأولاده  
وأهله على قدر وسعه من يسار وإعسار لأن الرجل هو القائم بشئون  
الحياة الزوجية وبكل تكاليفها — وهذا فى الغالب — والى هذا ذهب  
الشافعى والكرخى من الأحناف وهو القول الصحيح عندهم ♦

وما ذهب اليه الحنابلة والمالكية والخصاف من الأحناف باعتبار  
حال الزوجة فقد استدلوا بنفس الآية السابقة مع أدلة أخرى من  
القرآن والسنة فقوله عز وجل « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
بالمعروف » ♦

وحديث الرسول ﷺ فى حجة الوداع وقوله لهند خذى ما يكفيك  
من ماله بالمعروف قالوا: إن المعروف هو الكفاية وهى تخص حال الرجل  
وحال المرأة معا ليس حال الرجل فقط ♦ فنقول أن الآيات والأحاديث  
تدل جميعا على اعتبار حال الرجل فقط أما قوله عز وجل « وعلى المولود  
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وحديث الرسول ﷺ فى حجة الوداع  
وحديث هند بنت عتبة كل هؤلاء يؤكد التوصية للرجل على أهله  
بالأشح أو ببخل لأنه هو الأصل وهو العماد للأسرة فإذا بخل أو شح  
فقد سبب لأسرته المتاعب والمشقة وضيق العيش وإذا يسر وسهل على  
أهله عاشوا كرماء ♦ بعد ذلك نجد أن ما ذهب اليه الشافعى وأكثر  
الأحناف أن اعتبار حال الرجال هو الأصح والله تعالى أعلم ♦

٩ — متى تجب النفقة ومتى تسقط (١) :

تجب النفقة للمعتدة فى الحالات الآتية :

١ — أن تكون الفرقة من جهة الزوج سواء كانت طلاقاً أم فسخاً وسواء أكان سبب الفسخ مشروعاً كاختياره نفسه بعد البلوغ أم لم يكن مشروعاً كارتداده وفعله بأحد أصولها أو فروعها ما يوجب حرمة المصاهرة .

٢ — أن تكون الفرقة من جهة الزوجة بسبب غير محظور شرعاً كأن تختار فسخ الزواج عند البلوغ أو الافاقة من الجنون أو العته فى الحالات التى يكون لها فيها هذا الخيار ، أو لنقصان مهرها عن مهر مثلها .

٣ — أن تكون الفرقة بين الزوجين بقضاء القاضى ، وذلك فى الحالات التى يكون لها فيها هذا الخيار ، أو لنقصان مهرها عن مهر الزوج فى تطليق زوجته ، فكان الزوج هو الذى طلق فتستحق الزوجة نفقة العدة عليه ، وإن كان الطلاق بناء على طلبها .

وتسقط النفقة من المعتدة فى الحالات الآتية :

١ — أن تكون المدة بسبب الفرقة من زواج فاسد أو دخول بشبهة ، لأن حال المدة معتبر بحال الزواج ، والسرى عدم ايجاب نفقة المعتدة لأحد هذين أن الزواج الفاسد والوطء بشبهة لا يكون أحدهما سبباً فى احتباس الرجل للمرأة بل يجب عليهما أن يتفارقا منه ، والنفقة انما تجب جزاء الاحتباس ، وإذا كان الاحتباس غير جائز شرعاً كانت النفقة غير واجبة ، لا فى أثناء الاحتباس غير المشروع ولا فيما بعده .

٢ — أن تكون المرأة معتدة لفرقة جاءت من جهتها بسبب محظور شرعاً كالمرأة تفعل مع أحد أصول الزوج أو فروعها ما يوجب حرمة المصاهرة ، لأن النفقة فيها معنى الصلة ، فإذا وقعت الفرقة من جهة المرأة بفعلها الذى هو معصية لم تستحق الصلة بل تستحق العقوبة والزجر وكذلك ارتداد الزوجة .

---

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٣٤٢ ، المبسوط ٥/٢٠٦ ، المغنى والشرح الكبير ٩/٢٩٣ ، كشف القناع ٥/٤٦٧ ، المجموع شرح المذهب ١٧/١١٩ ، ١٢٤ ، المدونة الكبرى للإمام مالك ٢/٤٧١ ، ٤٧٢ .

## المبحث الرابع

### الميراث

- الميراث(\*) من الأحكام التي تتصل بحال قيام العدة
- والمعتد لا تخلو : إما ان كانت معتدة من طلاق رجعى
- وإما ان كانت معتدة من طلاق بائن أو ثلاث

### ميراث المطلقة طلاقاً رجعياً

#### رأى الفقهاء :

اتفق الفقهاء على أنه اذا كانت العدة من طلاق رجعى فمات أحد الزوجين قبل انقضاء العدة ورثه الآخر بلا خلاف ، سواء كان الطلاق فى حال الصحة أو حال المرض ، روى ذلك عن أبى بكر وعثمان وعلى وابن مسعود •

ذهب الأحناف فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> — ان المريض اذا طلق وهو صاحب الفرائض ، طلاقاً رجعياً •• ثم مات من ذلك المرض ، وهى فى العدة : فأنها تراث •

وبناء فى شرح القدير<sup>(٢)</sup> — اجمع أهل العلم أن فى كل طلاق يملك الرجعة بعد الدخول يتوارثان فى العدة •

---

(\*) كان العرب فى الجاهلية يتبعون الأحكام الأمم السابقة فى الميراث وغيره من المعاملات ولذا كانوا لا يورثون البنات ولا الزوجات ولا الأمهات ولا غيرهن من النساء • وقد داموا على هذه الأحوال الألوفاً من الاجيال من عهد الطوران والكلدان والسريان والعبرانيين الى ما بعد ظهور الاسلام فيهم بجملة سنوات • ولم تنتظم لهم أحكام موارث الا فى عهد النبى ﷺ • فجاء الشرع الاسلامى وخالف جميع الشرائع السابقة فى أحكام الميراث ، وقد خالف الشرع الاسلامى الشرع العبرى فى كونه يجعل للنساء حظاً فى الميراث • انظر المقارنات والمقاييل لمحمد حافظ صبرى — الطبعة الاولى ١٣٢٠ هـ ١٩٠٢ م صفحات ٢٤٠ ، ٢٤١ •

(١) تحفة الفقهاء ٢/٢٧٨ •

(٢) شرح فتح القدير ٣/١٥٠ •



وذهب الشافعية فى المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> — اذا طلق الرجل امرأته فى مرض موته وقع الطلاق رجعيا فمات وهى فى العدة أو ماتت قبله فى العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف •  
وذهب الحنابلة فى كشف القناع<sup>(٢)</sup> — أن الزوجين يتوارثان فى طلاق رجعى ما دامت فى العدة سواء كان فى المرض أو الصحة •

### وجه الدلالة عندهم :

أن الطلاق الرجعى منه لا يزيل النكاح فكانت الزوجية بعد الطلاق قبل انقضاء العدة قائمة من كل وجه والنكاح القائم من كل وجه سبب لاستحقاق الإرث من الجانبين كما لو مات أحدهما قبل الطلاق وسواء كان الطلاق بغير رضاها أو برضاها ، فإن ما رضى به ليس بسبب لبطلان النكاح حتى يكون رضا ببطلان حقها فى الميراث ، وسواء كانت المرأة حرة مسلمة أو مملوكة أو كتابية ثم اعتقت أو أسلمت فى العدة •

لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ولعانه ويملك أمساكها بالرجعة بغير رضاها ، ولا ولى ولا شهود ولا ضداق جديد •  
وخالف ابن حزم الظاهرى الجمهور وقال كما جاء فى المحلى<sup>(٣)</sup> : وكذلك المطلقة طلاقا رجعيا فى المرض اذا لم يراجعها حتى مات فلا ميراث لها — وحتى لو أقر علانية أنه أنما فعل ذلك لثلاث ترثه ولا حرج عليه فى ذلك ، لأنه فعل ما أبيح له من الطلاق الذى قطع الله تعالى به الموارثة بينهما ، وقطع به حكم الزوجية بينهما •

### ميراث المطلقة البائن :

إذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا فإن كان ذلك فى حال الصحة فمات أحدهما لم يرثه صاحبه سواء كان برضاها أو بغير رضاها وهذا باتفاق الفقهاء •

وإذا طلقها فى مرض موته وكان طلاقا بائنا فإن ماتت قبل الزوج لم يرثها الزوج وهو اجماع لا خلاف فيه • وإن مات الزوج قبلها فإن كان الطلاق برضاها لا ترث بالاجماع وإن كان بغير رضاها

(١) المجموع شرح المذهب ٢١٩/١٥ •

(٢) كشف القناع ٤/٨٠ •

(٣) المحلى لابن حزم الظاهرى ٥٧٣/١١ •

فانها تراث من زوجها باتفاق الفقهاء وهو قول الشافعى فى القديم ،  
وبه قال عمر وعثمان وعلى ، ومن الفقهاء شعبة والأوزاعى والليث  
وسفيان بن عيينه وسفيان الثورى وابن أبى ليلى وأصحاب أبو حنيفة .

جاء فى البداية<sup>(١)</sup> « واذا طلق الرجل امرأة فى مرض موته  
طلاقاً بائناً فمات وهى فى العدة ورثته » •

وفى كشف القناع<sup>(٢)</sup> : ومن يرث منهم كالمطلقة طلاقاً رجعياً أو  
بائناً يترتب عليه بقصد الحرمان •

وفى المجموع شرح المذهب<sup>(٣)</sup> « قال فى القديم — تراثه » •

وفى حاشية العدوى<sup>(٤)</sup> : « وكان الميراث لها منه ان مات فى  
مرضه ذلك كان الطلاق بائناً أو رجعياً » •

واستدلوا : بالأثر والاجماع<sup>(٥)</sup> :

### الأثر :

روى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر الكلبية فى  
مرضه آخر تطليقاتها الثلاث وكانت تحته إم كلثوم بنت عقبة أخت  
عثمان بن عفان فورثها عثمان رضى الله تعالى عنه ، وروى أنه قال  
ما ائتمه ولكن أريد أن تكون سنة<sup>(٦)</sup> •

---

(١) شرح فتح القدير ١٥٠/٣ •

(٢) كشف القناع ٤٨٠/٤ •

(٣) المجموع شرح المذهب ٢١٩/١٥ •

(٤) حاشية العدوى ٧٠/٢ •

(٥) الاجماع لغة • يطلق اطلاقين احدهما العزم على الشئ والتصميم  
عليه وثانيهما : الاتفاق — يقال اجمع القوم على كذا — اذا اتفقوا عليه •  
اما الاجماع عند الأصوليين • فهو اتفاق اهل الحل والعقد من أمة  
محمد ﷺ فى عصر من العصور على أمر من الأمور ( انظر أصول الفقه لحمد  
أبو النور زهير ١٧٨/٣ ) •

(٦) الأثر رواه الدارقطنى فى سننه ٦٤/٤ •

### أما الاجماع (١) :

فلأن عثمان رضى الله تعالى عنه ورث تماضر بنت الأصبن بن زياد الكلبي ( وقيل بنت عمرو بن الشريد السلمية ) من عبد الرحمن ابن عوف لما بت طلاقها فى مرضه ومات وهى فى العدة بمحضر من الصحابة فلم ينكر عليه أحد فكان اجماعا وقال ما اتهمته ولكن أردت السنة .

### أما القياس (٢) :

فعلى ما لو وهب كل ماله أو تبرع لبعض الورثة فى مرض موته بجامع ابطال حق بعد تعلقه بماله فيه وهذا لأن حق الورثة يتعلق بماله بالمرض لأنه سبب الموت ولذا حبر عن التبرعات بما زاد على الثلث والزوجة من الورثة فقد تم القياس بعد الاجماع (٣) .

وذهب الشافعى فى الجديد (٤) : أنها لا ترث ، وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن الزبير وأبو ثور وهو الصحيح عنده .

والدليل عنده : لأنها فرقة بقطع ميراثه منها فقطعت ميراثها عنه كما ابانها فى حال الصحة وعكسه الرجعية ، ولأنها فرقة لو وقعت فى الصحة لقطعت ميراثها منه فإذا وقعت فى المرض قطعت ميراثها عنه كاللعان ، ولأنها ليست بزوجة له بدليل انه لا يلحقها طلاقه ، ولا ايلأؤه ولا ظهاره ولا عدة وفاته فلم ترثه كالأجنبية ، ولأن أسباب الميراث محصورة فى رحم ونكاح وولاء وليس لها شئ من هذه الأسباب

وأما ما روى عن عمر وعثمان وعلى ، فان ابن الزبير وعبد الرحمن ابن عوف خالفاهم فى ذلك وقال ابن الزبير : أما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة وعبد الرحمن بن عوف انما طلق امرأته فى مرض موته ليقطع ميراثها عنه .

(١) انظر شرح فتح القدير ١٥١/٣ .

(٢) القياس فى اللغة : عبارة عن التقدير يقال قست الفعل بالفعل اذا قدرته وسويته ، وهو عبارة عن رد الشئ الى نظيره وفى الشريعة : عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعديه الحكم المنصوص عليه الى غيره وهو الجمع بين الاصل والفرع فى الحكم . ( انظر التعريفات للجرجاني ١٥٩ )

(٣) المرجع سابق .

(٤) المجتوع شرح المذهب ٢١٩/١٥ .

وذهب ابن حزم الظاهري الى أن<sup>(١)</sup> :

المبتوتة في المرض ، أو المطلق فيه ، ولم يطأها لا ميراث لهما أصلا ولا يجوز أن يرث بالزوجية الا زوجة أو زوج ترثه حيث يرثها •

ودليل ابن حزم : هو الأخذ بكتاب الله عز وجل واتباعه ، لأن الله تعالى أباح الطلاق ، وقطع بالثلاث ، وبالطلاق قبل الوطء والتوارث والمطلقة البائن والمبتوتة أجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراثا<sup>(٢)</sup> •

واسمعتل من الأثر : من طريق قتادة أن على بن أبي طالب قال لا ترث مبتوتة •

والرد على الشافعي وابن حزم : أن الجمهور حينما قال بميراثها منه ذلك لأنه طلقها عهدا وفرارا من الميراث وقد ورثوها منه معاملة بنقيض فعله وكما أن الله تعالى جعل الطلاق منه البائن والرجعي الثلاث وبالثلث تنقطع حقوق الزوجية الى آخره فالحمد لله سبحانه وتعالى أيضا جعل الطلاق أصلا وقبل شيء رجعيًا وقال بهذا وجعل الطلاق للضرورة القصوى وقد ذكرنا هذا من قبل ، فإذا ما هو طلقها طلاقا بائنا وبدون وجه حق وبعد ذلك لثلاث ترث منه فإنه تعدى عليها بعدة حقوق فيجب بعد ذلك ألا نترك له هذا الظلم وتكون الزوجة هي المظلومة في جميع الحقوق وهذا رد كاف على الشافعي وابن حزم • والله تعالى أعلم •

(١) المحلى لابن حزم ٥٧٤/١١ •

(٢) نفس المراجع صفحة ٥٦٣ ، ٥٦٤ •

### شرائط استحقاق الإرث

نوعان : نوع يعم أسباب الإرث كلها .

• ونوع يخص النكاح .

أما الذى يعم أسباب الإرث كلها ، فمنها شرط الأهلية ، وهو ان لا يكون الوارث مملوكا ولا مرتدا ولا قاتلا فلا يرث المملوك ولا المرتد من أحد ولا يرث القاتل من المقتول .

وأما الذى يخص النكاح : فشرطان :

الشرط الأول : تمام العدة حتى لو مات الزوج بعد انقضاء عدتها لا ترث .

والى هذا ذهب الامام أبو حنيفة والامام أحمد فى أحد قوليه والامام الشافعى فى أحد أقواله الثلاثة .

جاء فى البداية<sup>(١)</sup> : وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها .

وجاء فى المغنى<sup>(٢)</sup> : وروى عن أحمد ما يدل على أنها لا ترث بعد العدة .

وفى المجموع شرح المذهب<sup>(٣)</sup> : أحدها : ترثه ما دامت فى عدتها منه ، فان انقضت عدتها لا ترثه .

وجه قولهم — لأن الميراث للزوجة انما يكون لزوجة أو لمن فى حكم الزوجات ، فما دامت فى عدتها منه فهى فى حكم الزوجات وإذا انقضت العدة فقد انقضت حقها .

وذهب الامام الشافعى فى قول ثان والامام أحمد فى الرواية الثانية وكذلك للامام مالك : الى أنها ترث ما لم تتزوج .

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(٤)</sup> — والثانى : انها ترثه ما لم تتزوج بغيره ، فان تزوجت بغيره لم ترثه .

---

(١) شرح فتح القدير ١٥٠/٣ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ٢١٨/٧ .

(٣) المجموع شرح المذهب ٢٢٠/١٥ .

(٤) المجموع شرح المذهب ٢٢٠/١٥ .

وفى حاشية العدوى<sup>(١)</sup> — ان كان الطلاق طلاقاً واحدة رجعية والحال أنه قد مات من مرضه ذلك الذى طلق فيه بعد انقضاء العدة فى أنها ترثه ليعامل بنقيض قصده وكذلك البائن والمبتوتة •

وفى المغنى<sup>(٢)</sup> — عن أحمد أنها ترثه فى العدة وبعدها ما لم تتزوج •

وجه قولهم : لأن حقها قد ثبت فى ماله ، فإذا لم يسقط بينونتها لم يسقط بانقضاء عدتها ، وإنما تسقط برضاها ، فإذا تزوجت فقد رضيت بفراقه وقطع حقها عنه •

وقد روى ذلك عن الحسن وهو قول البتّى وحميد وابن أبى ليلى وبعض البصريين وأصحاب الحسن وذكر عن أبى بن كعب لما روى أبو سلمة بن عبد الرحمن ان أباه طلق أمه وهو مريض فمات فورثته بعد انقضاء العدة ولأن سبب ثوريثها فراره من ميراثها وهذا المعنى لا يزول بانقضاء العدة •

وذهب الامام مالك فى قول له والامام الشافعى فى قوله الثالث : أنها ترث وإن تزوجت زيادة للعقوبة عليه •

جاء فى المجموع<sup>(٣)</sup> : والثالث • أنها ترثه أبدا سواء تزوجت أو لم تتزوج •

وفى حاشية العدوى<sup>(٤)</sup> : ترث زوجها ولو اتصلت بالأزواج • وجه قولهم : لأنها قد ثبت لها حق فى ماله فلم ينقض بانقضاء عدتها ولا بتزويجها كمهرها •

والرأى الصحيح بعد ذلك : أنها لا ترث بعد انقضاء العدة لأن العدة اذا كانت قائمة كان بعض أحكام النكاح قائماً من وجوب النفقة والسكنى والفرائض وغير ذلك فأمكن ابقاؤه فى حق حكم الارث فالتوريث يكون موافقاً للأصول ، وإذا انقضت العدة لم يبق شيء من علائق النكاح فكان القول بالتوريث نصب شرع بالرأى وهذا لا يجوز •

(١) حاشية العدوى ٣٥٧/٢ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٢١٨/٧ •

(٣) المرجع الأول (المجموع شرح المذهب ٢٢٠/١٥) •

(٤) المرجع الثانى صفحة ٣٥٦ • (حاشية العدوى) •

( الشرط الثاني ) عدم الرضا فيها بسبب الفرقة وشرطها ، فان رضيت بذلك لا تترث لأنها رضيت ببطلان حقها والتوريث ثبت نظرا لها لصيانة حقها ، فاذا رضيت اسقاط حقها لم تبق مستحقة للنظر .

• وهذا باتفاق الفقهاء (١) .

ومن هذا الشرط تخرج عدة أحكام نذكرها .  
**الحكم الأول : اذا قال لها في مرضه أمرك بيدك .**

فاذا قال لها في مرضه أمرك بيدك أو اختاري فاخترت نفسها أو قال لها في مرض موته « أنت طالق ثلاثا إن شئت ، فقلت شئت طلقت ، أو اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة ، أو سأله الطلاق .

اتفق الفقهاء على انها لا تترث (٢) .

لأنها اذا سأله الطلاق فلا تهمة عليه في طلاقها ، وأما قصة تماضر لا حجة فيها لأن عبد الرحمن قال لنسائه : من اختارت منكن ان اطلقها طلقنها ، وليس طلاقه لها في هذا الوقت جوابا لكلامها لأن قولها طلقني يقتضي الجواب في الحال ، فاذا تأخر ثم طلقها كان ذلك ابتداء طلاق .

وخالف الامام مالك الفقهاء وقال : انها تترث .

جاء في حاشية الصعدي (٣) : والمطلقة ثلاثا في المرض تترث زوجها .

### الحكم الثاني : تعليق الطلاق على فعل :

اتفق الجمهور من الشافعية والأحناف والحنابلة (٤) : على ان الزوج اذا علق طلاقها على فعل من جهتها لها منه بد كدخول الدار أو ككس فلانا أو صليت النافلة — فأنت طالق ثلاثا ، ففعلت ذلك في مرض موته لم ترثه .

---

(١) انظر المجموع شرح المذهب ٢١٨/١٥ ، بدائع الصنائع ٢٠٦٥/٤ ، كشف القناع ٤٨٠/٤ .

(٢) انظر شرح فتح القدير ١٥٢/٣ ، المجموع شرح المذهب ٢٢١/١٥ ، كشف القناع ٤٨٠/٤ .

(٣) حاشية على الصعدي العدوي ٣٥٦/٢ .

(٤) انظر المجموع شرح المذهب ٢٢١/١٥ ، شرح فتح القدير ١٥٦/٣ ، كشف القناع ٤٨٠/٤ .

لأنها رضىت ببطلان حقها حيث باشرت شرط البطلان من غير ضرورة وخالف الامام مالك وقال : ترثه<sup>(١)</sup> .

وان كان فعلا لا بد لها منه كالأكل والشرب والصلاة المفروضة والصوم المفروض وحجة الاسلام وعلق طلاقها عليه فانها ترثه عند أبى حنيفة وأبى يوسف ومالك وأحمد وهو أحد قولى الامام الشافعى<sup>(٢)</sup> ، لأنها لا بد لها من فعل هذه الأشياء فصار كما لو طلقها ثلاثا طلاقا منجزا .

وخالف الشافعى فى قوله الآخر وقال<sup>(٣)</sup> : لا ترث وهو قول محمد<sup>(٤)</sup> من أصحاب أبى حنيفة .

وان علق طلاقها فى الصحة على شرط وجد فى المرض كقدوم زيد ومجىء غد وصلاتها الفرض باتت ولم ترث لأن اليهين كانت فى الصحة .

وهو قول أبى حنيفة والشافعى وأصح القولين عند أحمد<sup>(٥)</sup> .  
وفى رواية أخرى للامام أحمد انها ترث وهو قول الامام مالك لأن الطلاق وقع فى المرض .  
وما ذهب اليه الجمهور وهو القول الأول أصح .

وان كان تعليق الطلاق متوقفاً على فعله أو على ترك فعل له فى مرضه المخوف كقوله أذنت طالق ثلاث ان لم اتزوج عليك ، فمات قبل فعله ، أو قال لها : ان دخلت أنا الدار فأذنت طالق فدخلها وهو مريض يملك الرجعة أو أقر فى مرضه المخوف أنه كان ابانها فى صحته

(١) المدونة الكبرى للامام مالك ٣/٣٥ .

(٢) المراجع الأولى صفحة ٢٢٥ ( ٤ ) .

(٣) المراجع الأولى صفحة ٢٢٥ ( ٤ ) .

(٤) الفقيه محمد بن الحسن الشيبانى صاحب الامام أبى حنيفة أصاله من دمشق من قرية حريسته قدام أبوه من العراق فولد محمد بواسطة وصيه أبى حنيفة وأخذ عنه الفقه ثم عن أبى يوسف وصنف الكتب ونشر علم أبى حنيفة ويروى الحديث عن مالك ودون المرتضى وحديث به عن مالك ، روى عنه الامام الشافعى ولازمه وانتفع به توفى سنة سبع وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة . ( انظر الجواهر المضية ٢/٤٤ ) .

(٥) المراجع الأولى ( المجموع شرح المذهب ١٥/٢٢١ ، شرح فتح القدير ٣/١٥٦ ، كشف القناع ٤/٤٨٠ ) .



ترثه عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولى الشافعى<sup>(١)</sup> وسواء كان فعله هذا له منه بد كدخوله الدار أولا بد منه كقوله لها : ان صليت أنا الظهر فأنت طالق. \*

وذلك لأنه باشر شرط بطلان حقها فصار متعديا عليها مضرا بها لمباشرة الشرط فيرد عليه رفعاً للضرر عنها . \*

وان كان التعليق بأمر سماوى ، بأن قال لها : اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق فجاء وهو مريض ثم مات وهى فى العدة . \*

ترث عند الأحناف والمالكية والحنابلة وأحد قولى الشافعى<sup>(٢)</sup> . وقال أبو حنيفة وهذا يخالف ما لو كان التعليق فى الصحة والشرط فى المرض فانها لم ترث وهذا ما ذهب اليه الشافعى قولاً واحداً . \*

وقال زفر<sup>(٣)</sup> : ترث لأن المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمنجر . فكان ايقاعاً فى المرضى . \*

أما أبو حنيفة وأصحابه : قالوا ان التعليق السابق يصير تطبيقاً عند الشرط حكماً لا قصداً ولا ظلم الا عن قصد فلا يرد تصرفه . \*

### الحكم الثالث : اذا سألته الرجعة فأبأنها :

اتفق الفقهاء على أنه اذا سألت زوجها ان يطلقها للرجعة فطلقها ثلاثاً ورثت . \*

---

(١) انظر المغنى والشرح الكبير ٢٢٤/٧ ، بدائع الصنائع ٢٠٦٨/٤ ، المجموع شرح المذهب ٢٢١/١٥ ، حاشية العدوى ٣٥٦/٢ . \*

(٢) انظر شرح فتح القدير ١٥٦/٣ ، المجموع شرح المذهب ٢٢١/١٥ ، المغنى والشرح الكبير ٢٢٤/٧ ، المدونة الكبرى ٣٥/٣ . \*

(٣) الفقيه زفر بن الهذيل بن قيس العنبرى البصرى صاحب الامام ابا حنيفة وكان يفضل له املاً من ائمة المسلمين وعلماء من اعلامهم قال ابن حبان كان فقيها حافظاً . ولد سنة عشر ومائة وتوفى بالبصرة سنة ثمان وخمسين ومائة وله ثمان وأربعين سنة ، قال أبو عمر كان زفر ذا عقل ودين وفهم وورع وكان ثقة فى الحديث رحمه الله تعالى رحمة واسعة .  
( انظر الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية ٢٤٣/١ ) . \*

جاء فى الهداية<sup>(١)</sup> : وإن قالت طلقنى للرجعة فطلقها ثلاثا ورثته لأن الطلاق الرجعى لا يزيل النكاح فلم تكن بسؤالها راضية ببطلان حقها •

وفى كشف القناع<sup>(٢)</sup> : اذا سألتها ان يطلقها طليقة أو طلقين فطلقها ثلاثا فترثه •

وفى المذهب للشيرازى<sup>(٣)</sup> : من بت طلاق امرأته فى المرض المخوف واتصل به الموت فانها ترثه • لأن ما رضى به وهو الطلاق الرجعى ليس بسبب لبطلان الارث وما هو سبب البطلان وهو ما أتى به الزوج ما رضى به فترث •

#### ( الحكم الرابع ) اذا لاعنها فى مرضه ثم مات :

ولو قذف المريض امرأته ثم لاعنها فى مرضه فبانت منه ثم مات ورثته باتفاق الفقهاء<sup>(٤)</sup> وان ماتت لم يرثها •

وخالف الشافعية وقالوا<sup>(٥)</sup> : انها لا ترثه قولاً واحداً لأنه فى حاجة الى اللعان لاستقاط الحد عن نفسه •

وقال ابن اللبان : ويحتمل ان يقال • ان كان قد نفى الحمل فانها لا ترث لأنه مضطر الى قذفها ، وان لم ينتف الولد ورثته فى أحد القولين لأنه لم يضطر الى قذفها •

وان قذفها فى صحته ثم لاعنها فى مرضه ومات فيه لم ترثه نص عليه أحمد وهو قول الشافعى ومحمد من أصحاب أبى حنيفة<sup>(٦)</sup> •

وقال أبو حنيفة ترثه وهو قول مالك واحدى الروايتين عن أحمد<sup>(٧)</sup> وجه قول الشافعى وأحمد ومن قال بقولهما :

(١) شرح فتح القدير ١٥٣/٣ •

(٢) كشف القناع ٤٨١/٤ •

(٣) المذهب للشيرازى ٢٦/٢ • ط ( الطبى ) •

(٤) انظر شرح فتح القدير ١٥٨/٣ ، بدائع الصنائع ٢٠٦٦/٤ ، المغنى والشرح الكبير ٢٢٥/٧ • وكشف القناع ٤٨١/٤ ، المحونة الكبرى ٣٧/٣ •

(٥) المجموع شرح المذهب ٢٢٢/١٥ •

(٦) نفس المراجع السابقة رقم ( ٤ ) •

(٧) نفس المراجع السابقة رقم ( ٤ ) •

لأنه مضطر الى اللعان لدرء الحد فلا تلحقه التهمة ، ولأن سبب  
الفرقة وجد من الزوج فى حال لم يتعلق حقها بالإرث وهو حال الصحة  
والمرأة مختارة فى اللعان فلا يضاف الى الزوج •  
وجه قول أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد فى روايته الثانية :

ان فعل المرأة يضاف الى الزوج لأنها مضطرة فى المطالبة باللعان  
لاضطرارها الى دفع العار عن نفسها والزوج هو الذى الجأها الى هذا  
فيضاف فعلها اليه كأنه اوقع الفرقة فى المرض •

### ( الحكم الخامس ) اذا صح فى مرضه ثم مات :

اتفق جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> على أنه اذا طلقها ثلاثا فى مرضه ثم صح  
ثم مرض ثم مات فانها لا ترثه •

وجه قولهم : لأنه قد تخلل بين المرض والموت حاله لو طلقها ثلاثا  
فيها لم ترث شيئا ، فكذلك اذا طلقها قبل تلك الحالة فوجب ان لا ترث  
وروى عن النخعي والشعبي والثوري وزفر : انها ترثه لأنه طلاق مرض  
قصد به الفرار من الميراث فلم ينصه كما لو لم يصح •

وذهب الامام مالك فى المدونة : ان كان طلقها واحدة ورثته ان  
مات وهى فى عدتها وان كان طلاقها اياها البتة لم ترثه وان مات فى  
عدتها<sup>(٢)</sup> •

### الحكم السادس : اذا طلقها فى مرضه ثم ارتدت ثم أسلمت :

وان طلقها ثلاثا فى مرضه فارتدت ثم أسلمت ثم مات فى عدتها  
لا ترثه وهو قول أبى حنيفة والشافعي وأحمد<sup>(٣)</sup> •  
لأنها فعلت ما ينافى النكاح أشبه ما لو تزوجت •  
وعند الامام مالك<sup>(٤)</sup> ترث وهو أحد قولى الامام أحمد لأنها  
مطلقة فى المرض أشبه ما لو لم ترتد •

---

(١) انظر شرح فتح القدير ١٥٧/٣ ، بدائع الصنائع ٢٠٦٤/٤ ،  
المجموع شرح المذهب ٢٢٢/١٥ ، المغنى والشرح الكبير ٢١٩/٧ •  
حاشية العدوى ٧١/٢ ، الفواكل الدوالى ٥٦/٢ :  
(٢) المدونة الكبرى ٣٥/٣ •  
(٣) انظر بدائع الصنائع ٢٠٦٣/٤ ، المجموع شرح المذهب ٢٢٢/١٥ ،  
المغنى والشرح الكبير ٢٢٢/٧ •  
(٤) حاشية العدوى ٧٠/٢ •

ولو كان هو المرتد ثم اسلم ومات ورثته عند أبي حنيفة وأصحابه  
وأحمد<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي ومالك<sup>(٢)</sup> : لا ترثه .

وأجمعوا بأنه لا يرث منها .

وجه قول الأحناف والامام أحمد : أنها مطلقة في المرض لم  
تفعل ما ينافي نكاحها مات زوجها في عدتها فأشبه ما لو لم ترتد .

وللشافعي ومالك : أنه قد تداخل بين المرض والموت حالة لو طلقها  
ثلاثا فيها لم ترث شيئا ، فكذا إذا طلقها قبل تلك الحالة فوجب  
الا ترث .

### الحكم السابع : اذا فعل أحدهما ما يوجب الحرية :

وان كانت البينونة من قبل المرأة كما اذا قبلت ابن زوجها أو أباه  
بشهوة طائفة أو مكروهة أو اختارت نفسها في خيار الادراك أو العتاق  
أو عدم الكفارة فان كان ذلك في حال الصحة فانهما لا يتوارثان  
بالاجماع كما اذا كانت البينونة من قبل الزوج وأشبه ما لو ارتدت<sup>(٣)</sup> .

واذا كان حال المرض وجامعها ابنه مكروهة أو مطاوعة لا ترث عند  
أبي حنيفة وأصحابه<sup>(٤)</sup> .

اما اذا كانت مطاوعة فلأنها رضيت بإبطال حقها ، وان كانت  
مكروهة فلم يوجد من الزوج إبطال حقها المتعلق بالإرث لوقوع الفرقة  
بفعل غيره .

وذهب الامام أحمد<sup>(٥)</sup> : انها ترث ولم يرثها ان ماتت ان كانت  
مكروهة . اما ان طاووعته على ذلك فلا ترثه .

لأنها مشاركة فيما ينفسخ به نكاحها فأشبه ما لو خالعت .

(١) المراجع السابقة رقم ( ٣ ) .

(٢) المجموع شرح المذهب ٢٢٢/١٥ ، حاشية العدوى ٧١/٢ ، المدونة  
الكبرى ٣٧/٣ .

(٣) المراجع السابقة رقم ( ٢ ) .

(٤) بدائع الصنائع ٢٠٦٣/٤ .

(٥) كشاف القناع ٤٨٣/٤ .

## مناقشة آراء الفقهاء فى مسائل ميراث

### المطلقة والرأى الراجح

#### المطلقة طلاقا رجعيا :

اتفق الفقهاء على توريث المطلقة طلاقا رجعيا وذلك حال قيام  
العدة سواء كان الطلاق فى حال الصحة أو فى حال المرض •  
ودليلهم على ذلك : لأن الطلاق الرجعى لا يزيل النكاح فكانت  
الزوجة بعد الطلاق قبل انقضاء العدة قائمة من كل وجه •

وخالف ابن حزم الظاهرى وقال :

المطلقة طلاقا رجعيا فى المرض اذا لم يراجعها حتى مات  
فلا ميراث لها — وحتى لو أقر علانية أنه إنما فعل ذلك لئلا ترثه  
ولا حرج عليه فى ذلك ، لأنه فعل ما أبيح له من الطلاق الذى قطع الله  
تعالى به الموارثة بينهما ، وقطع به حكم الزوجية بينهما<sup>(١)</sup> •

والرد على ابن حزم :

ان المطلقة طلاقا رجعيا ما دامت العدة قائمة فحكم الزوجية قائم  
بين الزوجين ويدل على هذا قوله جل شأنه « وبعولتهن أحق بردهن فى  
ذلك ان أرادوا أصلا »<sup>(٢)</sup> •

والبعولة : جمع بعول وهو الزوج سمي بعلا لعلوه على الزوجة  
بما قد ملكه من زوجيتها •

فالآية واضحة صريحة أن الزوجية قائمة بين الزوجين وبالتالي  
فالأحكام قائمة من ميراث ونفقة وسكنى ، ولا يجب القول بقطع حكم  
الزوجية وأنتم تأخذون بظاهر الكتاب والله تعالى أعلم •

#### المطلقة طلاقا بائنا :

اختلف الفقهاء فى المطلقة المبتوتة فى موضع الموت هل ترث أم  
لا ؟ فذهب الجمهور من الأحناف والمالكية والشافعية إلى القديم أنها  
ترث ما دامت فى العدة وكان الطلاق بغير رضاها وقصد به الزوج

(١) انظر المحلى لابن حزم ٥٧٣/١١ •

(٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة •

الفرار • الا أنه زاد الامام مالك وأحمد في إحدى روايته  
وابن أبي ليلى الى أنها ترث ما لم تتزوج حتى بعد انقضاء العدة  
وأضاف الامام مالك أنها ترث وإن تزوجت بعشرة أزواج (١) •

وذهب الشافعي في الجديد ابن حزم : الى أن المبتوتة لا ترث  
لأنها فرقة بقطع ميراثه عنها فقد أبانها بالطلاق ولا يجوز ان يرث  
بالزوجين الا زوجة •

وكل منهم استدل بأدلة تؤكد صحة قوله ومن الأدلة ما هو  
مضطرب فمثلا استدل الجمهور بحديث عبد الرحمن بن عوف لما طلق  
امراته تناصر الكلبية في مرض موته فورثها عثمان بن عفان منه •

وتخالف هذه الرواية رواية أخرى ذكرها ابن حزم (٢) بأن طلاق  
عبد الرحمن بن عوف لامراته لم يحسب طلاقا بما رواه • قال حدثنا  
محمد بن سعيد بن ثبات حدثنا ابن مفرج حدثنا عبد الله بن جعفر بن  
الورد حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف حدثنا يحيى بن بكير  
حدثنا الليث بن سعد عن نافع مولى بن عمر — قال ان عبد الرحمن  
بن عوف طلق امرأة له كلبية في مرضه الذي مات فيه فكلمه عثمان  
ليراجعها فتركها عليه عبد الرحمن فقال عثمان : قد اعرف انما طلقها  
كراهية أن ترث مع أم كلثوم ، واني والله لأقسمن لها ميراثها •

وان كانت أم كلثوم أفتى قال نافع : وكان نافع : وكان آخر  
طلاقها تطليقه في مرضه •

فهذا عثمان يأمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد ان طلقها آخر  
طلاقها في مرضه — فصح انه لم يكن يراه طلاقا •  
وبهذا نجد أن الروایتين مختلفتان •

أما رد الشافعي (٣) : فقد قال ان ابن الزبير وعبد الرحمن بن  
عوف خالفا ما روى عن السيدة عائشة وعثمان وعمر وعلي ومن قال  
بقولهم •

وقال ابن الزبير : أما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة وعبد الرحمن  
ابن عوف انا طلق امرأته في مرض موته ليقطع ميراثها عنه •

(١) انظر حاشية العدوى ٣٥٦/٢ ، المدونة الكبرى ٣٧/٣ •

(٢) المحلى لابن حزم ٥٥٤/١١ •

(٣) انظر مجموع شرح المذهب ٢١٩/١٥ •

وأما رد ابن حزم على من قال بتوريث المبتوتة فقد قال : احتج من رأى توريث المبتوتة فى المرض بأن قالوا : فر بذلك عما أوجب الله تعالى لها فى كتابه فى الميراث ، فوجب أن يقضى عليه وعلى من لا يتهم بذلك لئلا يكون ذريعة الى منع الحقوق •  
ونحن نقول : ما فر قط عن كتاب الله تعالى بل أخذ بكتاب الله وأتبعه ، لأن الله تعالى أباح الطلاق ، وقطع بالثلاث وبالطلاق قبل الوطء ، جميع حقوق الزوجية من المنفعة وإباحة الوطء والتوارث ، فأين ههنا الفرار من كتاب الله تعالى ؟ إنما كان يفر من كتاب الله تعالى لو قال : لا ترث منى شيئاً دون أن يطلقها ، بل الفرار من كتاب الله تعالى هو توريث من ليست زوجة ولكن أجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراثاً •

وكيف يجوز أن تورث بالزوجين من أن وطئها رجم ، أو قد جل لها زواج غيره ، أو من هى زوجة لغيره ؟

هذا هو خلاف كتاب الله تعالى حقاً ، بلا شك •

وقال أيضاً : ومن العجب منع المالكين المتزوجة فى المرض من الميراث الذى أوجبه الله تعالى لها يقينا بالزوجية الصحيحة ، وتوريثهم المطلقة ثلاثاً فى المرض ، فورثوا بالزوجية من ليست بزوجة ، ومنعوا ميراث الزوجة من هى زوجته<sup>(١)</sup> •

واستدل ابن حزم بما يدل على الفرار حقاً من كتاب الله تعالى قال : رويانا من طريق ابن وهب أخبرنى مالك وعمر بن الحارث ، والليث بن سعد ومخرمة بن بكير ، ويونس بن يزيد ، قال مالك والليث ، وعمر وكلهم عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى ابن حبان — وقال مخرمة عن أبيه عن سليمان بن يسار ، وقال يونس — واللفظ له : حدثنا الزهرى أن رجلاً من الأنصار يقال له حبان بن منقذ كانت تحته هند بنت بن الحارث بن عبد المطلب ، وامرأة من الأنصار فطلق الأنصارية وهى ترضع ابنه وهو صحيح — فمكثت سبعة أشهر أو قريباً من ثمانية أشهر لا تحيض ، ثم مرض حبان ففعل له : أنها ترثك إن مت ؟ قال احملونى الى أمير المؤمنين عثمان فحصل اليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، وزيد ابن ثابت ؟ فقال لها عثمان : ما تريان ؟ قالاً جميعاً : نرى أنها ترثه إن مات ، ويرثها إن ماتت ، فانها ليست من القواعد اللائى يؤسن من

(١) انظر حاشية العدوى ٧٠/٢ ، المدونة الكبرى ٣٧/٣ •

المحيض وليست من اللائى لم يحضن ، فهي عنده على حيضها ما كانت من قليل أو كثير ، وانه لم يمنعها من أن تحيض الا الرضاع ؟ فرجع حبان فانتزع ابنه منها فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ، ثم حاضت أخرى فى الهلال ، ثم توفي حبان على رأس السنة أو قريبا منها ، فشارك عثمان بين المرأتين فى الميراث ، وأمر الانصارية ان تعتد عدة الوفاة — وقال للهاشمية هذا رأى ابن عمك ، هو أشار علينا به — يعنى على ابن أبى طالب<sup>(١)</sup> .

قال أبو محمد : هذا حقا هو الفرار من كتاب الله عز وجل أن تمنع رضاع ولدها ليتعجل حيضها فتتم عدتها ، وتبطل ميراثها — وانما كان الوجه — اذ هو عندهم فار من كتاب الله — ان يبطلوا الطلاق الذى به اراد منعها الميراث — كما فعل المالكيون فى نكاح المريض .  
واما تجويزهم الطلاق وابقاؤهم الميراث فمناقضة ظاهرة الخطأ — وقد أوردنا قبل عن عثمان انه لم يجز ذلك الطلاق ، اذ أمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها ثلاثا .

ونحن نقول ان ما استدل به ابن حزم من حديث قتادة عن على قال : لا ترث مبتوتة ، على فرض صحته فانه قول صحيح هذا اذا كان الطلاق بغير قصد الفرار وان كان قصد الفرار فيجب ان يعاىل بنقيض فعله . واما قول المالكية بعدم توريث المتزوجة فى مرض الموت فهذا خارج عن الموضوع وهو ميراث المطلقة ، وقولهم بتوريث المبتوتة ولو تزوجت فهذا خارج عن الشريعة ولا نقول به .

ونخرج بعد كل هذا التفصيل من القول ان الأصل فى الطلاق طلقة واحدة رجعية — وقد سبق ان تكلمنا عن هذا بالتفصيل فى الباب الأول — وهناك أدلة من القرآن والسنة أوردناها ولا داعى لذكرها ثانية من أن الطلاق يجب أن يكون طلقة واحدة رجعية وهذه هى السنة فاذا ما طلق الرجل امرأته البتة أو ابانها وكان قد ثبت فعلا انه فار من ميراثها كما فعل حبان بن منقذ فيجب أن تورث المرأة ما دامت فى العدة مثلما فعل على بن أبى طالب معه والله تعالى أعلم .

(١) رواه البيهقى فى سننه ٤١٩/٧ طبعة بيروت .



# الفصل الثاني

## فى الآثار غير المالية المبحث الأول المدة

العدة من الآثار المترتبة على الفراق إما بطلاق أو فسخ نكاح  
أو موت \*

### ١ - تعريف العدة :

العدة فى اللغة (١) : معناها الاحصاء ، تقول : عدت الشيء اعده عدة  
تريد أحصيته احصاء \*

وربما أطلق لفظ العدة على الشيء المعداد ، ومنه قولهم : عدة  
المرأة أيام اقراءتها ، وعليه يحمل قوله تعالى « وأحصوا العدة » \*

### العدة فى الشرع :

عرفها الأحناف بأنها (٢) : تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح  
المتأكد بالدخول أو ما يقوم مقامه من الخلوة والموت \*

وعرفها الشافعية بأنها (٣) : مدة تتربص فيها المرأة لتعرف براءة  
رحمها عن الحمل \*

وعرفها المالكية بأنها (٤) : المدة التى جعلت دليلا على براء  
الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه \*

وعرفها الحنابلة بأنها (٥) : التربص المحدود شرعا \*

بمقارنة هذه التعاريف نجد أن تعريف الحنفية يجعل أسباب  
زوال النكاح المتأكد بالدخول وزواله بالخلوة وزواله بالموت \*

وتعريف الشافعية عام فى الأسباب لأن براءة الرحم من الفرق

---

(١) انظر القاموس المحيط ٣١٤/١ ، لسان العرب ٢٨٤/٣ .

(٢) شرح فتح القدير ٢٦٩/٣ .

(٣) قليوبى وعميره ٣٩/٤ ط ( الحلبي ) .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٦٨/٢ .

(٥) كشاف القناع ٤١١/٥ ط ( الرياض ) .

بطلاق المدخول بها وزوال النكاح ولو كان النكاح فاسدا وبالموت ومثله تعريف المالكية وكذلك تعريف الحنابلة لكنه جاء مختصرا محددًا •  
فتعريف المالكية والشافعية أعم من تعريف الحنفية حيث أن الحنفية خصصوا العدة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وما يقوم مقامه من الخلوة وبالموت فقد خلا تعريفهم عن العدة لفسخ نكاح علي ما ظهر •

## ٢ — الدليل على وجوب العدة :

والدليل على وجوب العدة القرآن والسنة والاجماع :

### أما القرآن :

- ١ — فقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »<sup>(١)</sup> •
- ٢ — وقوله سبحانه وتعالى « واللاتئى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتئى لم يحضن وأولات الاحمال أبجلهن أن يضعن حملهن »<sup>(٢)</sup> •
- ٣ — وقوله جل شأنه « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »<sup>(٣)</sup> •

### والسنة :

- ١ — قول النبي ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا »<sup>(٤)</sup> •
- ٢ — وقال ﷺ لفاطمة بنت قيس « اعتدى فى بيت ابن أم مكتوم »<sup>(٥)</sup> •

### والاجماع :

أجمعت الأمة على وجوب العدة فى الجملة واجمعوا على أن المطلقة قبل المسيس لا عدة عليها لقول الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعهن وسرحوهن سراحا جميلا »<sup>(٦)</sup> •

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ •

(٢) سورة الطلاق آية ٤ • (٣) سورة البقرة آية ٢٣٤ •

(٤) رواه البخارى فى صحيحه ٧٦/٧ ط ( الشعب ) •

(٥) رواه البيهقى فى سننه ٤٣٣/٧ ط ( بيروت ) •

(٦) سورة الاحزاب آية ٤٩ •

### ٣ — حكمة مشروعية العدة (١) :

شرعت العدة صيانة للانساب وحفظها من الاختلاط وإعطاء المرأة فرصة للتأكد من خلو رحمها أو عدم خلوه ، ولأن الأصل في الطلاق أن يكون رجعيًا ، فلا بد أن تكون أدى الزوج فرصة الرجوع إلى أهله عسى أن يأخذه الندم بعد ذلك فيرى الخير في الرجوع إليها لتهدأ النفوس بعد ثورتها ، وكذلك رحمة منه سبحانه جلت حكمته لعظم شأن الزواج وقداسته فإن الفراق بعد الزواج أمر يصعب على النفوس فإذا جعل وقت بعد هذا الفراق ليتأكد كل من الزوجين من شعورهما أما أن يتفقا أو يختلفا رفعة لشأن هذا الرباط المقدس ولذلك جعل سبحانه وتعالى الطلقة الثالثة هي الفاصلة أن لم يتفقا ويتعبر الإصلاح يقول جل شأنه « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » •

### ٤ — أسباب العدة :

تجب العدة على المرأة نتيجة حصول الفرقة بينها وبين زوجها سواء كانت الفرقة لطلاق أو لوفاة بعد الدخول لنكاح صحيح أو فاسد أو بعد الخلوة الصحيحة أو غير الصحيحة عند الحنفية أو بسبب الوقوع بشبهة مثال ذلك أن يتزوج الرجل بامرأة ولم يكن رآها عند العقد ولا قبله ثم تزف إليه امرأة أخرى ويقال إنها زوجته فيدخل عليها بناء على ذلك •

### ٥ — ما تكون به العدة :

تتنوع العدة باعتبار ما تكون به إلى ثلاثة أنواع :

(١) عدة بالأقراء (٢) عدة بالأشهر (٣) عدة بوضع الحمل

---

(١) نأخذ الشريعة اليهودية بالعدة بينما لا تعرف شرائع المسيحيين العدة بهذا المعنى فطوائف الكاثوليك والبروتستانت لا يلزم عندهم أن تنتظر المرأة مدة ما بعد انقضاء زواجها الأول إذا أرادت زواج من جديد ، فمن توفي زوجها صباحا كان لها عندهم أن تعقد زواجها على آخر في المساء ، حتى لو كانت حاملا من زوجها الأول حملا ظاهرا ولزوجها الجديد أن يدخل بها قبل أن تستبرأ رحمها ، وكذلك الحال في المطلقة وغيرها ممن عقد زواجها لإبطال نية أو تفسيح ، وقد كان الحال كذلك عند طوائف الأرثوذكس ، غير أن هذه الطوائف تأثرت بأحكام الشريعة الإسلامية الفراء مما جعلها تشترط انتظار المرأة مدة معينة بعد انقضاء زواجها الأول وقبل الزواج الجديد ( انظر أحكام الأسرة لعبد الناصر العطار ١٢٢ ) •

### ١ — العدة بالأقراء :

وهي عدة المرأة الحائض التي تحيض ولم تكن صغيرة أو بلغت سن اليأس أو حامل وهي ثلاثة قروء •

### الأصل في وجوبها :

قوله عز وجل « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »  
والتربص : الانتظار ، والقروء : جمع اقروء واقراء ، والواحد قرء .  
ويقال : اقرأت المرأة اذا حاضت ، والمقصود من الأقراء :  
الاستبراء :

### شرط وجوبها :

الدخول أو ما يجرى مجرى الدخول وهو الخلوة الصحيحة في  
النكاح الصحيح دون الفاسد لقوله سبحانه وتعالى « يا أيها الذين  
آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم  
عليهن من عدة تعتدونها » •

ولأن وجوبها الحاجة الى استبراء الرحم وهذا لا يكون الا بعد  
الدخول الا أن الخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح أقيمت مقام  
الدخول في وجوب العدة التي فيها حق الله سبحانه وتعالى ، بخلاف  
الخلوة في النكاح الفاسد فانها لا تفضي الى الدخول لوجود المانع  
وهو فساد النكاح وحرمة الوطاء فلم توجد الخلوة الحقيقية (١) •

### وقد اختلف الفقهاء في القروء هل هي الحيضات أم الأطهار ؟

وقبل أن نتكلم عن اختلاف الفقهاء وما ذهبوا اليه نرجع أولا الى  
كتب أصول الفقه لنوضح معنى القروء أو الاقراء والقصد منها •

الأقراء : جمع قرء ، والقرء لفظ مجمل •

والمجمل في اللغة : هو المجموع يقال اجملت الشيء جمعته ، ومنه  
أجمل الحساب جمعه ، وهذا ما جاء في كتاب أصول الفقه للاستاذ محمد  
أبو النور زهير (٢) •

(١) انظر بدائع الصنائع ١٩٩٧/٤ •

(٢) انظر أصول الفقه للاستاذ محمد أبو النور زهير ٣/٣ •

وفى الاصطلاح<sup>(١)</sup> : عرفه البزدوى<sup>(٢)</sup> بأنه ما ازدحمت فيه المعانى واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل •

سبب هذا الاجمال<sup>(٣)</sup> : الاشتراك اللفظى : أى وضع اللفظ لحقائق متعددة بأوضاع مختلفة مع عدم وجود قرينة تعين المراد منها مثل قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » •

فان لفظ القروء وضع للحيض بوضع وللطهر بوضع آخر ولم تقم قرينة على المزداد •

وجاء فى كشف الأسرار<sup>(٤)</sup> : اعلم أنه لا خلاف أن القراء استعمل فى الحيض والطهر لغة وشرعا •  
**رأى الفقهاء فى القراء :**

اختلف الفقهاء فى المراد بالقراء الذى تحتسب به العدة هل هو الحيض أم الطهر •

ذهب الأحناف والامام أحمد فى قوله الصحيح الى أن : القراء هو الحيض وعلى هذا فمدة العدة تحتسب بزمن الحيضات ولا تنتهى العدة الا بانتهاء الحيضة الثالثة • وروى ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وسعيد بن المسيب والثورى والاوزاعى والعنبرى واسحاق وأبى عبيد وأصحاب الرأى وروى ذلك عن أبى بكر وعثمان بن عفان وأبى موسى وعبداد بن الصامت وأبى الدرداء •

جاء فى الهداية<sup>(٥)</sup> : والاقراء الحيض •

---

(١) كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى ٥٤/١ ط(بيروت).

(٢) أبو الحسن على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد المعروف بفخر الاسلام البزدوى الفقيه الامام الكبير • من تصانيفه المبسوط ، وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير وله فى أصول الفقه كتاب مشهور وكبير • وتوفى يوم الخميس خامس رجب سنة ٤٨٢ هـ ودفن فى سمرقند • رحمه الله تعالى رحمة واسعة ( انظر الجواهر المضيئة ١/٣٧٢ )

(٣) أصول الفقه للاستاذ محمد أبو النور زهير ١٠/٣ •

(٤) كشف الأسرار للبزدوى ٨٤/٢ •

(٥) شرح فتح القدير ٢٧٠/٣ •

وفى هامش تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : القراء بالضم والفتح ، ويجمع على اقراء وقروء من الأضداد : يقع على الحيض واليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق •

وجاء فى المغنى<sup>(٢)</sup> : قال القاضى حتى الصحيح عن أحمد أن الاقراء الحيض •

وفى الاقناع<sup>(٣)</sup> : « والقراء الحيض » •

وذهب الجمهور من الشافعية والمالكية وأهل الظاهر وأحمد فى رواية له أن القراء هو الطهر وعلى هذا رأى ، فمدة العدة تحتسب بزهن الاطهار ، وتنتهى العدة بابتداء الحيض الثالثة •

جاء فى الأم للشافعية<sup>(٤)</sup> : « والأقراء عندنا والله تعالى أعلم الأطهار » وقال النووى فى منهاج الطالبين<sup>(٥)</sup> : « والقراء الطهر » •

وفى حاشية الباجورى<sup>(٦)</sup> : لما كانت القروء مشتركة بين الحيضات والأطهار بين المصنف أن المراد بها الأطهار •

وقال المالكية فى الشرح الكبير<sup>(٧)</sup> : القراء الذى هو مفرد الاقراء هو الطهر لا الحيض •

وجاء فى رسالة ابن أبى زيد القيروانى<sup>(٨)</sup> : والاقراء هى الأطهار التى بين الدمين •

وفى المحلى لابن حزم<sup>(٩)</sup> : وعدة المطلقة الموطوءة التى تحيض ثلاثة قروء — وهى بقية الطهر الذى طلقها فيه — ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر — ثم الحيضة التى تلى بقية ذلك الطهر ، ثم طهر ثانى كامل ،

(١) تحفة الفقهاء ٣٦١/٢ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٨٢/٩ •

(٣) كشاف القناع عن متن الاقناع ٤١٧/٥ •

(٤) الأم ١٩١/٥ ط (بلاق) مصورة •

(٥) تليوي وعميره ٤٠/٤ ط (الخطيب) •

(٦) حاشية الباجورى ١٧٥/٢ ط (دار الكتب) •

(٧) حاشية المستوفى على الشرح الكبير ٤٤٩/٢ •

(٨) حاشية على الصعيدي العدوى ١٠٨/٢ •

(٩) المحلى لابن حزم الظاهري ٦٢٣/١١ طبعة جديدة مصححة •

ثم الحيضة التي تليه ، شه طهر ثالث كامل — فإذا رأت إثره أول شيء من الحيض فقد تمت عدتها ولها أن تتكحح حينئذ إن شاءت •

وفى رواية الأحمـد بجاء فى المغنى<sup>(١)</sup> : عن أحمد « أن القروء الأطهار » وقول زيد وابن عمر وعائشة وسليمان بن يسار والقاسم ابن محمد وسالم بن عبد الله وعمران بن عبد العزيز والزهرى •

### أدلة الفقهاء :

استدل الاحناف والامام أحمد فى قوله الصحيح :

### بالقرآن :

قوله جل شأنه : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »<sup>(٢)</sup> •

جاء فى بدائع الصنائع<sup>(٣)</sup> : أمر الله سبحانه وتعالى الاعتداد بثلاثة قروء ، ولو حمل القراء على الطهر لكان الاعتداد بطهرين وبعض الثالث ، لأن بقية الطهر الذى صادفه الطلاق محسوب من الاقراء عند الشافعى والثلاثة اسم لعدد مخصوص والاسم الموضوع لعدد لا يقع على ما دونه فيكون ترك العمل بالكتاب ، ولو حملناه على الحيض يكون الاعتداد بثلاث حيض كوامل ، لأن ما بقى من الطهر غير محسوب من العدة عندنا فيكون عملا بالكتاب فكان الحمل على ما قلنا أولى •

### والسنة :

١ — ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال « طلاق الأم ثنتان وعدتها حيضتان »<sup>(٤)</sup> رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم فى المستدرک . ومعلوم أنه لا تفاوت بين الحرة والأمة فى العدة فيما يقع به الانقضاء اذا للرق أثره فى تنقيص العدة التى تكون فى حق الحرة لا فى تغيير أصل العدة ، فدل أن أصل ما تنقضى به العدة هو الحيض •

(١) المغنى والشرح الكبير ٨٢/٩ •

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ •

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٠٣/٤ •

(٤) سنن ابن ماجه ٣٢٧/١ ، سنن أبى داود ٣٤٦/٢ ، المستدرک

للحاكم ٢٠٥/٢ •

٢ — ما روى أبو داود<sup>(١)</sup> والنسائي قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيشى ، « فانظري فإذا اتاك قرؤك فلا تصلى فإذا مر قرؤك فتطهري وصلى »<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على أن القرء هو الحيض لأن الصلاة لا تترك إلا في الحيض وهذا ما قاله الرسول ﷺ لفاطمة .  
والمعقول :

وهو أن العدة وجبت للاستبراء فكانت بالحيض كاستبراء الأمة وذلك لأن الاستبراء لمعرفة براءة الرحم من الحمل والذي يدل عليه الحيض فوجب أن يكون الاستبراء به ، فكان الاعتداد بالحيض لا بالطهر<sup>(٣)</sup> .

واستدل الجمهور من الشافعية والمالكية وأهل الظاهر :

### بالقرآن :

قوله جل وعلا « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن »<sup>(٤)</sup> أى فى عدتهن كقوله تعالى « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة »<sup>(٥)</sup> أى فى يوم القيامة ، وإنما أمر بالطلاق فى الطهر لا فى الحيض يؤيد ذلك السنة .

### أما السنة :

١ — فقال الشافعى رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض فى عهد النبى ﷺ فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ مرة فليراجعها ثم ليمسكها

(١) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني ، أبو داود ، إمام أهل الحديث فى زمانه ، أصله من سجستان ، رحل رحلة كبيرة وتوفى بالبصرة . له السنن وهى أحد الكتب الستة ، وله المراسيل فى الحديث ولد سنة ٢٠٢ وتوفى سنة ٢٧٥ هـ رحمه الله تعالى ( انظر الاعلام للزركلى ١٨٢/٣ ط ثانية ) .

(٢) سنن النسائي ١١٧/٣ ، السنن الكبرى للبيهقى ٤١٦/٧ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨٤/٩ .

(٤) سورة الطلاق الآية الاولى .

(٥) سورة الانبياء آية ٤٧ .



حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسك وان شاء طلق قبل  
أن يمسه فذلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء (١) .

٢ — قال الشافعي أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج  
عن أبي الزبير أنه سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا وقال : قال  
النبي ﷺ فإذا طهرت فليطلق أو ليمسك وتلا النبي ﷺ « إذا طلقتم  
النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن » (٢) .

( قال الشافعي ) (٣) فأخبر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل أن  
العدة الطهر دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن أن تطلق طاهرا  
لأنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا لم تكن مستقبل عدتها  
الا بعد الحيض .

ومن الآثار :

١ — أخبر مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار  
أن الاحوص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من  
الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن  
ذلك فكتب اليه زيد أنها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد  
برئت منه وبريء منها ولا ترثه ولا يرثها (٤) .

٢ — ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن  
المسيب عن زيد بن ثابت قال : اذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد  
بانئت من زوجها وحلت للزواج (٥) .

وجه الدلالة من الأحاديث والآثار :

تدل الأحاديث الشريفة على أخبار الرسول ﷺ بأن العدة الطهر  
دون الحيض وأن المرأة تطلق طاهرا لأنها حينئذ تستقبل عدتها  
ولو طلقت حائضا لم تكن مستقبل عدتها الا بعد الحيض وكذلك الآثار .

(١) رواه البخاري في صحيحه ٢٥/٧ ط (الشعب) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٦١/١٠ .

(٣) الأم ١٩١/٥ ط (بولاق) .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٤١٥/٧ ط (بيروت) .

(٥) مصنف عبد الرزاق ٣١٩/٦ .

### واستدل الشافعي باللسان :

جاء في الأم<sup>(١)</sup> : فان قال غمما اللسان قيل القرء اسم وضع  
لمعنى فلما كان الحيض دهاً يرخيه الرحم فيخرج والطهر دم يحتبس  
فلا يخرج كان معروفاً من لسان العرب أن القرء الحبس لقول العرب  
هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى للطعام  
في شدة يعنى يحبس الطعام في شدة •

### مناقشة الأدلة والرأى الراجح :

اختلف الفقهاء في القرء وما المراد به هل هو الحيض أم الطهر ؟  
وذهب كل فريق بأدلة من القرآن والسنة •  
فذهب الأحناف والحنابلة إلى أن القرء هو الحيض واستدلوا من  
القرآن بقوله عز وجل « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »  
وقالوا ان الثلاثة اسم لعدد مخصوص وضع ولا يجب أن يقع على  
ما دونه فإذا كان القرء هو الطهر لحسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق  
ولو كان ساعة وحسب بعده طهرين وتنتهي بذلك العدة فيكون العدد  
قد وقع بخلاف ما جاء في القرآن وهو ثلاثة قروء •

وذهب الشافعية والمالكية وأهل الظاهر إلى أن القرء هو الطهر  
وإذا طلقت المرأة في طهر فإنه يحسب عليها من العدة ثم يحسب  
بعده طهران وتنتهي بذلك العدة لأنه إذا كان القرء هو الحيض وقد  
طلقت المرأة في الطهر فسيكون هناك زمن تكون المرأة فيه غير معتدة  
وهذا لا يجوز لأن الله عز وجل قال « اذا طلقتم النساء فطلقوهن  
لعدتهن » أي في عدتهن وهذه الآية دلت عليها السنة ما رواه البخاري  
من حديث ابن عمر وما رواه مسلم ، أن الطلاق السني هو ما كانت  
المرأة مستقبلة فيه العدة بطهر لم تمس فيه إذا فالقرء هو الطهر وليس  
الحيض •

ونقول ان ما استدل به الشافعية والمالكية وأهل الظاهر سليم  
ولا يخالفه أحد والسنة الواردة صحيحة وصریحة ومؤكدة وأنه يجب  
على الرجل أن يطلق المرأة في طهر لم تمس فيه وعلى المرأة أن تستقبل  
بذلك عدتها وهذا لا يخالف أن المرأة يجب أن تكون عدتها ثلاث حيضات

(١) الأم ١٩١/٥ ط (بولاق) •

(٢) نيل الأوطار ٣٠٨/٦ •

متواليات فاذا طلقت المرأة في الطهر استقبلت بعده حيضة ثم حيضة  
ثم حيضة فاذا اغتسلت من الحيضة الثالثة خرجت من العدة وبذلك  
يكون عدتها ثلاثة اطهار وثلاث حيضات •

يؤكد ما ذهب اليه الأحناف والحنابلة ما استدلوا به من السنة  
بحديث « طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان » وفي رواية « طلاق الأمة  
تطليقتان وقرؤها حيضتان » والحديث الأول برواية ابن عمر والثاني  
برواية السيدة عائشة •

جاء في نيل الأوطار<sup>(١)</sup> : وحديث ابن عمر أخرجه مالك في الموطأ  
والشافعي ، وفي اسناده عمرو بن شبيب وعطية العوف وهما ضعيفان ،  
وحديث عائشة الثاني أخرجه أيضا البيهقي : قال أبو داود : هو حديث  
مجهول ، وقال الترمذي : حديث غريب ولا نعرفه مرفوعا الا من حديث  
مظاهر ابن اسلم ، ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث •

ورد ابن قدامة على هذا وقال<sup>(٢)</sup> : قلنا رواه عبد الله بن عيسى  
عن عطية العرفي عن ابن عمر كذلك أخرجه ابن ماجه في سننه وأبو بكر  
الخلال في جامعهم •

ويؤكد ما قاله ابن قدامة ان هذا الحديث رواه الحاكم في  
المستدرک وهو صحيح وأقره أيضا الذهبي<sup>(٣)</sup> •

واستدل الأحناف والحنابلة أيضا بحديث فاطمة بنت أبي حبيش  
وقد رواه أبو داود والنسائي ولم يخالف أحد في روايته وقد قال لها  
الرسول ﷺ « فانظري فاذا أتاك قرؤك فلا تصلي فاذا مر قرؤك  
فتطهري وصلي » وهذا الحديث فيه دلالة واضحة أن القرء هو الحيض  
لأن المرأة لا تترك الصلاة الا في فترة الحيض •

---

(١) نيل الأوطار ٣٠٨/٦ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٨٤/٩ ، انظر زاد المعاد ٣٩٢/٢ ( المطبعة  
الميمية ) •

(٣) المستدرک للحاكم ٢٠٥/٢ •

قال الشوكاني<sup>(١)</sup> في نيل الأوطار تعليقا على هذا<sup>(٢)</sup> — وهو المعبر عن الله وبلغه قومه نزل القرآن • فإذا أورد المشترك في كلامه على أحد معنييه وجب حمله في سائر كلامه عليه إذا لم يثبت ارادة الآخر في شيء من كلامه البتة ويصير هو لغة القرآن التي خوطبنا بها وإن كان له معنى آخر في كلام غيره ، وإذا ثبت استعمال الشارع للقرء في الحيض علم أن هذا لغته فيتعين حمله في كلامه •

ويؤيد مذهب الحنابلة والأحناف ما جاء في سياق الآية قوله تعالى « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » وهذا هو الحيض والحمل عند عامة المفسرين<sup>(٣)</sup> •

والخلوق في الرحم إنما هو الحيض الوجودي ، وبهذا قال السلف والخلف ولم يقل أحد أنه الطهر •

وأیضا قوله سبحانه وتعالى « واللاتئى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتئى لم يحضن » فجعل كل شهر بازاء حيضه ، وعلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر والحيض •

وقد رد الحنابلة على الجمهور باستدلالهم بقوله عز وجل « اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » •

قالوا<sup>(٤)</sup> : فقوله سبحانه وتعالى « فطلقوهن لعدتهن » معناه لاستقبال عدتهن لا فيها وإذا كانت العدة البتة يطلق لها النساء مستقبلية بعد الطلاق فالمستقبل بعدها إنما هو الحيض فإن الطاهر لا تستقبل الطهر إذ هي فيه وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها هذا

---

(١) العلامة أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن صلاح بن علي بن عبد الله اليمني الحافظ العلامة الشهير بالشوكاني القاضي بصنعاء ولد سنة ١١٧٣ وتوفي سنة ١٢٥٠ . له من التأليف البديعة في أحكام الشريعة : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لابن تيمية ، الدر النضيد في اخلاص كلمة التوحيد ، وغيرها مؤلفات كثيرة رحمه الله تعالى ( انظر هدية العارفين ٣٦٥/٦ طبعة استانبول ١٩٥٥ ) .

(٢) نيل الأوطار ٣٠٨/٦ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١١٨/٣ .

(٤) انظر زاد المعاد ٣٨٦/٢ ( الطبعة المليمية جزءان ) .

هو المعروف لغة وعقلا وعرفا فإنه لا يقال لمن هو غي عافية هو مستقبل العافية ، وانما اليهود لغة وعرفا ان يستقبل الشيء من هو على حال ضده .

ومن جملة ما اعترض به الجمهور على الأحناف والحنابلة ما استدل به الأحناف والحنابلة بحديث ابن عمر « طلاق الأمة ثنتان » قالوا أن ابن عمر مذهبهم أن القروء الاظهار فكيف يروى ما هو مخالف لمذهبهم ، وكذلك السيدة عائشة روت هذا الحديث برواية أخرى وهي أيضا تقول ان القروء هي الاظهار وليست حيض وهذا أيضا مخالف لما رويته .

رد الحنابلة<sup>(١)</sup> : بأن مخالفة الراوى لا توجب رد حديثه وأن الاعتبار بما رواه لا بما رآه ولا بما ذهب اليه وهذا هو الجواب .

وبعد ذلك يتضح لنا من تفسير الأدلة ومناقشتها أن المراجع هو ما ذهب اليه الأحناف والحنابلة بأن القروء هي الحيض لقوة الأدلة والله تعالى أعلم .

#### كيفية انقضاء العدة بالأقراء :

اختلف الفقهاء في كيفية انقضاء العدة بالأقراء على اختلافهم في القرء هل هو الحيض أم الطهر ؟ فمن قال أن القرء هو الحيض وهم الإحناف والحنابلة قالوا أن العدة تنتقض بالحيض وذلك أن من طلق امرأته حالة الطهر لا يحتسب بالحيضة التي وقع فيها الطلاق لأن العدة ثلاث حيضات كوامل .

جاء في بداية المبتدى<sup>(٢)</sup> : وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق .

وقال ابن قدامة في المغنى<sup>(٣)</sup> : ان الحيضة التي طلق فيها لا تحسب من عدتها بغير خلاف بين أهل العلم .

(١) المرجع نفسه .

(٢) شرح فتح القدير ٢٨٣/٣ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٨٥/٩ .

اما من ذهب الى القول بأن القرء هو الطهر وهم الجمهور من الشافعية والمالكية فقالوا : ان الرجل اذا طلق امرأته فبمجرد دخولها في الحيضة الثالثة حلت للزواج لأن العدة تحسب بالأطهار لا بالحيض .  
قال الشافعي في الأم<sup>(١)</sup> : اذا طلق الرجل امرأته طاهرا قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعتد بطهرين تامين بين حيضتين فاذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت ، ولو طلقها حائضا لم تعتد بتلك الحيضة فاذا طهرت استقبلت القرء .

وذهب المالكية في حاشية المدسوقي على الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> : واعتدت المطلقة بطهر الطلاق أي بالطهر الذي طلق فيه وان لحظة يسيرة بل لو قال لها أنت طالق فنزل الدم عقب النطق بالقاف يلا فصل حسبته طهرا فتحل بأول الحيضة الثالثة — أي بمجرد نزول الدم إن طلقت لأن الأصل عدم انقطاعه بعد نزوله أو بأول الحيضة الرابعة أن طلقت بكحيض دخل النفاس بالكاف — وهو ظاهر لأنه قد تم الطهر الثالث برؤية الرابعة .

وخالف الظاهرية الشافعية<sup>(٣)</sup> والمالكية في كيفية انقضاء العدة وقالوا ان بطهرها من الحيضة الثالثة تتم عدتها بخلاف الشافعية والمالكية الذين قالوا ان بدخولها الحيضة الثالثة تتم عدتها اذا كان الطلاق في طهر وان كان في حيض فبدخولها الحيضة الرابعة تتم عدتها .

**وجهة نظر الظاهرية :** انهم لا ينكرون ان الحيض يسمى قرءا ، كما ان الأحناف والحنابلة لا ينكرون أن القرء يسمى طهرا ولكن الاختلاف في المراد من القروء في الآية .

وقال أهل الظاهر : بأن المرأة يجب أن تستقبل عدتها في طهر لم يمسه فيها زوجها وذلك كما جاءت السنة مبينة وما ذكرناه .

(١) الأم ١٩٢/٥ ط (بولاقي) مصورة .

(٢) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٧٢ ط (الطبي) .

(٣) المحلى لابن حزم الظاهري ١١/٦٢٩ ، ٦٣٠ .

### أقل العدة (\*) :

اختلف الفقهاء في أقل مدة يمكن للمرأة أن تعتد فيها عدة الأقراء .

### مذهب الأحناف (١) :

ذهب أبو حنيفة : الى أن أقل مدة يمكن تصديق الزوجة بأن عدتها قد انقضت هي ستون يوما من وقت حصول الطلاق ، وذلك لأنها تحتاج في انقضاء عدتها الى ثلاث حيضات كاملة وطهرين يتخللانهما ، وأكثر مدة الحيض عشرة أيام ، وأقل مدة الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما : فحتاج ثلاث حيضات الى ثلاثين يوما ، ويحتاج الطهران الى ثلاثين يوما فيكون ذلك ستين يوما فان ادعت الزوجة انقضاء عدتها وكان ذلك أقل من ستين يوما لم تصدق في هذه الدعوى ، وإذا كان ادعاؤها ستين يوما أو أكثر صدقت .

وقال أبو يوسف ومحمد : إن أقل مدة تسعة وثلاثون يوما ، لأن المرأة أمينة في هذا الباب والأمن يصدق ما أمكن ، وأمكن تصديقها هنا بأن يحكم بالطلاق في آخر الطهر فيبدأ بالعدة من الحيض فيعتبر أقله وذلك ثلاثة ، ثم أقل الطهر وهو خمسة عشر يوما ثم أقل الحيض ثم أقل الطهر ثم أقل الحيض فتكون الجملة تسعة وثلاثين يوما .

### مذهب الشافعية (٢) :

وذهب الشافعية الى أن أقل ما يمكن أن تعتد فيه الحرة بالأقراء اثنتان وثلاثون يوما وساعة وذلك بأن يطلقها في الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرءا ثم تحيض يوما ، ثم تطهر

---

(١) العدة عند اليهود الربانيين : توجد للمرأة عدتان وللرجل مدة حزن . فالمرأة تعتد مدة تسعين يوما بين يوم انحلال زواجها بطلاق أو وفاة وبين يوم عقد زواجها الجديد ، وتنقضي هذه العدة اذا كانت حاملا ووضعته ومن يوم الوضع . عند اليهود القرائيين العدة ثلاثة أشهر عبرية ، وهي تسعين يوما ولا يختلف الربانيون والقرائيون بشأن العدة .

وعند الارمن الارثوذكس لا يجوز للمرأة عقد زواج ثان قبل مضي ٣٠٠ يوم من تاريخ التطليق أو الوفاة ويوضع الحمل للحامل . وعند الروم الارثوذكس يشترط أن تعتد المرأة عشرة شهور ميلادية كاملة ، والحامل بوضع حملها ( انظر احكام الاسرة لعبد الناصر العطار ١٣٤ ) .

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٠١٣/٤ .

(٢) انظر الام ١٩٢/٥ ، المجموع شرح المذهب ٥٩١/١٦ .

خمسة عشر يوما وهو القرء الثالث ، فاذا طعنت فى الحيضة الثالثة  
انقضت عدتها ، ولا يقبل قولها فى انقضاء عدتها فى أقل من اثنين  
وثلاثين يوما ولحظة •

### مذهب الحنابلة :

وبنت الحنابلة مذهبهم على قولين (١) •

**الأول :** اذا كان القرء الحيض وأقل الطهر ثلاثة عشر يوما فأقل  
ما تنقضى به العدة تسعة وعشرون يوما ولحظة ، وذلك أن يطلقها مع  
آخر الطهر ثم تحيض بعده يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم  
تحيض يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض يوما وليلة ثم  
تطهر لحظة ليعرف بها انقطاع الحيض •

وان قلنا القرء الحيض والطهر خمسة عشر يوما ، فأقل ما تنقضى  
به العدة ثلاثة وثلاثون يوما ولحظة تريد أربعة أيام فى الطهرين •

**الثانى :** ان قلنا القرء الأطهار وأقل الطهر ثلاثة عشر يوما فان عدتها  
تنقضى بثمانية وعشرين يوما ولحظتين وهو أن يطلقها فى آخر لحظة  
من طهرها لتحسب بها قرءا ثم تحتسب طهرين آخرين ستة وعشرين  
يوما وبينهما حيضتان يوهين فاذا طعنت فى الحيضة الثالثة لحظة  
انقضت عدتها ، وان قلنا الطهر خمسة عشر يوما زدنا على هذا أربعة  
أيام فى الطهرين فيكون اثنين وثلاثين يوما ولحظتين وان ادعت انقضاء  
عدتها فى أقل من شهر لم يقبل قولها الا ببينة •

### مذهب المالكية :

ومذهب المالكية (٢) : الى أن أقل مدة يمكن انقضاء العدة فيها  
شهر لجواز أن يطلقها أول ليلة من الشهر وهى طاهر فيأتيها الحيض  
وينقطع قبل الفجر ثم يأتيها ليلة السادس عشر وينقطع قبل الفجر  
أيضا ثم يأتيها آخر يوم من الشهر بعد الغروب لأن العبرة بالطهر  
فى الأيام •

واشترط المالكية فى هذا أن يشهد لها النساء بأنهن من النجائز  
أن يحضن فى مثل هذه المدة فانها تصدق بعد ذلك وهل يمينين أو بغير  
يمين قولان •

(١) انظر المغنى والشرح الكبير ٤٨٧/٨ •

(٢) انظر حاشية الدسوقي ٤٢٣/٢ ، الدونة الكبرى ٣٢٨/٢ •



### مذهب الظاهرية :

وذهب أهل الظاهر<sup>(١)</sup> الى أنه : لم يحدد مقدار معين للعدة سواء تقاربت الأقراء أو تباعدت لاحد فى ذلك عندهم ، الا أنه لا تصدق المرأة فى ذلك اذا أنكر الزوج قولها الا بأربع عدول من النساء عالمات يشهدن أنها حاضت حيضا أسود ثم طهرت منه — هكذا ثلاثه اقراء — أو بشهادة امرأتين كذلك مع يمينها ، لأن الله عز وجل لم يحدد فى ذلك حدا ، ولا رسوله ﷺ « وما كان ربك نسيا » •

### واسمئذلو :

روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي ، قال : جاءت امرأة الى على بن أبى طالب قد طلقها زوجها فادعت انها حاضت ثلاث حيضات فى شهر ، فقال على لشريح : قل فيها ، فقال شريح : ان جاءت ببينة — ممن يرضى دينه وأمانته — من بطانة أهلها انها حاضت فى شهر ثلاثا : طهرت عند كل قرء • وحلت ، فهي صادقة ، والا فهي كاذبة ، فقال على قالون — يعنى بالرواية أصبت<sup>(٢)</sup> •

### ٢ — العدة بالأشهر :

وهى عدة الحائل التى لا تحيض لصغر أو لكبر أو لفقد الحيض أصلا مع عدم الصغر والكبر وغير الحامل •

الأصل فى وجوبها : قوله عز وجل « واللأى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأى لم يحضن »<sup>(٣)</sup> •  
يئسن يعنى قعدن عن المحيض •

ارتبتم : أى شككتن ، وقيل تيقنتم ، وهو من الأضداد ، يكون شكا ويقينا كالظن • واللأى لم يحضن ، يعنى الصغيرة<sup>(٤)</sup> •  
شرط وجوبها : الدخول أو ما فى معناه وهو الخلوة للصحيحة فى المفكاح الصحيح •

(١) انظر اللطنى لابن حزم ٦٥٠/١١ •

(٢) الأثر رواه البيهقى فى سننه ٤١٨/٧ ط ( بيروت ) •

(٣) سورة الطلاق آية ٤٠ •

(٤) تفسير القرطبى ١٦٣/١٨ ، ١٦٥ •

### كيفية الانقضاء :

تتنقضى هذه العدة بالشهر وذلك بتمام ثلاثة أشهر وذلك عند  
• عامة علماء المسلمين  
• واختلاف الفقهاء فى كيفية انقضاء هذه العدة •

### مذهب الأحناف :

ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> الى أنه اذا اتفقت هذه العدة فى غرة الشهر  
اعتبرت الأشهر بالأهلة ، وان نقصت عن العدد لأن الله عز وجل أمر  
بالعدة بالأشهر بقوله تعالى « فعدتهن ثلاثة أشهر » • فليزى اعتبار  
الأشهر ، قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين يوما •

### واسئلوا :

بما روى عن النبى ﷺ أنه قال الشهر هكذا وهكذا وأشار  
بأصبع يديه كلها ، ثم قال الشهر هكذا وهكذا وحبس ابهامه  
فى المرأة الثالثة<sup>(٢)</sup> •

وان كانت الفرقة فى بعض الشهر اختلف فيها أبو حنيفة  
وأصحابه فقال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> : يعتبر بالأيام فتعتمد من الطلاق وأخواته  
تسعين يوما •

وقال محمد : تعتمد بقية الشهر بالأيام وباقى الشهور بالأهلة  
ويكمل الشهر الأول من الشهر الأخير بالأيام •

وعن أبى يوسف روايتان : ( الأولى ) مثل قول أبى حنيفة .  
( الثانية ) : مثل قول محمد وهو قوله الأخير •

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٠٠٧/٤ ، تحفة الفقهاء ٣٦٥/٢ •

(٢) فتح البارى ٢٥/١٥ ط ( الحلبي ) •

(٣) هو النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه وكنيته « أبو حنيفة » ولقبه

من أهل الراى فقد أخذ عنه الفقه ونبغ فيه حتى وصل الى منزلة لم يصل  
اتباع التابعين ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة وتربى بها وعاش فيها  
أكثر حياته وتلقى العلم عن اعيان علمائها من أشهرهم حماد بن أبى سليمان  
من أهل الراى فقد أخذ عنه الفقه ونبغ فيه حتى وصل الى منزلة لم يصل  
اليها أحد من معاصريه ، ولا من أتى بعدهم • توفي ببغداد سنة مائة وخمسين  
جزاه الله خير الجزاء •

( انظر الجواهر المضيئة ٢٦/١ — ٢٨ الطبعة الأولى ) •

وجه قول أبى حنيفة : أن العدة يراعى فيها الاحتياط  
فلو اعتبرناها فى الايام لزادت على الشهر ، ولو اعتبرناها بالأهلة  
لنقصت عن الايام فكان ايجاب الزيادة أولى احتياطاً .

وجه قول صاحبين : أن المأمور به هو الاعتداد بالشهور  
والأشهر اسم الأهلة فكان الأصل فى الاعتداد هو الأهلة قال عز وجل  
« يسألونك عن الأهلة قل هى موافقت للناس والحج »<sup>(١)</sup> جعل الهلال  
لمعرفة الموافقت وانما يعدل الى الايام عند تعذر اعتبار الأهلة وقد  
تعذر اعتبار الهلال فى الشهر الأول فعدلنا عنه الى الايام ولا تعذر  
فى بقية الأشهر فلزم اعتبارها بالأهلة<sup>(٢)</sup> .

**وذهب الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة الى قول واحد :**

وهو أنه ان كان الطلاق فى أول الهلال اعتدت بثلاثة أشهر  
بالأهلة لأن الأشهر فى الشرع بالأهلة ودليل ذلك قوله عز وجل  
« ويسألونك عن الأهلة قل هى موافقت للناس والحج » .

وان كان الطلاق فى أثناء الشهر اعتدت بقية الشهر ثم اعتدت  
بشهرين بالأهلة ثم تنتظر ما اعتدت من الشهر الأول ، وتضيف اليه  
من الشهر الرابع ما يتم به ثلاثين يوماً .

قال الشافعى فى الأم<sup>(٣)</sup> : واذا طلق الرجل امرأته وهى ممن  
لا تحيض من صغر أو كبر فأوقع الطلاق عليها فى أول الشهر أو آخره  
اعتدت شهرين بالأهلة وان كان الهلالان معا تسعا وعشرين وشهرا  
ثلاثين ليلة فى أى الشهر طلقها وذلك انا نجعل عدتها من ساعة وقع  
الطلاق عليها فان طلقها قبل الهلال بيوم عددنا لها ذلك اليوم فاذا أهل  
الهلال عددنا لها هلالين بالأهلة ثم عددنا لها تسعا وعشرين ليلة حتى  
تكمل ثلاثين يوماً وليلة باليوم الذى كان قبل الهلالين وكذلك لو كان  
قبل الهلال بأكثر من يوم وعشر اكملنا ثلاثين بعد هلالين وحلت ، وأى  
ساعة طلقها من ليل أو نهار انتقضت عدتها بأن تأتى عليها تلك الساعة  
من اليوم عددا وشهرين بالأهلة .

(١) سورة البقرة آية ١٨٩ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٢٠٠٨/٤ ، تحفة الفقهاء ٣٦٥/٢ .

(٣) الأم ١٨٦/٥ ط ( بولاق ) مصورة .

وقال المالكية فى حاشية الدسوقي<sup>(١)</sup> : وتتم الشهر الأول الذى وقع فيه الطلاق ثلاثين يوما من الرابع ، فتأخذ من الرابع أياما بقدر الأيام التى مضت من الشهر الذى طلقت فيه ثم ان كان كاملا فظاهر وان كان ناقصا زادت يوما فان طلقها فى اليوم العاشر فجاء ناقصا أخذت من الرابع أحد عشر يوما وأما الثانى والثالث فتعتبرهما بالأهلة من كمال أو نقص كالأول ان طلقها قبل فجره فلم يحسب يوم الطلاق المسبوق بالفجر فلو طلقها فى اليوم الأول بعد الفجر أخذت من الرابع يومين ان كان الأول ناقصا وتحل بغروب الشمس •

وقال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> : فان كان الطلاق فى أول الهلال اعتبر ثلاثة أشهر بالأهلة • • وان وقع الطلاق فى اثناء الشهر اعتدت بقيته ثم اعتدت شهرين بالأهلة ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوما •

وذهب أهل الظاهر<sup>(٣)</sup> : الى أنه ان طلقها فى استقبال أول ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فاذا ظهر حلت من عدتها ، فان طلقها قبل ذلك او بعده لزمها ان تعتد سبعا وثمانين ليلة بمثلها من الايام كملى ، الى مثل الوقت الذى لزمها فيه العدة ، ولا يلغى كسر اليوم ولا كسر الليلة ، لأنه لا يجوز أن يكون بين أول عدتها وبين وقت لزوم العدة لها فرق أصلا ، لا ما قل ولا ما كثر فاذا تمت ما ذكرنا حلت لقول الرسول ﷺ « الشهر تسع وعشرون » •

### ٣ — العدة بوضع الحمل :

الأصل فى وجوبها قوله عز وجل « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن »<sup>(٤)</sup> الأجل : انقضاء العدة •

وجه الدلالة : ان الله عز وجل جعل عدة الحامل المطلقة او المفوضة عنها زوجها وضع حملها •

شرط وجوبها : أن يكون الحمل من النكاح صحيحا كان او فاسدا لأن

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٧٠/٢ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٨٩/١ •

(٣) المحلى لابن حزم ٦٣٩/١١ •

(٤) سورة الطلاق آية ٤ •

الوطء فى النكاح الفاسد يوجب العدة ولا تجب على الحامل بالزنا ، لأن الزنا لا يوجب العدة •

**مقدار العدة بوضع الحمل :** وهو بقية مدة الحمل قلت أو كثرت حتى لو ولدت بعد وجوب العدة بيوم أو أقل أو أكثر •  
**شروط انقضاء العدة بوضع الحمل :**

اختلف الفقهاء فى شرط انقضاء العدة بوضع الحمل •  
ذهب الأحناف فى بدائع الصنائع<sup>(١)</sup> : أن شرط انقضاء هذه العدة أن يكون ما وضعت قد استبان خلقه أو بعض خلقه ، فإن لم يستبين رأساً بأن اسقطت علقه أو مضغة لم تنقض العدة ، لاحتمال أن يكون واحتمال ألا يكون فيقع الشك فى وضع الحمل فلا تنقض العدة بالشك •  
وذهب المالكية فى المدونة الكبرى<sup>(٢)</sup> : أن الزوجة ان سقطت سقطا لم يتبين شئ من خلقه سواء كان علقه أو مضغة أو عظما أو دما إذا ثبت النساء من أنه شئ يستيقن منه ولد فإنه تنقض به العدة ، وإن كان مولودا كاملا لا يقبل فى أقل من ستة أشهر ولا يزيد بعد ولادته فى الغالب عن خمسة سنين من آخر وطء لها مع الزوج ، وتصديق فى دعوى انقضاء عدتها بلا يمين ولو خالفت عادتها أو خالفها الزوج فتحل للازواج ولا توارث •

**واتفق الشافعية والحنابلة كما جاء فى المجوع والمغنى<sup>(٣)</sup> :**  
أنه إذا لقت المرأة بعد فرقة زوجها شيئا لم يخل أن يكون ما بان فيه هو الشكل الآدمى من الرأس واليد والرجل فهذا تنقض به العدة بلا خلاف •

أو أن :

١ — تلقى نطفة أو مالا تدرى هل هو ما يخلق منه الآدمى أولا ؟  
فهذا لا يتعلق به شئ من الاحكام لأنه لم يثبت أنه ولد لا بالمشاهدة ولا بالبينة •

٢ — ان تلقى مضغة لم تبين فيها الخلقة ، فشهد أربع ثقات من القوابل ان فيه صورة الآدمى فتتنقض به العدة •

(١) بدائع الصنائع ٢٠٠٩/٤ •

(٢) المدونة الكبرى للإمام مالك ٣٣٠/٢ •

(٣) المجموع شرح المذهب ٥٨٣/١٦ ، المغنى والشرح الكبير ١١٣/٩ —

٣ — اذا التقت مضغة لا صورة فيها فشهد أربع من ثقات القوابل انه مبتدأ خلق آدمى لا تنقضى به العدة •

٤ — ان تضع مضغة لا صورة فيها ولم تشهد القوابل بأنها مبتدأ خلق آدمى فهذا لا تنقضى به العدة •

وأقل ما تنقضى به العدة من الحمل أن تضعه بعد ثمانين يوماً منذ امكنه وطأها. لأن النبي ﷺ قال « ان خلق أحدكم ليجمع في بطن أمه فيكون نطفة أربعين يوماً ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك » (١) •

ولا تنقضى العدة بما دون المضغة فوجب أن تكون بعد الثمانين فاما ما بعد الأربعة أشهر فليس فيه اشكال لأنه منكس في الخلق الرابع •

وذهب ابن حزم الظاهري في المحلى (٢) : تحل المطلقة الحامل إن اسقطت علقه فصاعداً ، وأما ان اسقطت نطفة دون العلقه فليس بشيء ولا تنقضى العدة •

#### واسـتـدل :

من طريق مسلم حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح حدثنا ابن وهب حدثنا عمرو بن الحارث عن أبي الزبير المكي ان عامر بن وائلة حدثه انه سمع حذيفة بن اسيد الغفاري يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اذا مر بالنطفة ثنتان واربعون ليلة بعث الله اليها ملكاً فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال : يا رب اذكر ام أنثى (٣) •

#### عدة المستحاضة :

المستحاضة : هي التي جهل حيضها •

واختلف الفقهاء في عدة المستحاضة •

ذهب الشافعي في الأم (٤) : الى أن عدتها بالتمييز اذا انفصل عنها الدم ، فيكون الاحمر المقاني من الحيضة ، ويكون الأصفر من أيام الطهر ، ونجعلها من ذوات الحيض تاركة للصلاة في بعض دمها وطاها

(١) الحديث رواه البيهقي في سننه ٤٢١/٧ . (طبعة بيروت ) •

(٢) المحلى لابن حزم ٦٣٩/١١ •

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٤٢٢/٧ •

(٤) الأم ١٩٣/٥ ط ( بولاق ) مصورة •

تصلى فى بعض دمها وذلك لحديث الرسول ﷺ « اتركى الصلاة أيام اقرائك فاذا ذهب عنك قدرها فاعلى الدم » (١) حينما أمر المستحاضة أن تترك الصلاة فى أيام حيضها اذا كان دمها ينفصل .

وان كان دمها هشتبها غير منفصل فان كان لها أيام حيض معروفة فأيام حيضها فى الاستحاضة هى عدد الأيام فى الحيض والوقت هو الوقت وأيام طهرها هى فى الاستحاضة أيام الطهر ، ولها على ذلك ثلاثة قروء .

وجاء فى المغنى (٢) : قال أحمد المستحاضة تعتد أيام اقرائها التى كانت تعرف وان علمت أن لها فى كل شهر حيضة ولم تعلم موضعها فعدها ثلاثة أشهر وان شككت فى شئ تربصت حتى تستيقن أن القروء الثلاثة قد انقضت ، وان كانت مبتدئة لا تتميز لها أو ناسئة لا تعرف لها وقتا ولا تتميزها فعن أحمد فيها روايتان :

**احدهما :** ان عدتها ثلاثة أشهر وهو قول عكرمة وقتادة وابى عبيد لأن النبى ﷺ أمر حمته بنت جحش أن تجلس فى كل شهر سنة أيام أو سبعة فجعل لها حيضة فى كل شهر تترك فيها الصلاة والصيام ويثبت فيها سائر أحكام الحيض فيجب أن تنقضى به العدة لأن ذلك من أحكام الحيض .

**والرواية الثانية :** تعتد سنة بمنزلة من رفعت حيضتها لا تدرى ما رفعها قال أحمد اذا كانت قد اخلطت ولم تعلم اقبال الدم وادباره اعتدت سنة لحديث عمر (٣) لأن به يتبين الحمل ، لأنها لم تتيقن لها حيضا مع انها من ذوات القروء فكانت عدتها سنة كالتي ارتفع حيضها .

وفى المدونة الكبرى للامام مالك (٤) : اذا اخلط عليها الدم ولم يقع بين الدمين ما يكون طهرا فانها تعتد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم تحل للزواج ، لحديث عمر بن الخطاب « عدة المستحاضة سنة » (٥) .

(١) الحديث رواه النسائى فى سننه ١١٧/٢ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ١٠١/٩ .

(٣) الحديث رواه الامام مالك فى موطنه ١٠٠/٢ ط (صحيح) .

(٤) المدونة الكبرى للامام مالك ٤٢٨/٢ ط (الطبى) بالاموست .

(٥) المرجع الاول .

وان رأت الدم يوما أو يومين أو ثلاثة ورأت الطهر يوما أو يومين أو ثلاثة أو خمسة ثم رأت الدم بعد ذلك يوما أو يومين فصار الدم والطهر يختلطان اعتدت قروءا \*

وقال الاحناف في شرح فتح القدير<sup>(١)</sup> : تعتد بالأشهر المستحاضة التي نسيت عادتها ، لأنها لما نسيت عادتها جاز كونها أول كل شهر أو آخره فإذا قدرت بثلاثة أشهر علم أنها حاضت ثلاث حيضات بيقين بخلاف التي لم تنس فإنها ترد إلى أيام عادتها فجاز كون عادتها أول الشهر فتخرج من العدة في خمسة أو ستة من الثالث \*

وجاء في المجلى لابن حزم<sup>(٢)</sup> : وأما المستحاضة التي لا يتميز دمها ، ولا تعرف أيام حيضتها ، فإن كانت مبتدأة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها : فعدتها ثلاثة أشهر ، لأنها لم يصح منها حيض قط ، فهي من الملائى لم يحضن ، فإن كانت ممن كان لها حيض معروف فنسيته ، أو نسيت مقداره ووقته فعليها أن تتربص بمقداراً توقن فيه أنها قد اتمت ثلاثة اطهار وحيضتين ، وصارت في الثالثة ، ولا بد \*

فاذا مضى المقدار المذكور فقد حلت ، لأنها من ذوات الاقراء — بلا شك — فعليها اتمام ثلاثة قروء — وأما اذا تميز دمها فأمرها بين اذا رأت الدم الأسود فهو حيض ، واذا رأت الأحمر ، أو الصفرة فهو طهر \*

وكذلك التي لم يتميز دمها الا انها تعرف أيامها فإنها تعتد اذا جاءت أيامها التي كانت تحيض فيها حيضا ، وبأيامها التي كانت تطهر فيها ظهرا \*

والرأى الراجح بعد ذلك هو ما ذهب اليه أكثر الفقهاء أن عدة المستحاضة ثلاثة أشهر والله تعالى أعلم \*

#### عدة المرتابة ( الممتد طهرها ) :

**والمرتابة :** التي فارقها زوجها وهي من ذوات الحيض وشرعت في الاعتداد بالاقراء فعلا ، ثم انقطع عنها الدم فلم تعد تراه أصلا \*

اختلف الفقهاء في عدة المرتابة أو الممتد طهرها \*

(١) شرح فتح القدير ٢٧٣/٣ \*

(٢) المحلى لابن حزم ٦٤٣/١١ \*



**ذهب الإحناف وأهل الظاهر والشافعي في الجديد :** إلى أن عدة المرتابة التي انقطع عنها الدم ولم تعد تراه ، فإنها تبقى في عدتها حتى تحيض ثلاث حيضات كاملة ، ولا تنتقل إلى الأشهر بعد أن تبلغ سن الإياس وحينئذ تصير من ذوات الأشهر وتعتد بثلاثة أشهر •

جاء في بدائع الصنائع (١) : وأما الممتد طهرها وهي امرأة كانت تحيض ثم ارتفع حيضها من غير حمل ولا يأس فانتقضت عدتها في الطلاق وسائر وجوه الفرق بالحيض لأنها من ذوات الأقراء ، إلا أنه ارتفع حيضها لعارض فلا تنقضي عدتها حتى تحيض ثلاث حيض ، أو حتى تدخل في حد الإياس فتستأنف عدة الآيسة ثلاثة أشهر •

وفي تحفة الفقهاء (٢) : وأما المعتد طهرها فعدتها بالأقراء •

وجاء في المحلى لابن حزم (٣) : وأما المختلفة الأقراء — فلا بد لها من تمام اقراءها بالغة ما بلغت لأحد لذلك ، لأن الله تعالى أوجب عليها أن تقتربص ثلاثة قروء ، ولم يجعل الله تعالى لذلك حداً محدوداً « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » فإن حاضت حيضة ثم لم تحض ، أو حاضت حيضتين ثم لم تحض ، أو انتظرت الحيضة الأولى فلم تأت بها بعد أن كانت قد حاضت في عصمة زوجها ، أو قبلها — فلا بد لهؤلاء كلهن التربص أبداً حتى يحضن تمام ثلاث حيض كما أمر الله عز وجل ، أو حتى يصرن في حد اليأس من الحيض ، فإذا صرن فيه استأنفن ثلاثة أشهر •

وجاء في الأم للشافعي (٤) : . وإذا كانت تحيض في كل شهر أو شهرين فطلعت فرفعتها حيضتها سنة أو حاضت حيضة ثم رفعتها حيضتها سنة أنها لا تحل للأزواج إلا بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة وإن تباعد ذلك وطال وهي من أهل الحيض حتى تبلغ أن تيأس من الحيض وهي لا تيأس من الحيض حتى تبلغ السن أكثر من بلغت من نسائها لم تحض بعدها فإذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيسات من الحيض اللاتي جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن المؤيسات من الحيض •

(١) بدائع الصنائع ٢٠٠٥/٤ . (٢) تحفة الفقهاء ٣٦٨/٢ •

(٣) المحلى لابن حزم الظاهري ٦٤٤/١١ •

(٤) الأم ١٩٤/٥ ط ( بولاق ) مصورة •

وذهب الحنابلة والمالكية والشافعية في القديم : الى أن عدة  
المرتابة سنة منها تسعة أشهر استبراء وثلاثة عدة ♦  
وقال الخرقى<sup>(١)</sup> : « وإذا طلقها وهي حمن قد حاضت غارتفع  
حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت سنة » ♦  
وقال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> : « وجملة ذلك أن الرجل إذا طلق امرأته وهي  
من ذوات الأقراء فلم تر الحيض في عادتها ولم تدر ما رفعه ، فإنها  
تعتد سنة تسعة أشهر منها تتربص فيها لتعليم براءة رحمها لأن هذه  
المدة هي غالب مدة الحمل فإذا لم يبين الحمل فيها علم براءة الرحم  
ظاهرا فتعتد بعد ذلك عدة الأيسات ثلاثة أشهر ♦  
وجاء في حاشية الدسوقي<sup>(٣)</sup> : إذا تأخر حيض المطلقة بلا سبب  
أصلا أو بسبب أنها مرضت قبل الطلاق أو بعده فانقطع حيضها تربصت  
تسعة من الأشهر استبراء لزوال الرية لأنها مدة الحمل غالبا ثم اعتدت  
بثلاثة وحلت بعد السنة ♦  
وفي قول للشافعية في الأم<sup>(٤)</sup> : « ان مدتها أكثر الحمل وهو أربع  
سنين ولم تحض كانت مؤيسة من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقيل  
تتربص تسعة أشهر والله تعالى أعلم ثم تعتد ثلاثة أشهر » ♦

### واستدلوا :

بما رواه مالك في موطئه عن يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله  
ابن قسيط الليثي عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب  
ايما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فإنها  
تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك وألا اعتدت بعد التسعة أشهر  
ثلاثة أشهر ثم حلت<sup>(٥)</sup> ♦

واستدل الأحناف وأهل الظاهر والشافعية في الجديد :

١ — من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن حبان بن منقذ  
طلق امرأته — وهو صحيح — وهي ترضع فمكثت سبعة أشهر لا تحيض

(١) المغنى والشرح الكبير ٩٧/٩ .

(٢) نفس المراجع .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٧٠/٢ ، أنظر المدونة  
الكبرى ٢٢٧/٢ .

(٤) الأم ١٩٤/٥ .

(٥) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ١٠٠/٢ ، السنن الكبرى للبيهقي  
٤٢٠/٧ .

يمنعها الرضاع الحيض ، ثم مرض حبان بعد أن طلقها بأشهر ، فقالوا له : انها ترثك ان مت ؟ فأمر أن يحمل الى عثمان ، فحمل اليه ، فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبى طالب ، وزيد بن ثابت ، فسألها عثمان ، فقالا جميعا : نرى أن ترثه ان مات ، وانه يرثها ان ماتت ، فانها ليست من القواعد الملائى يئسن من الحيض ، ولا من الابكار الملائى لم يحضن<sup>(١)</sup> .

٢ — ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرنى عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء جابر بن زيد أنه كان يقول : تعتد اقراؤها ما كانت<sup>(٢)</sup> .

### مناقشة الأدلة والرأى الراجح :

ذهب الفريق الأول من الأحناف والظاهرية والشافعية فى الجديد الى أن المرتابة عدتها ثلاثة قروء مهما تباعدت أو تقاربت القروء واستدلوا بالأثر ما روى أن حبان بن منقذ حينما طلق امرأته . . الى آخر الحديث . وهذا الحديث لا مخالفة فيه ولا فى ضحته لكنه كما أرى أنه فى غير موضع الاستشهاد لأن امرأة حبان كانت لا تحيض لأجل الرضاع وهذا سبب ويبيدها ان تقطع هذا الرضاع لو أرادت وبعدها ستحيض ، يدل على هذا ما جاء فى نفس الرواية أنه نزع منها طفلها لكى تحيض وحاضت فعلا حيضة ثم حيضة أخرى ثم توفى حبان قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت غدة المتوفى عنها زوجها وورثته وهذا يخالف ما ارتاب حيضها بغير ارادتها ولا سبيل لها فى ذلك .

وأما الأثر الآخر هو أيضا عن طريق عبد الرزاق عن جابر بن زيد ان المرأة تعتد اقراؤها ما كانت . فهذا ليس معناه انها اذا كانت تحيض كل ثلاث أو أربع سنين حيضة أنها تنتظر اثنتى عشرة سنة لكى تنتهى عدتها أو حتى تبلغ سن اليأس وهذا لا يرضاه أحد وهذا يعنى أن المرأة غالبا لن تتزوج مدى الحياة فالله سبحانه وتعالى حينما قال « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » هذا على الغالب ان المرأة تحيض كل شهر حيضة بدليل أنه سبحانه وتعالى جعل عدة التى يئست من الحيض ثلاثة أشهر والتى لم تحض لصغر فهذا يعلمنا جيدا أن

(١) المصنف لعبد الرزاق ٦/ ٣٤٠ ، السنن الكبرى للبيهقى ١٩/ ٤١٩ .

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٦/ ٣٤٤ .

الشهر مقابل الحيضة فاذا ما مر بالمرأة ظروف معينة سواء كان بسبب مرض أو غيره فليس معنى هذا أن نجعل عدتها عشر سنين أو عشرين سنة مثلا أو نوقف عليها حتى تبلغ سن اليأس ثم نعتد ثلاثة أشهر وبذلك نكون قد فوتنا عليها فرصا كثيرة للزواج وهو السبب الذي جعل سبحانه وتعالى الحياة من أجله حيث قال « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها » \*

أما ما ذهب اليه الفريق الآخر من الحنابلة والمالكية والشافعية في قول له فهو الأصح وما استدلوا به بما رواه الامام مالك في موطئه عن عمر بن الخطاب ان المرأة تنتظر تسعة أشهر للاستبراء وثلاثة أشهر عدة لم يخالف أحد قول عمر في هذا كما جاء في السنن الكبرى للبيهقي<sup>(١)</sup> : ولم يعرف أن أحدا من الصحابة خالف عمر في هذا فيكون اجماعا \*

وعمر من الصحابة الأول الذين لا اضطراب في أقوالهم وبعد ذلك نجد أن ما ذهب اليه الحنابلة والمالكية والشافعية في قول له أن عدة المرتابة سنة هو الأصح والله تعالى أعلم \*

#### ٦ — انتقال العدة من الأشهر الى الأقراء وبالعكس :

انتقال العدة ضربان :

أحدهما : انتقالها من الأشهر الى الأقراء \*

والثاني : انتقالها من الأقراء الى الأشهر \*

ولنتكلم عن كل منهم بالتفصيل :

#### أولا : انتقال العدة من الأشهر الى الأقراء :

اتفق جمهور الفقهاء على أنه اذا طلق الرجل زوجته وهي من اللائى لم يحضن بأن كانت صغيرة أو كانت بالغا لم تحض اذا اعتدت بالشهور فحاضت قبل انقضاء عدتها تنتقل عدتها من الأشهر الى الأقراء والغى ما مضى من عدتها ووجب عليها أن تستأنف عدتها بالحيض ، لأن الاعتداد بالأشهر انما وجب على اعتبار أنها ليست من ذوات الحيض ، فلما جاءها الحيض قبل انتهاء العدة تبين أنها من ذوات الحيض فكذا تكون عدتها بالحيض لا بالأشهر لقوله عز وجل « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » \*

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠/٧ \*

ذهب الأحناف في بدائع الصنائع<sup>(١)</sup> : إذا اعتدت الصغيرة ببعض الأشهر ثم رأت الدم تنتقل عدتها من الأشهر إلى الأقراء لأن الشهر في حق الصغيرة بدل عن الأقراء ، وقد ثبت القدرة على المبدل ، والقدرة على المبدل قبل حصول المقصود بالمبدل يبطل حكم البدل كالقدرة على الوضوء في حق المتيمم ونحو ذلك فيبطل حكم الأشهر فانتقلت عدتها إلى الحيض •

وفي المدونة الكبرى للإمام مالك<sup>(٢)</sup> : ان كانت صغيرة لم تحض فطلقها زوجها فاعتدت شهرين ثم حاضت ترجع إلى الحيض وتلغى الشهرين •

وذهب الخرقي في المغنى<sup>(٣)</sup> : ولو طلقها وهي من اللائى لم يحضن فلم تنقض عدتها بالشهر حتى حاضت استقبلت العدة بثلاث حيض ان كانت حرة ويحيضتين ان كانت أمة •

وذهب الشافعية في المحلى على المنهاج<sup>(٤)</sup> : وحررة لم تحض أو يئست من الحيض تعتد بثلاثة أشهر فان حاضت فيها وجبت الأقراء لأنها الأصل في العدة •

أما إذا انقضت عدتها بالشهور ثم جاءها الحيض ولو بعدها بلحظة فلم يلزمها استئناف العدة لحصول المقصود بالمبدل فلا يبطل حكمه بالقدرة على المبدل كما لو صلى المتيمم ثم قدر على الوضوء بعد انتهاء الوقت المحدد للصلاة فلا يجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة • وعلى هذا ذهب الجمهور •

وخالف ابن حزم الظاهري الجمهور وقال<sup>(٥)</sup> : ان طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة ، سواء أثر طلاقها أو في آخر الشهر فما بين ذلك : تمادت على العدة بالشهور ، فإذا أتمتها حلت ولم تلتفت إلى الحيض •

برهان ذلك : قول الله عز اسمه « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن » فانما أوجب الله عز وجل عليها عدة ثلاثة أشهر أثر وجوب العدة عليها من الطلاق فلا يبطل ما أوجبه الله تعالى عليها بدعوى لم يأت بها قط نص •

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٠١٦/٤ (٢) المدونة الكبرى ٤٢٦/٢ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ١٠٢/٩ •

(٤) قليوبي وعميرة ٤٢/٤ ط ( المحلى ) •

(٥) المحلى لابن حزم ٦٤٠/١١ •

### ثانيا : انتقال العدة من الأقراء الى الأشهر :

نحو ان يطلق الرجل زوجته وهى من ذوات الأقراء وقد اعتدت بحیضة أو حیضتين ثم آیست تنتقل عدتها من الحيض الى الأشهر فتستقبل العدة بالأشهر لأنها لما آیست صارت عدتها بالأشهر لقول الله عز وجل « واللائى یئسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر » والأشهر بدل عن الحيض •

وعلى هذا اتفق جمهور الفقهاء :

جاء فى البداية<sup>(١)</sup> : ولو حاضت حیضتين ثم آیست تعتد بالشهور •

وفى الأم<sup>(٢)</sup> : وان طلقت فارتفع محيضها أو حاضت حیضة أو حیضتين لم تخل الا بحیضة ثالثة وان بعد ذلك فاذا بلغت تلك السن استأنفت ثلاثة أشهر من يوم تبلغها •

وفى المغنى لابن قدامة<sup>(٣)</sup> : ولو حاضت حیضة أو حیضتين ثم صارت من الأیسات استأنفت العدة بثلاثة أشهر •

### ٧ — تغيير العدة :

إذا طلق الرجل زوجته المدخول بها ثم اعادها الى عصمته وهى فى عدتها ثم طلقها فاما أن يكون طلقها قبل المسيس أو بعد المسيس •

#### ١ — حكم ما لو طلقها قبل المسيس :

ذهب الجمهور من الاحناف والمالكية والشافعية فى قول له وأحمد فى رواية له الى انها تستأنف العدة لأن الرجعة ازلت شعث الطلاق الأول وردتها الى النكاح الأول فصار الطلاق الثانى طلاقا من نكاح اتصل بل المسيس •

جاء فى بدائع الصنائع<sup>(٤)</sup> : وأما المطلقة الرجعية اذا راجعها الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها ، قال أصحابنا عليها عدة مستأنفة •

(١) شرح فتح القدير ٢٧٩/٣ •

(٢) الأم ١٩٥/٥ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ١٠٣/٩ •

(٤) بدائع الصنائع ٢٠٢٠/٤ •

وفى حاشية الدسوقي<sup>(١)</sup> : وكمرتجع لمطلقته الرجعية قبل تمام عدتها وان لم يمسه أى يطاها بعد ارتجاعها ثم طلق أو مات قبل تمام العدة فانها تستأنف عدة طلاق أو وفاة من يوم طلق أو مات لأن ارتجاعها يهدم العدة \*

وفى الأم<sup>(٢)</sup> : اذا طلق الرجل امرأته تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم راجعها ثم طلقها قبل أن يمسه ففيها قولان: أحدهما انما تعتد من الطلاق الأخير عدة مستقبلة \*

وفى المغنى والشرح الكبير<sup>(٣)</sup> : وان طلقها قبل

تستأنف عدة أو تبنى على العدة الأولى فيه روايتان

تستأنف لأن الرجعة ازلت شعث الطلاق الأول

الأول فصار الطلاق الثانى طلاقا من نكاح اتصل به مسيس \*

وخالف الشافعى فى قول له والامام أحمد فى روايته الثانية

وقالا : تبني \*

جاء فى الأم<sup>(٤)</sup> : والقول الثانى أن العدة من الطلاق الأول ما لم

يدخل بها \*

وقال ابن قدامة فى المغنى<sup>(٥)</sup> : والثانية تبني لأن الرجعة لا تريد

على النكاح الجديد \*

والأصح ما ذهب اليه الجمهور من الاحناف والمالكية والشافعى

فى قول له وأحمد فى رواية له لأنه لما راجعها وان لم يكن قد مسها

الا انها زوجته وبذلك لو طلقها ثانية فتستأنف عدة جديدة ولا دخل لها

بالعدة السابقة لأنها انتهت بالرجعة \*

## ٢ — حكم ما أو طلقها بعد المسيس :

ذهب الجمهور من الاحناف والمالكية والحنابلة و

أنه إن طلقها طلاقا رجعيا ثم ارتجعها فى عدتها ووطئها ثم طلقها

انقضت العدة الأولى برجعته لأنه زال حكم الطلاق وتستأنف عدة من

الطلاق الثانى لأنه طلاق من نكاح اتصل به المسيس \*

(١) حاشية الدسوقي ٢/٤٩٩ .

(٢) الأم ٥/٢٢٤ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ٩/١٢٧ .

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) المغنى والشرح الكبير ٩/١٢٨ .

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : أن المطلقة اذا مضى بعض عدتها ، وتزوجت فى عدتها فوطئها الزوج ، ثم تاركها ، فانه يجب عليها عدة أخرى •

وبجاء فى حاشية الدسوقي<sup>(٢)</sup> : فان وطئها استأنفت لأن وطأه هدم عدتها •

وفى المغنى لابن قدامة<sup>(٣)</sup> : وان طلقها طلاقا رجعيا ثم ارتجعها فى عدتها ووطئها ثم طلقها انقطعت العدة الأولى برجعته لأنه زال حكم الطلاق وتستأنف عدة من الطلاق الثانى •

وفى المحلى لابن حزم<sup>(٤)</sup> : فان اتبعها فى عدتها قبل انقضائها طلاقا بائنا ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلاقه ثالثة فعليها أن تبتدى العدة من أولها فان طلقها بعد اثنين ثالثة فتبتدى العدة أيضا ولا بد — وكذلك لو راجعها فى عدتها فوطئها أو لم يطأها ثم طلقها فانها تبتدى العدة ولا بد •

وخالف الشافعى وقال : انه اذا طلقها بعد المسيس تبنى على عدتها من الطلاق الأول •

جاء فى الأم<sup>(٥)</sup> : وان اصابها فى العدة وقال أردت ارتجاعها وأقراته ثم يشهد فقد اخطأ ولها عليه مهر مثلها بما أصاب منها وتعتد من مائه الآخر وتحصى العدة من الطلاق الأول •

والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لأنه بعد رجعتها أصبحت زوجته فاذا ما طلقها ثانية فقد هدمت العدة الأولى ولها ان تستأنف عدة جديدة بلا خلاف •

**حكم ما لو طلقها طلاقا بائنا ثم ارتجعها فى العدة :**

اتفق الفقهاء جميعا على أنه لو طلق الرجل زوجته طلاقا بائنا ثم ارتجعها فى العدة وقبل انتهائها فان كان دخل بها ثم طلقها ثانيا فعليها عدة مستأنفة لأنها رجعت اليه بعقد ومهر جديدين فعليها عدة جديدة لاحتمال حصول حمل من وطئه •

(١) تحفة الفقهاء ٣٦٦/٢ •

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠٠/٢ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ١٢٧/٩ •

(٤) المحلى لابن حزم ٦٣٢/١ •

(٥) الأم ٢٢٣/٥ •



واختلفوا فيما لو طلقها في العدة ولم يكن دخل بها فهل تستأنف  
عدة جديدة أم تبني على العدة الأولى •  
ذهب الاحناف والامام أحمد في رواية له<sup>(١)</sup> : انها تستأنف  
عدة جديدة •

وذهب المالكية والشافعية والامام أحمد في رواية ثانية وهي  
الأصح<sup>(٢)</sup> أنها تبني على عدتها الأولى لأنه طلاق في نكاح قبل المسيس  
فلم يوجب عدة لعموم قوله عز وجل « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم  
المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمسا لكم عليهن من عدة  
تعتدونها »<sup>(٣)</sup> •

ولأنه لما راجعها كانت أجنبية عنه وراجعها بعقد ومهر جديدين  
ثم طلقها قبل الدخول ولا عدة للمطلقة قبل الدخول، وهذا هو الراجح  
لصحة قولهم •

#### ٨ — مبدأ العدة :

اذا كان الزواج صحيحا كان مبدأ العدة من وقت الافتراق فورا  
بغير مهلة سواء كان سبب الافتراق فسخ أم طلاق •  
وأن كان الزواج فاسدا اعتبر مبدأ العدة وقت اتفاقهما على  
المتاركة أو من وقت قضاء المقاضى بالتفريق •

ولا يتوقف ابتداء العدة على علم الزوجة بالطلاق ، بل يتبدى  
من وقت حصول الطلاق علمت الزوجة بالطلاق أم لم تعلم حتى اذا  
جاءها نبأ طلاقها بعد مدة تكون انتهت فيها العدة فإن عدتها تكون قد  
انقضت بانقضاء وقتها لا يتوقف ذلك على الزوجة من علمها أو عدم  
علمها وعلى هذا اتفق الفقهاء<sup>(٤)</sup> وهو قول ابن عمر وابن عباس  
وابن مسعود ومسروق وعطاء وجابر بن زيد وابن سيرين ومجاهد  
وسعيد بن جبير وعكرمة وطاوس وسليمان بن يسار وأبي قلابة  
وأبي الصالية والثخعي ونافع والثوري واسحاق وأبي عبيد وأبي ثور  
وأصحاب الرأي •

(١) انظر بدائع الصنائع ٤/٢٠٢ ، المغنى والشرح الكبير ٩/١٢٦ •

(٢) انظر حاشية الدسوقي ٢/٥٠٠ ، الأم ٥/٢٢٤ ، المغنى والشرح

الكبير ٩/١٢٦ •

(٣) سورة الاحزاب آية ٤٩ •

(٤) انظر المجموع شرح المذهب ١٦/٦١٠ ، المغنى والشرح الكبير

١٨٨/٩ وشرح فتح الدبر ٣/٢٨٦ •

## ٩ - أحكام المدة :

أولا : للزوجة المطلقة قضاء عدتها في منزلها الذي كانت تقيم فيه وقت قيام الزوجية والدليل على ذلك قول الله جل وعلا « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » (١) .

### وجبة الدلالة :

تدل الآية الكريمة أنه ليس للزوج أن يخرج المرأة من مسكن النكاح بما دامت في العدة ، ولا يجوز لها الخروج أيضا لحق الزوج الا لضرورة ظاهرة ، فان خرجت اثمت ولا تنقطع العدة .  
وإختلف الفقهاء هنا هل هذا يصير على الرجعية فقط أم الرجعية والمبتوتة .

ذهب الجمهور من الاحناف والحنابلة والشافعية وأهل الظاهر (٢) : الى أن المطلقة الرجعية لا تخرج من بيتها ليلا ولا نهارا بخلاف الامام مالك (٣) فقال بخروج المطلقة الرجعية نهارا لقضاء حوائجها .

### واستبدل الجمهور :

بقوله عز من قائل « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » .  
والأمر بالإسكان نهى عن الإخراج والخروج لأنها زوجته بعد الطلاق الرجعي لقيام ملك النكاح من كل وجه فلا يباح لها الخروج بخلاف قبل الطلاق إذا اذن لها الزوج ، لأن العدة لمكانتها فيها حق الله بسببها وتعالى فلا يملك إبطاله ما قبل الطلاق لأن الحرمة ثمة لحق الزوج خاصة فيملك إبطال حق نفسه بالإذن بالخروج .

وإختلف الفقهاء إذا كانت المعتدة من طلاق بائن .

ذهب الاحناف وابن حزم (٤) : إلى أنها لا تخرج ليلا ولا نهارا كالرجعية وقالوا لمعوم النهي ومساس الحاجة الى تحصين ماء الزوج لأن خروجها يريب في نفسه إذا وطئها غيره فيشتبه النسب إذا حملت .

(١) سورة الطلاق آية ١ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٢٠٢٦/٤ ، الأم ٢١٧/٥ ، المغنى والشرح الكبير ١٧٦/٩ ، المحلى لابن حزم ٦٧٥/١١ .

(٣) انظر المدونة الكبرى ٤٦٤/٢ .

(٤) شرح فتح القدير ٢٩٦/٣ ، المحلى لابن حزم ٦٧٥/١٠١ .

وذهب الشافعية والحنابلة والمالكية<sup>(١)</sup> : إلى أن المعتدة من طلاق  
بائن والمبتوتة لها أن تخرج لقضاء حوائجها نهاراً وتلزم منزلها ليلاً .  
واسئلوا :

لما روى جابر قال<sup>(٢)</sup> : طلقت خالتي ثلاثاً فخرجت تجذب نخلها  
فلقيها رجل فنهاها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال « أخرجي فجذي نخلك  
لعلك أن تتصدقى منه أو تفعلى خيراً » .

رواه النسائي وأبو داود ومسلم والبيهقي وابن ماجه .  
وفى هذا الحديث دلالة واضحة على أن المعتدة تخرج بالنهار  
لقضاء حوائجها وفيه رد على الاحناف وابن حزم فى قولهم أن المعتدة  
البائن لا تخرج من بينها نهاراً .

ثانيا : لا يجوز للأجنبى نكاح المعتدة لقوله سبحانه وتعالى  
« ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله »<sup>(٣)</sup> .  
ولا تعزموا : أى لا تعقدوا عقدة النكاح حتى ينقضى ما كتب  
الله تعالى عليها من العدة .

ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها بالاجماع والنهى فى الآية  
للأجنب لا للأزواج ، لأن عدة الطلاق انما لزمتهما حقاً للزوج لكونها  
باقية على حكم نكاحه وهذا بخلاف المعتدة المبتوتة بالاجماع .

ثالثا : لا يجوز للأجنبى خطبة المعتدة من طلاق رجعى صريحا  
أو تعريضا لأنها المطلقة لقيام النكاح من كل وجه فلا يجوز  
خطبتها كما لا تجوز قبل الطلاق .

وكذلك المطلقة البائن لأن النكاح حال قيام العدة قائم من كل وجه  
لقيام بعض آثاره ولأن التصريح بالخطبة حال قيام النكاح من وجه  
وقوف موقف التهمة ، أما التعريض فلأنه يؤدى الى اكتساب عداوة  
وبغض فيما بينهما وبين زوجها اذا العدة من حقه .

---

(١) انظر قليوبى وعميرة ٥٥/٤ ، المغنى والشرح الكبير ١٧٦/٩ ،  
المحونة الكبرى ٤٦٤/٢ .  
(٢) السنن الكبرى للبيهقى ٤٣٦/٧ ، سنن ابن ماجه ٣٢٠/١ ، صحيح  
مسلم بشرح النووي ١٠٨/١٠ ، رواه أبو داود ٣٨٧/٢ .  
(٣) سورة البقرة آية ٢٣٥ .

أما المبتوتة فلا يجوز التصريح فى حقها أما التعريض فجائز لأنها  
فى حكم المتوفى عنها زوجها •

رابعاً : ليس للمعتدة أن تخرج من منزلها الذى تعتد فيه الى  
سفر ولا يجوز للزوج أن يسافر بها أيضاً لقوله سبحانه وتعالى  
« ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن » •

لأن الزوجية قد زالت بالباطن والثلاث فلا يجوز له المسافرة بها  
وهذا بالاجماع •

## المبحث الثانى

### ثبوت النسب

#### ١ — التعريف بثبوت النسب :

ثبوت النسب : هو مصدر نسبه الى أبيه<sup>(١)</sup> .

وهو من الآثار التى رتبها الشارع الحكيم على عقد الزواج ، ان الاولاد الذين تلدهم الزوجة حال قيام الزوجية أو فى اثناء العدة منها — سواء كانت عدة طلاق أم عدة وفاة — يثبت نسبهم من كل من الزوج والزوجة فيكون الزوج أباً لهم وتكون الزوجة أمهم ذلك لأنه وان كان المقصود الأصل من عقد الزواج هو ملك الرجل متعة المرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل الا أن هذا ليس هو ما يهدف اليه الشارع من تشريع الزواج ، بل إنه يهدف الى بقاء النوع البشرى على الوجه الأتم الأصلح ، وليس ملك المتعة وحل الاستمتاع الا وسيلة لتحقيق هذه الغاية السامية ويدل على ذلك قوله جل شأنه « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً »<sup>(٢)</sup> .

وقوله سبحانه وتعالى « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وتعمل لكم من أزواجكم بنين وحفدة »<sup>(٣)</sup> .

وقول الرسول الكريم ﷺ « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثركم الأمم يوم القيامة »<sup>(٤)</sup> رواه أبو داود والنسائي .

#### ٢ — من له حق النسب :

حق النسب هو حق للأب وحق للأم وحق للولد نفسه ، وفيه أيضاً حق لله سبحانه وتعالى<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٨٥٧/٢ .

(٢) سورة النساء الآية الأولى .

(٣) سورة النحل آية ٧٢ .

(٤) الحديث رواه أبو داود ٢٩٧/٢ ط ( تحقيق محمد محى الدين

عبد الحميد ) .

(٥) انظر الأحوال الشخصية — حقوق الاولاد والاقارب لمحمد الحسيني

ص ١٠ ( الطبعة الرابعة ) .

فهو حق للأب ، لأن من حقه صيانة الولد المتخلق منه من الضياع ولأنه يترتب على ثبوت نسبه منه حقوق أخرى كثيرة كحقه فى انفاق ابنه عليه عند الحاجة اليه وكان الابن قادرا على الكسب ، وكحقه فى الولاية عليه حال صغره وضمه اليه بعد انتهاء حضانتة وكحقه فى الارث فى تركته بعد وفاته •

وهو حق للأم ، لأن من حقها أن تدفع عن نفسها تهمة الزنا ، وأن تصون وليدها من الضياع ، وأن ترضعه وتحضنه فترة الحضانة المقررة لها شرعا . وهو حق للولد نفسه ، لأنه محتاج الى دفع التهم عنه اذا كان ولذ زنا ، ويترتب على ثبوت نسبه حقوق كثيرة ، كحق النفقة والرضاع والحضانة والانضمام الى أبيه بعد انتهاء فترة حضانتة مع أمه وحقه فى الإرث من أبيه ، الى غير ذلك من الحقوق التى يثبتها له الشرع أو تثبتها له الأنظمة والقوانين •

وفيه حق لله تعالى : لأن الله سبحانه وتعالى لعظم شأنه وشموه . نفعه أراد أن يحقق المصلحة العامة للمجتمع الاسلامى ، ذلك أنه يتضمن حرمة كلها لله تعالى ، حرمة الزواج بسببه وحرمة نسبة الولد الى الزانى وحرمة الأمومة والابوة لما لهما من حقوق أوجب الله تعالى رعايتهما ، وفضلا عن ذلك أن النسب من الأمور التى ترتبط بالمجتمع اذ يقوم عليه بناء الأسرة التى هى نواة المجتمع ، فترى سبحانه وتعالى يأمر بالمحافظة عليه ويوجه الخطاب فى ذلك للجماعة فيقول جل وعلا : « ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين وموالكم » (١) • ويقول الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه فيمن يغير نسبه الأصلى « من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام » (٢) • بل انه ﷺ جعل ذلك كفرا حيث يقول « لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه فهو كفر » (٣) •

(١) سورة الاحزاب آية ٥ .

(٢) ، (٣) الحديثان رواهما : البخارى فى صحيحه ١٩٤/٨

ط ( الشعب ) .

### ٣ — القواعد التي تبني عليها أحكام ثبوت النسب :

( ١ ) مدة الحمل ( ٢ ) الدخول الحقيقي ( ٣ ) الزنا  
ولنتكلم باذن الله تعالى عن كل واحد منها وآراء الفقهاء في ذلك :

#### ١ — مدة الحمل :

للحمل مدة محددة ، وهذه المدة لها حد أدنى لا يمكن بحسب العادة تكوين الجنين فيها وولادته حيا في أقل منها ، وحد أقصى لا يمكن الجنين في بطن أمه أكثر منه وحد غالب جرت عادة النساء بالولادة فيه .

#### أقل مدة الحمل (\*) :

وأما أقل مدة الحمل فلا خلاف بين الفقهاء في أنها ستة أشهر (١) .

#### واستدلوا على ذلك من القرآن :

- ١ — قوله عز وجل « ووصينا الانسان بوالديه احسانا ، حملته أمه كرها ووضعته كرها ، وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » (٢) .
- ٢ — وقوله عز وجل « ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين » (٣) .
- ٣ — وقوله عز وجل « ولوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » (٤) .

#### وجه الاستدلال من الآيات :

ان الله سبحانه وتعالى جعل مدة الفصال — وهو الرضاع — وحدها حولين كاملين في الآيتين الثانية والثالثة وهما عامان ، وجعل مدة الحمل والرضاع جميعا ثلاثين شهرا في الآية الأولى : فدل المجموع على أن مدة الحمل وحدها ستة أشهر وهي أقل مدة للحمل .

---

(١) الحد الأدنى للحمل عند طوائف الارثوذكس والكاثوليك هو ستة أشهر من بدء الزواج أو من الوقت الذي اعيدت فيه الحياة المشتركة بين الزوجين بعد انفصالهما جثمانيا وسبعة أشهر على الأقل عند الربانيين اليهود ( انظر أحكام الاسرة لعبد الناصر العطار ٣٠٢ لغير المسلمين ) .

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٣١١ ، المغنى والشرح الكبير ١٥٥/٩ ، المجموع شرح المذهب ١٦/٤٠٣ ، المدونة الكبرى ٢/٤٤٣ .

(٢) سورة الاحقاف آية ١٥ .

(٣) سورة لقمان آية ١٤ ، والوهن : الضعف ( مختار الصحاح ٤٨٦ ) .

(٤) سورة البقرة آية ٢٢٣ .

### وهن الآثار :

١ - ما روى أن رجلاً تزوج امرأة فولدت لستة أشهر فهم عثمان برجمها فقال ابن عباس رضى الله عنهما أما إنها لو خاصمتكم بكتاب الله لخصمتكم قال الله تعالى « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » وقال « وفصاله في عامين » فلم يبق للحمل إلا ستة أشهر ، فدرأ عثمان رضى الله تعالى عنه الحد عنها (١) .

٢ - وزوى أنه رفع إلى عمر أن امرأة ولدت لستة أشهر من وقت زواجها فهم عمر رضى الله تعالى عنه باقامة الحد عليها ، فقال له على رضى الله تعالى عنه ، ليس لك ذلك ، قال الله تعالى « والموالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » وقال جل شأنه « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » فحولان وستة أشهر ، فخلى عمر رضى الله تعالى عنه سبيلها (٢) .

### وجه الاستدلال :

تدل الآثار الواردة على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر بلا خلاف .  
أقصى مدة الحمل (\*) :

• اختلف الفقهاء في أقصى مدة الحمل .  
ذهب الأحناء والامام أحمد في قول له أن أقصى مدة الحمل سنتان .

• جاء في البداية (٣) : وأكثر مدة الحمل سنتان .  
وفي المغنى لابن قدامة (٤) . وروى عن أحمد أن أقصى مدته سنتان .

### واستدلوا :

١ - ما روى عن السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها « الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بظل مغزل » .

(١) الأثر رواه البيهقي ٤٤٢/٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أقصى مدة الحمل هي عشرة أشهر بعد انتهاء الزواج أو بدء الانفصال الجماعى عند الطوائف الأرثوذكسية والكانوليكية وسنة عند الريانيين اليهود ويحتسب الشهر ثلاثون يوماً في جميع الأحوال ، والقاعدة أن كل من ولد قبل أدنى مدة الحمل أو ولد بعد أقصى مدة الحمل لا يثبت نسبه . ( نفس المرجع السابق ) .

(٣) شرح فتح القفيير ٣/٣١٠ .

(٤) المغنى والشرح الكبير ١١٦/٩ .



وأخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما عن طريق ابن المبارك حدثنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : « ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل » (١) .

#### وجه الدلالة :

يدل هذا الأثر على أن الجنين لا يمكث في بطن أمه أكثر من سنتين ولو برهة يسيرة وظل المغزل مثل للقلعة لأنه حال الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال (٢) .

٢ — ما روى أن عمر رضى الله تعالى عنه أثبت نسب ولد المرأة التي غاب عنها زوجها سنتين ثم قدم فوجدها حاملا فهم برجمها فقال له معاذ ان كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فتركها حتى ولدت ولدا قد نبئت ثنياء يشبه أباه فلما رآه قال ولدني ورب الكعبة فانما هو بقيام الفراش ودعوى الرجل نسبه (٣) .

#### وجه الدلالة :

يدل هذا على أن هناك من النساء من يلدن لسنتين وهي أقصى مدة الحمل .

وذهب الجمهور من الأئمة الثلاثة الشافعي ومالك وأحمد في رواية له إلى أن أقصى مدة من الحمل أربع سنين وزاد المسالك إلى خمس سنين .

جاء في المحلى على المنهاج (٤) : ولو أبانها بخلع أو غيره فولدت لأربع سنين فما دونها من وقت الإبانة لحقه الولد أو الأكثر منها فلا يلحقه لأن مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته .

جاء في المدونة (٥) : يلزمه الولد في قول مالك إذا جاءت بالولد هي ثلاث سنين أو أربع أو خمس سنين .

(١) الأثر رواه البيهقي في سننه ٤٤٣/٧ ط (بيروت) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٨٥٧/٢ .

(٣) الأثر رواه البيهقي ٤٤٣/٧ .

(٤) قاييبي وعميره ٤٤/٤ .

(٥) المدونة الكبرى ٤٤٣/٢ .

وجاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(١)</sup> : وهل خمسا أو أربعاً ابن عرف في كون أقصاه أربع سنين أو خمسا ثالث روايات القاضي سبعا وروى أبو عمر ستا واختار ابن القصار الأولى وجعلها القاضي المشهور وعزا الباجي الثانية لابن القاسم وسحنون المتطبی بالخمس القضاء •

وقال الخرقى<sup>(٢)</sup> : ولو طلقها أو مات عنها فلم تتكح حتى أتت بولد بعد طلاقه أو موته بأربع سنين لحقه الولد وانقضت عدتها •  
وقال ابن قدامة<sup>(٣)</sup> : ظاهر المذهب أن أقصى مدة الحمل أربع سنين •

#### واستدلوا :

ما روى الوليد بن مسلم قال قلت لمالك ابن أنس حديث جميلة بنت سعد عن عائشة لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل قال مالك سبحانه الله من يقول هذا ؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان تحمل أربع سنين قبل أن تلد<sup>(٤)</sup> •  
وذهب أهل الظاهر<sup>(٥)</sup> : إلى أن أقصى الحمل تسعة أشهر وهو قول محمد بن عبد الله بن عبد الحكم من فقهاء المالكية •  
واستدلوا :

من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قال عمر بن الخطاب أيما رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيضتين ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستبين حملها فإن لم يستبين حملها في تسعة أشهر فلتعتد بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة التي قعدت عن المحيض<sup>(٦)</sup> •  
قال أبو محمد : فهذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر •

#### مناقشة الأدلة والرأي الرجح :

نرى من الأدلة التي استند إليها الفقهاء ليس لها مستند لا من الكتاب ولا من السنة وإنما هي أقوال اعتمد قائلوها على آثار من بعض

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٧٤/٢ ••

(٢) ، (٣) المغنى والشرح الكبير ١١٦/٩ •

(٤) الأثر رواه البيهقي ٤٤٣/٧ •

(٥) المحلى لابن حزم ٧٣١/١١ •

(٦) المصنف لعبد الرزاق ٣٤٠/٦ •

الصحابه كما فعل الأحناف واما على بعض الوقائع أو الحكايات التى رويت لهم فى ذلك كما فعل الجمهور ، وهذه لا يصح الاعتماد عليها فى مثل هذا الموضوع •

أما ما استدل به الأحناف من قول السيدة عائشة غالظاها أنه رأى لها بناء على ما شاهدته أو سمعت من أحوال النساء ولم يكن بناء على السماع من الرسول الكريم ﷺ لأن هذه المدة وهى السنن وان كانت لا تدرك بالعقل ولكن يمكن معرفتها عن طريق المشاهدة أو الاخبار عنها وابعد ما تكون من قول الرسول ﷺ •

وأما حكاية جارة مالك فانها — على فرض صحة نسبتها الى مالك والى جارتها — يحتمل خطأها لأن غاية الأمر أن يكون حيضها انقطع أربع سنين ثم جاءت بولد وهذا لا يعتبر دليلا قاطعا على أنها كانت حاملا طوال السنوات الأربع ، بل يجوز أن يكون طهرها امتد سنتين أو أكثر ثم حملت كما يحدث ذلك لكثير من النساء (١) •

وأما ما ذهب اليه أهل الظاهر فهو الحقيقة التى نراها فى حياتنا اليومية فنقول والله تعالى ولى التوفيق أن أرجح الآراء هو رأى أهل الظاهر ، وان كان ما ذهب اليه الفقهاء الآخرون حتى ولو كان صحيحا وتم فعلا فهذا نادرا ما يحدث فلا يجب أن نأخذ عليه قطعاً وبقينا (٢) •

## ٢ — الدخول الحقيقى :

وهو سبب فى ثبوت النسب الفاسد واذا لم يثبت دخول حقيقى لا يثبت نسب ، وهتى حصل دخول وجاء الولد بعده بستة أشهر فأكثر ، فان النسب يثبت ولا يقبل النفى •

أما العقد الصحيح فقد اتفق الفقهاء على أنه السبب فى ثبوت نسب الولد الذى يولد فى أثناء قيام الزوجية لكنهم اختلفوا فى اشتراط الدخول أو امكان الدخول •

فذهب الأحناف والامام أحمد فى رواية له : الى أن العقد الصحيح وحده سبب فى ثبوت نسب الولد ولو لم يلتق الرجل بالمرأة قط ، فلو كانت هى فى أقصى المغرب ، وهو فى أقصى المشرق وتزوجا

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/ ٣٢٠ •

(٢) انظر الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لزكى الدين شعبان

بالمراسلة ، ثم أتت بولد فانه يثبت نسبه منه ، ولو لم يتلاقيا بعد العقد قط .

جاء فى فتح القدير<sup>(١)</sup> : بل قيام الفراش كاف ولا يعتبر امكن الدخول بل النكاح قائم مقامه كما فى تزوج المشرقى بمغربية والحق أن التصور شرط ولذا لو جاءت امرأة الصبى بولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت فى المغربية لثبوت كرامات الاولياء .

وفى كشف القناع<sup>(٢)</sup> : ولو ولدت امرأة من أمكن كونه منه ولو مع غيبته .

وذهب الجمهور من الشافعية والمالكية والامام أحمد فى رواية له : ان العقد الصحيح سبب لثبوت نسب ما تأنى به فى اثناء قيام الزوجية أو العدة إذا كان الدخول ممكنا ، فإذا ثبت أنه غير ممكن كالزواج بين المغربية والمشرقى كما ذكرنا ، فان النسب لا يثبت وكذلك إذا ثبت انهما لم يتلاقيا قط .

جاء فى المحلى على المنهاج<sup>(٣)</sup> : لو نكح وهو بالمشرق وهى بالمغرب لانقضاء امكن اجتماعهما لم يلحقه لاستحالة كونه منه .

وجاء فى المعنى<sup>(٤)</sup> : ولو تزوج امرأة فى مجلس الحاكم ثم طلقها فى المجلس أو تزوج المشرقى بالمغربية ثم أتت بولد لا يمكن أن يكون منه بعد اجتماعهما بمدة الحمل فانه لا يلحقه نسبه ولا تنقضى العدة بوضعه .

وفى حاشية الدسوقي<sup>(٥)</sup> : لو ادعت الحمل امرأة مغربية بعد العقد عليها على زوج لها مشرقى مثلا وتولى العقد بينهما فى ذلك وليهما وهما فى مكانهما أى المغرب والمشرق وعلم بقاء كل من الزوجين فى محله الى أن ظهر الحمل فانه ينتفى عنه .

### ٣ - الزنا :

اتفق الفقهاء على أن الزنا لا يترتب عليه ثبوت النسب من الزانى لأنه ليس له فراش ولا شبهة فراش ، فلو زنى رجل بامرأة فأنت بولد

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٣٠١ .

(٢) كشف القناع على متن الاقناع ٥/٤٠٥ .

(٣) قليوبى وعميره ٤/٣٧ .

(٤) المعنى والشرح الكبير ٩/١٢٠ .

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٤٦٠ .

لا يثبت نسبه منه ولو تحقق أنه منه بل ولو ادعاه مصرحاً بأنه ابنه  
من الزنا •

جاء في البداية<sup>(١)</sup> : ولو قذفها بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان  
الأميرين ثم ينفي القاضي نسب الولد ويلحقه بأمه •

وفي المغنى<sup>(٢)</sup> : ومن ولدت امرأته ولدا لا يمكن كونه منه في  
النكاح لم يلحقه نسبه •

وفي المجموع<sup>(٣)</sup> : وان وطئ زوجته ثم استبرأها بحيضة  
وطهرت ولم يطأها وزنت وأتت بولد لسنة أشهر فصاعداً من وقت الزنا  
لزمه قذفها ونفى النسب •

وفي حاشية الدسوقي<sup>(٤)</sup> : اذا استبرأ زوجته المسترسل عليها  
بحيضة وتركها فأنبت بولد بعد ستة أشهر من الاستبراء فله أن يعتمد  
على ذلك الاستبراء في نفي الولد عنه •

#### واستدلوا :

بحديث الرسول ﷺ « الولد للفراش وللعاهر الحجر »<sup>(٥)</sup> •  
جاء في نيل الأوطار للشوكاني<sup>(٦)</sup> : الحديث مروي من طريق  
بضعة وعشرين نفساً من الصحابة •

اختلف في معنى الفراش ، فذهب الأكثر الى أنه اسم للمرأة •  
وقيل انه اسم للزوج • وفي القاموس • ان الفراش زوجة  
الرجل • العاهر : الزاني • والحجر : الخيبة أي لا شيء له في الولد •

#### وجه الاستدلال :

يدل هذا الحديث الشريف على أن الولد انما يلحق بالأب بعد  
ثبوت الفراش ، وهو لا يثبت الا بعد امكان الوطء في النكاح الصحيح  
أو الفاسد ولا شيء للزاني الا الخيبة •

(١) شرح فتح القدير ٢٥٧/٣ •

(٢) المغنى والشرح الكبير ٥٣/٩ •

(٣) المجموع شرح المذهب ٤١٣/١٦ •

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٦٠/٢ •

(٥) الحديث رواه البخاري ١٩١/٨ ط (المنبع) •

(٦) نيل الأوطار للشوكاني ٢٩٦/٦ •

#### ٤ — أسباب ثبوت النسب :

أولاً : الفراش                      ثانياً : شبهة الفراش

#### الفراش

ولنتكلم عن : ( ١ ) مراتبه ( ٢ ) شروط ثبوت النسب بالفراش •

#### ١ — مراتب الفراش :

اختلف الفقهاء في مراتب الفراش •

ذهب الامام أبو حنيفة الى أن للفراش أربعة مراتب<sup>(١)</sup> :

١ — فراش ضعيف : وهو فراش الأمة — المملوكة — لا يثبت نسب ولدها من سيدها الا اذا ادعاه •

٢ — فراش متوسط : وهو فراش أم الولد — وهي الأمة التي سبق لسيدها ان ادعى ولداً منها — فانه يثبت فيه بلا دعوى لكنه ينتفى بالنفى •

٣ — فراش قوى : وهو فراش الزوجة ، يثبت نسب ولدها من الزوج من غير دعوى ولا ينتفى عنه الا بحكم القاضى بناء على ملاعنة الزوجية ، وفي حكم معتدة الطلاق الرجعى ، لأن الزوجية قائمة في حقها حكماً ما لم تنته عدتها •

٤ — فراش أقوى : وهو فراش المعتدة من طلاق بائن ، يثبت نسب ولدها من المطلق من غير دعوى ولا ينتفى عنه أبداً فلا يمكن نفيه بحكم القاضى بناء على ملاعنة الزوجين ، اذ اللعان في هذه الحالة ممتنع لأن شرطه قيام الزوجية ولو حكماً •  
وذهب الجمهور من الأئمة الثلاثة<sup>(٢)</sup> :

الى أن الفراش على مرتبتين : قوى وهو فراش الزوجة والمعتدة سواء كانت الزوجية صحيحة أو فاسدة ويثبت النسب فيه بلا دعوى ولا ينتفى الا باللعان •

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٨٦٧/٢ •

(٢) انظر حاشية الصاوى على الشرح الصغير ٤٥٧/١ ، المهذب

للشرازي ١٢٢/٢ ، كشف القناع ٣٩٦/٥ •

وضعيف وهو غراش الأمة ولا يثبت النسب فيه الا بتحقيق الوطاء \*

## ٢ — شروط ثبوت النسب بالفراش :

يشترط لثبوت النسب بالفراش شرطان :

( ١ ) ثبوت الولادة \*

( ٢ ) تصور امكان حدوث الولادة من الزوج \*

### أولا : ثبوت الولادة :

الولادة من الأمور التي لا يطلع عليها غالبا الا النساء ، لذلك تختلف طرق اثباتها بعض الاختلاف عن طرق الاثبات العامة \*  
وبيان ذلك أن المرأة التي تدعى الولادة اما أن تكون زوجة ، واما أن تكون معتدة من طلاق رجعي أو بائن أو وفاة ، ونحن هنا بصدد المطلقة رجعيا وبائنا \*

### مذهب الاحناف :

إذا كانت المرأة معتدة من طلاق رجعي ففى هذه يختلف الحكم باختلاف المدة التي تدعى المرأة الولادة فيها ، فان ادعت الولادة بعد سنتين أو أكثر من وقت الطلاق وأنكر الزوج ولادتها فالحكم فيها كالحكم فيما إذا كان النزاع فى حال قيام الزوجية ، لأن معتدة الطلاق الرجعي إذا ولدت بعد مضي سنتين أو أكثر من وقت الطلاق ولم تكن أقرت بانقضاء عدتها كان ذلك رجعة ، لأن الولادة بعد مضي هذه المدة تدل على أن الرجل قد اتصل بها قبل انقضاء العدة ، والاتصال بالمطلقة طلاقا رجعيا قبل انقضاء العدة يكون رجعه وبذلك تكون المرأة قد ولدت والزواج قائم ، فيكون النزاع فى الولادة نزاعا فى حال قيام الزوجية فيكون حكمه كحكمه \*

جاء فى البداية<sup>(١)</sup> : ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جاءت به لسنتين أو أكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها \*  
وفى الهداية<sup>(٢)</sup> : لاحتمال العلوق فى حالة العدة لجواز انها تكون ممتدة الظهر \*

(١) ، (٢) انظر شرح فتح القدير ٣/٣٠٢ .

وان ادعت المرأة الولادة قبل مضي سنتين من وقت الطلاق ولم تكن أقرت بانقضاء عدتها فقد بانئت من زوجها بانقضاء العدة وثبت نسبه لوجود العلوق في النكاح أو في العدة فلا يصير مراجعاً لأنه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعاً بالشك . وان جاءت به لاكثر من سنتين كانت رجعة لأن العلوق بعد الطلاق والظاهر أنه منه لانتفاء الزنا منها فيصير بالوطء مراجعاً (١) .

واذا كانت المرأة معتدة من طلاق بائن أو مبيتة اذا ادعت الولادة قبل مضي سنتين من وقت الطلاق وكان حملها ظاهراً في وقته أو كان الرجل معترفاً به ، فإنه تثبت الولادة بقولها .

جاء في البداية (٢) : والمبيتة يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لأقل من سنتين .

لأنه يحتمل أن يكون الولد قائماً وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطاً .

أما اذا لم يكن الحمل ظاهراً في وقته ولم يعترف به الرجل حينئذ وهو منكر للولادة .

فقال أبو حنيفة : لا يثبت الولادة الا بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين ، لأن اثبات الولادة يجر الى ثبوت النسب وما دام فرائش الزوجية غير قائم ولم يكن الحمل ظاهراً ولا معترفاً به من الرجل فإن الحكم بنسبه الولد اليه يكون ضعيفاً ، فلا بد حينئذ ان يعتمد على الشهادة الكاملة .

وقال صاحبان : تكفى شهادة امرأة واحدة لأن الفراش قائم بقيام العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى تعيين الولد أنه منها فيتعين بشهادتهما كما في حال قيام النكاح (٣) .

وما ذهب اليه صاحبان هو الرأي الراجح المعمول به (٤) .

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٢٠٣ .

(٢) المرجع السابق ٣/٣٠٣ .

(٣) المرجع السابق ٣/٣٠٦ .

(٤) انظر شرح الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لمحمد زيد الابياتي ٢/٢٥٠ .



### مذهب الحنابلة :

جاء فى كشف القناع<sup>(١)</sup> : وان طلقها طلاقا رجعيا فولدت لأكثر من أربع سنين منذ طلقها وقبل نصف سنة منذ أخبرت. بفراغ العدة ان أخبرت بها أو ولدت لأكثر من أربع سنين منذ طلقها ان لم تنفبر بانقضائها لحقه نسبه أو ولدت لأقل من أربع سنين منذ انقضت عدتها لحقه نسبه لأنها فى حكم الزوجات أشبه ما قبل الطلاق •

وجاء أيضا<sup>(٢)</sup> : لو أخبرت المطلقة البائن بانقضاء عدتها بالقرء ، ثم أتت به لأكثر من ستة أشهر لم يلحق الزوج نسبه ، لأنها أتت به بعد الحكم بانقضاء عدتها فى وقت يمكن أن لا يكون منه فلم يلحقه ، كما لو انقضت عدتها بالحمل ، وانما يعتبر الامكان مع بقاء الزوجية أو العدة ، وأما بعدهما فلا يكتفى بالامكان للحاقه ، وذلك لأن الفرائس سبب ، ومع وجود السبب يكتفى بامكان الحكم ، فاذا انتفى السبب انتفى الحكم لاتتفائه •

فأما ان طلقها ولو يائنا فاعتدت بالاقراء ثم ولدت قبل مضى ستة أشهر من آخر اقراءها لحقه نسب الولد ولزم ان لا يكون الدم حياضا لعلمنا أنها كانت حاملا فى زمن رؤية الدم والحامل لا تحيض •

### مذهب الشافعية :

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(٣)</sup> : وان طلقها وهى غير حامل واغتدت بالأقراء ثم وضعت ولدا قبل أن تتزوج بغيره لدون ستة أشهر لحقه ، لأنها نيقنا ان عدتها لم تنقض ، وإن أتت لستة أشهر أو أربع سنين أو ما بينهما لحقه •

وقال أبو العباس بن سريج لا يلحقه لأنها أتت به بعد الحكم بانقضاء عدتها فى وقت يمكن أن لا يكون منه فلم يلحقه ، كما لو انقضت عدتها بوضع الحمل ، وانما يعتبر الامكان مع بقاء الزوجية أو العدة ، وأما بعدهما فلا يكتفى بالامكان للحاقه ، وانما يكتفى بالامكان لئفيه لأن الفرائس سبب ، ومع وجود السبب يكتفى بامكان الحكم واحتمالها ،

(١) كشف القناع ٤٠٧/٥ •

(٢) المرجع السابق ٤٠٦/٥ •

(٣) المجموع شرح المذهب ٤٠٤/١٦ •

فاذا انتفى السبب وآثاره فينتفى الحكم لانتفائه ولا يلتفت الى مجرد الامكان • وبهذا قال أحمد وأصحابه •

وكما جاء في المجموع<sup>(١)</sup> : وهذا خطأ لأنه يمكن أن يكون منه ، والنسب اذا امكن اثباته لم يجز نفيه ، ولهذا اذا أثبت بولد بعد العقد لستة أشهر لحقه ، وان كان الأصل عدم الوطاء وبراءة الرحم فان وضعته لأكثر من أربع سنين نظرت — فان كان الطلاق بائناً انتفى عنه بغير لعان ، لأن العلوق حادث بعد زوال الفراش ، وان كان رجعيًا ففيه قولان •

**أحدهما :** ينتفى عنه بغير لعان لأنها حرمت عليه بالطلاق تحريم المجتوتة فصار كما لو طلقها طلاقاً بائناً •

**والقول الثاني :** يلحقه لأنها في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق والظهار والابلاء ، فاذا قلنا بهذا فالى متى يلحقه ولدها ، فيه وجهان ، قال أبو اسحاق يلحقه أبداً ، لأن العدة يجوز أن تمتد لأن أكثر الطهر لا حد له ، ومن أصحابنا من قال يلحقه الى أربع سنين من وقت انقضاء العدة ، وهو الصحيح لأن العدة اذا انقضت بانتهى وصارت كالمجتوتة •

### مذهب المالكية (\*) :

جاء في المدونة<sup>(٢)</sup> : ان طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو طلاقاً يملك الرجعة فجاءت بولد لأكثر من سنتين يلزم الزوج الولد والى ثلاث سنين أو أربع أو خمس •

(١) المجموع شرح المهذب ٤٠٤/١٦ •

(٢) مؤسس مذهب المالكية هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو بن أكار الحارث بن عثمان بن حنبل بن عروة بن الحارث ، ولد بالمدينة سنة ٩٣ هـ وتربى فيها ورأى آثار الصحابة والتابعين ، وكانت المدينة مهد العلم فطلب العلم على علمائها وأخذ يتنقل بينهم ويأخذ عنهم أصول العلم وفروعه • وجميع احاديث الرسول ﷺ ، فكان اماماً في الحديث بارعاً ثبتاً ثقة مأموناً وفقهاً مجتهداً ، صاحب مذهب • توفى رضى الله تعالى عنه سنة ١٧٩ هـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة ( انظر شجرة النور الزكية ٢٧ ) •

(٢) المدونة الكبرى ٤٤٢/٢ •

وإذا طلقها فحاضت ثلاث حيض وقالت قد انقضت عدتي فجاءت بولد بعد ذلك لتتمام أربع سنين من يوم طلقها وقالت المرأة طلقني فحضت ثلاث حيض وأنا حامل ولا علم لى بالحمل وقال الزوج قد انقضت عدتك وإنما هذا حمل حادث ليس منى لزمه الولد إلا أن ينفيه بلعمان •

وإذا طلقها طلاقاً رجعياً وجاءت بولد لتتمام ست سنين لا يلزم الولد الأب لأننا نعلم أن عدتها قد انقضت وإنما هذا حمل حادث •

وان طلقها تطليقة يملك الرجعة فجاءت بولد لأكثر مما تلد لمثله النساء ولم تكن قد أقرت بانقضاء عدتها لا يلزمه الولد والمطلقة الواحدة هنا والثلاث عند مالك سواء فى هذا الولد إذا جاءت به لأكثر مما تلد له النساء •

وان طلقها واعتدت ثم جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر فيما بينها وبين ما تلد لمثله النساء من يوم الطلاق وقد أقرت بانقضاء عدتها لزم الولد الأب إلا أن للأب أن يلاعن إذا ادعى الاستبراء قبل الطلاق •

### ثانياً : تصور أماكن حدوث الولادة من الزوج :

اتفق الفقهاء على أن السبب الحقيقى لثبوت النسب هو العقد الصحيح ، وإضافة النسب إلى العقد إنما هو فى حال إمكان حدوث المخالطة التى يتكون منها الولد ، أما فى حالة القطع بعدم حدوث الحمل من صاحب الفرائش الذى هو الزوج ، فإنه لا يمكن جعل العقد سبباً لثبوت النسب ، ولهذا اشترط الأحناف<sup>(١)</sup> أن يكون الزوج بالغاً بلوغاً طبيعياً أو يكون صبياً مراهقاً على الأقل لاثبات حدوث الحمل منه •

وقال الشافعية فى المجموع<sup>(٢)</sup> : واختلف أصحابنا فى السن التى يجوز أن يولد له ، فمنهم من قال يجوز أن يولد له بعد عشر سنين ، ولا يجوز أن يولد له قبل ذلك ، وهو ظاهر النص •

وهو ما ذهب إليه الحنابلة فى المغنى فقد جاء<sup>(٣)</sup> : وإن كان الزوج طفلاً له أقل من عشر سنين فأنت امرأته بولد لم يلحقه لأنه لم يوجد

(١) الزيلعى ٢١/٣ •

(٢) المجموع شرح المذهب ٣٩٩/١٦ •

(٣) المغنى والشرح الكبير ٥٣/٩ •

ولد لمثله ولا يمكنه الوطء وان كان له عشر فحملت امرأته لحقه ولدها .  
 واستدل الشافعية والحنابلة على هذا :  
 بحديث الرسول ﷺ : « واضربوهم على الصلاة لعشر وفرقوا  
 بينهم في المضاجع » <sup>(١)</sup> رواه أبو داود والترمذي .  
 أما المالكية : فلم يحددوا سنا معينة للولد في البلوغ وقد جاء  
 في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير <sup>(٢)</sup> : ينتفى الولد عن الصغير  
 والمجبوب بغير لعان لعدم امكان الحمل منهما في العادة .  
 واختلف الفقهاء فيها اذا كان الزوج كبيرا ويمكن أن تحمل منه  
 المرأة ولكنهما لم يتلاقيا في الظاهر أصلا وقد تكلمنا عن هذا من قبل في  
 القواعد التي تبنى عليها أحكام ثبوت النسب ( الدخول الحقيقي ) .  
**ثانيا : شبهة الفراش :**

**والشبهة :** هي ما يشبه الشيء الثابت وليست بثبات في نفس الأمر  
 والفراش : هو الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة — الدخول الصحيح — .  
 والشبهة ثلاثة أنواع <sup>(٣)</sup> :

- ١ — شبهة في المحل .
- ٢ — شبهة في العقد .
- ٣ — شبهة في الفعل .

**أولا : شبهة المحل :** وتسمى أيضا « شبهة الحكم » .  
 وهي ما يوجد فيها دليل يقتضي الحل لكنه عارضه مانع فأورث  
 هذا الدليل شبهة في المحل ، ومن أمثلة هذه الشبهة مخالطة الرجل  
 بجارية أبنة ، فانها حرام ، لكن فيها شبهة المحل بسبب ما يعطيه ظاهر  
 دليل شرعي هو قول الرسول ﷺ للرجل الذي شكأ أباه اليه أنه سرق  
 ماله : « أنت ومالك لأبيك » .

فان ظاهر الحديث يفيد أن جارية الابن ملك للأب ، لكن هذا  
 الظاهر غير مراد بالاجماع .

ومن أمثلتها أيضا أن يواقع الرجل امرأته التي طلقها طلاقا بائنا .  
 وهي في عدتها منه طائنا ان وقاعها يكون مراجعة لها كما في المطلقة طلاقا  
 رجعييا اعتمادا على قول الرسول ﷺ « الكنايات رواجع » .

(١) الحديث رواه أبو داود ١٩٣/١ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٦٠/٢ .

(٣) انظر الاحوال الشخصية للاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد

٣٧٥ ، الاحوال الشخصية حقوق الاولاد والأقارب لمحمد الحسيني ٥٣ .

### ثانيا : شبهة فى العقد ( وهى الزواج الفاسد ) :

وحاصلها أن يعقد الرجل على امرأة ، ويدخل بها دخولا حقيقيا وهو يعتقد انها تحل له ثم تبين له بعد ذلك انها لم تكن تحل له له ، كما اذا تبين انها أخته من الرضاع مثلا ، أو يكون العقد غير مستوف لشروط صحته بصفة عامة كالزواج من غير شهود .

### ثالثا : شبهة فى الفعل :

وهى ما لا يوجد فيها دليل على الحل أصلا لكن يشتهبه الأمر على الرجل فيظن ما ليس بدليل دليلا وهثال أن يخالط امرأة زفت اليه وقيل انها زوجته وهى فى الواقع ليست بزوجه . أو يخالط المطلق المطلقة ثلاثا فى العدة أو يخالط المطلقة على مال فى العدة أيضا .

### ٥ — طرق ثبوت النسب :

٢ — البينة

١ — الاقرار

### أولا : ثبوت النسب بالاقرار (١) :

والاقرار الذى يكون سببا لثبوت النسب هو الاقرار الذى لا يكون فيه النسب على غيره ، وهو الاقرار بالبنة المباشرة ، أو الأبوة المباشرة .

فإذا أقر الزوج بأن المولود ابنه كان ابنه من كل الوجوه بشروط :  
١ — أن يولد مثله ، بأن يكون المقر فى سن تسمح له بأن يكون مثل المقر له ابنا له .

٢ — وان يكون المقر له وهو الابن مجهول النسب ، لأنه ان كان معلوم النسب لا يصادف الاقرار محلا للتصديق فيكذب ، ولأنه لا يمكن ثبوت نسب ولد من رجلين ، بل لابد أن ينتفى أحدهما ولا يكفى مجرد الاقرار لنفى نسب الآخر .

٣ — والا يذكر انه ولده من زنا لأن الزنا لا يصلح سببا للنسب كما قررنا من قبل لقوله ﷺ « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ولأن نعمة النسب لا تثبت بجريمة الزنا .

(١) انظر الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية زكى الدين شعيبان

٤ — وان يصدق المقر له ان كان من أهل التصديق بأن كان مميزاً ، ولا حاجة الى التصديق اذا كان الولد غير مميز ، لأنه لا عبارة له بل كلامه لغو لا يلتفت اليه .

٥ — ان يكون المقر له بالنسب حياً وقت الاقرار ، فلو أقر شخص بأن فلانا ابن له ، وكان المقر له بالنسبة ميتاً لم يصح هذا لاقرار ولا يثبت به النسب لأن النسب يحتاج اليه في حال الحياة لتكريم الشخص وتشريفه .

#### اقرار المرأة :

واذا كانت المرأة المقررة بالنسب ذات زوج أو معتدة من زوج فلا بد أن يصادقها الرجل لكي يثبت نسبه منه فان لم يصادقها ، وأثبتت الولادة على فراش الزوجية وأنه هو هذا الولد بشهادة القابلة ، فإنه يثبت منه أيضاً الا اذا نفاه وان ادعت أنها ولدته في العدة وأثبتت الولد بالبينة الكاملة وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ثبت النسب .  
بخلاف السابقين عند الحنفية كما سبق أن بينا ، فاكتمل في هذا بشهادة القابلة .

#### ثانياً : ثبوت النسب بالبينة (١) :

البينة هي إحدى الطرق التي يثبت بها النسب ، وتمتاز البينة من الاقرار بأنها حجة متعددة لا يقتصر الحكم الثابت بها على المدعى عليه بل يثبت في حقه ، وحق غيره ، أما الاقرار فهو حجة قاصرة على المقر لا تتعداه الى غيره والبينة التي تثبت بها النسب هي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، فإذا ادعى شخص أن فلانا ابنه وأنكر المدعى عليه فأقام المدعى البينة على دعواه قبلت هذه الدعوى وثبت النسب اذا توافرت الشروط المعتبرة لصحة هذه الدعوى وهي الشروط التي سبق ذكرها في الاقرار .

---

(١) انظر الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية ٦٣٠ لوكي الدين شعبان

## المبحث الثالث

### الحضانة

#### ١ - تعريف الحضانة :

**الحضانة فى اللغة :** مشتقة من الحَضَن وهو ما دون الأبط الى الكشح ، وقيل هو الصدر والعضدان وما بينهما ، والجمع أحضان ومنه الاحتضان ، وهو احتمالك الشيء وجعله فى حضنك ، كما تحتضن المرأة ولدها فتحتمله فى أحد ثقبها ، وحضن الجبل ما يطيف به ، وحضن الطائر بيضه ، والحاضن والحاضنة الموكلان بالصبي يحفظانه ويربياه (١) .

#### الحضانة فى الشرع :

عرفها الأحناف بأنها (٢) : تربية الولد لمن له حق الحضانة .

وعرفها الشافعية بأنها (٣) : حفظ من لا يستقل بأمر نفسه عما يؤذنه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون .

وعرفها المالكية بأنها (٤) : حفظ الولد فى مبيته وذهابه ومجيئه والقيام بمصالحه من طعام ولباس وتنظيف جسمه وموضعه .

وعرفها الحنابلة بأنها (٥) : حفظ صغير ومجنون ومعتوه وهو المختل العقل بما يضرهم وتربيتهم بعمل مصالحهم كغسل رأس الطفل ويديه وثيابه وتكميله وربطه فى المهد وتحريكه لينام ونحوه .

---

(١) انظر لسان العرب ١٣ / فصل الحاء حرف النون .

(٢) حاشية ابن عابدين ٨٧١/٢ ( طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ - رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ) .

(٣) حاشية الباجورى ٢٠٠/٢ .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢٦/٢ .

(٥) كشاف القناع ٤٩٥/٥ .

## ٢ — شروط استحقاق الحضانة(\*) :

- يشترط لاستحقاق الحضانة من الرجال والنساء ما يأتي<sup>(١)</sup> :
- ١ — البلوغ ، فلا تثبت الحضانة للصغير ولو كان مهيذا كأن كانت اخت له صغيرة غير أهل لحضانته ، لأن من لم يصل الى درجة البلوغ لا يحسن القيام بشئون نفسه فكيف يوكل اليه بشئون غيره •
  - ٢ — العقل : فلا حضانة للمجنون ، الا اذا كان جنونه قليلا نادرا ، كيوم واحد في السنة كلها •
  - ٣ — أن لا تكون أم الصغير متزوجة بغير محرم ، فان تزوجت بمحرم كعمه فان حضانتها لم تسقط اذا رضى زوجها بضمه ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص « ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطنى له وبعاء ، وثدى له سقاء ، وحجرى له حواء ، وان اباه طلقنى وأراد أن ينزعه منى ، فقال رسول الله ﷺ أنيت أحق به ما لم تنكحى »<sup>(٢)</sup> •

### وجه الدلالة :

- دل الحديث الشريف على أنه اذا افترق الابوان وبينهما ولد فالأم أحق به من الأب ما لم يقم بالأم ما يمنع تقديمها ومن ذلك الزواج بأجنبي<sup>(٣)</sup> •
- ٤ — القدرة على تربية المحضون والمحافظة عليه بالا تكون الحاضنة عمية أو شديدة الكبر أو بها مرض يمنعها أداء واجبها نحوه •
  - ٥ — الأمانة فلا حضانة لخائن فى أمر من الأمور •
  - ٦ — الإقامة فى بلد المحضون اذا كان مهيذا •

---

(\*) ورد فى الشريعة اليهودية والمسيحية لمن له حق الحضانة شروط

(١) البلوغ ويشترط الاقباط الارثوذكس بلوغ الحاضنة أكثر من ١٦ عاما والحاضن أكثر من ١٨ عاما (٢) العقل (٣) اتحاد الدين (٤) الأمانة والقدرة على تربية الولد (٥) عدم التزوج بغير ذى رحم محرم • ( انظر الأحكام الأسرة عند المسيحيين واليهود المصريين لعبد الناصر العطار ص ٣١٦ ) •

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٣١٤ ، حاشية الدسوقي ٢/٥٢٨ ، المجموع شرح المذهب ١٧/١٦٥ ، المغنى والشرح الكبير ٩/٣٩٧ •

(٢) الحديث رواه أبو داود ٢/٣٨٠ •

(٣) نيل الاوطار للشوكاني ٦/٣٤٩ •



٧ — العفة ، فلا حضانة لفاسق ، لأنه لا يوغى الحضانة حقها ،  
ولأن الحضانة جعلت لحظ الولد ولاحظ للولد فى حضانة الفاسق •  
٨ — ألا يكون الحاضن أو الحاضنة مريضاً مرضاً خطيراً مثل  
الجذام والبرص •

٩ — الحرية ، فلا حضانة لرقيق بخلاف الامام مالك •  
١٠ — الاسلام ، فلا حضانة لكافر على مسلم ، أما حضانة الكافر  
للكافر والمسلم للكافر ، فانها ثابتة لله تعالى بخلاف الامام أبو حنيفة  
فأم الولد وان كانت كتابية أو مجوسية لأن الشفقة لا تختلف باختلاف  
مانع من ذلك بالنكاح لتقييده ﷺ للأحقية بقوله « ما لم تنكحى »  
الدين •

#### واستدل على قوله :

١ — من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة قالت  
يا رسول الله ان ابني هذا كان له بطنى وعاء وثديى له سقاء وحجرى  
له حواء وان أباه طلقنى وأراد أن ينتزعه منى فقال لها رسول الله  
ﷺ أنت أحق به ما لم تنكحى » (١) •

#### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على أن الأم أولى بالولد من الأب ما لم يحصل  
مانع من ذلك بالنكاح لتقييده ﷺ للأحقية بقوله « ما لم تنكحى »  
والوعاء : بفتح الواو والمد وقد يضم : وهو الظرف • والحواء : بكسر  
الحاء والمد : اسم لكل شئ يحوى غيره أى يجهمه والسقاء : بكسر  
السين : أى يسقى منه اللبن •

ومراد الأم بذلك انها أحق به لاختصاصها بهذه الاوصاف (٢) •  
٢ — ما روى مالك فى الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن  
محمد قال كانت عند عمر امرأة من الانصار فولدت له عاصماً ثم فارقتها  
عمر رضى الله تعالى عنه فركب يوماً الى قباء فوجد ابنه يلعب بفنساء  
المسجد فأخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جدة الغلام  
فنازعتة اياه فاقبلت حتى اتيا أبا بكر فقال عمر هذا ابني وقالت المرأة  
ابنى وقال أبو بكر خل بينه وبينها فما راجعه عمر الكلام (٣) •

(١) الحديث رواه أبو داود ٣٨٠/٢ •

(٢) انظر نيل الاوطار ٣٤١/٦ ، سبل السلام ٣٥٧/٣ •

(٣) الحديث رواه مالك فى موطئه ٢٣٤/٢ الطبعة الأولى •

### وجه الدلالة :

يدل الحديث على أن الحضانة من حق المرأة وليست من حق الرجل وذلك بحكم سيدنا أبي بكر رضى الله تعالى عنه •  
والرأى الراجح ما ذهب اليه الجمهور انه لا حضانة لغير مسلمة  
لأجل المحافظة على دين الولد •

### ٣ — مدة الحضانة :

اختلف الفقهاء فى مدة الحضانة (\*) :

#### مذهب الأحناف :

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(١)</sup> : ثم الأم والجدة أحق بالغلام الى أن يأكل وحده ، ويشرب وحده ، ويلبس وحده • وفى رواية عن محمد ، ويتوضأ وحده أو يستنجى وحده • فأما الجارية فهى أحق بها حتى تحيض •

وفى شرح فتح القدير<sup>(٢)</sup> : والخصاف قدر الاستغناء بسبع سنين  
هو عليه الفتوى ، والجارية حتى تحيض ، وعن محمد أنها تدفع الى الأب  
إذا بلغت حدا لشهوة وقدر بتسع سنين •

#### ومذهب الشافعية والحنابلة :

الى أنه ليس للحضانة مدة معلومة ، فان الصبى متى ميز بين أبيه  
وأمه فان اختار أحدهما كان له ، فان اختارهما اقرع بينهما ، لأنه  
لا يمكن اجتماعهما على كفالته ، ولا مزية لأحدهما على الآخر فوجب  
التقديم بالقرعة •

جاء فى المجموع<sup>(٣)</sup> : وان افترق الزوجان ولها ولد له سبع  
سنين أو ثمان سنين وهو مهيز وتنازعا كفالته خير بينهما •

---

(\*) فى الشريعة اليهودية والنسائية تثبت الحضانة اذا كان الطفل لم يبلغ سنا معينة لا يستغنى فيها عن خدمة النساء هى : سبع سنين للصبى وتسع للصبية عند الاقباط الارثوذكس • وسبع سنين للصبى والصبية عند البرتستانات والكاثوليك وست سنين للصبى وحتى تتزوج البنات عند اليهود ، وتسع سنين للصبى وحتى عشره للصبية عند باقي الطوائف فاذا بلغ الصغير هذه السن انتهت حضانته • انظر أحكام الأسرة لعبد الناصر العطار ٣١٥ ، الاحوال الشخصية لغير المسلمين جميل الشرقاوى ٤٢٩ — ٤٣٣ ) •

(١) تحفة الفقهاء ٣٤١/٢ •

(٢) شرح فتح القدير ٣/٣١٧ •

(٣) المجموع شرح المذهب ١٧٨/١٧ •

وقال الخرقى فى المغنى<sup>(١)</sup> : واذا بلغ الغلام سبع سنين خير بين  
أبويه فكان مع من اختار منهما \*  
واختلف الشافعية والحنابلة : فى الجارية ( البنت ) فذهب  
الشافعية الى انها مخيرة كالولد \*  
جاء فى المجموع<sup>(٢)</sup> : وان كانت جارية فاختارت احدهما كانت  
عنده بالليل والنهار \*  
وذهب الحنابلة الى أن البنت سبع سنين وبعد السبع تكون عند  
أبيها \*

قال الخرقى<sup>(٣)</sup> : واذا بلغت الجارية سبع سنين فالأب احق بها \*  
وقال ابن قدامة<sup>(٤)</sup> : « ولأنها اذا بلغت السبع قاربت الصلاحية  
للتزويج لأن الرسول ﷺ تزوج السيدة عائشة وهى ابنة سبع » \*  
واستدل الشافعية والحنابلة على تخير الغلام بما روى أبو هريرة  
رضى الله تعالى عنه قال : جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت :  
يا رسول الله إن زوجى يريد أن يذهب بابنى وقد سقانى من بئر  
أبى عتبة وقد نفعتى ، فقال رسول الله ﷺ : هذا أبوك وهذه أمك فخذ  
بيد أيهما شئت ، فأخذ بيد أمه فانطلقت به<sup>(٥)</sup> \* رواه أحمد وابن ماجه  
والترمذى \*

### وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث الشريف على أن الصبى بعد استغنائه بنعمته  
يخير بين الأب والأم<sup>(٦)</sup> \*

### وذهب المالكية :

جاء فى حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>(٧)</sup> : والمشهور غاية  
فى أمر الحضانة انها البلوغ فى الذكر من غير شرط ، وحضانة الانثى  
كالنفقة يعنى حتى يدخل بها الزوج \*

---

(١) المغنى والشرح الكبير ٣٠٠/٩ \*  
(٢) المجموع وشرح المذهب ١٧٩/١٧ \*  
(٣) ، (٤) : المغنى والشرح الكبير ٣٠٢/٩ ، ٣٠٣ \*  
(٥) الحديث رواه الامام أحمد فى مسنده ٤٤٦/٢ \*  
(٦) سبل السلام ٣٥٨/٣ \*  
(٧) حاشية الدسوقي ٥٢٦/٢ \*

#### ٤ — من يثبت له حق الحضانة (\*) :

حق الحضانة يثبت أولاً للنساء ثم للرجال وأول النساء فى حق الحضانة الأم ، لأنها أشفق وأرفق بالصغير من غيرها لتبتلها بمصالحة يشهد على ذلك :

١ — ما روى عبد الله بن عمرو « ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابنى هذا كان بطنى له وعاء وحجرى له حواء وثدىي له سقاء ، وان أباه طلقنى واراد أن ينتزعه منى ، فقال ﷺ أنت أحق به ما لم تنكحى » (١) .

٢ — وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه طلق زوجته أم عاصم ، وأراد أن يأخذ ولده عاصم منها فأبت عليه ذلك وتخاصما الى أبى بكر رضى الله تعالى عنه وهو خليفة فقال له أبو بكر مسحها وحجرها وريحها خير لك منك حتى يشب الصبى فيختار نفسه (٢) .  
فان لم تكن له أم تستحق الحضانة بأن كانت غير أهل للحضانة أو متزوجة بغير محرم أو ماتت فأُم الأم أولى من كل أحد وان علت لمشاركتها الأم فى الولادة والإرث .  
والى هذا ذهب الشافعى فى الجديد وأبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية له (٣) .

وخالف الإمام أحمد فى روايته الثانية وقال ان أم الأب أحق بالحضانة من أم الأم لأنها تدلى بعصبة مع مساواتها للأخرى فى الولادة فوجب تقديمها (٤) .

(١) ورد فى الشريعة المسيحية من له حق الحضانة الأم وإذا لم تتوفر فى الأم شروط الحضانة أو توفيت كانت للجدة من الأم — الجدة للأب — الأخت — الخالة — العممة — بنت الخالة — وبنت العممة الخ ، ومن الرجال اذا لم يكن الأب فالجد الصحيح — الجد الأم — البعم — الخال — وأولاد من ذكروا بنقص الترتيب ، وإذا لم يتوافر أحد من ذلك اختارت المحكمة حاضنة .  
وعند اليهود الربانيين تثبت الحضانة للأم والا فللأب فلأم الأم وذلك كله ما لم تر المحكمة غير ذلك ، وعلى ذلك القرائيون ( انظر أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين لتوفيق فرج ص ٩٧٢ ، ١٠٩١ — وأحكام الأسرة لعبد الناصر العطار ص ٣١٦ ) .

(١) الحديث رواه أبو داود ٣٨٠/٢ .

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد فى مسنده ٤٤٦/٢ .

(٣) انظر المجموع شرح المذهب ١٦٧/١٧ ، شرح فتح القدير ٣/٣١٥ ،

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢٧/٢ ، المغنى والشرح الكبير ٩/٢٩٨ ،

(٤) المغنى والشرح الكبير ٩/٣٠٧ .

والأصح ما ذهب اليه الجمهور لأن أم الأم أقرب واشفق على الولد من أم الأب .

فإن لم تكن أم الأم فأم الأب وإن علون أولى من الأخوات لأنها من الأمهات ولهذا تبرز ميراثهن السدس ولأنها أوفر شفقة للولاد ، إلى هذا ذهب الشافعي في الجديد وهو الأصح والامام أبو حنيفة والامام أحمد في قوله المشهور (١) .

وخالفهم الامام مالك وقال أن الخالة الشقيقة أو الخالة لأم وإن علون هي التي تثبت حضانتها بعد أم الأم (٢) .

وهو قول الشافعي في القديم والامام أحمد في رواية له .

واستدل الامام مالك والشافعي في القديم وأحمد في رواية له .

لما روى أن عليا وجعفر الطيار وزيد بن حارثة اختصموا في بنت حمزة فقال علي أنا أحق بها هي ابنة عمي وقال زيد بنت أخي وقال جعفر بنت عمي وخالتها تحتني ففرض بها النبي ﷺ لخالتها وقال الخالة بمنزلة الأم وقال لعلي أنت مني وأنا منك وقال لجعفر اشبهت خلقى وخلقى وقال لزيد أنت أخونا ومولانا (٣) ومتفق عليه . وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على أن الخالة أحق بالحضانة وأنها كالأم وهي أولى من الأب .

والرد على الامام مالك في تقديم الخالة على أم الأب وعلى الأب نفسه أن هذا غاية في البعد فكيف يقدم قرابة الأم وإن بعدت على الأب نفسه وعلى قرابته مع أن الأب وأقاربه اشفق على الطفل وأرعى لمصلحته من قرابة الأم فإنه لا ينسب اليهم بل هو أجنبي وإنما نسبه وولاه إلى أقارب أبيه وهم أولى به يعقلون عنه وينفقون عليه ويتوارثون بالتعصيب وإن بعدت القرابة ، والصحيح ما ذهب اليه الجمهور .

(١) انظر المجموع شرح المذهب ١٦٨/١٧ ، المغنى والشرح الكبير

٣٠٩/٩ ، شرح فتح القدير ٣/٣١٥ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢٧/٢ ، المغنى والشرح

الكبير ٣٠٧/٩ ، المجموع ١٦٧/١٧ .

(٣) الحديث رواه أبو داود ٣٨١/٢ .

أما الحديث وقضاء النبي ﷺ لابنة حمزة لخالتها فقد ثبت أن ابنة حمزة كان لها عمّة وهي صفية بنت عبد المطلب أخت حمزة وكانت حينذاك تبلغ من العمر بضعا وخمسين سنة فيحتمل أنها تركت حضانة بنت أخيها لعجزها عنها أو لم تطلبها مع قدرتها عليها فكان قضاء الرسول ﷺ لخالتها لأن عمّتها وهي الأولى بحضانتها لم تطلب حضانة ابنة أخيها فكانت الحضانة للخالة والله تعالى اعلم •

فإن لم تكن له جدة فالأخوات أولى من العمات والخالات لأنهن بنات الأبوين وأولئك بنات الأجداد والجَدات والشقيقة أولى من غيرها والتي لأم أولى من الأخت لأب •

والى هذا ذهب أبو حنيفة والامام الشافعى وأحمد (١) •

وخالف الامامان الشافعى وأحمد فى تقديم الأخت لأب من الأخت لأم لأنها أقوى فى الميراث فقدهم كالأخت من الأبوين •  
واختلفت الرواية عن أبى حنيفة فى الأخت لأب مع الخالة أيتها أولى ، روى عنه فى كتاب النكاح أن الخالة أولى ، وهو قول محمد وزفر •

وروى عنه فى كتاب الطلاق أن الأخت لأب أولى •

#### وجه الرواية الأولى :

ما روى أن بنت حمزة لما رأت عليا رضى الله تعالى عنه تمسكت به وقالت ابن عمى فأخذها فاختصم فيها على وجعفر وزيد بن حارثة رضى الله تعالى عنهم ، فقال على بنت عمى ، وقال جعفر : بنت عمى وخالتها عندى ، وقال زيد بن حارثة بنت أخى آخيت بينى وبين حمزة يا رسول الله فقضى رسول الله ﷺ لخالتها ، وقال ﷺ الخالة والدّة (٢) •

#### وجه الرواية الثانية :

أن الأخت لأب بنت الأب والخالة بنت الجد ، فكانت الأخت أقرب فكانت أولى وبنت الأخت لأب وأم أولى من الخالة ، لأنها من ولد لأبوين وكذا بنت الأخت لأم لأنها من ولد الأم والخالة ولد الجد ، وكذا

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٣١٥ ، المجموع شرح المهذب ١٧/١٦٨ ، المغنى والشرح الكبير ٩/٣٠٨ •

(٢) الحديث رواه أحمد فى مسنده ٢/٤٤٦ بلفظ آخر •

بنت الأخت لأب أولى من الخالة على الرواية الثانية ، لأنها من ولد الأب والخالة ولد الجد فكانت أولى •

**والراجع :** منهما ان الخالة أولى لأنها تتقدم عاؤها ، لأنها تتقدم على أمها وهي الأخت لأب فلأن تتقدم على بنتها وهي أبعد من أمها أولى ، أمها وهي الأخت لأب فلأن تتقدم على بنتها وهي أبعد من أمها أولى ، والأخت لها حق فيها فكان ولد الأخت أولى ، والخالات أولى من بنات الأخ ، لأن الأخ تدلى بقرابة الذكر ، والخالة تدلى بقرابة الأم فكانت الخالة أولى<sup>(١)</sup> •

أما الامام مالك فقد جعل الحضنة بعد الخالة لأم الأب وان علون<sup>(٢)</sup> •

فان لم يكن أخوات فالخالات وان علون ثم العمات وان علون ترجيحاً لقرابة الأم ، والأم تتقدم على الأب فتقدم من يدلى بها ، وتقدم الخالة المشقيقة على الخالة من الأب وتقدم الخالة من الأم على الخالة من الأب •

بخلاف الامامين الشافعي وأحمد في تقديم الخالة من الأب على الخالة من الأم ، ثم تنتقل الى العمات لأنهن يدلن بالأب •  
والى هذا ذهب الجمهور من الأحناف والشافعية والحنابلة<sup>(٣)</sup> •

### وذهب الامام مالك :

الى أنه بعد أم الأب فى الحضنة وجدة الأب فالحضنة تنتقل الى الأب نفسه ثم الأخت للمحضونة ثم العمة ثم عمة أبيه ثم خالة أبيه ثم بنت الأخ الشقيق أو الأم أو الأب ، أو بنت الأخت الاكفاء منهن بالقيام بحال المحضون وهو الأظهر ، ثم الشخص الوصى الشامل للذكر والأنثى ثم الأخ للمحضون ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابن العم<sup>(٤)</sup> •

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٢٥٥/٥ •

(٢) حاشية الدسوقي ٥٢٧/٢ •

(٣) انظر شرح فتح القدير ٣١٥/٣ ، المجموع شرح المهذب ١٦٨/١٧ •

المغنى والشرح الكبير ٣٠٨/٩ •

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢٨/٢ •

### حق الحضانة للرجال :

وان اجتمع الرجال وهم من أهل الحضانة وليس معهم نساء قدم الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب وكذا كل من سفل من أولادهم •  
ثم العم الشقيق ثم العم لأب ، ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لأب لأن الحضانة تثبت لهم بقوة قرابتهم بالإرث فتقدم من تقدم بالإرث هذا إن كان الصبي غلاما ، وإن كانت أنثى فلا تسلم الى ابن العم لأنه ليس بمحرم لها ، ولأنه يجوز له نكاحها فلا يؤتمن عليها •  
ثم عم الأب لأب وأم ، ثم عم الأب لأب ، ثم عم الجد لأب وأم ، ثم عم الجد لأب •

ولو كان لها ثلاثة أخوة كلهم على درجة واحدة • أو ثلاثة أعمام كلهم على درجة واحدة ، فأفضلهم صلاحا وورعا أولى ، وإن كانوا في ذلك سواء فأكثرهم سنا أولى بالحضانة •

وان لم يكن للأنثى غير ابن العم اختار لها القاضى أفضل المواضع <sup>(١)</sup> •

### ٥ - بيان مكان الحضانة :

وأما بيان مكان الحضانة فمكان الحضانة مكان الزوجين اذا كانت الزوجية قائمة أو حال قضاء العدة من طلاق رجعى أو بائن ، هذا اذا كانت الحاضنة الأم ، وبناء على ذلك ليس للزوج أن يخرج من البلد الذى يقيمان فيه ، ويأخذ الصغير معه قبل أن يستعنى عن أمه ، وتنتهى مدة حضنته ، لما فى ذلك من إبطال حقها فى حضنته ، كما أنه ليس لها أن تسافر بالولد الى أى بلد ولو كان قريبا •  
لأن له بحكم الزوجية منع الزوجة من الخروج من المنزل. اذا لم يكن معها ولد فأولى ان يمنعها من السفر بالولد الى بلد آخر ، كما أن قضاء فترة العدة فى بيت الزوجية واجب لحق الشرع والزوج ، فلا يحل لها الانتقال منه بولدها ولو كان ذلك باذن الزوج •

(١) انظر شرح فتح القدير ٣١٦/٢ ، بدائع الصنائع ٢٢٥٩/٥ ، المجموع شرح المذهب ١٧١/١٧ ، المغنى والشرح الكبير ٣٠٩/٩ •



وأما إذا كانت منقضية العدة فأرادت أن تخرج بولدها من البلد الذي هي فيه إلى بلد آخر ، فإن كانت هذه البلد التي أرادت أن تخرج إليها بولدها وقد وقع فيها النكاح فلها ذلك .

وان وقع النكاح في غير بلدها لم يكن لها أن تنتقل بولدها إلى بلدها ولو أرادت أن تنقل الولد إلى بلد ليس ذلك ببلدها ولكن وقع النكاح فيه ليس لها ذلك لأن ذلك البلد ليس ببلدها ولا بلد الزوج بل هو دار غربة لها .

واعتبر في الأصل شرطان :

- أحدهما : أن يكون البلد الذي تريد أن تنقل إليه الولد بولدها .
  - والثاني : وقوع النكاح فيه فما لم يوجد لا يثبت لها ولاية النقل .
- والى هذا ذهب الأحناف، (١) :

وروى عن أبي يوسف (\*) : أن لها ذلك واعتبر مكان العقد فقط (٢) .  
وأضاف أبو حنيفة : أن ما ذكرناه على أساس أن المسافة بين البلدين بعيدة ، فإن كانت قريبة بحيث يقدر الأب أن يزور ولده ، ويعود إلى منزله قبل الليل ، فلها ذلك لأنه لا يلحق الأب كبير ضرر بالنقل بمنزلة النقل إلى أطراف البلد ، وإن كان نقل الأم من بلد إلى قرية فالأب أحق وإن كان من بلد إلى بلد فهي أحق لأن في البلد يمكن تعليمه .  
ذهب الجمهور من الأئمة الثلاثة الشافعي ومالك وأحمد :

إلى أنه إن افترق الزوجان ولهما ولد فأراد أحدهما أن يسافر لحاجة ثم يعود والآخر مقيما فالمقيم أحق بالحضانة لأن في المسافرة بالولد اضطرابا به .

---

(١) انظر نchette الفقهاء ٢/٣٤٥ ، وما بعدها ، وشرح فتح القدير ٣/٣١٩ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٥/٢٢٦١ .

(٣) (ابن) الفقيه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الانصارى ، أخذ الفقه عن الإمام وهو المقدم من أصحابه وولى القضاء لثلاثة خلفاء المهدي والهادي والرشيد مات ببغداد يوم الخميس لخمس خلون من ربيع الأول سنة ١٨٢ هـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة . ( انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٢/٢٢٠ ط ( الأولى ) .

وان كان منتقلا الى بلد ليقيم به وكان الطريق مخوفا ، أو البلد الذى ينتقل اليه مخوفا فالمقيم أولى بالحضانة ، لأن فى السفر به خطرا عليه •

ولو اختار الولد السفر فى هذه الحالة لم يجب اليه لأن فيه تعزيرا به وان كان البلد الذى ينتقل اليه آمنا وطريقه آمنا فعن أحمد روايتان :

**أحدهما :** ان الحضانة للأب ليتمكن من تربية الولد وتأديبه وتعليمه وهو ما ذهب اليه الشافعى ومالك سواء كان هو المقيم أو المتنقل (١) •

**والثانية :** ان الأم أحق •

**والصواب :**

هو النظر والاحتياط للطفل فى الأصلح له والأمنع الإقامة أو النقلة ، فايهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعى ولا تأثير لإقامة ولا نقلة هذا كله ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخرة وانتزاع الولد منه فان أراد ذلك لم يجب اليه •

#### ٦ - أجره الحضانة :

الحضانة عمل من الأعمال فيستحق من يقوم بها أجرا فى مقابلها ما لم يكن متبرعا غير أنه اذا كانت الحاضنة هى الأم وكانت زوجة لأبى الصغير أو معتدة له من طلاق رجعى فلا تستحق أجره على الحضانة باتفاق الفقهاء •

ولو كانت معتدة من طلاق بائن فالأصح فى مذهب أبى حنيفة ان ليس لها نفقة ، لأنها تستحق على زوجها نفقة للزوجة أو نفقة العدة فلا تستحق عليه نفقة أخرى فى مقابل القيام بالحضانة ، لأن ما تستحقه من النفقة كاف للقيام بالحضانة •

---

(١). انظر المجموع شرح المهذب ١٨٣/١٧ ، المغنى والشرح الكبير ٣٠٤/٩ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٣١/٢ ، المدونة الكبرى ٣٥٨/٢ •

وذهب الجمهور من الشافعية والأحناف والحنابلة والمالكية<sup>(١)</sup> الى أنه اذا كانت الحاضنة وهى أم الصغيرة أو الصغير ، طلق من الزوج وانقضت عدتها منه فلها أجره الحضانة ، سواء كان طلاقها الذى انقضت عدتها منه رجعيا أم بائنا لأنها لا تستحق نفقة على الأب حينئذ ، وقد حبست نفسها للقيام بالحضانة ، ومن حبس نفسه للقيام بعمل استحق الأجر فى مقابل هذا العمل •

وان كانت حاضنة الصغير أو الصغيرة غير أمه فانها تستحق أجره على حضنته بكل حال سواء أكانت قريبة لأبيه أم لم تكن •  
• وتصور أجره الحضانة حقا لمن تقوم بها بمجرد قيامها بها ، وتصبح ديننا صحيحا لا يسقط الا بأحد الأمرين : الاداء ، والابراء •

#### ٧ - أجره الرضاع :

وأن احتاج الولد الى الرضاع ولم يكن له مال فأجره رضاعه على من تجب عليه نفقته سواء كان الأب أو غيره لقوله تعالى « فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن »<sup>(٢)</sup> •

ولا يجب ارضاعه الا فى حولين لقوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة »<sup>(٣)</sup> •

وان كان الولد من زوجته والأب ممن يجب عليه نفقته هل تجبر الأم على ارضاعه •

ذهب الجمهور من الأئمة الثلاثة الشافعى وأبو حنيفة وأحمد : الى أنها لا تجبر على ارضاعه •

جاء فى تحفة الفقهاء<sup>(٤)</sup> : وان كانت أحق بالحضانة ، فانه لا يجب عليها ارضاع الصبي ، لأن ذلك بمنزلة النفقة ، ونفقة الولد يختص بها الوالد ، الا أن لا يوجد من يرضعه فتجبر على ارضاعه •

---

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٣١٤ ، كشف القناع ٥/٤٩٨ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٥٣٣ ، حاشية الباجورى ٢/٢٠١ •

(٢) سورة الطلاق آية ١ •

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٣ •

(٤) تحفة الفقهاء ٢/٣٤٨ •

جاء فى المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup> : وان كان الولد من زوجته والأب  
من يجب عليه نفقته لم تجبر الأم على ارضاعه •

وجاء فى كشف القناع<sup>(٢)</sup> : وان امتنعت الأم من ارضاع ولدها لم  
تجبر •

وجاء فى المدونة<sup>(٣)</sup> : ان كانت شريفة لم تجبر على ارضاعه وان  
كانت دنية أجبرت على ارضاعه •

وهذا ما ذهب اليه الامام مالك بخلاف الجمهور حيث انه فرق  
بين الشريفة والدنية فى أشهر روايته حيث أنه فى الرواية الأخرى قال  
بالإجبار كما قال أبو ثور من أصحاب الشافعى •

#### من تجب عليه أجرة الرضاع والحضانة :

أجرة الحضانة تجب فى مال الصغير ان كان له مال فان لم يكن  
له مال كانت الأجرة على أبيه كما تجب عليه أجرة رضاعه ، لأن نفقة  
الصغير على أبيه لا يشاركه فيها أحد ، وأجرة حضانة الصغير لا تخرج  
عن كونها من جهلة النفقات الواجبة له وكذلك أجرة الرضاع ، فان  
كان أبو الصغير ميتا فعلى ذى الرحم والوارث على قدر الموارث وعلى  
هذا اتفق الفقهاء<sup>(٤)</sup> •

---

(١) المجموع شرح المذهب ١٧/١٥٤ •

(٢) كشف القناع ٥/٤٨٧ •

(٣) المدونة الكبرى ٢/٤١٦ •

(٤) انظر المراجع السابقة •

## المبحث الرابع

### الكلام على انتهاء الحل للمطلقة بعد الدخول

إذا طلقت المرأة بعد الدخول فطلاقها أما أن يكون طلاقاً رجعياً أو بائناً بينونة صغرى أو بائناً بينونة كبرى •

#### الطلاق الرجعى :

وهو الأصل فى الطلاق وهو كل طلاق يقع غير المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال ( الخلع ) فإذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً فالحل باق ما دامت فى العدة وهى زوجته باتفاق الأئمة<sup>(١)</sup> وهى زوجته التى أن تنقضى العدة •

والدليل على ذلك : قوله تعالى « وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك أن أرادوا أصلاً »<sup>(٢)</sup> •

والمراد به الرجعة عند جماعة العلماء والتفسير •

وقوله تعالى « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف »<sup>(٣)</sup> أى بالرجعة ، ومعناه : إذا قاربن بلوغ أجلهن أى انقضاء عدتهن •

#### وهن السنة :

ما روى أن ابن عمر طلق امرأته وهى حائض تطليقة واحدة فأمره الرسول ﷺ أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يمهلهما حتى تطهر من حيضها فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التى أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء<sup>(٤)</sup> •

#### الآثار الغير مالية لهذا الحل :

اتفق الفقهاء<sup>(٥)</sup> : على أن المطلقة الرجعية ما دامت فى العدة فهى زوجة للرجل ويجوز له الاستمتاع بها ووقاعها ويصير بذلك مراجعاً لأن

(١) انظر تحفة الفقهاء ٢/٢٦١ ، كشاف القناع ٥/٣٤١ ، قليوبى

وعمره ٣/٤ ، حاشية الدرر على الشرح الكبير ٧/٤١٦ •

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ •

(٣) سورة الطلاق آية ٢ •

(٤) رواه البخارى ٧/٧٥ ط ( الشعب ) •

(٥) انظر المراجع السابقة رقم ( ١ ) •

الطلاق الرجعى لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة ولا الحل فالزوجية لا تزال قائمة ما دامت المرأة فى العدة ، ويصح ظهاره وإيلاؤه ولعانه وكذلك ليس للزوجة الحق فى الزواج من رجل آخر إلا بعد انتهاء عدتها وليس للزوج أن يتزوج بخامسة إلا بعد انقضاء عدتها وكذلك ليس له أن يتزوج بأختها أو خالتها أو عمها إلا بعد انقضاء العدة (١) .

### الآثار المالية لهذا الحل :

اجمع الفقهاء على أن المطلقة الرجعية ما دامت فى العدة فتجب لها النفقة والسكنى (٢) ، وإذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر (٣) سواء كان طلاق الزوج أياها فى حال الصحة أم فى حال المرض وسواء كانت راضية بالطلاق أم كانت غير راضية والسبب فى هذا كله قيام الزوجية وبقاء الملك والحل .

فإذا انقضت العدة ولم يراجعها الزوج فقد بائنت من زوجها وأحلت للزوج ولو أراد مراجعتها فبعقد ومهر جديدين ويترتب على هذا نقصان عدد الطلقات .

### الطلاق البائن بينونة صغرى :

وهو الذى لا يستطيع الرجل يعده أن يعيد المطلقة الى الزوجية الا بعقد ومهر جديدين (٤) .

وقد اتفق الفقهاء على أنه إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً وانقضت عدتها حلت للأزواج .

### الآثار الغير مالية لهذا الطلاق :

يترتب على هذا الطلاق نقصان عدد الطلقات فإذا طلق الرجل زوجته طلاقاً واحدة بائنة كانت له طلقتان باقيتان ، وإذا طلق زوجته اثنتين فليس له إلا طلاق واحدة باقية فى حقه ، ومن آثاره أيضاً زوال الملك

(١) راجع الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية / حمد إبراهيم (٨٣) .

(٢) ذكرنا هذا بالتفصيل فى مبحث النفقة .

(٣) ارجع الى مبحث الميراث .

(٤) راجع الشريعة الإسلامية فى الأحوال الشخصية لعبد الرحمن

حتى لا يحل له وطؤها الا بنكاح جديد ، ولا يصح ظهاره وايلأؤه ولا يجرى اللعان بينهما ، ولا يحرم حرمة غليظة حتى يجوز له نكاحها من غير أن يتزوج بزواج آخر ، لأن ما دون الثلاث وان كان بائنا فإنه يوجب زوال الملك لازوال حل المحلية وله أن يتزوج بخامسة وبأختها أو عمتها أو خالتها ولها أن تتزوج بأخيه أو عمه أو خاله .

### الآثار المالية لهذا الطلاق :

اختلف الفقهاء في حكم النفقة للمطلقة البائن<sup>(١)</sup> والراجح أن ليس لها نفقة أما الميراث فان مات أحدهما والمرأة في العدة فلا يرثه الآخر الا في حال الغرار ، ذلك في مرض الموت على التفصيل في مبحث الميراث ، ويحل بمجرد وقوع البينونة مؤخر الصداق والمؤجل الى أحد الأجلين .

### الطلاق البائن بينونة كبرى :

وهو الذي لا يستطيع الرجل بعده ان يعيد المطلقة الى الزوجية الا بعد أن تتزوج آخر زواجا صحيحا ويدخل بها دخولا حقيقيا ثم يفارقها أو يموت عنها وتتقضى عدتها منه .

يدل على ذلك قوله جل وعلا « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان ظنا ان يقيما حدود الله »<sup>(٢)</sup> .

### وهي السنة :

ما روى أن امرأة رفاعه القرظي أتت النبي ﷺ فذكرت له أنه رفاعة لا يأتيها وأنه ليس معه الا مثل هذبة فقال النبي ﷺ : « لا ، حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك »<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر مبحث النفقة .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٠ .

(٣) رواه البخاري ٧٢/٧ ط ( الشعب ) .

### الآثار الغير مالية لهذا الطلاق :

هذا الطلاق يزيل فى الحال الملك والحل معا ، فمن طلق زوجته من نكاح صحيح ثلاث طلقات متفرقات بعد الدخول بها فانه يحرم عليه أن يتزوجها حتى تنكح زوجا غيره بعقد نكاح شرعى صحيح ويدخل بها الزوج الثانى دخولا حقيقيا موجبا للغسل ثم يفارقها بالطلاق أو الموت وتتقضى عدتها منه ، وللزوج أن يتزوج بأختها أو عمته أو خالتها وليس له أن يتزوج بأُمها أو ابنتها ، وله أن يتزوج خامسة •

ولها أن تتزوج بأخيه أو خاله أو عمه ، وليس لها أن تتزوج بأبيه أو ابته •

### الآثار المالية لهذا الطلاق :

يحل بمجرد وقوع البينونة مؤخر الصداق المؤجل الى أحد الأجلين ، واذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة فلا يرثه الآخر ، لأن سبب الارث بين الزوجين هو الزوجية ، والبينونة تزيل الملك الثابت بهذه الزوجية ، فينعدم سبب التوارث بينهما ، الا فى حالة واحدة وهى التى يظن فيها أن البينونة كانت فرارا من الارث ، فيعامل هذا الفار بنقيض مقصوده ، ويثبت لآخر حق الميراث فى تركته اما بالنسبة للنفقة فلا نفقة ولا سكنى للمبتوتة •



## الخاتمة

### نتائج البحث :

الزواج نعمة كبرى شرعها الله سبحانه لبقاء النوع الانساني وعدم اختلاط الانساب وتكوين الأسرة السليمة فكان الزواج أساساً لحياة مستقرة قوامها المودة والرحمة قال عز وجل « ومن آياته أن خلق من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » • هذه المقاصد السامية بين الزوجين قد لا تتحقق بين الزوجين فيظهر بعد النكاح والمعاشرة تنافر الطباع والميول • أو يكون أحد الزوجين عقيماً فلا يحقق المقصد الأول من مقاصد النكاح ، أو يكون مريضاً مرضاً لا يرجى شفاؤه ، أو يغيب الزوج غيبة طويلة تنضرر بها الزوجة الى آخره من الأمور •

من هنا شرع الله جلّت حكمته الطلاق حرصاً على استقرار الحياة بين الناس •

والأصل في الطلاق أن يكون رجعيًا وهذا من حكمته سبحانه وتعالى فلم يجعل الطلاق مرة واحدة بل جعله ثلاثاً وذلك لكي يعطى فرصة لكل من الطرفين من مراجعة نفسه ومحاسبتها على ما صدر منها عسى أن يشعر كل منهما بالرغبة بعد النفرة وبالوئام بعد الخصام فيتم الصلح « وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً » • فإذا ما تم الصلح فهذا هو الغرض المطلوب وإذا عزم كل واحد منهما أمره فليفترقا عسى الله تعالى أن يغنيهما ويجعل حياتهما بعد فراقهما خيراً مما كانا عليه من قبل • « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيماً » •

فإذا انقضت المرأة عدتها كانت بائنة وحلت للزواج فإذا ما أراد الزوج معاودتها وأرادت هي العودة فبعتد ومهر جديدين • وهكذا جعل الطلاق ثلاثاً لكي يعطى لكل واحد منهما فرصة أكبر فإذا كان الطلاق ثلاثاً تأكد كل منهما من نفسه وأصبحت حياتهما مستحيلة الاستقرار فمحرم عليه ويحرم عليها حتى تتزوج هي بزواج آخر ويدخل بها دخولا حقيقياً فإذا طلقها أو مات عنها وانقضت عدتها حلت لزوجها الأول ، فهذا فيه تربية لنفس كل منهما لكي يشعر برغبته نحو •

ولم يشرع سبحانه وتعالى الطلاق الا وحرص كل الحرص على  
الحفاظ على حقوق المرأة والرجل كاملة •

**فحقوق المرأة :** من المهر حيث قال عز وجل : « وان اردتم استبدال زوج  
مكان زوج واتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه  
بهتاناً وإثماً مبيناً » • فالمرح حق الزوجة وحدها لا يحل للرجل أن يستحل  
منه شيئا ومهما بلغت كثرته وهو ما وصفه عز وجل بقوله « قنطارا » •

واذا طلقت المرأة قبل الدخول فلها نصف مهرها حيث قال « وان  
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم بهذا فريضة فنصف  
ما فرضتم » •

وان لم يكن هناك مهر مسمى فقد وجبت المتعة « وللمطلقات  
متاع بالمعروف » « ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » •  
وذلك جبرا لخطرهما عما لقيته من ايحاش بعد الطلاق •

**أما الرجل :** فقد شرعت العدة ليست للمرأة قصداً وانما للرجل لان المقصد  
الأول من العدة هو براءة رحمها وذلك لأنه لو تزوجت المرأة مباشرة  
بعد طلاقها فقد تكون حاملا وبذلك تختلط الانساب وهذا فيه اهدار  
لكرامة الرجل فان العدة جعلت للبراء فاذا كان هناك حمل فعدتها  
بوضع حملها وعلم انه ابن الرجل وان لم يكن هناك حمل فتنتهي عدة  
المرأة وتحل للأزواج • وشرعت أيضا العدة لكي يعاود كل واحد منهما  
نفسه فيما يرى من صاحبه •

**حق الرجل والمرأة معا :** وقد راعى سبحانه وتعالى حق الرجل والمرأة  
معا وذلك بحرمة المصاهرة وذلك حفظا للانساب وصيانة للاعراض وعدم  
القطيعة بين الناس بأن حرم نكاح المطلق بأم الزوجة سواء دخل بها  
أو لم يدخل وبابنتها ان دخل بالأم وحكمته في ذلك لأن أم الزوجة  
بمنزلة أمه ولأن دخوله بالأم يفضى بالقطيعة اذا تزوج البنت لأن البنت  
لا تؤثر أمها على نفسها بخلاف ما لو عقد على الأم ثم تزوج البنت فلن  
يؤثر في نفسها كما يؤثر في نفس البنت اذا عقد عليها ولم يدخل بها  
لأن الأم بطبيعتها تؤثر نفسها على بنتها لأنها قد أخذت حظها في الحياة  
بخلاف البنت • وكذلك الحال مع أبي الزوج وابنه •

بعد هذا الملخص البسيط نقول والله تعالى أعلم أن الله عز وجل لم يخلق الانسان عبثا ولكنه سبحانه وتعالى خلقه خليفة في أرضه ووضع له النواميس والقوانين وانزل الرسل بالهداية والحق فاذا اتبع الرسل وطبق القوانين نال حظه في الدنيا والآخرة • في الدنيا بأنه أسعد نفسه وأسعد من حوله من الناس وفي الآخرة لأنه اطاع الله جلت قدرته فنال رحمته • واذا لم يتبع الرسل ويطبق القوانين فقد انحنى عن الصراط المستقيم وبهذا فقد أشقى نفسه ومن حوله ونال غضباً من الله • فالله سبحانه يوفقنا الى ما فيه الهداية والرشاد والى خير سعادة الدنيا والآخرة • وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •



## أولا : المراجع والمصادر

### أولا : التفسيري :

١ — الجامع الأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٦ هـ — ١٩٥٧ م ( ١٠ أجزاء ) .

٢ — تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ( أربعة أجزاء ) .

٣ — أحكام القرآن تأليف إمام الإسلام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ . طبع بمطبعة البهية سنة ١٣٤٧ هـ .

٤ — تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن لأبي جعفر محمد ابن جرير الطبري سنة ٢٢٤ — ٣١٠ هـ تحقيق محمد شاكر وأحمد شاكر . مطبعة دار المعارف بمصر .

٥ — المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار ومطابع الشعب .

### ثانيا : الحديث :

٦ — المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل . مكتبة بريل في مدينة أيدن سنة ١٩٣٦ م .

٧ — صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزدرية البخاري الجسفي رضي الله تعالى عنه . دار مطابع الشعب ( تسعة أجزاء ) .

٨ — فتح الباري بشرح البخاري للحافظ شهاب الدين أبي الفضل العسقلاني المعروف بابن حجر سنة ٧٧٣ — ٨٥٢ هـ . مطبعة الحلبي ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٩ م .

٩ — صحيح مسلم بشرح النووي — مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

١٠ — المستدرک علی الصحیحین فی الحديث للحافظ الكبير إمام ابن حنبل أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم . وفي زيله لمحيص المستدرک للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي .

١١ — سنن أبي داود للإمام الحافظ المصنف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المولود سنة ٢٠٢ هـ والمتوفى بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

١٢ — صحيح الترمذي بشرح الإمام العربي المالكي الطبعة الأولى سنة ١٣٥٠ هـ — ١٩٣١ م . المطبعة المصرية بالأزهر .

- ١٣ — سنن للنسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الامام السندی — المطبعة المصرية بالأزهر .
- ١٤ — سنن ابن ماجة للعلامة محمد بن يزيد أبي عبد الله بن ماجة القزويني رحمه الله تعالى وبهامشه حاشية الامام أبي الحسن محمد ابن الهادي الحنفي نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ المعروف بالسندی رحمه الله تعالى . الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٣ هـ ( جزئان ) .
- ١٥ — تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي ويليه كتاف اسعاف المبطل برجال الموطأ للسيوطي . مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر ( ثلاثة أجزاء ) .
- ١٦ — مسند الامام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى وبهامشه منتخب كنز العمال . ( ستة أجزاء ) .
- ١٧ — مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ بتحرير الحافظين الجليلين ، العراقي وابن حجر . مكتبة القدس القاهرة — باب الخلق — سنة ١٣٠٢ هـ — ( عشرة أجزاء ) .
- ١٨ — تيسير الوصول الى جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ للعلامة عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الدبيع الشيباني زیدی الشافعي المتوفى سنة ٩٤٤ هـ . المطبعة السلفية — بمصر سنة ١٣٤٦ ( أربعة أجزاء ) .
- ١٩ — المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرازق بن همام الصنعائي ولد سنة ١٢٦ هـ وتوفى سنة ٢١١ هـ . عنى بتحقيقه الشيخ حبيب الرحمن الاعظمي الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م .
- ٢٠ — نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخبار تأليف الشيخ الامام المجتهد قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني الطبعة الثالثة سنة ١٢٨٠ هـ — ١٩٦١ — مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٢١ — سبل السلام شرح بلوغ المرام : من أدلة الاحكام وهو شرح العلامة الصنعائي : على متن بلوغ المرام للحافظ بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى — المكتبة التجارية سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٢٢ — السنن الكبرى لامام الحديث الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ وفي ذيلها الجوهر النقي للعلامة علاء الدين المسارديني المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . الطبعة الأولى . بيروت .
- ٢٣ — سنن الدارقطني للامام الكبير علي بن عمر الدارقطني المولود سنة ٣٠٦ والمتوفى سنة ٣٨٥ هـ . وبذيله التعليق المغني على الدارقطني للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم الأباوي قام بتصحيحه السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى بالمدينة المنورة ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م .

### ثالثا : الفقه الحنفى :

٢٤ — شرح فتح القدير تأليف الشيخ الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى ثم السكندرى المعروف بابن الهمام الحنفى المتوفى سنة ٨٦١ مع تكملة نتاج الافكار فى كشف الرموز والاسرار للمولى شمس الدين احمد المعروف بقاضى زاده المتوفى سنة ٩٨٨ على الهداية شرح بداية المبتدى تأليف شيخ الاسلام برهان الدين على بن أبى بكر المرغينانى المتوفى سنة ٥٩٣ فى الفقه على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة رحمهم الله تعالى جميعا — وبهامشه شرح العناية على الهداية للامام اكمل الدين محمد بن محمود البابرى المتوفى سنة ٧٨٦ وحاشية المولى المحقق سعد الله بن عيسى الفتى الشهير بسعدى جلى ويسعدى افندى المتوفى سنة ٩٤٥ على شرح العناية المذكور وعلى الهداية المكتبة التجارية .

٢٥ — تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندى وهى أصل بدائع الصنائع للكاسانى الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ — ١٩٥٨ م مطبعة جامعة دمشق .

٢٦ — تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى وبهامشه حاشية الشيخ الشلبى . الطبعة الاولى المطبعة الاميرية ١٣١٣ هـ .

٢٧ — المبسوط لشمس الدين السرخسى المحتوى على كتب ظاهر الرواية للامام محمد بن الحسن الشيبانى . اول طبعة ظهرت ( ثلاثون جزءا ) السعادة ( ١٣٢٤ هـ ) .

٢٨ — بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للعلامة الفقيه علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى المتوفى عام ٥٨٧ هـ الناشر زكريا على يوسف . مطبعة الفكر .

٢٩ — رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار فى فقه مذهب الامام أبى حنيفة النعمان . مطبعة بولاق اول طبعة ( أربعة أجزاء ) .

٣٠ — الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مردود الموصلى الحنفى طبعة الحلبي .

### رابعا : الفقه الشافعى :

٣١ — الام للامام الشافعى أبى عبد الله محمد بن ادريس ١٥٠ هـ ٢٠٤ هـ طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ للدار المصرية للتأليف والترجمة .

٣٢ — المجموع شرح المذهب للاستاذ المحقق محمد نجيب الطيمى مطبعة الامام . الناشر زكريا على يوسف .

٣٣ — قليوبى وعميرة ( شيخا المحققين المدققين الشيخ شهاب الدين للقليوبى والشيخ عميره على شرح العلامة جلال الدين الحلبي على منهاج

الطالبين للشيخ محيى الدين النووى . مطبعة عيسى البابى الحلبي  
( اربعة أجزاء ) .

٣٤ — حاشية الشيخ ابراهيم الباجورى على شرح العلامة ابن هاشم  
الغزى على متن الشيخ أبى شجاع فى مذهب الامام الشافعى رضى الله  
نعالي عنهم مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر ( جزآن ) .

٣٥ — الميزان المعارف الصمدانى والقطب الربانى سيدى عبد الوهاب  
الشعرانى وبهامشه كتاب رحمة الامة فى اختلاف الأئمة تأليف العلامة الشيخ  
محمد بن عبد الرحمن الدمشقى العثمانى الشافعى الطبعة الاولى ١٣٢٩ هـ  
المطبعة الحسينية المصرية ( جزآن ) .

٣٦ — الروض النضر شرح مجموع الفقه الكبير لشرف الدين محمد بن  
سليمان الصنعانى المتوفى بصنعاء سنة ١٢٢١ هـ من اربعين سنة .

٣٧ — المذهب لأبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى  
المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . مطبعة الحلبي .

٣٨ — نهاية المحتاج الى شرح المنهاج تأليف شمس الدين محمد  
ابن شهاب الانصارى الشهير بالشافعى الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ .  
مطبعة الحلبي .

#### خامسا : الفقه المالكي :

٣٩ — حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين الشيخ  
محمد عرفه الدسوقي على الشرح الكبير لأبى البركات سيدى أحمد الدردير  
وبهامشه المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدى الشيخ محمد عليش  
شيخ السادة المالكية مطبعة عيسى البابى الحلبي .

٤٠ — حاشية العدوى على شرح أبى الحسن لرسالة ابن زيد وهى  
حاشية العلامة المحقق الشيخ على الصعيدى العدوى : على شرح  
أبى الحسن المسمى ( كفاية الطالب الربانى : لرسالة ابن أبى زيد القيروانى )  
مطبعة عيسى البابى الحلبي .

٤١ — المدونة الكبرى للامام مالك طبعة جديدة بالافست مؤسسة  
الحلبي وشركاه .

٤٢ — بداية المجتهد لابن رشد .

٤٣ — الفواكه الروائى للشيخ أحمد بن غنيم التتارواى المالكي  
المتوفى سنة ١١٢٠ هـ ، على رسالة أبى محمد عبد الله القيروانى ٣١٦ —  
٣٨٦ هـ . الطبعة الثالثة ( الحلبي ) .

٤٤ — مقدمات ابن رشد طبعة جديدة بالافست . مؤسسة الحلبي .

٤٥ — جواهر الإكليل شرح مختصر خليل فى مذهب الامام مالك .  
مطبعة الحلبي الطبعة الثانية ٣٦٦ — ١٩٤٧ م .



### سادسا : الفقه الحنبلى :

- ٤٦ — المغنى للإمام موفق الدين ابن قدامة المتوفى سنة ٦٣٠ هـ  
 ويليهِ الشرح الكبير للإمام شمس الدين ابن أبى عمير ابن قدامة المقدسى  
 المتوفى سنة ٦٨٢ هـ دار الكتاب العربى بيروت .
- ٤٧ — كشاف القناع عن متن الاقناع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة  
 منصور بن يونس بن ادريس البهوتى مكتبة النصر الحديثة الرياض .
- ٤٨ — زاد المعاد فى هدى خير العباد للإمام العلامة شمس الدين  
 أبى عبد الله محمد بن أبى بكر المشهور بابن القيم الجوزية المطبعة الميمنية  
 بمصر ( جزءان ) .
- ٤٩ — الاقناع لشيخ الاسلام شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى  
 المتوفى سنة ٩٦٨ هـ . المطبعة المصرية بالأزهر .
- ٥٠ — اعلام الموقعين تأليف شمس الدين أبى عبد الله محمد بن  
 أبى بكر المعروف بابن القيم الجوزية الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٥١ — الفتاوى الكبرى لابن تيمية أبى العباس تقى الدين أحمد بن  
 عبد الحلیم طبعة بالافست .
- ٥٢ — اغائة اللهفان من مصايد الشيطان للإمام الحافظ ابن عبد الله  
 محمد بن بكر الشهير بابن القيم الجوزية ٦٩١ — ٧٥١ هـ مطبعة الحلبي .

### سابعا : الفقه الظاهرى :

- ٥٣ — المحلى للإمام الجليل مجدد القرن الخامس فخر الاندلس  
 أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، المتوفى سنة ٥٦٠ هـ طبعة  
 جديدة وصححه حسن زيدان طبعة ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م

### ثامنا : اصول الفقه :

- ٥٤ — كشف الاسرار عن اصول فخر الاسلام اليزيدى تأليف الإمام  
 علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ . دار الكتاب  
 العربى بيروت .
- ٥٥ — التعريفات تأليف السيد الشريف على بن محمد على السيد  
 الزين أبى الحسن الحسين الجرجانى الحنفى ٤٧٠ — ٨١٦ هـ ، طبعة  
 انجلي .
- ٥٦ — اصول الفقه لفضيلة الاستاذ محمد أبو النور زهير ( كتب  
 حديثة ثلاثة أجزاء ) .

### تاسعا : القواميس :

- ٥٧ — لسان العرب للإمام ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم  
 ابن منظور الافريقى المصرى . بيروت ١٩٥٦ م — ١٣٧٥ هـ .
- تاسعا : القواميس :
- ٥٨ — محيط المحيط تأليف المعلم بطرس البستاني أول طبعة ١٨٦٧ م  
 ( جزءان ) .

- ٥٩ — المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى تأليف العلامة أحمد بن محمد بن على المقرئ المتوفى ٧٧٠ هـ رحمه الله تعالى .  
٦٠ — مختار الصحاح للعلامة محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى الطبعة الأولى سنة ١٣٠٢ هـ بالمطبعة الاميرية ببولاق .

#### عاشرا : التراجم :

- ٦١ — الاصابة فى تمييز الصحابة لشيخ الاسلام شهاب الدين العسقلانى المصرى الشافعى المعروف بابن حجر ٧٧٣ — ٨٥٢ هـ .  
الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .  
٦٢ — تهذيب التهذيب لشهاب الدين العسقلانى المعروف بابن حجر .  
الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ .  
٦٣ — هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل باشا البغدادى طبع باستنبول سنة ١٩٥١ طبعة بالافست .  
٦٤ — الاعلام لخير الدين الزركلى الطبعة الثانية من عشرة أجزاء .  
٦٥ — طبقات الشافعية لتاج الدين أبى نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافر السبكى ٧٢٧ — ٧٧١ هـ . تحقيق محمود الطفاحى وعبد الفتاح الحلو الطبعة الأولى ( الحلبي ) .  
٦٦ — الجواهر المضية فى طبقات الحنفية للعلامة محى الدين أبى الوفاء القرشى الحنفى ولد سنة ٦٩٦ هـ . المتوفى سنة ٧٧٥ هـ الطبعة الأولى .  
٦٧ — طبقات الحنابلة للقاضى أبى الحسين محمد بن أبى يعلى طبع سنة ١٣٧١ هـ — ١٩٥٢ م . مطبعة السنة المحمدية .  
٦٨ — شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية تأليف العلامة محمد بن محمد مخلوف . دار الكتاب العربى بيروت عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ .

#### الحادى عشر : الاحوال الشخصية ( مؤلفات حديثة ) :

- ٦٩ — حجة الله البالغة للدهلوى تحقيق الشيخ سيد سابق .  
٧٠ — الاحوال الشخصية لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى .  
٧١ — الاحوال الشخصية للاستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد .  
٧٢ — الأحكام الشرعية للاحوال الشخصية للاستاذ زكى الدين شعبان .  
٧٣ — الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية لاحمد ابراهيم ابراهيم رمضان ١٣٤٨ هـ .  
٧٤ — الاحوال الشخصية لحقوق الاولاد والاقارب لمحمد الحسينى .  
٧٥ — الزواج والطلاق فى الشريعة الاسلامية والقانون بدران ابو العنين بدران .

- ٧٦ — أحكام الزواج والطلاق فى الاسلام نفس المؤلف .  
٧٧ — شرح الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية للابيانى ( ثلاثة اجزاء ) .

### الثانى عشر : مراجع اخرى متنوعة :

- ٧٨ — المبكر الجامع لكتابى « المختصر والمختصر » فى علوم الاثر  
تأليف عبد الوهاب عبد اللطيف الاستاذ المساعد بكلية أصول الدين  
١٢٨٦ هـ — ١٩٦٦ م .  
٧٩ — الخلاصة البهية فى مذهب الحنفية تأليف سيد حسين  
عبد الرحمن البخارى من علماء الأزهر الشريف .  
٨٠ — كتاب الشهادى فى تاريخ التشريع الاسلامى تأليف فضيلة  
الاستاذ الشيخ ابراهيم دسوقي الشهادى استاذ الفقه المقارن بكلية  
الشريعة والقانون .  
٨١ — بلوغ الأرب فى معرفة احوال العرب محمود شكرى الالوسى  
الطبعة الثالثة .  
٨٢ — الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيرى .  
٨٣ — مباحث فى فقه الكتاب والسنة للاستاذ محمد الخضراوى .  
٨٤ — مدى حرية الزوجين فى الطلاق فى الشريعة الاسلامية للدكتور  
عبد الرحمن الصابونى .

### الثالث عشر : الأحوال الشخصية لغير المسلمين .

- ٨٥ — العهد القديم والعهد الجديد .  
٨٦ — أحكام الأسرة عند المسيحيين واليهود المصريين ومدى تطبيقها  
بالمحاكم للدكتور عبد الناصر توفيق العطار استاذ القانون المدنى المساعد  
بجامعة الأزهر .  
٨٧ — الأحوال الشخصية لغير المسلمين الوطنيين والاجانب لجبل  
شرقاوى الاستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة الطبعة الثانية ١٩٦٦ .  
٨٨ — أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين للدكتور  
توفيق حسن فرج استاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية  
الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م .  
٨٩ — المقارنات والمقالات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود  
فى شرع اليهود ونظائرها من الشريعة الاسلامية الغراء ومن القانون المصرى  
والقوانين الوضعية الأخرى . مؤلفه محمد حافظ صبرى من رجال القضاء  
المصرى الطبعة الأولى ١٣٢٠ هـ — ١٩٠٢ م .

ثانيا : فهرس لأهم الاعلام الذين وردت ترجمتهم فى الهاشى

الصفحة

٣٢	١ — عبد الله بن عمر بن الخطاب
٣٣	٢ — محمود بن لبيد
٣٤	٣ — عبادة بن الصامت
٣٦	٤ — عبد الله بن عباس
٦٢	٥ — ثابت بن قيس
٨٤	٦ — عبد الله بن وهب
٨٥	٧ — الامام الشافعى
٩٦	٨ — ابو البركات الدردير
١٣١	٩ — ابن حزم الظاهرى
١٣٥	١٠ — ابو القاسم الخرقى
١٤٣	١١ — علاء الدين الكاسانى
١٤٥	١٢ — ابن القيم الجوزية
١٤٧	١٣ — ابراهيم البيجورى
١٥٢	١٤ — جلال الدين الملقى
١٥٨	١٥ — ابو الحسن الصعيدى العدوى
١٥٩	١٦ — ابن المنذر
١٦٢	١٧ — اسماعيل بن يحيى المزنى
١٦٨	١٨ — علاء الدين السمرقندى
١٦٩	١٩ — ابو زكريا النووى
١٧٤	٢٠ — ابو محمد الزيلعى
١٧٧	٢١ — ابو الحسن الدارقطنى
١٨٧	٢٢ — كمال بن الهمام
١٩٥	٢٣ — محمد عرفة الدسوقى
٢٠٥	٢٤ — محمد بن رشد
٢٢٦	٢٥ — محمد الشيبانى
٢٢٧	٢٦ — زفر بن الهذيل
٢٣٩	٢٧ — ابنى الحسن البزدوى
٢٤٢	٢٨ — ابو داود السجستانى
٢٤٦	٢٩ — ابو عبد الله الشوكانى
٢٥٢	٣٠ — الامام ابو حنيفة
٢٨٤	٣١ — الامام مالك

ثالثا : فهرس لبعض المفردات التي وردت معانيها في الهامش

الصفحة	الكلمة
٤٠	١ — خب
٤٥	٢ — العسيلة
٦٤	٣ — جناح
٧٠	٤ — الفىء
٧٩	٥ — الممداق
٨٠	٦ — نبوة
٨٠	٧ — العرس
٨٢	٨ — يعبرى
٨٦	٩ — القضيب
٨٦	١٠ — الأراك
٩٠	١١ — عاقى القرية
٩١	١٢ — الثرروط
٩٥	١٣ — الخز
٩٥	١٤ — البز
٩٦	١٥ — أبسق
١١٣	١٦ — أرش
١١٤	١٧ — تلف
١٢٨	١٨ — الرازقية
١٧٦	١٩ — خلوة الاهتداء
١٧٨	٢٠ — الخلوة المصححة
٢٢٠	٢١ — الاجماع
٢٢١	٢٢ — القيساس

رابعاً : فهرس التعليقات التى وردت عن الشريعة

المسيحية واليهودية فى الهامش

الصفحة

- ١ — الطلاق فى الشريعة المسيحية يستعمل استعمالاً غير دقيق ٩
- ٢ — نشأة المذاهب اليهودية والمسيحية ١١
- ٣ — تحريم امرأة الأب فى التوراة ١٤٢
- ٤ — تحريم زوج الابن فى التوراة ١٤٤
- ٥ — تحريم أم الزوجة فى التوراة ١٤٦
- ٦ — وجوب المهر فى الشريعة اليهودية والمسيحية ١٧٢
- ٧ — المهر ليس ركناً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه فى الشريعة المسيحية ١٨٣
- ٨ — المهر أثر لازم من آثار الزواج فى الشريعة اليهودية ١٨٣
- ٩ — الزنا من أسباب سقوط المهر فى الشريعة اليهودية والمسيحية ١٩٢
- ١٠ — نبذة عن حكم الميراث للمرأة فى الشريعة ما قبل الاسلام ٢١٨
- ١١ — العدة فى الشريعة اليهودية والمسيحية ٢٣٧
- ١٢ — مدة العدة فى الشريعة اليهودية والمسيحية ٢٤٩
- ١٣ — أقل الحمل فى الشريعة اليهودية والمسيحية ٢٧٣
- ١٤ — أقصى الحمل فى الشريعة اليهودية والمسيحية ٢٧٤
- ١٥ — شروط الحضانة فى الشريعة اليهودية والمسيحية ٢٩٠
- ١٦ — مدة الحضانة فى الشريعة اليهودية والمسيحية ٢٩٢
- ١٧ — حق الحضانة فى الشريعة اليهودية والمسيحية ٢٩٤

خامساً : فهرس الموضوعات

الصفحة	المقسمة
٣	المقسمة
	الباب الأول : « تمهيد »
٨	المبحث الأول : تعريف الطلاق في النسخة والشرع
١٠	المبحث الثاني : تاريخ الطلاق
١٣	المبحث الثالث : حكمه مشروعية الطلاق
١٦	المبحث الرابع : أنواع الطلاق
١٦	الطلاق الرجعي : تعريف الرجعة
١٧	دليل الرجعة
١٨	بم تحصل الرجعة
٢٢	هل تصح المراجعة بفعل من الزوجة ؟
٢٢	الاشهاد على المراجعة
٢٥	تقارع الزوج والزوجة في الرجعة
٢٧	حكم ما لو تزوجت ولم يظلمها بالرجعة
٣٠	الحكم بالطلاق الرجعي
٣٠	الطلاق البائن بينونة صغرى
٣٠	حكم الطلاق البائن بينونة صغرى
	الطلاق البائن بينونة كبرى والاختلاف الفقهاء في الطلاق
٣٢	بلفظ الثلاث
٤٤	حكم الطلاق البائن بينونة كبرى
٤٥	الطلاق السني والبدعي
٤٦	مذهب المالكية
٤٧	مذهب الحنابلة
٤٨	مذهب الشافعية
٤٨	مذهب الأحناف
٥٠	مذهب الظاهرية
٥٥	هل يقع الطلاق البدعي
٦٠	الخلع هل هو الطلاق أم فسخ وتعريفه
٦١	الأصل في مشروعيته
٦٣	آراء الفقهاء في الخلع
٦٩	الايلاء هل هو طلاق — تعريفه
٧٠	الأصل في مشروعيته وآراء الفقهاء فيه
٧٣	اللعان هل هو طلاق أم فسخ
٧٣	مصدر تشريعه
٧٤	آراء الفقهاء في الفرقة باللعان





الصفحة

١٤٤	... ..	ثانيا : زوجات الإبناء
١٤٥	... ..	الحكمة من هذا التحريم
١٤٦	... ..	ثالثا : أمهات الزوجات
	... ..	وأهل تحريم أم الزوجة بالوطء أو بالمقعد على البنت
١٥٠	... ..	الحكم من هذا التحريم
١٥١	... ..	رابعا : بنات الزوجات
	... ..	واختلاف الفقهاء فى الربيبة
١٥٤	... ..	هل تحريم الربيبة بالمباشرة للأُم للسدة أم بالوطء
١٥٧	... ..	ما تثبت به حرمة المصاهرة
١٦١	... ..	الاختلاف فى ثبوت حرمة المصاهرة بطريق الزنا
١٦٧	... ..	المبحث الثانى : الكلام على انتهاء الحل
١٦٧	... ..	أثر الحل للمطلقة ، أثر الحل للمطلق
١٦٨	... ..	ما يترتب على الحل من آثار مالية
١٦٨	... ..	أولا : المهر
١٦٩	... ..	ثانيا : المتعة
١٧٠	... ..	ثالثا : النفقة والميراث
		<b>الباب الثالث : « آثار الطلاق بعد الدخول »</b>
١٧٢	... ..	الفصل الأول . فى الآثار المالية
١٧٢	... ..	المبحث الأول : المهر — ما يجب به المهر
١٧٤	... ..	ما يتأكد به المهر
١٧٤	... ..	راى الفقهاء : ( أ ) التأكد بالدخول
١٧٥	... ..	( ب ) فى التأكد بالخلو
١٨٠	... ..	تعجيل المهر وتأجيله
١٨٠	... ..	آراء الفقهاء
١٨٣	... ..	أنواع المهر والأحوال التى يجب فيها كل نوع —
١٨٣	... ..	المهر المسمى
١٨٤	... ..	مهر المثل
١٨٥	... ..	الأحوال التى يجب فيها مهر المثل
١٨٨	... ..	الحقوق المتعلقة بالمهر
١٨٨	... ..	الاختلاف فى المهر
١٩٢	... ..	ما يستقط به المهر
١٩٣	... ..	حكم تزويج على صديقين سرا وعلائية
١٩٤	... ..	المبحث الثانى : المتعة — راي الفقهاء فى وجوبها
١٩٤	... ..	مذهب الأحناف

الصفحة

١٩٤	... ..	مذهب الحنابلة ، المالكية
١٩٥	... ..	مذهب الشافعى فى القول بوجوبها
١٩٧	... ..	الرأى الراجح
١٩٨	... ..	المبحث الثالث : النفقة - تعريف النفقة ، حكمة مشروعيتها
	... ..	الدليل على وجوب النفقة - النفقة والسكنى المطلقة
١٩٨	... ..	رجعيا الحامل
٢٠١	... ..	النفقة والسكنى المطلقة البائن
٢٠٤	... ..	مناقشة الأدلة والرأى الراجح
٢٠٨	... ..	النفقة والسكنى المطلقة الحامل
٢١٠	... ..	سبب وجوب النفقة للحامل
٢١١	... ..	كيفية دفع النفقة للحامل
٢١٢	... ..	نفقة اللاعنبة
٢١٣	... ..	بمن تعتبر النفقة
٣١٦	... ..	مناقشة الأدلة والرأى الراجح
٢١٧	... ..	متى تجب النفقة ومتى تسقط
٢١٨	... ..	المبحث الرابع : الميراث
٢١٨	... ..	ميراث المطلقة طلاقا رجعيا
٢١٩	... ..	ميراث المطلقة الباتنة
٢٢٣	... ..	شرائط استحقاق الميراث
٢٢٥	... ..	حكم ما اذا قال لهما فى مرضه اترك بيدك
٢٢٥	... ..	حكم تعليق الطلاق على فعل
٢٢٧	... ..	حكم ما اذا سألته الرجعة فتابها
٢٢٨	... ..	حكم اذا لاعنها فى مرضه ثم مات
٢٢٩	... ..	حكم اذا صح فى مرضه ثم مات
٢٢٩	... ..	حكم اذا طلقها فى مرضه ثم ارتدت ثم اسلمت
٢٣٠	... ..	حكم اذا فعل الخدماء ما يوجب الحرمة
٢٣١	... ..	مناقشة آراء الفقهاء والرأى الراجح
٢٣٥	... ..	الفصل الثانى : العدة
٢٣٥	... ..	تعريف العدة
٢٣٦	... ..	الدليل على وجوب العدة
٢٣٧	... ..	حكمة مشروعية العدة ، اسباب العدة
٢٣٧	... ..	ما تكون به العدة : ١ - العدة بالاقراء
٢٣٨	... ..	رأى الفقهاء فى القصر
٢٤١	... ..	ادلة الفقهاء
٢٤٤	... ..	مناقشة الأدلة والرأى الراجح

الصفحة

٢٤٧	... ..	كيفية انقضاء العدة بالاقراء
٢٤٩	... ..	أقبل العدة
٢٥١	... ..	٢ - العدة بالأشهر
٢٥٤	... ..	العدة بوضع الحمل ، شروط انقضاء العدة بوضع الحمل
٢٥٦	... ..	عدة المستحاضة
٢٥٨	... ..	عدة الرتابة
٢٦١	... ..	مناقشة الأدلة والرأي الزاجع
٢٦٢	... ..	انتقال العدة من الأشهر الى الاقراء وبالعكس
٢٦٤	... ..	انتقال العدة من الاقراء الى الأشهر
٢٦٤	... ..	تغير العدة
٢٦٧	... ..	مبدأ العدة
٢٦٨	... ..	أحكام العدة
٢٧١	... ..	المبحث الثاني : ثبوت النسب
٢٧١	... ..	التعريف بثبوت النسب
٢٧١	... ..	من له حق النسب
	... ..	القواعد التي تبني عليها أحكام ثبوت النسب — مدة
٢٧٣	... ..	الحمل — أقل مدة الحمل — أقصى مدة الحمل
٢٧٦	... ..	مناقشة الأدلة والرأي الواجب
٢٧٧	... ..	الدخول الحقيقي
٢٧٨	... ..	الزنى
٢٨٠	... ..	أسباب ثبوت النسب
٢٨٠	... ..	( الفبراشي )
٢٨١	... ..	شروط ثبوت النسب بالفراشي
٢٨١	... ..	أولا : ثبوت الولادة
٢٨٥	... ..	ثانيا : تصور إمكان حدوث الولادة من الزوج
٢٨٦	... ..	( شبهة الفبراشي )
٢٨٦	... ..	أولا : شبهة المصل
٢٨٧	... ..	ثانيا : شبهة في العقد
٢٨٧	... ..	ثالثا : شبهة في الفعل
٢٨٧	... ..	طرق ثبوت النسب
٢٨٨	... ..	الامرار — البينة

الصفحة

٢٨٩	...	...	...	...	...	المبحث الثالث : الحضانة
٢٨٩	...	...	...	...	...	تعريف الحضانة
٢٩٠	...	...	...	...	...	شروط استحقاق الحضانة
٢٩٢	...	...	...	...	...	مدة الحضانة
٢٩٤	...	...	...	...	...	من يثبت له حق الحضانة
٢٩٨	...	...	...	...	...	حق الحضانة للرجال
٢٩٨	...	...	...	...	...	بيان مكان الحضانة
٣٠٠	...	...	...	...	...	أجرة الحضانة
٣٠١	...	...	...	...	...	أجرة الرضاع
٣٠٢	...	...	...	...	...	من تجب عليه أجرة الرضاع والحضانة
٣٠٣	...	...	...	...	...	المبحث الرابع : الكلام على انتهاء الحمل
٣٠٣	...	...	...	...	...	الطلاق الرجعى
٣٠٣	...	...	...	...	...	الأثار الغير مالية لهذا الحمل
٣٠٤	...	...	...	...	...	الأثار المالية لهذا الحمل
٣٠٤	...	...	...	...	...	الطلاق البائن بينونة صغرى
٣٠٤	...	...	...	...	...	الأثار الغير مالية لهذا الطلاق
٣٠٥	...	...	...	...	...	الأثار المالية لهذا الطلاق
٣٠٥	...	...	...	...	...	الطلاق البائن بينونة كبرى
٣٠٦	...	...	...	...	...	الأثار الغير مالية لهذا الطلاق
٣٠٦	...	...	...	...	...	الأثار المالية لهذا الطلاق
٣٠٧	...	...	...	...	...	الخاتمة : نتائج البحث

رقم الأيداع ٩٤/٢٣٤٣

..... I/ B/ S/ N ... ..

977/ 00 6524/ 2

شركة العمل للطباعة  
والتشريع والتوزيع  
"مورافيتا سابقا"

۱۹ سہ محمد ریاض - عایدین تہ ۹۰۴۰۹۶



## صدر للمؤلفة

١ - المواريث في الشريعة الاسلامية مع العمل عليه في المحاكم المصرية .

٢ - مهر المرأة ومتعتها في الشريعة الإسلامية .

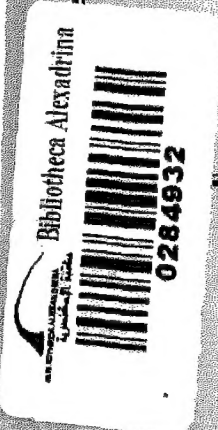
٣ - من الأنكحة المحرمة نكاح المتعة .

٤ - الطلاق الثلاث بلفظ واحد .

٥ - مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية .

٦ - أحكام اللقيحة في الإسلام مع دراسة ميدانية .

٧ - أبحاث متنوعة في عدة مجالات علمية .



السعر : ٤٥٠ قرشاً

الطبعة الأولى  
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م